

الفصل الخامس

مواثيق المنظمات والمجالس العربية والإسلامية والدولية
والبيانات الختامية الصادرة عن مؤتمرات القمة^(١)

- ميثاق جماعة الدول العربية والبيانات الختامية لمؤتمرات القمة العربية وتاريخ انعقادها ونتائجها.
- ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي والبيانات الختامية لمؤتمرات القمة الإسلامية وتاريخ ومكان انعقادها ونتائجها.
- ميثاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية والبيانات الختامية لمؤتمرات القمة للمجلس وتاريخ ومكان انعقادها ونتائجها.
- ميثاق رابطة العالم الإسلامي وتاريخ ومكان انعقاد دورات المجلس الدعوى والهمم القضايا الإسلامية التي بحثها المجلس في دوراته.
- ميثاق الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها، والبيانات الختامية للمؤتمر الدولي الثالث للإسلامكان.

(١) تم ترتيب المنظمات حسب أسبقية تاريخ إنشاء المنظمة.

obeikandi.com

مكاتب المنظمات والهيئات الدولية المعتمدة بالمملكة:

إن الأمن الذي تعيشه المملكة بفضل من الله، ثم بفضل السياسة الحكيمة التي تسيّر عليها حكومة المملكة العربية السعودية منذ عهد الملك عبدالعزيز - رحمه الله - وإلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله - حفظه الله - والتطور والنمو الاقتصادي، والمكانة المرموقة التي تحتلها المملكة في دول العالم، جعلت من المملكة مكاناً مرغوباً للكثير من المنظمات الدولية، لتكون المملكة مقراً لها.

ومن المنظمات والمكاتب الدولية والإقليمية التي اتخذت المملكة مقراً لها:

- 1 - منظمة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومقرها الرياض.
- 2 - مكتب الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومقره الرياض.
- 3 - البنك الإسلامي للتنمية، ومقره جدة.
- 4 - بعثة البنك الدولي، ومقرها الرياض.
- 5 - منظمة إذاعات الدول الإسلامية، ومقرها جدة.
- 6 - الاتحاد الإسلامي للملكي البواخر، ومقره جدة.
- 7 - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في الخليج، ومقرها الرياض.
- 8 - مكتب الأمم المتحدة الإنمائي ومقره الرياض.
- 9 - مكتب ممثل منظمة الصحة العالمية ومقره الرياض.
- 10 - منظمة المؤتمر الإسلامي، ومقرها جدة.
- 11 - منظمة رابطة العالم الإسلامي، ومقرها مكة المكرمة.
- 12 - مجمع الفقه الإسلامي، ومقره جدة.

- 13- المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ومقره الرياض.
- 14- المكتب الإقليمي لشؤون المكفوفين بالشرق الأوسط، ومقره الرياض.
- 15- مكتب التربية العربي لدول الخليج، ومقره الرياض.
- 16- وكالة الأنباء الإسلامية الدولية «إينا»، ومقرها جدة.
- 17- مكتب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ومقره الرياض.
- 18- كما أنشئت في عام 1422هـ/2001م مؤسسة دار الفكر العربي - مقرها بيروت تبناها صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة عسير - حينذاك - ومدير عام مؤسسة الملك فيصل الخيرية⁽¹⁾.

خصائص السياسة الخارجية للمملكة:

- ويمكن وصف السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في المجالين العربي والإسلامي والدولي بأنها تتميز بالصفات التالية:
- أ - القيادة الحكيمة.
- ب - الأصالة التاريخية ومصدرها الإسلام.
- ج - المساعدات المادية.
- د - المواقف الصائبة.

فقد كان لهذه العناصر دور أساسي في تحديد الأهداف الفعلية لوظيفة السياسة الخارجية السعودية، وفي ذلك الإطار نجد أن السياسة الخارجية السعودية قد مرت في تطورها بأربع مراحل:

(1) يمكن الرجوع لنبذة عن المؤسسة في آخر هذا الفصل .

المرحلة الأولى:

عهد الملك عبدالعزيز - رحمه الله - في الفترة بين 1349هـ - 1373هـ الموافق 1930م - 1953م وتميّزت السياسة الخارجية السعودية في هذه الفترة بالاستخدام الفعال للدبلوماسية، لتجنب أي تعقيد في العلاقات الخارجية، من أجل تثبيت أركان الاستقرار الداخلي.

المرحلة الثانية:

إبان عهد الملك سعود - رحمه الله - من عام 1373هـ - 1953م إلى عام 1376هـ - 1956م، فقد سيطر عليها شعور عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، وكانت المملكة معروفة بدورها في أروقة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية المناهضة للدول الاستعمارية.

المرحلة الثالثة:

وهي في آخر عهد الملك سعود، وأول عهد الملك فيصل - رحمهما الله - من عام 1377هـ/1957م إلى عام 1387هـ/1967م فقد تميزت السياسة الخارجية السعودية بدورها الفعال في إعادة توحيد الصف العربي، ووقف سياسة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

المرحلة الرابعة:

من عهد الملك فيصل وطوال عهد الملك خالد والملك فهد - رحمهم الله - من عام 1387هـ/1967م إلى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك

عبدالله - حفظه الله - قد تميّزت السياسة السعودية بأخذ زمام المبادرة والقيادة العربية لحل القضايا العربية الحاسمة، مما مهد الطريق أمامها للدخول إلى المجال الدولي كقوة سياسية يُحسب لها ألف حساب.

كذلك فإن المرحلة الرابعة تعتبر مرحلة الانطلاق من استراتيجية المنطقة العربية إلى استراتيجية منطقة نفوذ جديدة، تركز في دبلوماسيتها على الإسلام كقاعدة أساسية، بالإضافة إلى أن استراتيجية البحث عن حلفاء جدد في صناعة قرار السياسة الخارجية السعودية، ما هي إلا انعكاس قوي لاستراتيجية المرونة الدبلوماسية الحديثة في السياسة السعودية الخارجية.

وفي ذلك الإطار برزت فكرة تحقيق التضامن الإسلامي، باعتبار المملكة المسؤولة عن حماية وخدمة الأراضي المقدسة، وقائدة للتجمع الإسلامي، ونقطة انطلاقته في الدائرة الدولية.

وبناء على ذلك نجد أن الاتجاه الدبلوماسي السعودي بدأ يركز دعوته لإنشاء وحدة كاملة وشاملة بين المسلمين، ولتحقيق ذلك الهدف فقد أنشأت المملكة العديد من المؤسسات الإسلامية التي تهدف بشكل مباشر إلى دعم أواصر الصداقة والمحبة والأخوة بين الدول الإسلامية، ومن أهم هذه المؤسسات.

أ - رابطة العالم الإسلامي.

ب - منظمة المؤتمر الإسلامي.

ج - البنك الإسلامي للتنمية⁽¹⁾.

لقد حمل الراية بعد استشهاد الملك فيصل - رحمه الله - أخوه الملك خالد الذي بويع ملكاً على المملكة يوم الثلاثاء 13 من ربيع الأول 1395. الموافق 25 مارس 1975م، وتعهد في بيانه باتباع سياسة أخيه الملك فيصل، وأشار إلى أن حكومته ستسعى إلى إصدار نظام للحكم.

وبنى سياسته الخارجية بين المملكة ودول العالم على الصداقة، وتقوية العلاقات الاقتصادية والثقافية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد، ومد يدّ العون والمساعدة للدول المحتاجة دون من أو شروط.

في الوقت الذي جاء فيه نائب الرئيس الأمريكي روكفلر يستأذن الملك خالد للعودة إلى بلاده - بعد تقديم التعزية في وفاة الملك فيصل بدا قلقاً بشكل ظاهر من تحول الأحداث، وراغبا في الحصول على إيضاحات حول السياسة التي ينوي الملك الجديد أن يتبعها، فطمأنه الملك خالد - رحمه الله - إلى أن شيئاً لن يتغير وأنه سيلتزم بأمانة الخطة المتبعة من قبل سلفه الملك فيصل - رحمه الله - .

قال له الملك خالد: «لقد عشت نصف قرن إلى جانب الملك فيصل

(1) بكر عمر العمري، وحيد حمزة هاشم: السياسة الخارجية السعودية بين النظرية والتطبيق، (ط1، جدة،

مكتبة مصباح، 1410هـ/1990م)، ص 99 - 102 .

ولا أعرف من شؤون الدولة إلا ما تعلمته عبر تعليماته وآرائه. إنني أعرف المكانة الكبيرة التي كان يشغلها في عقله، وأهمها الحفاظ على أطيب العلاقات مع أمريكا».

فأجاب روكفلر: «إن الولايات المتحدة هي أيضا حريصة على توطيد التعاون الأمريكي - السعودي، وتعميقه». وفي هذا الميدان - على الأقل - عاد روكفلر مطمئنا إلى بلاده⁽¹⁾.

قام الملك خالد بعدة زيارات رسمية لدول الخليج بعد توليه الحكم ولبعض الدول الإسلامية والعربية، والأجنبية، وكان لي الشرف أن أكون أحد أعضاء المراسم المرافقين، وقد قدمني - رحمه الله - في كثير من زيارته لإمامته في الصلاة.

وهكذا نرى أن المبادئ الأخلاقية التي وضع أسسها الإسلام تبدو مشاعل نور وهداية، في ممارسات الدبلوماسية السعودية، التي تؤكد المرونة في المفاوضات، ودعم التضامن بالمساعدات، وتوصي بالجيران خيراً في السراء والضراء، وفي إزالة الكوارث عنهم، ومساعدتهم في محنتهم⁽²⁾.

لقد استطاع الملك خالد - بتوفيق من الله - أن ينجح مع قادة دول الخليج العربي في 21 من رجب 1401هـ الموافق 25 مايو 1981م في إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست، وهي:

(1) بنوميشان : فيصل الإنسان الحاكم مكانه في العالم، بيروت، دار أسود للنشر، ص285.

(2) بكر عمر العمري، ووحيد حمزة هاشم، المصدر السابق، ص117.

1- دولة الإمارات العربية المتحدة.

2- دولة البحرين.⁽¹⁾

3- المملكة العربية السعودية.

4- سلطنة عمان.

5- دولة قطر.

6- دولة الكويت.

كما نجح الملك خالد - رحمه الله - في دعوة العالم الإسلامي لمؤتمر القمة الإسلامي الثالث، الذي افتتح أولى جلساته في مكة المكرمة، وأمام الكعبة المشرفة ثم اكتملت باقي الجلسات بمدينة الطائف، وذلك في الفترة الواقعة بين 19 - 22 من ربيع الأول 1401هـ الموافق 25 - 28 يناير 1981م، وقد حضره (38) من ملوك ورؤساء وأمراء الدول الإسلامية، كما حضرته (23) دولة ومنظمة ومؤسسة إسلامية بصفة مراقبين.

وقد تناول المؤتمر القضايا الإسلامية ذات الاهتمام المشترك، ونوّه بحتمية التعاون الإسلامي الهادف البناء، وكان هناك اهتمام عالمي واسع بهذا الاجتماع المبارك، وإجماع لوسائل الإعلام المختلفة على أهمية هذا المؤتمر وما يمثله من حدث تاريخي ينبثق نوره من أرض الطهر والقداسات، وتنهل من روافده جميع شعوب الأرض، ونتائج المؤتمر حققت نجاحاً فاق كل التوقعات.⁽²⁾

(1) أعلن في عام 1422هـ - 2001م تعديل مسماها إلى مملكة البحرين.

(2) جريدة أم القرى: العدد 2854 (مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، بتاريخ 1401/3/24هـ)، ص 1-3.

وعندما تمت مبايعة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد - رحمه الله - ملكاً على المملكة العربية السعودية، بعد وفاة أخيه الملك خالد - رحمه الله - يوم الأحد 21 من شعبان 1402هـ الموافق 13 يونيو 1982م حمل راية الدبلوماسية السعودية خادم الحرمين الشريفين الملك فهد - رحمه الله - الذي شارك في العمل السياسي منذ فترة مبكرة من شبابه، وتقلد العديد من المناصب والمسؤوليات السياسية للمملكة، كما كان له دوره البارز في خدمة القضايا العربية والإسلامية، ومكانة متميزة في المحيط الدولي، ولقد حدد الملك فهد رؤيته للسياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية على أنها واحدة من دول الأمة الإسلامية، نشأت أساساً لحمل لواء الدعوة إلى الله ثم شرفها الله بخدمة بيته وحرَم نبيه محمد ﷺ، فزادها الله بذلك شرفاً، كما اتسعت مسؤولياتها، وتميزت سياستها بالحكمة، وتزايدت واجباتها وهي إذ تنفَّذ تلك الواجبات على الصعيد الدولي، تنفذها بما أمر الله به من الدعوة إلى سبيله بالحكمة والموعظة الحسنة.

فكانت أولى مراحل تعاونها ضمن دائرة جامعة الدول العربية أن أحاطت بالأمة العربية في السراء والضراء، وحاولت أن تتعاون مع أشقائها العرب، على جمع الكلمة ورأب الصدع.

والدائرة الثانية هي الدائرة الإسلامية، فمن المملكة انطلقت دعوة التضامن الإسلامي، فثار ضدها الأعداء في الشرق والغرب، في محاولة لوأد الفكرة في مهدها، ولكن عزيمة المخلصين من قادة

المسلمين مكنتها من إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي، والأمانة العامة لها، والمؤسسات والهيئات التي تبتثق عنها.

والدائرة الثالثة هي المحيط الدولي، يقول الملك فهد - رحمه الله -: «نحن نعمل في المحيط الدولي الشامل داخل دائرة هيئة الأمم المتحدة، وفروعها ومنظماتها، نلتزم بميثاقها، وندعم جهودها، ونحارب أي تصرف شاذ يسعى لإضعافها، وتقليل قوة القانون الدولي، لتحل محله قوة السلاح ولغة الإرهاب، ولقد كانت تصرفاتنا وستبقى تعكس إحساسنا بالانتماء إلى المجموعة الدولية، كأسرة واحدة مهما اختلفت مصالحها، وتصور إيماننا بمبادئ السلام المبني على الحق والعدل، ونعتقد أن الأمن الدولي والاستقرار السياسي مرتبطان بالعدالة الاقتصادية وينبثقان منها»⁽¹⁾.

لقد نجح خادم الحرمين الشريفين الملك فهد - رحمه الله - بسياسته الحكيمة المتميزة، في أن يقود بلاده والعالم العربي والإسلامي إلى تجنب ويلات الدمار، مع الأخذ بسياسة البذل والعطاء، ومساعدة الدول المجاورة والمحتاجة، كما نجح - رحمه الله - في إسهام المملكة العربية السعودية إسهاماً فعالاً في حل كثير من المسائل المعقدة والشائكة والوصول إلى حل مرضٍ بين الأطراف المتنازعة. فسياسته أهلتها أن يرفع راية المملكة عالية بين الأمم، فهذه الأزمات تمر عليه، وبرزانتها وبعد نظره المعهودين تحلُّ المسائل بنجاح يفوق توقعات الدبلوماسيين. وعلى سبيل

(1) محمد عمر مدني: العلاقات الدبلوماسية للمملكة، (ط2، الرياض، معهد الدراسات الدبلوماسية، 1410هـ/1990م)، ص25 - 27.

المثال لا الحصر قضية فلسطين التي عايشها، وبذل مسعاه الحميد في مؤازرتها سياسيا وماديا ووضع ثقل المملكة السياسي لصالح القضية، ومنها خطة الفهد للسلام، ثم مسعاه الحميد في جمع الأطراف المتنازعة في الطائف بشأن الخلاف الناشب في قضية لبنان، حتى تم التوصل إلى الاتفاق بين الطوائف اللبنانية وهو ما عرف باتفاق الطائف، الذي تم بتاريخ 1 من ربيع الأول 1410هـ وكذلك قضية إخواننا في الصومال، جمعهم وتحديث معهم بقصر السلام بجدة بتاريخ 13 محرم 1412هـ وتم الاتفاق بينهم، وانتهى الخلاف القائم، وأمدهم بالمساعدات العينية والغذائية والطبية، والمساعدات الإنسانية، ولكن ما لبث أن عاد الخلاف واتسعت الحرب بينهم.

كما أن مسعاه الحميد في إنهاء النزاع الذي وقع بين المجاهدين الأفغان لن ينسى، فقد دعاهم في رمضان 1413هـ/1992م في مكة المكرمة، بجوار البيت العتيق ووقعوا اتفاق المصالحة بينهم، وصدق عليه الملك فهد من جانب المملكة ورئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف عن الحكومة الباكستانية في ذلك الوقت.

ولن ينسى التاريخ العمل الكبير والقرار الحكيم لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد - رحمه الله -، ووقفته بجانب أمير الكويت وشعبها في أزمة الخليج حتى تحررت الكويت وعاد أميرها الشيخ جابر الأحمد الصباح وحكومته، وشعب الكويت إلى بلدهم.

وإن وقفته الإنسانية، واهتمامه بأمور المسلمين في بقاع الأرض، ودعوته لعقد مؤتمر الأقليات المسلمة في مكة المكرمة، لعمل سياسي حكيم.

وكذلك الاهتمام الكبير الذي أولاه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد - رحمه الله - وحكومته لقضية شعب البوسنة والهرسك، وعرض مسألتهم في مجلس الوزراء السعودي بين الحين والآخر، وتقديم المساعدات المتلاحقة سياسياً ومالياً وإنسانياً يدل دلالة واضحة على بعد نظر وحكمة الملك فهد واهتمامه الكبير بقضايا المسلمين في كل مكان.

كما نجح خادم الحرمين الشريفين الملك فهد - رحمه الله - في إتمام ما بدأه الفيصل، وعلى خطى ثابتة في جميع الأمور السياسية الخارجية والداخلية وهي أمور ملموسة للجميع لا ينكرها إلا إنسان حاقد على ما تتمتع به هذه المملكة.

ومن أبرز هذه الأمور ما صدر من الأوامر الملكية بإصدار نظام الحكم في المملكة، ونظام مجلس الوزراء ونظام الشورى ونظام المناطق، وتعيين نخبة من أبناء هذا الوطن أعضاء لمجلس الشورى، وأعضاء مجالس المناطق بالمملكة.

لقد سار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - على المسار الذي سلكه والده الملك عبدالعزيز وإخوانه البررة من قبله، وهم الملك سعود، والملك فيصل، والملك خالد، والملك فهد - رحمهم الله - وبدأها بزيارات رسمية إلى الدول الشقيقة، والدول الصديقة لتقوية السياسية الخارجية مع تلك الدول التي قام بزيارتها والمصالح المشتركة⁽¹⁾، كما قام حفظه الله - بجولات

(1) يمكن الرجوع لتاريخ الزيارات في الجزء الخاص بالزيارات في الجزء الثاني.

داخلية لتلمس احتياجاتهم، وقد صحبت هذه الجولات مشاريع جبارة تعود بالنفع والرخاء إلى الوطن والمواطن.

الجولة الأولى:

من يوم السبت 1427/5/14 هـ الموافق 2006/6/10 إلى يوم الإثنين 1427/5/23 هـ الموافق 2006/6/19 م (زيارة المنطقة الشرقية الدمام والإحساء، ومنطقة حائل، ومنطقة القصيم، ومنطقة المدينة المنورة).

الجولة الثانية:

من يوم السبت 1427/6/26 هـ الموافق 2006/7/22 م إلى يوم الأربعاء 1427/7/1 هـ الموافق 2006/7/26 م (زيارة محافظة الطائف ومنطقة الباحة).

الجولة الثالثة:

من يوم الثلاثاء 1427/10/9 هـ الموافق 2007/10/31 م إلى يوم الإثنين 1427/10/15 هـ الموافق 2007/11/6 م (زيارة منطقة نجران، ومنطقة عسير أبها، ومنطقة جازان).

الجولة الرابعة:

من يوم الإثنين 1428/4/20 هـ الموافق 2007/5/7 م إلى يوم الأحد 1428/4/26 هـ الموافق 2007/5/13 م (زيارة منطقة الحدود الشمالية عرعر، ومنطقة الجوف، ومنطقة تبوك).

وكان لي شرف المرافقة بالمعية الكريمة في جميع الجولات الداخلية ضمن موظف المراسم الملكية.

ميساق جامعة الدول العربية والبيانات الختامية

لمؤتمرات القمة العربية

وتاريخ ومكان انعقادها ونائجها

obeikandi.com

جامعة الدول العربية:

بدأت فكرة تأسيس الوحدة العربية بعد دعوتين أطلقهما وزير خارجية بريطانيا مستر إيدن، فتح بهما الطريق أمام العرب لتتفق حكوماتهم على (وحدة) يختارون نوعها. الدعوة الأولى عام 1360هـ/1941م، والدعوة الثانية عام 1362هـ/1943م، فقال: «إن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية بينهم، ولكن من الجلي أن الخطوة الأولى لتحقيق أي مشروع يجب أن تأتي من جانب العرب أنفسهم».

وكان الملك عبدالعزيز - الذي يحبذ دائماً جمع كلمة العرب وتوحيد خططهم - في طليعة الداعين والساعين إلى ذلك، فقد عقدت المملكة معاهدة أخوة عربية وتحالف بينها وبين العراق في محرم 1355هـ الموافق مارس 1936م، وانضمت إليها المملكة اليمنية في جمادى الآخرة 1356هـ الموافق أغسطس 1937م وقد جاء فيها «يجوز لأي دولة عربية أخرى مستقلة أن تطلب الانضمام إلى هذه المعاهدة».

وبرزت فكرة الوحدة أو الجامعة العربية في مظهر جديد، بينما الحرب العالمية الثانية في عامها الرابع.

ووضع بروتوكول الاسكندرية في 20 من شوال 1363هـ الموافق 7 أكتوبر 1944م ووافقت عليه حكومة الملك عبدالعزيز، كما فعلت



مبنى جامعة الدول العربية بالقاهرة

الحكومات الأخرى، وقد حمل المندوب السعودي الأستاذ يوسف ياسين موافقة الحكومة السعودية، ورسالة خاصة من الملك عبدالعزيز إلى رئيس اللجنة التحضيرية مؤرخة في 19 من محرم 1364هـ الموافق 4 يناير 1945م يبين فيها رأي الحكومة السعودية، في أن يقوم اجتماع كلمة العرب على أسس قوية، ومن هذه الأسس أن يعقد بين الدول العربية حلف يرمي إلى تكاتفها وتعاونها لسلامة كل منها، وسلامة مجموعتها، إلى آخر ما جاء في الرسالة. إن ظروف المملكة، ووجود الأراضي المقدسة فيها يجعل لها وضعاً خاصاً فهي ستمتتع عن تنفيذ أي مبدأ في التعليم أو التشريع يخالف قواعد الدين الإسلامي وأصوله⁽¹⁾.

وأعقب ذلك اجتماع رضوى، حيث قام ملك مصر الملك فاروق بزيارة الملك عبدالعزيز في 10 من صفر 1364هـ الموافق 25 يناير 1945م فكان الاتفاق على إنشاء جامعة الدول العربية.

وفي 8 من ربيع الآخر 1364هـ الموافق 22 مارس 1945م احتفل في قصر الزعفران بالقاهرة بتوقيع ميثاق جامعة الدول العربية، وقام بالتوقيع نيابة عن المملكة ممثلاًها الأستاذ يوسف ياسين، والأستاذ خير الدين الزركلي، وأصبح من سياسة المملكة إحكام صلتها بالجامعة والسير في سياستها الخارجية على النهج الذي تخططه الجامعة⁽²⁾.

(1) خير الدين الزركلي: شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز، مصدر سابق، الجزء 4، ص 1200 - 1208.

(2) خير الدين الزركلي: المصدر السابق، ج 4، ص 1207 - 1209.

وقد اشتركت في الجامعة العربية الدول العربية المستقلة آنذاك وهي: مصر، والمملكة العربية السعودية، والعراق، والجمهورية السورية، وشرق الأردن، ولبنان، واليمن.

وقد ذكر في ميثاقها أن الغرض من الجامعة ليس إلا تثبيتاً للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية، وحرصاً على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها، وتوجيهاً لجهودها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة، وصلاح أحوالها، وتأمين مستقبلها، وتحقيق أمانها وآمالها، واستجابة للرأي العربي العام في جميع الأقطار العربية، وافتقت دول الجامعة بالإجماع على ذلك، وعلى إباحة الدخول لكل دولة عربية مستقلة⁽¹⁾.

ولكن الملك عبدالعزيز وابنه فيصل أصراً على أن يكون لفلسطين صوت في الجامعة، وعلى ضرورة تمثيلها فيها، لأن وضعها غير أوضاع الأقطار العربية الأخرى التي لا يخشى على شعوبها، أما فلسطين فمهددة من الصهيونية التي تريد أن تجعلها يهودية خالصة، وأن تقيم دولة إسرائيلية.

ورأى ممثلو الدول العربية المستقلة السبع أن رأي ابن سعود سديد ووافقوا عليه، وعندما وضع مندوبو الدول السبع ميثاق الجامعة العربية وضعوا ملحقاً بالميثاق له حكم الميثاق نفسه يتضمن رأي ابن سعود بالنسبة لفلسطين.

(1) جامعة الدول العربية: ميثاق الجامعة، ص2.

فإن كان لأحد فضل في إنشاء جامعة الدول العربية - الآن - بعد الله فذلك الفضل يعود لابن سعود، وإن كان يقاسمه إخوته ملوك العرب وأمراؤهم وحكامهم بعض هذا الفضل، ولكن الفكرة في الأساس فكرة ابن سعود التي مر عليها أكثر من ثلاثين عاماً قبل تأسيس الجامعة، والعمل الجدي عمله⁽¹⁾.

ولقد تم عقد عدد من مؤتمرات القمة العربية منها العادي وغير العادي منذ تأسيس جامعة الدول العربية، وتوقيع ميثاقها بتاريخ 8 من ربيع الثاني 1364هـ الموافق 22 مارس 1945م، وفيما يلي توضيح تواريخ ومكان انعقادها ونتائجها، حتى تاريخ صدور هذا الكتاب اعتمدت فيها على وثائق قرارات المؤتمرات الصادرة من جامعة الدول العربية. أرجو أن أكون قد وفقت، وما توفيتي إلا بالله.

ميثاق جامعة الدول العربية:

- 1- إن حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية.
- 2- وحضرة صاحب السمو الملكي أمير شرق الأردن.
- 3- وحضرة صاحب الجلالة ملك العراق.
- 4- وحضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية.
- 5- وحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية.

(1) أحمد عبدالغفور عطار: ابن سعود وقضية فلسطين (الطبعة الثانية، جدة، دار عكاظ للطباعة والنشر، 1404هـ / 1984م)، ص 287 - 288، بتصريف الباحث.

6- وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر.

7- وحضرة صاحب الجلالة ملك اليمن.

تثبيتاً للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة، التي تربط بين الدول العربية، وحرصاً على دعم هذه الروابط، وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها، وتوجيهاً لجهودها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة، وصالح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانها وآمالها، واستجابة للرأي العربي العام في جميع الأقطار العربية، قد اتفقوا على عقد ميثاق⁽¹⁾ لهذه الغاية، وأناوبوا عنهم المفوضين الآتية أسماءهم:

- 1- حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية، قد أناب عن سوريا دولة السيد فارس الخوري - رئيس مجلس الوزراء، ومعالي جميل مردم بك - وزير الخارجية.
- 2- حضرة صاحب السمو أمير شرق الأردن، قد أناب عن شرق الأردن دولة سمير الرفاعي باشا - رئيس الوزراء، ومعالي سعيد المفتي باشا - وزير الداخلية، ومعالي صاحب العزة سليمان النابلسي بك - نائب سر الحكومة.
- 3- حضرة صاحب الجلالة ملك العراق، قد أناب عنه معالي السيد أرشد العمري وزير الخارجية، وسعادة السيد علي جودة الأيوبي وزير العراق المفوض بواشنطن، وسعادة السيد تحسين العسكري وزير العراق المفوض بالقاهرة.

(1) جامعة الدول العربية: ميثاق الجامعة.

- 4- حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية، قد أناب عن المملكة العربية السعودية، سعادة يوسف ياسين نائب وزير خارجية المملكة العربية السعودية، وسعادة السيد خير الدين الزركلي مستشار مفوضية المملكة العربية السعودية بالقاهرة.
- 5 - حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية، قد أناب عن لبنان، دولة السيد عبدالحميد كرامي رئيس الوزراء، وسعادة السيد يوسف سالم وزير لبنان المفوض بالقاهرة.
- 6- حضرة صاحب الجلالة ملك مصر، قد أناب عن مصر، دولة محمود فهمي النقراشي رئيس مجلس الوزراء، وسعادة محمد حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ، ومعالي عبدالحميد بدوي وزير الخارجية، ومعالي مكرم عبيد وزير المالية، ومعالي محمد حافظ رمضان وزير العدل، ومعالي عبدالرازق أحمد السنهوري وزير المعارف العمومية، وسعادة عبدالرحمن عزام الوزير المفوض بوزارة الخارجية.
- 7- أما جلالته ملك اليمن، فلم ترد أسماء لمثليه في الميثاق⁽¹⁾.

(1) جامعة الدول العربية: ميثاق الجامعة، ص5.

مواد ميثاق جامعة الدول العربية تتضمن ما يلي:

المادة الأولى:

تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق، ولكل دولة عربية مستقلة الحق في أن تنضم إلى الجامعة، فإذا رغبت في الانضمام قدمت طلباً بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة، ويعرض على المجلس في أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب⁽¹⁾. أما المواد الأخرى فهي تشتمل على الهدف من إنشاء الجامعة العربية وتتمثل في توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقاً للتعاون بينها، وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها. وكذلك تعاون الدول المشتركة تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة في

(1) ولقد انضمت الدول التالية إلى الجامعة في التاريخ المدون أمام كل دولة (انظر الجدول ص 867):

- المملكة الليبية المتحدة في 1372/7/12 هـ الموافق 1953/3/28 م.

- جمهورية السودان في 1375/6/5 هـ الموافق 1956/1/19 م.

- الجمهورية التونسية في 1378/3/17 هـ الموافق 1958/10/1 م.

- المملكة المغربية في 1378/3/17 هـ الموافق 1958/10/1 م.

- دولة الكويت في 1381/2/7 هـ الموافق 1961/7/20 م.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 1382/3/16 هـ الموافق 1962/8/16 م.

- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في 1382/2/16 هـ الموافق 1967/12/12 م (قبل الوحدة مع اليمن الشمالي).

- دولة البحرين في 1391/7/21 هـ الموافق 1971/9/11 م.

- دولة قطر في 1391/7/21 هـ الموافق 1971/9/11 م.

- سلطنة عمان في 1391/8/9 هـ الموافق 1971/9/29 م.

- دولة الإمارات العربية المتحدة في 1391/10/18 هـ الموافق 1973/12/26 م.

- جمهورية الصومال الديمقراطية في 1394/1/22 هـ الموافق 1974/2/14 م.

- فلسطين في 1396/9/15 هـ الموافق 1976/9/9 م.

- جمهورية جيبوتي في 1397/8/24 هـ الموافق 1977/9/4 م.

- جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية في 1414/4/4 هـ - 1993/9/21 م.

الشؤون الاقتصادية والمالية، وشؤون المواصلات، وشؤون الثقافة، وشؤون الجنسية، والجوازات، والتأشيرات، وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين، والشؤون الاجتماعية والصحية. وأما الملاحق فهي كالتالي:

أ) ملحق خاص بفلسطين:

ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظراً لظروف فلسطين الخاصة، وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلاً، يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في أعماله.

ب) ملحق خاص بالتعاون مع الدول العربية التي لم تشترك في الجامعة: نظراً لأن الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها وفي لجانها شؤوننا يعود خيرها وأثرها على العالم العربي كله، فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة يعنيهها بوجه خاص أن توصي مجلس الجامعة، عند النظر في اشتراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق، بأن يذهب في التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع.

ج) ملحق خاص بتعيين الأمين العام:

اتفقت الدول العربية الموقعة على هذا الميثاق على تعيين سعادة عبدالرحمن عزام أميناً عاماً لجامعة الدول العربية، ويكون تعيينه لمدة سنتين، ويحدد مجلس الجامعة فيما بعد نظام المستقبل للأمانة العامة. ويعتبر عبدالرحمن عزام أول أمين عام لجامعة الدول العربية عند تأسيسها عام 1364هـ/1945م⁽¹⁾.

(1) جامعة الدول العربية: ميثاق الجامعة، ص 5 - 7.

معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية:

- أ - وافق مجلس جامعة الدول العربية على المعاهدة بجلسته المنعقدة بتاريخ 24 من جمادى الآخرة 1369هـ الموافق 13 أبريل 1950م.
- ب - وتم توقيعها من قبل مندوبي كل من الجمهورية السورية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية اللبنانية، والمملكة المصرية، والمملكة المتوكلية اليمنية، بتاريخ 1/9/1369هـ الموافق 17/6/1950م، كما تم توقيعها من الدول التالية لاحقاً.
- المملكة العراقية، بتاريخ 24/4/1370هـ الموافق 2/2/1950م.
- المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 5/6/1371هـ الموافق 22/11/1950م.
- ج - تم ايداع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة من قبل الدول التالية:

- 1- الجمهورية السورية بتاريخ 3/1/1371هـ الموافق 31/10/1951م.
- 2- المملكة المصرية بتاريخ 22/2/1371هـ الموافق 22/11/1951م.
- 3- المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 5/7/1371هـ الموافق 31/3/1951م.
- 4- المملكة العراقية بتاريخ 16/11/1371هـ الموافق 31/3/1952م.
- 5- المملكة العربية السعودية بتاريخ 28/11/1371هـ الموافق 19/8/1952م.
- 6- الجمهورية اللبنانية بتاريخ 6/4/1372هـ الموافق 24/12/1952م.
- 7- المملكة المتوكلية اليمنية بتاريخ 2/2/1373هـ الموافق 11/10/1953م.⁽¹⁾

(1) في عام 1381هـ / 1961م أصبحت جمهورية.

- 8 - المملكة المغربية (انضمام) بتاريخ 1380/12/29 هـ الموافق 1961/6/13 م.
- 9 - دولة الكويت (انضمام) بتاريخ 1381/3/1 هـ الموافق 1961/8/12 م.
- 10- الجمهورية العربية الليبية بتاريخ 1384/5/5 هـ الموافق 1964/9/11 م.
- 11 - الجمهورية التونسية بتاريخ 1384/5/5 هـ الموافق 1964/9/11 م.
- 12- جمهورية السودان الديمقراطية بتاريخ 1384/5/5 هـ الموافق 1964/9/11 م.
- 13- الجمهورية الجزائرية بتاريخ 1384/5/5 هـ الموافق 1964/9/11 م.
- 14- دولة البحرين (انضمام) بتاريخ 1391/9/26 هـ الموافق 1971/11/14 م⁽¹⁾
- 15- دولة قطر (انضمام) بتاريخ 1391/9/26 هـ الموافق 1971/11/14 م.
- 16- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (انضمام) بتاريخ 1391/10/5 هـ الموافق 1971/11/23 م.⁽²⁾
- 17- جمهورية الصومال الديمقراطية (انضمام)، بتاريخ 1394/4/28 هـ الموافق 1974/5/20 م.
- 18- فلسطين (انضمام)، بتاريخ 1398/11/11 هـ الموافق 1978/10/13 م.
- 19- دولة الامارات العربية المتحدة (انضمام)، بتاريخ 1398/3/20 هـ الموافق 1978/2/27 م.⁽³⁾

وتتكوّن اتفاقية الدفاع المشترك من ثلاث عشرة مادة، تؤكد المادة الأولى من المعاهدة حرص الدول المتعاقدة على دوام الأمن والسلام

(1) في عام 1422 هـ / 2001 م أصبحت مملكة البحرين.

(2) بتاريخ 1410/10/27 هـ الموافق 1990/5/22 م أعلنت الوحدة اليمنية بين الشمال والجنوب وفي عام 1414 هـ / 1994 م أعلن الجنوب الانفصال عن الوحدة، استمرت الحرب الأهلية أكثر من شهرين انتصر الشماليون وبقيت الوحدة.

(3) جامعة الدول العربية: معاهدة الدفاع المشترك.

والاستقرار وعزمها على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية، سواء في علاقاتها المتبادلة فيما بينها أو في علاقاتها مع الدول الأخرى. وأهم ما ورد في المعاهدة ما نصت عليه المادة الثانية، وهو أن الدول المتعاقدة تعتبر كل اعتداء مسلح على أي دولة أو أكثر منها أو على قواتها اعتداء عليها جميعا.

ثم ما ورد في بقية المواد من الحرص على تشاور الدول فيما بينها، وعن كيفية الاشتراك بحسب مواردها وحاجاتها، كما تحدد في ملحق هذه المعاهدة اختصاصات اللجنة العسكرية الدائمة من ممثلي هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه⁽¹⁾.

كما بين الملحق العسكري الذي يحتوي على خمسة بنود، نص البند الأول من الملحق على أن يكون من اختصاص اللجنة العسكرية الدائمة الآتي:

أ - إعداد الخطط العسكرية لمواجهة جميع الأخطار المتوقعة، أو أي اعتداء مسلح يمكن أن يقع على دولة أو أكثر من الدول المتعاقدة أو على قواتها، وتستند في إعداد هذه الخطط على الأسس التي يقرها مجلس الدفاع المشترك.

ب - تقديم المقترحات لتنظيم قوات الدول المتعاقدة، ولتعيين الحد الأدنى لقوات كل منها، حسب ما تمليه المقتضيات الحربية، وتساعد عليه إمكانات كل دولة.

(1) جامعة الدول العربية: معاهدة الدفاع المشترك.

ج - تقديم المقترحات لزيادة كفاءة قوات الدول المتعاقدة من حيث تسليحها وتنظيمها وتدريبها .

د - تقديم المقترحات لاستثمار موارد الدول المتعاقدة الطبيعية والصناعية والزراعية .

هـ - تنظيم تبادل البعثات التدريبية .

و - إعداد المعلومات والإحصائيات اللازمة عن موارد الدول المتعاقدة، وإمكاناتها الحربية، ومقدرة قواتها في المجهود الحربي المشترك .

ز - بحث التسهيلات والمساعدات المختلفة التي يمكن أن يطلب إلى كل من الدول المتعاقدة أن تقدمها وقت الحرب إلى جيوش الدول المتعاقدة .

أما بقية البنود من البند الثاني إلى البند الخامس فهي تنظيمات لأعمال اللجنة المشتركة، وأن تكون القاهرة مقر اللجنة، وأن تكون القيادة العامة لجميع القوات العاملة في الميدان من حق الدول التي تكون قواتها المشتركة في العمليات أكثر عدداً وعدة، إلا إذا تم اختيار القائد العام على وجه آخر بإجماع آراء حكومات الدول المتعاقدة، ويعاونه في إدارة العمليات هيئة أركان مشتركة⁽¹⁾ .

وفيما يلي المؤتمرات التي عقدت على مستوى القمة:

(1) جامعة الدول العربية: معاهدة الدفاع المشترك.

مؤتمر القمة العربي الثلاثي بالقاهرة:

«بسم الله الرحمن الرحيم، في الظروف الخطيرة التي تحيط بالبلاد العربية وتهدد سلامتها، رأينا أن نجتمع لبحث الأمر من جميع نواحيه، ونستكمل بذلك المشاورات التي دارت من قبل بين حكوماتنا، ونختتمها بما نجده ضرورياً من قرارات.

«فقد اجتمع في القاهرة في الفترة بين 23 - 29 من رجب 1375هـ الموافق 6 - 12 مارس 1956م، حضرة صاحب الجلالة الملك سعود ابن عبدالعزيز، والرئيس شكري القوتلي، والرئيس جمال عبدالناصر، وقد عقد هذا المؤتمر عدة اجتماعات عكف فيها المجتمعون على دراسة الموقف في الشرق الأوسط، على ضوء ما ورد في بيانهم من مبادئ وأسس، وانتهوا إلى قرارات محددة بشأن كل ما عرض أمامهم من مشاكل، وفيما يلي بعضها:

- تم وضع خطة شاملة لتدعيم الأمن العربي، والعمل على حفظ كيان الأمة العربية والدفاع عنها ضد أخطار العدوان الصهيوني والسيطرة الأجنبية التي تحول دون استتباب السلام والاستقرار في تلك المنطقة وتخلق حالة من التهديد والتوتر.

- تم وضع خطة شاملة لتنسيق خطط الدفاع العربي لمواجهة أي عدوان قد يقع ضد أي دولة عربية من قبل إسرائيل التي دأبت على سلوك سياسة عدوانية تنكر مبادئ الحق والقانون وتتجاهل قرارات الأمم المتحدة.

- تم وضع خطة شاملة لمواجهة موقف بعض الدول التي تسمح بتجنيد

- رجالها للخدمة العسكرية في القوات الإسرائيلية.
- تم الاتفاق على مواجهة الموقف الذي يقتضيه أمن الدول العربية تجاه إمداد إسرائيل بالأسلحة التي تساعدها على التمادي في العدوان.
- تم وضع خطة شاملة لمواجهة المحاولات التي تبذل عن طريق بغداد للضغط على البلاد العربية، وتعريض الأمن العربي للخطر، وتفرقة الصف العربي، في الوقت الذي تجد فيه البلاد العربية نفسها أشد ما تكون حاجة إلى وحدة متماسكة في الجهود والاتجاهات.
- تم الاتفاق على التأييد الكامل للأردن، ومساندته ضد أي ضغط أجنبي أو أي عدوان صهيوني، بما يكفل للشعب الأردني اليأسل تحقيق غاياته، وقد اتصل المؤتمر بالملك حسين - ملك المملكة الأردنية الهاشمية لإبلاغه ذلك، وتأكيد ما سبق الإعراب عنه من الاستعداد التام الأكيد لمعاونة الأردن والوقوف بجانبه.
- العمل على توثيق روابط الكيان العربي، وتنمية التعاون بين الدول العربية في أوسع نطاق، من أجل تحقيق الأهداف العربية الخالصة، كما تم بحث وسائل تحقيق الوحدة العربية التي يؤمن الرؤساء الثلاثة إيماناً لا يتزعزع بأنها السياج المنيع للبلاد العربية، الذي يضمن استقلالها ويكفل لها استكمال أسباب نهضتها.
- وضع خطة شاملة لتنسيق السياسة السعودية السورية المصرية من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية، بحيث تكون نتيجة هذا التنسيق الشامل، تعبئة جميع القوى وتوجيهها الوجهة التي تحقق المصلحة العليا للأمة العربية.

- وضع خطة لمواجهة مشكلة الاحتلال البريطاني لواحة البريمي⁽¹⁾
وإمارة عمان، ورسم الوسائل التي تؤدي إلى إنهاء هذا النزاع على
نحو يحفظ لهذه المناطق عروبتها، ويحول دون الانتقاص من
سيادتها وحقوقها.

- رأى المؤتمر بعد بحث مستفيض للوضع الراهن في شمال أفريقيا أن
السياسة الفرنسية التي تمعن في انتهاك حقوق شعوب شمال
أفريقيا تهدد السلم تهديداً خطيراً في تلك المنطقة، وعلى فرنسا أن
تعترف بحق شعوب شمال أفريقيا في الاستقلال، طبقاً لميثاق الأمم
المتحدة ومبدأ حق تقرير المصير لتلك الشعوب.

- رأى المؤتمر بعد بحث القضايا العربية أن يعمل بكل الوسائل حتى
تحل هذه القضايا حلاً عادلاً، يحفظ للعرب سيادتهم وحقوقهم⁽²⁾.

مؤتمر القمة العربي الطارئ في بيروت:

تلبية لدعوة فخامة الرئيس كميل شمعون - رئيس الجمهورية
اللبنانية، إلى ملوك ورؤساء العرب للنظر في قضية العدوان الثلاثي
على مصر، وقد صدر عن المؤتمر البيان التالي:

«في العاشر والحادي عشر من شهر ربيع الآخر 1376هـ الموافق
الثالث عشر والرابع عشر من شهر نوفمبر 1956م اجتمع في بيروت
بناءً على دعوة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية كل من:

(1) واحة البريمي تقع شرق جنوب المملكة، ما بين سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة.

(2) أمين سعيد: تاريخ الدولة السعودية - عهد الملك سعود، ص 135- 138.

- 1- الملك حسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية
- 2- الملك سعود بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية
- 3- الرئيس عبدالفتاح المغربي رئيس مجلس السيادة السوداني
- 4- الرئيس شكري القوتلي رئيس الجمهورية السورية
- 5- الملك فيصل ملك المملكة العراقية
- 6- الرئيس كميل شمعون رئيس الجمهورية اللبنانية
- 7- السيد مصطفى بن حليم رئيس مجلس وزراء ليبيا نيابة عن مليكها
- 8- السفير عبدالحميد غالب سفير مصر في بيروت نيابة عن رئيسها
- 9- الأمير سيف الإسلام محمد البدر (ولي عهد المملكة المتوكلية اليمنية نيابة عن مليكها).

وذلك لتدارس الموقف الناجم عن العدوان الذي أقدمت عليه بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر وقطاع غزة، وللاتفاق على ما يجب عمله لمناصرة مصر في دفاعها المجيد عن سلامة أراضيها وسيادتها، معتبرين أن هذا العدوان على مصر هو عدوان على البلاد العربية جميعاً. وقد استعرض المجتمعون بارتياح التدابير التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرارات الصادرة بأغلبية ساحقة في الفترة من 28 من صفر إلى 5 من ربيع الأول 1376هـ الموافق 2-7 نوفمبر 1956م، وقد اجتمع الرأي على ما يلي*:

- ضرورة تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإذا رفضت

* لقد أثبتت القادة العرب أنهم قادرون بعون الله على حل مشاكلهم وأن هذه الأمة كما وصفها رسول الله ﷺ كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

بريطانيا وفرنسا وإسرائيل الامتثال لقرارات الأمم المتحدة، حينئذ تباشر كل دولة من الدول العربية الممثلة في هذا المؤتمر بتطبيق أحكام المادة الحادية والأربعين من ميثاق الأمم المتحدة، وبمقتضى المادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك.

- الحرص على اعتبار قضية قناة السويس بعيدة عن الظروف التي رافقت الاعتداء على مصر، واعتبارها قضية مستقلة قائمة بذاتها، والعمل على حلها حلاً يتفق مع مقتضيات مصر وكرامتها وذلك في نطاق الأمم المتحدة، وعلى أساس معاهدة 1888م، والمبادئ الستة التي أقرها مجلس الأمن في 13 أكتوبر 1956م.

- تأييد مطالب الشعب الجزائري في نضاله حتى يحقق أمانه الوطنية في الاستقلال والسيادة، وأن المجتمعين يتوجهون بتحية الأخوة الصادقة والتقدير والإعجاب إلى رئيس الجمهورية المصرية جمال عبدالناصر، وإلى القوات المصرية المسلحة وإلى الشعب المصري⁽¹⁾.

مؤتمر القمة العربي الرباعي بالقاهرة:

اجتمع مؤتمر القمة العربي الرباعي بالقاهرة يوم 16 من جمادى الآخرة 1376هـ الموافق 17 يناير 1957م، وقد ورد في البيان الختامي القرارات التالية:

«إن حكومات الدول المجتمعة، إدراكاً منها للمسئوليات الجسام

(1) أمين سعيد: مصدر سابق، ص 213 - 215.

الملقاة عليها للمحافظة على الكيان العربي واستقلاله، واستجابة لرغبة شعوبها وإيمانها بالتضامن لتحرير الوطن العربي».

وتقديراً منها بأن تحقيق هذا التضامن هو خطوة إيجابية نحو الوحدة العربية المنشودة، وإسهاماً في صيانة الأمن والسلام وفقاً لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة.

ورغبة منها في عقد اتفاقية لتقوية التعاون وتنسيق الجهود في سبيل هذه الغايات، قد عينت وأنابت المفوضين الآتية أسماؤهم:

- عن المملكة الأردنية الهاشمية - الملك حسين ودولة سليمان النابلسي رئيس مجلس وزراء الأردن.

- عن المملكة العربية السعودية - الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود.

- عن الجمهورية السورية - دولة السيد صبري العسلي - رئيس مجلس الوزراء.

- عن جمهورية مصر - السيد جمال عبدالناصر.

الذين اتفقوا على ما يأتي:

المادة الأولى: تؤكد الحكومات المتعاقدة إيمانها بضرورة التضامن والتعاون لتدعيم الكيان العربي واستقلاله، وتعلن تقديرها لما يتطلبه هذا من المشاركة في المسئوليات المترتبة عليه.

المادة الثانية: تشترك حكومات الجمهورية السورية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر في تكاليف الالتزامات التي تقع على عاتق حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، نتيجة لسياسة التعاون والتضامن في تدعيم الكيان العربي واستقلاله، بمبلغ قدره اثنا عشر مليوناً ونصف المليون من الجنيهات المصرية سنوياً أو ما يعادلها،

ويطلق عليه تعبير «الالتزامات العربية» يكون نصيب الدول المشتركة كالآتي:

- الجمهورية السورية - مليونان ونصف مليون جنيه مصري أو ما يعادلها .
 - المملكة العربية السعودية - خمسة ملايين جنيه مصري أو ما يعادلها .
 - جمهورية مصر - خمسة ملايين جنيه مصري أو ما يعادلها .
- المادة الثالثة: تخصص حكومة المملكة الأردنية الهاشمية المساعدات العربية للقوات المسلحة الأردنية الهاشمية، بما فيها قوات الحرس الوطني وإعدادها .

المادة الرابعة: عقدت هذه الاتفاقية لمدة عشر سنوات من تاريخ نفاذها، وإذا لم تعدل قبل انتهاء هذه المدة باتفاق الحكومات المتعاقدة، تظل نافذة المفعول إلى حين انتهاء أجلها، بعد انقضاء سنة من تاريخ تقديم إحدى الحكومات المتعاقدة للحكومات الأخرى بالطرق الدبلوماسية إخطاراً بالانتهاء .

المادة الخامسة: يصدق على هذه الاتفاقية، وفقاً للأوضاع الدستورية المرعية في كل من الدول المتعاقدة، وتصبح نافذة المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق، على أن يتم تبادل هذه الوثائق في القاهرة، حرر في 18 من جمادى الآخرة 1376هـ الموافق 19 يناير 1957م⁽¹⁾ .

(1) أمين سعيد : مصدر سابق، ص 144 - 146 .

مؤتمر القمة الرباعي بالقاهرة:

«عقد في القاهرة في الفترة ما بين 25-27 من رجب سنة 1376هـ الموافق 25-27 فبراير 1957م اجتماع بين الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود - ملك المملكة العربية السعودية، والملك حسين - ملك المملكة الأردنية الهاشمية، والرئيس شكري القوتلي - رئيس الجمهورية السورية، والسيد الرئيس جمال عبدالناصر - رئيس جمهورية مصر، ورجال حكوماتهم، وهو الاجتماع الرابع من سلسلة الاجتماعات التي يعقدونها بين آونة وأخرى لدراسة الموقف الدولي والتباحث في القضايا التي تمس الأمة العربية، وتؤثر في مجرى حياتها ونهوض بلادهم وتقدمها وحفظ كيانها.

ولقد استعرض المجتمعون الجهود المشكورة التي بذلها الملك سعود خلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية، وما أوضحه الملك للمسؤولين فيها من وجهات النظر العربية حول مشاكل الشرق الأوسط، وما تناوله البحث من أمور، كما أوضح الملك سعود ما أفهمه للرئيس الأمريكي بصورة خاصة عن حقوق العرب وقضاياهم، بما في ذلك العدوان الأخير على مصر ونتائجه، وحق مصر في سيادتها على قناة السويس، وخطورة ما نتج عن تمرد إسرائيل على قرارات الأمم المتحدة التي تنص على الانسحاب دون قيد أو شرط من قطاع غزة وخليج العقبة إلى ما وراء خطوط الهدنة، وذلك دون تحقيق أي مكاسب لإسرائيل نتيجة للعدوان الثلاثي.

ويؤكد المجتمعون أن دولهم حريصة على أن تقوم بدورها في المجتمع

الدوليّ وأن تسهم بنصيبها في إرساء العلاقات الدولية على أسس تتحو بها نحو السلام والعدالة والرخاء بما يكفل احترام سيادتها ومصالحها. إن الدول العربية وقد ازدادت قوة بوعي شعوبها، وازدادت إيماناً بسلامة أهدافها ورسوخ فكرتها، لتؤكد ما سبق أن أعلنته من عزمها على تجنب الأمة العربية مضار الحرب الباردة، والبعد بها عن منازعاتها، والتزام سياسة الحياد الإيجابي محافظة بذلك على مصالحها القومية، وكذلك تؤكد أن الدفاع عن العالم العربي يجب أن ينبثق من داخل الأمة العربية على هدي أمنها الحقيقي، وخارج نطاق الأحلاف الأجنبية، ويرى المجتمعون:

أنه رغم قرارات الأمم المتحدة، وإجماع الرأي العام العالمي على ضرورة انسحاب إسرائيل إلى ما وراء خطوط الهدنة، فإن العدوان الثلاثي ضد مصر ما زال قائماً بجميع آثاره ومظاهره ما دامت إسرائيل لم تنفذ قرارات الأمم المتحدة بالانسحاب دون قيد أو شرط، كما يرى المجتمعون أنه مما يهدد السلام العالمي في منطقة الشرق الأوسط ما يعانيه أهالي قطاع غزة على يد إسرائيل من أشد ألوان التنكيل والتعذيب ولذلك قرر المجتمعون:

- العمل على انسحاب إسرائيل فوراً إلى ما وراء خطوط الهدنة دون قيد أو شرط.

- التمسك بحقوق عرب فلسطين كاملة، وبسيادة العرب على أراضيهم ومياهم الإقليمية.

- وجوب تعويض مصر من قبل الدول المعتدية عن جميع الأضرار والخسائر التي لحقت بها من جراء العدوان.
- رفض جميع المحاولات التي تبذل للانتقاص من سيادة مصر وحقوقها في قناة السويس، إذ إن قناة السويس جزء لا يتجزأ من مصر، وسيادتها عليها كاملة، وحرية الملاحة فيها مكفولة طبقاً لأحكام اتفاقية القسطنطينية سنة 1888م.
- استتكار العدوان البريطاني على أراضي اليمن، والتضامن معها في صد هذا العدوان.
- التأييد المطلق لحق عرب الجزائر في الحرية والاستقلال، وتمجيد نضالهم الجبار ضد قوى الاستعمار، ويرى المجتمعون أن سياستهم التحريرية المنبثقة عن إيمانهم بحق أمتهم في أن تحيا حرة مستقلة مستتدة إلى قوميتهم العربية، التي برهنت للعالم أنها حقيقة قائمة تزيدهم تضامناً فيما بينهم، لبلوغ أهداف الأمة العربية في الحرية والوحدة والتقدم»⁽¹⁾.

(1) جريدة أم القرى: العدد 1656، (مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، 29 من رجب 1376هـ)، ص1، 6.
مع ملاحظة أن قناة السويس تحررت، كما أصبحت غزة جزءاً من الدولة الفلسطينية، وتحررت الجزائر من الاستعمار الفرنسي، وذلك بفضل من الله ثم بمجهود الرجال المخلصين من قادة البلاد العربية والإسلامية وجهود المخلصين في العالم.

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الأول في دورته العادية المنعقد بالقاهرة:

عقد مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية دور انعقاده الأول بمقر الجامعة في القاهرة في الفترة ما بين 28 من شعبان وحتى 3 من رمضان 1383هـ - 17 يناير 1964م. وقد رأس وفد المملكة جلالة الملك سعود - رحمه الله - .

لقد افتتح مؤتمر القمة العربي اجتماعاته مساء يوم الاثنين في مقر الجامعة العربية، وقد افتتح الجلسة المشير عبد السلام عارف - رئيس الجمهورية العراقية، باعتباره رئيساً للجلسة، بكلمة أعرب فيها عن أمله أن تكفل أعمال المؤتمر بالنجاح والتوفيق، ثم أعطيت الكلمة للرئيس جمال عبد الناصر الذي وجه شكره وشكر شعب الجمهورية العربية المتحدة إلى ملوك ورؤساء الدول العربية، على الاستجابة التي لقيتها الدعوة لهذا المؤتمر، ثم ألقى الأمين العام للجامعة العربية عبد الخالق حسونة كلمة ذكر فيها أن الأمة العربية أوضحت عن إرادتها بأن يكون هذا الاجتماع بداية مرحلة جديدة في تاريخها، تمهيداً لاكتمال تضامنها، وقوتها، وترسم السياسة العربية المثلى في مواجهة الخطر التوسعي الصهيوني.

ثم دارت في الجلسة الأولى المغلقة مناقشة لموضوع المؤامرة الإسرائيلية لتحويل مجرى نهر الأردن بصفة خاصة، وقضية فلسطين والخطر الصهيوني بصفة عامة، وقد جرى الاتفاق على إنشاء قيادة عسكرية موحدة ذات إمكانات مادية وإدارية، وإنشاء مقر لها.⁽¹⁾

(1) أمين سعيد، المصدر السابق، ص 237 - 238.

وإيماناً بعدالة القضية الفلسطينية وإدراكاً لخطورتها، وتصميماً على إعادة الحقوق السليبة إلى أهلها، واعتباراً لأن قيام إسرائيل هو الخطر الأساسي الذي أجمعت الأمة العربية بأسرها على دفعه، وانطلاقاً نحو المشاركة الفعلية في الأعمال البناءة الجماعية التي من شأنها أن توحد كلمة العرب.

يُعرب المؤتمر عن ارتياحه إلى أن اجتماعاته قد أسفرت عن إجماع الملوك والرؤساء العرب على إنهاء الخلافات، وتصفية الجو العربي من جميع الشوائب، وإيقاف جميع حملات أجهزة الإعلام، ويقرر ما يلي⁽¹⁾:

- قيام إسرائيل خطر أساسي، يجب دفعه سياسياً واقتصادياً وإعلامياً.
- من الناحية العسكرية، إنشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية فوراً، حسب التنظيم ووفق الصلاحيات التي صدق عليها مجلس الدفاع المشترك في دورته الثالثة، وأن يعين القائد العام من الجمهورية العربية المتحدة.

- من الناحية الفنية إنشاء هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده، ويفتح اعتماد خاص بالجامعة العربية لحساب هيئة استغلال مياه النهر، قدره ما يعادل ستة ملايين وربع مليون جنيه إسترليني لتمويل المشروعات.

- الجانب المالي: مشاريع استثمار المياه العربية وإسهامات الدول

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: قرارات مؤتمر القمة العربي الأول، ص 23 - 26.

الأعضاء فيها تستلزم نفقات قدرها ستة ملايين ومائتان وخمسون ألف جنيه إسترليني، وخمسة وستون مليون جنيه، إسترليني لمشاريع الاستثمار الآجلة. أما فيما يتعلق بالتعزيزات العسكرية فقد اتضح أن مجموع المبالغ المطلوبة لهذا الغرض في سوريا والأردن ولبنان والعراق والسعودية يبلغ حوالي مائة وأربعة وخمسين مليون جنيه إسترليني، تتحمل المملكة العربية السعودية 28 مليون جنيه إسترليني، ومبلغ 19 مليون جنيه إسترليني الجمهورية العراقية، وتتم تغطية المبالغ بأن تسهم كل دولة من الدول بجزء من تلك النفقات ضمن ميزانيتها وحسب إمكانياتها.

- أما المبالغ المتبقية فإن الدول العربية تقوم بتغطيتها على أساس إسهام كل منها حسب إمكانياتها.

- إقامة قواعد سليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني، على أن يستمر أحمد الشقيري ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية في اتصالاته بالدول الأعضاء، لتمكين الشعب الفلسطيني من القيام بدوره في تحرير وطنه.

- تشكيل لجنة للمتابعة، ووضع الخطط اللازمة لاسترداد فلسطين إلى أهلها، مستخدمين الوسائل السياسية والاقتصادية والإعلامية.

- دورية اجتماع القمة العربية مرة في السنة على الأقل على أن يكون الاجتماع التالي بالإسكندرية.

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الثاني في دورته العادية المنعقد بالإسكندرية:

إن مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية في دور انعقاده الثاني بالإسكندرية بتاريخ من 28 ربيع الثاني إلى 5 من جمادى الأولى 1384هـ الموافق 5 - 11 سبتمبر 1964م حيث التقى:

- 1- الملك حسين بن طلال - ملك المملكة الأردنية الهاشمية.
- 2- السيد الباهي الأدغم - نائباً عن فخامة رئيس الجمهورية التونسية.
- 3- الرئيس أحمد بن بيلا - رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- 4- الرئيس إبراهيم عبود - رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة لجمهورية السودان.
- 5- الرئيس الركن عبدالسلام محمد عارف - رئيس الجمهورية العراقية.
- 6- الأمير فيصل بن عبدالعزيز آل سعود نائب ملك المملكة العربية السعودية.
- 7- الرئيس الفريق محمد أمين الحافظ - رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة للجمهورية العربية السورية.
- 8- الرئيس جمال عبدالناصر - رئيس الجمهورية العربية المتحدة.
- 9- الرئيس المشير عبدالله السلال - رئيس الجمهورية العربية اليمنية.
- 10- الأمير الشيخ عبدالله السالم الصباح - أمير دولة الكويت.
- 11- الرئيس شارل الحلو - رئيس الجمهورية اللبنانية المنتخب.

12- الملك إدريس الأول، ملك المملكة الليبية.

13- السيد أحمد الشقيري - رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد تدارس المجلس تقرير الأمين العام عن المبادئ والقرارات التي صدرت في الدورة الأولى وسير تنفيذها ووسائل دعمها.

وأعرب المجلس عن ارتياحه لوحدة كلمة العرب والسير في تنفيذ المقررات السابقة، وبداية المشاركة في الأعمال البناءة الجماعية التي من شأنها كفالة تقدمهم، ونصرة قضايا الحرية التي يناضلون في سبيلها، وأهم ما ورد في البيان الختامي الآتي⁽¹⁾:

- دعم التضامن العربي، وإصدار قرارات تكمل قرارات الدورة السابقة، وتزيدها قوة وفاعلية.

- الترحيب بمنظمة التحرير الفلسطينية، ودعم قرارها بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني، وتعيين التزامات الدول الأعضاء لمعاونتها في ممارسة مهامها.

- تنظيم العلاقات العربية الدولية، وعني المجلس بالبحوث السياسية والاقتصادية الخاصة بعلاقات الدول العربية بالدول الأجنبية، ونتائج رحلات وزراء الخارجية العرب.

- دعم العلاقات بإمارات الخليج العربية، كفالة للحرية العربية التي لا تتجزأ.

- دعم التعاون الاقتصادي العربي، وتنفيذ الاتفاقات الخاصة به.

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، قرارات مؤتمر القمة العربي الثاني، ص 36 - 39.

- مساندة دول المغرب العربي، وأكد ضرورة مضاعفة التعاون، وزيادة الإسناد الاقتصادي لدول المغرب العربي.
- تأليف مجلس عربي للبحوث الذرية، وإنشاء محكمة عدل عربية، وأن يكون اجتماع مجلس الملوك والرؤساء العرب دورياً في شهر سبتمبر من كل عام.
- استمرار عمل لجنة المتابعة، بحيث تجتمع مرة كل شهر على المستويات الموجودة.
- الايمان بالتضامن الإفريقي - الآسيوي، والاستبشار بنمو الوحدة الإفريقية.
- إن قضايا الشعوب كل لا يتجزأ، في الحرية وتقرير المصير والتخلص من الاستعمار والتفرقة العنصرية.
- تأييد كفاح الشعوب الأفريقية من أجل الحرية، كما يستتكر المجلس التدخل الأجنبي في الكونغو.
- التعاون الدولي والسلام العالمي من القواعد الأساسية لرخاء العالم وسعادة البشرية.
- واجبات المواطن العربي أن يؤدي واجبه، ويرجو الله أن يسدد خطى أمته في نضالها العادل المشروع.

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الثالث في دورته العادية المنعقد بالدار البيضاء:

- إن مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية في دور انعقاده الثالث بدار العمالة بالدار البيضاء في الفترة ما بين 17 - 21 جمادى الأولى 1385هـ الموافق 13-17 سبتمبر 1965م، حيث التقى:
- 1- الملك حسين بن طلال - ملك المملكة الأردنية الهاشمية.
 - 2- السيد هواري بومدين - رئيس مجلس الثورة ورئيس مجلس وزراء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
 - 3- الرئيس إسماعيل الأزهري - رئيس مجلس السيادة لجمهورية السودان.
 - 4- الرئيس المشير الركن عبدالسلام محمد عارف - رئيس الجمهورية العراقية.
 - 5- الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية.
 - 6- الرئيس الفريق محمد أمين الحافظ - رئيس المجلس الوطني لقيادة الثورة للجمهورية العربية السورية.
 - 7- الرئيس جمال عبدالناصر - رئيس الجمهورية العربية المتحدة.
 - 8- الرئيس المشير عبدالله السلال - رئيس الجمهورية العربية اليمنية.
 - 9- الأمير الشيخ عبدالله السالم الصباح - أمير دولة الكويت.
 - 10- الرئيس شارل الحلو - رئيس الجمهورية اللبنانية المنتخب.
 - 11- الأمير حسن الرضا - نائب جلالة ملك المملكة الليبية.
 - 12- الملك الحسن الثاني - ملك المملكة المغربية.
 - 13- السيد أحمد الشقيري - رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد عُني المجلس في بداية اجتماعه ببحث موضوع التضامن العربي، القاعدة الأساسية لوحدة العمل المشترك للتحرر من الاستعمار والصهيونية، وجميع مظاهر السيادة الأجنبية، ودعم التقدم العربي اقتصادياً واجتماعياً، ومن أهم ما ورد في البيان الختامي ما يلي⁽¹⁾:

- الالتزام بميثاق التضامن العربي، تأكيداً لوحدة المبادئ والأهداف، وتوحيداً لجميع الجهود، والطاقت العربية، لخدمة القضايا الأساسية.
- تآزر الأقطار العربية بناء على طلبها بكل الطاقات، ودرء كل محاولة ترمي إلى انتقاص بعض أطرافها.
- دعم منظمة التحرير وجيش التحرير عربياً ودولياً.
- مواصلة استثمار مياه نهر الأردن ودعم القيادة العربية الموحدة.
- التخلي عن سياسة القوة، وحل المشاكل بالطرق السلمية، واحترام حق تقرير المصير.
- كما اتفقوا على أن التعاون الافريقي الآسيوي قاعدة ثابتة للسياسة العربية على أن تنتهج حكوماتهم نهجاً موحداً في هذا المجال.
- أشاد الملوك والرؤساء العرب بالدور الإيجابي الذي تنهض به منظمة الوحدة الأفريقية لتحرير القارة وتقدمها، ويتضامنون في مقاومة محاولات الاستعمار والصهيونية التسلل إلى أفريقيا وآسيا.
- يؤيدون نزع السلاح، ومنع انتشار الأسلحة النووية، ويطالبون بتصفية القواعد الأجنبية التي تهدد أمن المنطقة العربية وسلام العالم.

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، قرارات مؤتمر القمة العربي الثالث، ص 43 - 45.

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الرابع في دورته العادية الذي انعقد في الخرطوم:

لقد عقد هذا المؤتمر في ظروف عربية صعبة، فبعد حرب 5 يونيو 1967م، ومشكلة اليمن التي تورط فيها الرئيس جمال عبدالناصر، وفي جو عربي مليء بالأحداث الثقيل، انعقد مؤتمر القمة العربي الرابع الذي عرف بمؤتمر اللاءات الثلاث، لا صلح ولا تفاوض ولا اعتراف بإسرائيل، انعقد المؤتمر في الفترة بين 24-27 من جمادى الأولى 1387هـ الموافق 29 أغسطس وحتى 1 سبتمبر 1967م، وذلك بناء على الدعوة التي وجهتها حكومة السودان لعقد هذا المؤتمر، لتدارس الموقف العربي الراهن، والنظر في وضع خطة عربية مشتركة لإزالة آثار العدوان، فقد اجتمع في الخرطوم كل من:

- 1- الملك حسين بن طلال - ملك المملكة الأردنية الهاشمية.
- 2- فخامة الرئيس إسماعيل الأزهرى - رئيس مجلس السيادة لجمهورية السودان.
- 3- فخامة الفريق عبدالسلام محمد عارف - رئيس الجمهورية العراقية.
- 4- جلالة الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود - ملك المملكة العربية السعودية.
- 5- فخامة الرئيس جمال عبدالناصر- رئيس الجمهورية العربية المتحدة.
- 6- سمو الأمير صباح السالم الصباح - أمير دولة الكويت.

- 7- الرئيس شارل الحلو - رئيس الجمهورية اللبنانية.
- 8 - سمو الأمير حسن الرضا - ولي عهد المملكة الليبية.
- 9- معالي الباهي الأدغم - كاتب الدولة للرئاسة، ممثلاً للرئيس التونسي الحبيب بورقيبة.
- 10- معالي السيد عبدالعزيز بوتفليقة - وزير الخارجية وعضو مجلس الثورة ممثلاً للرئيس هواري بومدين.
- 11- معالي الدكتور محمد بن هيمة - رئيس وزراء المغرب، ممثلاً للملك الحسن الثاني.
- وتدارس أصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء وممثلوهم أبعاد العدوان الذي تعرضت له الدول العربية في الخامس من يونيو الماضي، ومن أهم ما جاء في البيان⁽¹⁾:
- تأكيد وحدة الصف العربي، ووحدة العمل الجماعي، وتنسيقه وتصفيته من جميع الشوائب، كما أكدوا التزام بلادهم بميثاق التضامن العربي الذي وقع في مؤتمر القمة العربي الثالث بالدار البيضاء.
- إزالة آثار العدوان على أساس أن: الأراضي المحتلة أراض عربية، يقع عبء استردادها على الدول العربية جمعاء.
- لا صلح ولا تفاوض مع إسرائيل ولا اعتراف بها.
- الاستمرار في ضخ البترول، وأن الضخ يمكن أن يستخدم كسلاح

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، قرارات مؤتمر القمة العربي الرابع، ص 46 - 47.

إيجابي باعتبار البترول طاقة عربية، يمكن أن توجه لدعم اقتصاد الدول العربية التي تأثرت مباشرة بالعدوان.

- إنشاء صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي العربي الذي تقدمت به الكويت، طبقاً لتوصية وزراء المال والاقتصاد والنفط الذي انعقد في بغداد.

- دعم الإعداد العسكري، لمواجهة كافة احتمالات الموقف.

- سرعة تصفية القواعد الأجنبية في الدول العربية.

- الالتزام بمبالغ إلى حين إزالة آثار العدوان، فقد قررت كل من المملكة العربية السعودية الالتزام بمبلغ 50 مليون جنيه استرليني، والكويت بمبلغ 35 مليون جنيه استرليني، والمملكة الليبية بمبلغ 30 مليون جنيه إسترليني.

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الخامس في دورته العادية بالرباط:

انعقد مؤتمر القمة العربي الخامس في الرباط بتاريخ 12 - 15 من شوال 1389هـ الموافق 21 - 24 ديسمبر 1969م، ولم تكتمل أعماله، لذلك لم يتخذ هذا المؤتمر أي قرارات، كما لم يصدر عنه بيان ختامي⁽¹⁾.

لقد كان لي شرف حضور هذا المؤتمر ضمن وفد المراسم الملكية المرافق للملك فيصل في هذا المؤتمر الذي أعد له ترتيبات جيدة، وكان انعقاده في فندق هيلتون الرباط، غير أن هناك خلافات حدثت حالت دون صدور بيان عن هذا المؤتمر، والذي كان جدول أعماله مكوناً من ثلاثة بنود هي:

- 1- تجميع الطاقات العربية لمواجهة العدو الاسرائيلي.
- 2- دعم الكفاح الفلسطيني.
- 3- دعم النضال داخل الأراضي العربية المحتلة.

فقد بدأت الجلسات منذ يوم الأحد 12 شوال 1389هـ الموافق 21 ديسمبر 1969م، واستمرت طوال يوم الاثنين 13 شوال 1389هـ الموافق 22 ديسمبر 1969م، وكانت أكثرها جلسات سرية اقتصرت على الملوك والرؤساء، وفي ساعة مبكرة من صباح يوم الثلاثاء 14 من شوال 1389هـ الموافق 23 ديسمبر 1969م صدر بيان رسمي عن هذه الجلسات، جاء فيه: إن أصحاب الجلالة والفضامة والسمو رؤساء

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، قرارات مؤتمر القمة العربي الخامس، ص48.

الدول العربية قد عقدوا جلسة خاصة مساء الأحد، ثم عقد مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة بعد هذه الجلسة جلسته الثانية برئاسة الملك الحسن الثاني، وفي بداية الجلسة وافق المجلس على مشروع جدول أعماله، كما أعده مجلس الدفاع العربي المشترك، ثم عرض الملك الحسن على المجلس المادة الأولى من جدول الأعمال وهي حشد جميع القوى العربية لمواجهة العدوان الاسرائيلي، وقد دارت مناقشة عامة للموضوع اشترك فيها رؤساء الوفود، وكما استمع المجلس إلى بيان تقدم به الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية المصري⁽¹⁾.

ومما جاء في كلمة الملك الحسن الثاني: «إنني أشكركم جميعاً على ما أبديتموه بالنسبة للقضية العربية، وخصوصاً بالنسبة لقضية فلسطين من تتبع للدرس ومن تشبث بالمبادئ، ومن مدافعة عن الحق العربي، ومن إيمان صادق بمستقبل فلسطين وتحرير شعبها، إننا حينما اجتمعنا بعد مدة طويلة حالت بيننا جميعاً منذ سنة 1967م تلك السنة المشؤومة التي عشنا فيها النكسة والنكبة، حتى لا نقع في أخطاء المستقبل».

كما ورد في كلمة الرئيس اللبناني شارل حلو نيابة عن رؤساء الوفود العربية تقديم الشكر للشعب المغربي النبيل، ومليكه العظيم على حسن ضيافتهم لا بل على حسن تأهيلهم بنا. ثم غادرت الوفود الرباط ظهر يوم الأربعاء 15 من شوال 1389هـ الموافق 24 ديسمبر 1969م⁽²⁾.

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، قرارات مؤتمر القمة العربي الخامس، ص48.

(2) جريدة أم القرى: العدد 2302 (مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، 17 من شوال 1389هـ)، ص1.

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي بالقاهرة:

بحث مؤتمر القمة المصغر الذي انعقد بالقاهرة في الفترة ما بين 26-20 من رجب 1390هـ الموافق 21-27 سبتمبر 1970م، لإنهاء العمليات العسكرية بين الأردن والفدائيين الفلسطينيين.

وقد وقع اتفاق القاهرة الملوك والرؤساء الذين تابعوا اجتماعاتهم سبعة أيام متصلة، والذي يشمل 14 بندا، وهم:

- | | |
|-----------------------------------|------------------------------------|
| - الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود | - ملك المملكة العربية السعودية |
| - الأمير صباح سالم الصباح | - أمير دولة الكويت |
| - الرئيس جمال عبدالناصر | - رئيس الجمهورية العربية المتحدة |
| - السيد ياسر عرفات | - رئيس منظمة التحرير الفلسطينية |
| - الرئيس معمر القذافي | - رئيس جمهورية ليبيا |
| - الرئيس اللواء جعفر نميري | - رئيس جمهورية السودان الديمقراطية |
| - السيد الباهي الأدغم | - رئيس وزراء تونس |
| - الرئيس سليمان فرنجية | - رئيس جمهورية لبنان |
| - السيد أحمد الشامي | - عضو المجلس الجمهوري اليمني |

ومن أهم ما جاء في اتفاقية القاهرة البنود التالية⁽¹⁾:

- إنهاء كافة العمليات العسكرية من جانب القوات المسلحة الأردنية
- وقوات المقاومة الفلسطينية فوراً، مع إنهاء كافة التحركات العسكرية

(1) ملف زيارة مؤتمر القمة المصغر بالقاهرة (جامعة الدول العربية)، ص35.

- التي تعقبها مقتضيات النشاط المعتاد، وإيقاف كافة الحملات الإعلامية التي تتنافى مع أغراض هذا الاتفاق.
- السحب السريع لكافة القوات المسلحة الأردنية من عمان، وإرجاعها إلى قواعدها الطبيعية، مع سحب جميع القوات الفدائية من عمان.
 - فيما يتعلق بمدينة إربد وغيرها من المدن تعود الأوضاع العسكرية والمدنية إلى ما كانت عليه قبل الأحداث الأخيرة.
 - تتحمل سلطات الأمن الداخلي حفظ الأمن تحت الإدارة المدنية.
 - إطلاق سراح المعتقلين لدى الجانبين فوراً.
 - تكوين لجنة عليا لمتابعة تطبيق هذه الاتفاقية الأساسية مع ما قد ينبثق عنها من اتفاقيات فرعية مع ممارسة تنسيق العمل، والعلاقات بين كل من السلطة الأردنية والمقاومة الفلسطينية حتى يستتب الأمن وترجع الأمور إلى حالتها الطبيعية، كما أن لهذه اللجنة الحق، ومسئولية ما تراه من تدابير عملية وإجرائية كفيلة بما يحقق عودة الوفاق.
 - تقوم اللجنة العليا للمتابعة بإعداد وإبرام اتفاقية ملزمة للطرفين تضمن استمرار النشاط والعمل الفدائي، واحترام سيادة البلاد في حدود القانون، فيما عدا الاستثناءات اللازمة للعمل الفدائي.
 - تمارس اللجنة العليا للمتابعة مسؤولياتها المشار إليها سلفاً وفوراً، على أن ترفع تقارير عنها للملوك والرؤساء العرب من وقت لآخر حول ما تقوم به من مهام وما تتخذه من مقررات، وعن مدى سير هذه الاتفاقية وتفيد الأطراف المعنية بها.

- في حالة إخلال أي من الطرفين الأردني والمقاومة الفلسطينية بأي بند من بنود الاتفاقية أو عرقلة تنفيذها ستقوم كل الدول العربية الموقعة باتخاذ إجراءات موحدة وجماعية ضدها .
- دعم الثورة الفلسطينية والوقوف معها حتى تتحقق أهدافها بالتحريك الكامل ودحر العدو الإسرائيلي الغاصب.

البيان الختامي لمؤتمر القمة السادس في دورته العادية بالجزائر:

بحث مؤتمر القمة العربي السادس المنعقد في الجزائر في الفترة ما بين 2- 4 من ذي القعدة 1393هـ الموافق 26- 28 نوفمبر 1973م، التطورات الأخيرة في الوضعين العربي والدولي، وظروف المواجهة مع العدو، واستمع إلى ما أبداه الملوك والرؤساء العرب من بيانات، واتخذ القرارات الآتية، وكان لي الشرف أن أكون أحد أعضاء المراسم الملكية المرافقين للملك فيصل خلال ترأسه لوفد المملكة لهذا المؤتمر، ومن أهم ما صدر عن هذا المؤتمر⁽¹⁾:

- تحديد الهدف المرحلي للأمة العربية، واعتماد منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني.
- في المجال العسكري، التضامن ودعم الجبهة عسكرياً ومالياً.
- في المجال الاقتصادي، دعم العلاقات الاقتصادية، وتوظيف النفط

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: قرارات مؤتمر القمة العربية السادس ، ص65-73.

في المعركة، وتأمين الصمود في الأراضي المحتلة، وقيام الدول العربية بإعادة تعمير ما دمرته الحرب.

في المجال السياسي:

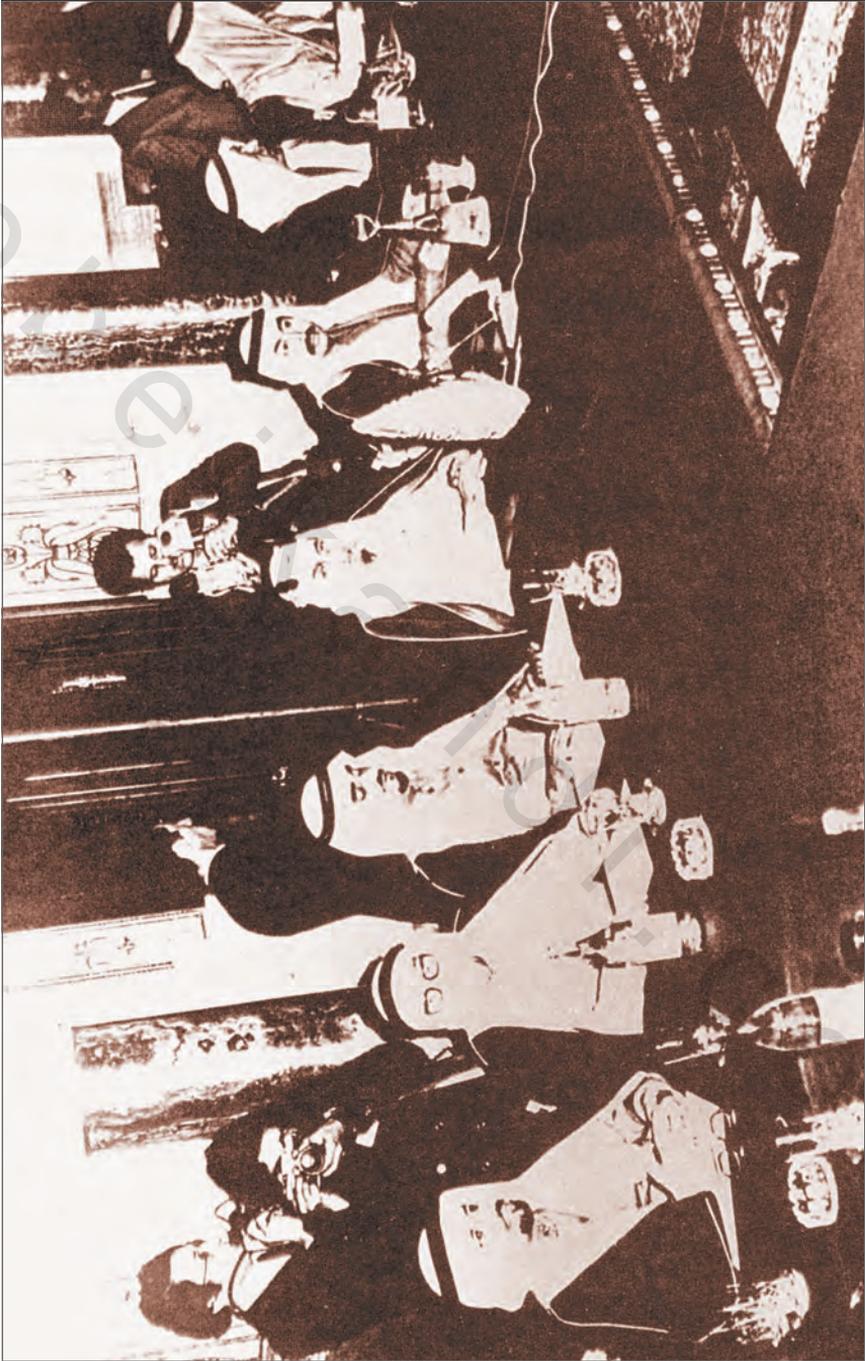
- الدول الأفريقية: إنشاء بنك عربي - أفريقي للتنمية الصناعية والزراعية في إفريقيا، ودعم التعاون العربي الأفريقي في جميع المجالات.
- دول عدم الانحياز: العمل على ضمان استمرار مساندة هذه الدول للكفاح العربي ضد الصهيونية بمختلف الوسائل.
- الدول الإسلامية: إقناعها بقطع علاقاتها مع إسرائيل.
- أوروبا الغربية: السعي لتعديل مواقفها تجاه العرب وتجاه إسرائيل.
- الدول الآسيوية: إقناعها بقطع علاقاتها مع إسرائيل.
- الاتحاد السوفييتي ودول شرق أوروبا: العمل على ضمان استمرار دعمها للدول العربية سياسياً وعسكرياً.
- الصين الشعبية: ضمان استمرار تأييدها.
- الولايات المتحدة الأمريكية: شرح مخاطر انحيازها لإسرائيل.
- في مجال الإعلام العربي: الإسهام في صندوق الدعوة العربية، وتعميم إنشاء اللجان الإعلامية.
- دورية مؤتمر القمة العربي في أبريل/نيسان من كل عام، كما تعقد دورات استثنائية إذا اقتضت الضرورة ذلك.
- أجهزة المتابعة ووفود وزارية لشرح القضية العربية، وتوضيح الموقف العربي، والمطالبة بمساندة كفاحنا المشروع على ضوء مقررات القمة.
- العلاقات العربية: تنقيتها وصيانتها، وإزالة أي خلافات قائمة بين الدول العربية.

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الرباعي بالجزائر:

بحث مؤتمر القمة العربي الرباعي المنعقد في الجزائر في الفترة ما بين 21 - 22 من محرم 1394هـ الموافق 13 - 14 فبراير 1974م، التطورات الأخيرة في الوضعين العربي والدولي، وعقد الإجتماع بقصر الشعب بالجزائر الذي ضم كلاً من:

- الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود - ملك المملكة العربية السعودية.
- الرئيس محمد أنور السادات - رئيس جمهورية مصر العربية.
- الرئيس حافظ الأسد - رئيس الجمهورية السورية.
- الرئيس هواري بومدين - رئيس مجلس الثورة ورئيس مجلس الوزراء للجمهورية الجزائرية الديمقراطية.
- وقد حضر الجلسة الافتتاحية من الجانب السعودي المرافق للملك فيصل كل من⁽¹⁾:
- الأمير فهد بن عبدالعزيز - النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية.
- الأمير نواف بن عبدالعزيز المستشار الخاص للملك فيصل.
- الأمير سعود الفيصل - وكيل وزارة البترول والثروة المعدنية.
- الدكتور رشاد فرعون المستشار بالديوان الملكي.
- أحمد زكي يماني - وزير البترول والثروة المعدنية.
- عمر السقاف - وزير الدولة للشؤون الخارجية.
- السفير عبدالله الملحق - السفير السعودي في الجزائر.

(1) جريدة أم القرى: (العدد 2511 تاريخ الجمعة 23 من محرم 1394هـ)، ص 1.



جلالة الملك فيصل - رحمه الله - يتأرض وفد المملكة في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة العربي الرابع المنعقد في الجزائر في الفترة من 21 - 22 محرم 1394هـ.

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي السابع في دورته العادية المنعقد بالرباط:

إن مؤتمر القمة العربي السابع المنعقد بالرباط بتاريخ 10-13 من شوال 1394هـ الموافق 26-29 أكتوبر 1974م، بعد استعراضه لقرارات مؤتمر القمة العربي السادس الذي عقد بالجزائر، ولما جدّ من تطورات في الموقف العربي والدولي، وما أحرزه العمل العربي المشترك من تقدم في جميع المجالات، وبعد مناقشة الوضع العام من جميع جوانبه، والاطلاع على تقرير مجلس وزراء الخارجية، وتقارير الأمين العام لجامعة الدول العربية جاء ضمن قرارات المؤتمر ما يلي⁽¹⁾:

- الهدف المرحلي للأمة العربية، التحرير، والالتزام باستعادة حقوق الشعب الفلسطيني، وعدم التنازل عن ذلك.
- الأسس التي يقوم عليها العمل العربي المشترك.
- اعتماد منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني.

في المجال السياسي:

المنظمات والمحافل الدولية: توثيق الصلة بها والتعاون معها، وبذل المزيد من المساعي لدى الدول الإسلامية التي لها علاقة مع إسرائيل لقطع هذه العلاقات، وبذل جهود أكثر فاعلية لزيادة دور العالم الإسلامي في تأييد الموقف العربي العادل في الصراع العربي الصهيوني.

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: قرارات مؤتمر القمة العربية السابع، ص 65-73.

في المجال العسكري:

الاحتياجات السنوية لدعم دول المواجهة عسكرياً، وإحاطة علم بالتزام كل من المملكة العربية السعودية بدفع مبلغ (400 مليون دولار) ودولة الكويت (400 مليون دولار) ودولة الإمارات العربية (300 مليون دولار) ودولة قطر (150 مليون دولار) والجمهورية العراقية (100 مليون دولار) وسلطنة عمان (15 مليون دولار) ودولة البحرين (4 ملايين دولار) وبذلك يكون مجموع المبالغ (1369 مليون دولار) يقدم سنوياً إلى كل من دول المواجهة (مصر وسوريا والأردن وفلسطين)، حسب نسب تقدير احتياجاتها المعروضة على المؤتمر.

كما أحاط المؤتمر أن رؤساء وفود كل من المملكة المغربية، والجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية، وليبيا، سيبلغون الأمين العام عن إسهامات دولهم.

في المجال الاعلامي:

- قرر المجلس إنشاء صندوق خاص للإعلام العربي، يخصص له مبلغ ثلاثين مليون دولار، تسهم فيه الدول العربية حسب مقدرتها، ويوضع تحت إدارة الأمين العام.

- توحيد الموقف في قضية الصحراء الغربية، وأن المؤتمر يبدي ارتياحه الكامل لما توصلت إليه الدولتان، جمهورية موريتانيا والمملكة المغربية من اتفاق بينهما. وتعتبر الدول العربية قضية الصحراء الغربية وتصفية الاستعمار منها قضية جوهرية تهم جميع الدول العربية،

ويطلب من أسبانيا باعتبارها صديقة العرب التقليدية أن تسرع بإعلان قبولها لطلب المغرب وموريتانيا استقلال الصحراء الغربية.

- معونة الصومال وموريتانيا وما قررته كل من المملكة العربية السعودية وستقدم لهما (سنة ملايين دولار) ودولة الإمارات العربية والعراق والكويت ستقدم مبلغ (خمسة ملايين دولار)، وسوريا وقطر والمغرب ومصر ستقدم مبلغ (أربعة ملايين دولار) وسلطنة عمان ستقدم مبلغ (مليون دولار)، فيصبح المجموع ثمانية وثلاثين مليون دولار، مناصفة بين موريتانيا والصومال.

- قرار شكر المغرب ملكاً وحكومة وشعباً على استضافة المؤتمر.

لقد كان لي شرف أن أكون أحد أعضاء المراسم الملكية المرافقين للملك فيصل - رحمه الله - ورأيت كيف كان يدير رئاسة الوفد بالحكمة والصبر، وما كان يقوم به أثناء اللقاءات الثنائية التي تتم على جانب المؤتمر بينه وبين الملوك والرؤساء. كما أن العناية والاهتمام العظيمين اللذين كانا يقدمان للملك فيصل ووفد المملكة سواء من الملك الحسن وحكومته أو من أي دولة يصلها الملك فيصل كانا يختلفان تماماً عما يقدم للوفود الأخرى، نظراً لمكانة الملك فيصل والمملكة لدى الجميع.

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي السداسي غير العادي بالرياض:

بناءً على مبادرة المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، اجتمع في الرياض في الفترة من 23- 25 من شوال 1396هـ الموافق 16- 18 أكتوبر 1976م كل من:

- 1- الرئيس محمد أنور السادات - رئيس جمهورية مصر العربية.
- 2- الرئيس حافظ الأسد - رئيس الجمهورية العربية السورية.
- 3- الرئيس إلياس سركيس - رئيس الجمهورية اللبنانية.
- 4- السيد ياسر عرفات - رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.
- 5- صاحب السمو الشيخ صباح السالم الصباح - أمير دولة الكويت.
- 6- صاحب الجلالة الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود - ملك المملكة العربية السعودية.

اجتمعوا في مؤتمر سداسي لبحث الأزمة في لبنان، ودراسة وسائل حلها، والاتفاق على الخطوات اللازمة لوقف نزيف الدم في لبنان واللجوء إلى الحوار، بدلاً من القتال، والحفاظ على أمن لبنان وسلامته وسيادته، وحماية المقاومة الفلسطينية ممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية. وانطلاقاً من الحرص على تجاوز سلبيات الماضي ورواسبه، وضرورة التحرك إلى المستقبل بروح المصالحة والسلام والبناء والتعمير، وتوفير الضمانات اللازمة لاستقرار الحياة الطبيعية في لبنان، والحفاظ على مؤسساته السياسية والاقتصادية وغيرها،

وصيانة السيادة اللبنانية، واستمرار الصمود الفلسطيني، قرر المجلس ما يلي:

- قرر إعلان وقف إطلاق النار، وإنهاء القتال بصورة نهائية والالتزام به كاملاً من كافة الأطراف.

- كما قرر المؤتمر تعزيز قوات الأمن العربية الحالية لتصبح قوة ردع تعمل داخل لبنان تحت إمرة رئيس الجمهورية اللبنانية شخصياً.

- وقد أجمع المؤتمر على رفض تقسيم لبنان تحت أي صورة وبأي شكل قانونياً أو واقعياً، صراحة أو ضمناً.

- قرر المؤتمر تأليف لجنة تضم ممثلين عن المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية العربية السورية، ودولة الكويت، تقوم بالتنسيق مع رئيس الجمهورية اللبنانية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية القاهرة وتكون مدتها تسعين يوماً من تاريخ إعلان وقف إطلاق النار.

- وقد أكد المؤتمر التزامه بمقررات مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط، باعتماد منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً لشعب فلسطين، وتعهد جميع الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية بدعم منظمة التحرير الفلسطينية، وعدم التدخل في شؤونها، وأكدت المنظمة سياستها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي.

- وفي هذا الصدد أكد المؤتمر ضمان الدول المشتركة فيه لسلامة لبنان ووحدته وسيادته واستقلاله.

- كما بحث المؤتمر موضوع إعادة تعمير لبنان والاحتياجات المادية المطلوبة لإزالة آثار النزاع المسلح والأضرار التي حلت بالشعبين اللبناني والفلسطيني.

وسوف تعرض قرارات هذا المؤتمر على مؤتمر القمة العربي الموسّع⁽¹⁾.

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الثامن في دورته العادية المنعقد بالقاهرة:

إن ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية في اجتماعهم بالقاهرة بمقر جامعة الدول العربية يومي 2-3 من ذي القعدة 1396هـ الموافق 25-26 أكتوبر 1976م والذي ترأس الملك خالد وفد المملكة فيه، وكان لي شرف أن أكون أحد أعضاء وفد المراسم الملكية المرافق لهذه الرحلة، بعد أن تدارسوا الوضع الراهن في لبنان، ونتائج أعمال مؤتمر القمة العربي السادس بالرياض الصادر في 23 - 25 من شوال 1396هـ الموافق 16-18 أكتوبر 1976م، وأهمية دعم التضامن العربي، قرروا ما يلي⁽²⁾:

- مناقشة الوضع الراهن في لبنان.

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، قرارات مؤتمر القمة السادس، ص78 - 79.

(2) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، قرارات مؤتمر القمة العربي الثامن، ص25.

- المصادقة على قرارات وبيان وملحق القمة السادسة بالرياض⁽¹⁾.
- إعادة تعمير لبنان.
- تأكيد الالتزام بدعم التضامن العربي الصادر في قمة الدار البيضاء المنعقدة في الفترة 17 - 21 جمادى الأولى 1385هـ الموافق 13 - 17 سبتمبر 1965م، والعمل لوضعها جميعاً موضع التنفيذ التام الفوري.
- إنشاء صندوق لتمويل قوات الأمن العربية في لبنان، والمنصوص عليها في القرار الثاني من مقررات مؤتمر قمة الرياض.
- تجديد تعيين الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد محمود رياض لمدة أخرى بعد انتهاء مدته الحالية.
- قرار خاص بشكر مصر رئيساً وحكومة وشعباً على استضافتها مؤتمر القمة العربي الثامن.

(1) لم توافق الجمهورية العراقية على هذا القرار .

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي التاسع في دورته العادية في بغداد:

بمبادرة من حكومة الجمهورية العراقية، وبدعوة من الرئيس أحمد حسن البكر، عقد في بغداد مؤتمر القمة العربي التاسع من 2 - 5 من ذي الحجة 1398هـ الموافق 2 - 5 نوفمبر 1978م.

وقد تدارس أصحاب الجلالة والسيادة والسمو، ملوك ورؤساء وأمراء الأقطار العربية المجتمعون بروح المسؤولية القومية، والحرص المشترك على وحدة الموقف العربي في مواجهة الأخطار والتحديات التي تهدد الأمة العربية، وحمايتها من أخطار التمزق والتناحر.

وانطلاقاً من المبادئ التي تؤمن بها الأمة العربية، واستناداً إلى وحدة المصير، والتزاماً بتقاليد العمل العربي المشترك، فقد اتفق أصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وأمراء الأقطار العربية على ما يلي⁽¹⁾:

المبادئ الأساسية:

- القضية الفلسطينية ومسؤولية الأمة العربية في الصراع ضد الصهيونية، وأن أبناء الأمة العربية وأقطارها جميعاً معنيون بها، وملزمون بالنضال من أجلها، وتقديم كل التضحيات المادية والمعنوية في سبيلها.

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، قرارات مؤتمر القمة العربي التاسع ببغداد.

- دعم منظمة التحرير الفلسطينية، واحترام وحدتها واستقلالها .
- التأكيد على الهدف المرحلي للنضال العربي المشترك بما يلي:
- التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة في عدوان يونيو 1967م، وعدم التنازل أو التفريط في أي جزء من الأراضي أو المساس بالسيادة الوطنية عليها .
- تحرير مدينة القدس العربية، وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب .
- الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني .
- قضية فلسطين هي قضية العرب جميعاً ولا يجوز لأي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام .
- عدم جواز الانفراد بأي حلٍّ للقضية الفلسطينية .
- ضرورة موافقة القمة العربية على أي حلٍّ .

القرارات:

- عدم موافقة المؤتمر على اتفاقيتي كامب ديفيد، وعدم التعامل مع ما يترتب عليهما من نتائج، ورفضه لكل ما يترتب عليهما من آثار سياسية واقتصادية وقانونية وغيرها من آثار⁽¹⁾ .
- توحيد الجهود العربية من أجل معالجة الخلل الاستراتيجي العربي، والذي ينجم عن خروج مصر من المعركة .
- دعوة مصر إلى العودة عن اتفاقية كامب ديفيد، وعدم التوقيع على

(1) تحفظت سلطنة عمان على هذا القرار .

أية معاهدة للصلح مع العدو الصهيوني، ويأملون منها العودة إلى حظيرة العمل العربي المشترك، وعدم التصرف بصورة منفردة بشئون الصراع العربي - الصهيوني.

- دعم الجبهة الشمالية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

- في حالة استجابة حكومة جمهورية مصر العربية لدعوة المؤتمر في البند الثالث سيظل المجال مفتوحاً أمام جمهورية مصر العربية لتأخذ مكانها الطبيعي في الصف العربي الواحد، ومتى احتلت مكانها كان فرضاً على باقي أشقائها معاودة دعمها، وحمل أعبائها ضمن الإطار الذي قرره هذا المؤتمر لدعم دول المواجهة.

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي العاشر المنعقد في دورته العادية في تونس:

بدعوة من فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة، رئيس الجمهورية التونسية انعقد في تونس مؤتمر القمة العربي العاشر في الفترة الواقعة ما بين 1 - 3 من محرم 1400هـ الموافق 20 - 22 نوفمبر 1979م بفندق هيلتون تونس، وقد ترأس وفد المملكة صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن عبدالعزيز آل سعود ولي عهد المملكة العربية السعودية نائب رئيس مجلس الوزراء، وكان لي شرف أن أكون أحد أعضاء وفد المراسم الملكية المرافق.

لقد أقر مؤتمر القمة العربي العاشر القرارات التالية:

- اعتبار خطابي الرئيس الحبيب بورقيبة والرئيس صدام حسين من وثائق المؤتمر.

- استراتيجية العمل العربي المشترك.

- المصادقة على قرار مجلس الجامعة المرقم ق/3886/د/72/ج 4

تاريخ 25 من ذي الحجة 1399هـ الموافق 15 نوفمبر 1979م.

- اعتماد ورقة العمل العربية الموحدة للجنة السباعية، وتأكيد المبادئ الأساسية للصراع العربي الاسرائيلي.

وفي فجر يوم افتتاح المؤتمر الثلاثاء غرة محرم 1400هـ الموافق 20 نوفمبر 1979م وبعد صلاة الفجر قامت فئة ضالة بالاعتداء والتحصن بالحرم المكي الشريف، وقام أحدهم وخطب وادّعى أن محمد بن عبدالله بن سعيد القحطاني هو المهدي، وطلبوا من المصلين مبايعته، ومعهم أسلحة ورشاشات، أدخلوها إلى الحرم في شكل نعوش أموات، وأقفلوا أبواب الحرم، وقتلوا حراس الحرم ومعهم نائب المهدي كما يدّعون وهو جهيمان بن سيف العتيبي⁽¹⁾.

عند مغادرة الأمير فهد جناحه بفندق هيلتون إلى مكان الاجتماع قال: إنه لم يكن مرتاحاً تلك الليلة، وكان منزعجاً ولم يعرف لذلك سبباً حتى وصله الخبر، وقد انقطعت الاتصالات بالمملكة، وكنت أحمل

(1) من مشاهدات المؤلف الخاصة .

الأخبار التي تصل من المملكة بواسطة الشفرة، وأسلمها لمعالي السيد أحمد عبدالوهاب رئيس المراسم الملكية السابق داخل صالة المؤتمر، لتسليمها للأمير فهد في أثناء الجلسة الافتتاحية، وخلال انعقاد المؤتمر، وكان كثير من الصحفيين يطلبون مني مساعدتهم للاتصال بالمملكة من الجناح الخاص، لعدم تمكنهم من إيصال أخبار المؤتمر، وخبر الاعتداء على الحرم لم يكن قد تم إعلانه، وقد انتهت الأزمة عند الساعة الواحدة من صباح يوم الثلاثاء 15 من محرم 1400هـ الموافق 4 ديسمبر 1979م بفضل الله وتوفيقه، وقد أدى الملك خالد - رحمه الله - يرافقه أصحاب السمو الملكي الأمراء والوزراء وكبار رجال الديوان الملكي صلاة المغرب يوم الخميس 17 من محرم 1400هـ الموافق 6 ديسمبر 1979م إيداناً بافتتاح الحرم بعد تنظيفه من آثار الاعتداء الغاشم⁽¹⁾.

(1) من مشاهدات المؤلف الخاصة؛ فقد كنت مرافقاً لأصحاب المعالي الوزراء بالباص من جدة إلى مكة المكرمة.

قرارات مؤتمر القمة العربي الحادي عشر المنعقد في دورته العادية في الأردن:

بناءً على القرار السادس الصادر عن مؤتمر القمة العربي العاشر، انعقد في عمان مؤتمر القمة العربي الحادي عشر من 18 - 20 من محرم 1401هـ الموافق 25 - 27 نوفمبر 1980م.

وبعد أن اطلع المؤتمر على التقارير التي رفعها إليه مجلس وزراء خارجية الدول العربية التحضيري المنعقد في عمان، وبعد أن استمع إلى ما أبداه أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والسيادة من بيانات، اتخذوا القرارات التالية⁽¹⁾:

في المجال السياسي:

- المصادقة على برنامج العمل العربي المشترك لمواجهة العدو الصهيوني في المرحلة القادمة، وفق الصيغة التي أوصى بها مجلس وزراء الخارجية التحضيري بالإجماع.

في المجال الاقتصادي:

- المصادقة على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

- دعم صندوق المعونة الفنية للدول العربية والأفريقية.

- انعقاد مؤتمرات القمة دورياً وحسب الترتيب الهجائي ومستوى تمثيل

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: قرارات مؤتمر القمة العربي الحادي عشر، ص 117 - 119.

الدول في القمة وتحديد الانعقاد، وأن يكون تمثيل كل دولة برئيس الدولة أو الرجل الثاني أو رئيس الوزراء، ولا يجوز أن تشارك أي دولة عضو بتمثيل يقل عن هذا المستوى، وأن يكون انعقاد المؤتمر الثاني عشر في الرباط بالمملكة المغربية، في الأسبوع الأخير من نوفمبر 1981م.

- دعم صمود الشعبين الفلسطيني والأردني، فقد قررت دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العراقية، ودولة قطر، ودولة الكويت القيام بدفع الالتزامات المالية المترتبة على ليبيا والجزائر، والاستمرار بذلك الالتزام مستقبلاً، ما دامت الدولتان لم تدفعا التزاماتهما.

- شكر الأردن على استضافة مؤتمر القمة العربي الحادي عشر.

وقد صدر عن المؤتمر خمسة مرافق، تتعلق بالآتي:

- برنامج العمل العربي المشترك لمواجهة العدو الصهيوني في المرحلة القادمة.

- وميثاق العمل الاقتصادي القومي.

- واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك.

- والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

- وعقد التنمية العربية، فقد تقدمت بعض الدول العربية بمشروع لهذا

الغرض يُنفذ على مدى عشر سنوات.

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الثاني عشر في دورته العادية المنعقد في فاس:

انعقد بمدينة فاس مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في 27 من محرم 1402هـ الموافق 25 نوفمبر 1981م، وبعد أن أرجأ أشغاله استأنفها في الفترة ما بين 17 - 20 من ذي القعدة 1402هـ الموافق 9-6 سبتمبر 1982م برئاسة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، وقد ترأس وفد المملكة في الفترة الأولى صاحب السمو الملكي الأمير فهد ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء، وكان لي شرف أن أكون أحد أعضاء وفد المراسم الملكية المرافق، وفي الفترة الثانية الملك فهد - رحمه الله - بعد توليه الحكم إثر وفاة الملك خالد - رحمه الله -⁽¹⁾.

وقد شاركت في أعمال المؤتمر جميع الدول العربية باستثناء الجماهيرية العربية الليبية، وجمهورية مصر العربية واعتباراً للظرف الخطير والدقيق الذي تمرُّ به الأمة العربية وبوحي من الشعور بالمسؤولية القومية التاريخية، درس أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والسيادة ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية القضايا المهمة المطروحة على المؤتمر، واتخذوا بشأنها القرارات التالية⁽²⁾:

- حيا المؤتمر صمود الثورة الفلسطينية، والشعبين اللبناني والفلسطيني، والقوات المسلحة العربية السورية، وأعلن مساندته للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد حقوقه الوطنية الثابتة، وإيماناً من المؤتمر بقدره الأمة العربية على تحقيق أهدافها المشروعة، وإزالة

(1) لم أحضر الفترة الثانية بسبب سفري إلى أمريكا لدراسة الماجستير.

(2) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: قرارات مؤتمر القمة العربي الثاني عشر، ص 178.

العدوان، وانطلاقاً من المبادئ والأسس التي حددتها مؤتمرات القمة العربية، وحرصاً من الدول العربية على الاستمرار في العمل بكل الوسائل من أجل تحقيق السلام القائم على العدل في منطقة الشرق الأوسط، واعتماداً على مشروع الرئيس الحبيب بورقيبة الذي يعتمد الشرعية الدولية أساساً لحل القضية الفلسطينية، وعلى مشروع الملك فهد بن عبدالعزيز حول السلام في الشرق الأوسط، وفي ضوء المناقشات والملاحظات التي أبداهها الملوك والرؤساء والأمراء، قرر المؤتمر اعتماد المبادئ التالية:

نص مشروع الملك فهد حول السلام العربي:

- 1- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967م، بما فيها القدس العربية.
- 2- إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد عام 1967م.
- 3- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان بالأماكن المقدسة.
- 4- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي الوحيد، وتعويض من لا يرغب في العودة.
- 5- تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة، ولمدة لا تزيد على بضعة أشهر.
- 6- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.
- 7- يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.
- 8- يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في الدار البيضاء:

اجتمع مؤتمر القمة في دورة غير عادية في مدينة الدار البيضاء خلال الفترة من 20-22 من ذي القعدة 1405هـ الموافق 7 - 9 أغسطس 1985م. بناءً على دعوة من الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية. وتعزيزاً للتضامن بين الدول العربية، ودعماً لمسيرة العمل العربي المشترك، على أساس مبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وقراراتها، والمعاهدات المبرمة في إطارها.

درس المؤتمر أهم القضايا العربية الراهنة في جوٍّ من الإخاء والتفاهم والحرص على الحقوق والمصالح العربية المشتركة، ومن أهم نتائج قرارات المؤتمر:

- تأليف لجنتين لتنقية الأجواء العربية، لجنة من المملكة العربية السعودية والجمهورية التونسية، ولجنة من المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية. ويناشد المؤتمر الأشقاء التجاوب مع المساعي بروح الأخوة العربية الصادقة.

- الوضع في القرن الأفريقي، أكد المؤتمر على ضرورة تنفيذ قرار مؤتمر القمة الثاني عشر بشأن هذا الموضوع، ويكلف الأمين العام بتقديم تقرير إلى مؤتمر القمة القادم عن مدى تنفيذ هذا القرار⁽¹⁾.

- ويعتبر المؤتمر أن عقد مؤتمر دولي في إطار الأمم المتحدة يساعد على تحقيق السلام في المنطقة العربية، بحضور ومشاركة الاتحاد

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: قرارات المؤتمر.

السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، وبقية الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وبحضور ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني مع الأطراف المعنية الأخرى.

- يعبر المؤتمر عن قلقه البالغ لتدهور الأوضاع في لبنان على نحو يهدد مصير وحدة لبنان أرضاً وشعباً، ويؤكد المؤتمر مساعدة ودعم الشعب اللبناني وحكومته على التصدي للمخططات الهادفة لتمزيق لبنان وتقسيمه.

- أكد المؤتمر قراراته السابقة بشأن الوضع في جنوب أفريقيا من أعمال القمع والعسف والإرهاب، مجدداً المؤتمر تأييده للنضال الذي يخوضه شعباً جنوب أفريقيا وناميبيا من أجل الحرية والاستقلال والسيادة⁽¹⁾.

- في نهاية اجتماعات المؤتمر التي دارت في جو من التضامن والأخوة والإدراك لدقة المرحلة التي تعيشها الأمة العربية، فإن المؤتمر يعبر عن سامي تقديره لما بذله الملك الحسن الثاني من جهد صادق لعقد هذا المؤتمر، وتسيير أعماله بحكمة، كما يشكر المؤتمر المغرب على استضافته المؤتمر⁽²⁾.

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: قرارات المؤتمر.

(2) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: قرارات المؤتمر ص 181 - 185.

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في عمان:

استجابةً لرغبة قادة الدول العربية التي استند إليها قرار مجلس جامعة الدول العربية في دورته الطارئة المستأنفة في تونس بتاريخ 26 من محرم 1408هـ الموافق 20 سبتمبر 1987م.

وتلبية لدعوة الملك الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية، استضافت العاصمة الأردنية عمان، مؤتمر القمة العربي في دورة غير عادية عقدت خلال الفترة ما بين 16-19 من ربيع الأول 1408هـ الموافق 8-11 نوفمبر 1987م، وصدر عن المؤتمر القرارات التالية⁽¹⁾:

- تضامن المؤتمر مع كل من دولة الكويت في مواجهة عدوان النظام الإيراني، كما أعلن شجبه للأحداث الإجرامية الدامية التي اقترفها الإيرانيون في رحاب المسجد الحرام بمكة المكرمة، وتأييده التام للإجراءات التي تتخذها المملكة لتوفير الأجواء المناسبة كي يؤدي حجاج بيت الله الحرام شعائر الحج في أمن وخصوع، ومنع أي إساءة لحرمة بيت الله الحرام ومشاعر المسلمين.
- التمسك باسترجاع كافة الأراضي العربية المحتلة والقدس الشريف، وضرورة بناء القوة الذاتية للعرب.
- تأييد عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، برعاية الأمم المتحدة.

(1) الأمانة العامة لمجلس جامعة الدول العربية: قرارات المؤتمر ص205 - 208 نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد ترأس صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز - ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني وفد المملكة لهذا المؤتمر.

- تأكيد الحرص على وحدة لبنان وعروبته، ومساعدته على تجاوز أزمته.
- إدانة الإرهاب الدولي.
- قرر القادة أن العلاقات الدبلوماسية بين أي دولة عضو في الجامعة العربية وبين جمهورية مصر العربية عمل من أعمال السيادة تقرره كل دولة بموجب دستورها وقوانينها.

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد بالجزائر:

بمبادرة من الرئيس الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الذي قام بدعوة أصحاب الجلالة، والفضامة والسمو ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية إلى حضور مؤتمر القمة العربي غير العادي الذي عقد في العاصمة الجزائرية في الفترة من 22-24 من شوال 1408هـ الموافق 7-9 يونيو 1988م.

وتدارس المؤتمر منطلقاً من الالتزام بالمسؤولية التاريخية التهديدات التي تستهدف الأمة العربية في حاضرها ومستقبلها، وما يتعرض له وجودها من أخطار في هذه المرحلة الدقيقة العسيرة، وأكد العزم على حماية الأمن الوطني وصيانة الأرض العربية، وأصدر البيانات التالية:

- حياً المؤتمر انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني التي تشكل حلقة في سلسلة كفاحه المتواصل منذ أكثر من نصف قرن، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الثورة الفلسطينية، والتي أسهمت في تعزيز التضامن

العربي، كما حيًا بإكبار واعتزاز البطولات التي يسجلها الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وتصميمه الرائع على تحرير أراضيه المحتلة وممارسة حقّه في العودة وتقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد، كما حيًا المؤتمر نضال المواطنين السوريين في الجولان، ونضال المقاومة الوطنية اللبنانية في جنوب لبنان ضد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

- أكد المؤتمر تجديد التزامه بدعم دول المواجهة للعدو الإسرائيلي بما يمكن هذه الدول من تدعيم قدراتها الدفاعية، وتعزيز إمكاناتها من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة واسترجاع الحقوق العربية المغتصبة⁽¹⁾.

- ويدعو المؤتمر مجلس الأمن الدولي إلى تحمّل مسؤولياته لإلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وأحكام الاتفاقيات الدولية، ووقف ممارساتها القمعية، واللاإنسانية، والعمل على تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الفوري والكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، ووضع الأراضي الفلسطينية تحت إشراف مؤقت للأمم المتحدة يوفر الحماية لمواطنيها، ويؤمّن للشعب الفلسطيني ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة.

- واستعرض المؤتمر التطورات المتعلقة بالجهود الرامية إلى إقامة

(1) تسجيل المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، تحفظها على هذه الفقرة للأسباب التي ضمنتها المذكرات التي قدمتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

السلام في منطقة الشرق الأوسط، ولاحظ أن هذه الجهود لا تزال تتصف بالبطء وعدم الفاعلية، وفقدان القدرة على مواجهة الموقف الإسرائيلي المصر على رفض السلام، وأكد المؤتمر مرة أخرى أن المبادئ التي اعتبرتها مؤتمرات القمة العربية، وخاصة التي تضمنتها قرارات قمة فاس 1982م تشكل أساساً لحل النزاع العربي الإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية، وجدد تأييده عقد المؤتمر الدولي في الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة.

- درس المؤتمر السياسة الأمريكية وقضية فلسطين، وأدان المؤتمر استمرار أمريكا في سياستها المنحازة لإسرائيل، والمعادية للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وأن هذه السياسة تشجع إسرائيل على مواصلة عدوانها وانتهاكها لحقوق الإنسان، وتعطل الجهود المبذولة من أجل إقامة السلام، وتتناقض مع مسؤوليات الولايات المتحدة بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن في حفظ السلام والأمن الدوليين.

- الوقوف إلى جانب لبنان، ومقاومته الوطنية، وأعرب المؤتمر عن دعمه له في إزالة الاحتلال للجنوب اللبناني.

- الوقوف إلى جانب دول الخليج، ضد التهديدات الناجمة عن استمرار الحرب العراقية - الإيرانية، والتي أصبحت تمس أمن واستقرار بعض دول المنطقة، وخاصة دولة الكويت.

- تنظيم الحج إلى بيت الله الحرام، وعبر المؤتمر عن تضامنه وتأييده للإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية لتنظيم الحج إلى

بيت الله الحرام، وللتسهيلات والمساعدات التي تقدمها للحجاج، كما أكدّ دعوته إلى ضرورة احترام الأماكن المقدسة وشعائر الحج، وأمن وسلامة الحجاج وسيادة المملكة العربية السعودية⁽¹⁾.

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في الدار البيضاء:

بمبادرة من الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، وبدعوة منه، انعقد مؤتمر القمة العربي غير العادي في مدينة الدار البيضاء أيام 17- 20 من شوال 1409هـ الموافق 23 - 26 مايو 1989م وقد ورد في البيان الختامي القرارات التالية⁽²⁾:

- استئناف جمهورية مصر العربية لعضويتها الكاملة في الجامعة العربية، والترحيب بوفدها برئاسة الرئيس محمد حسني مبارك (بعد أن انقطعت مصر عن الجامعة ما يقارب أحد عشر عاماً منذ مؤتمر القمة العربي التاسع المنعقد في بغداد في الفترة من 2-5 من ذي الحجة 1398هـ الموافق 2-5 نوفمبر 1978م الذي دعا مصر إلى العودة عن اتفاقيتي كامب ديفيد).

- إزالة الخلافات بين بعض الدول العربية، التي كانت تعكّر العلاقات بينها، مما أسبغ على المؤتمر جواً من المصالحة والوفاق والأخوة والتضامن.

- تأييد الانتفاضة التي يقوم بها الشعب الفلسطيني ومواصلة دعمها.

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، قرارات المؤتمر.

(2) ترفض الجماهيرية الليبية جميع ما ورد في هذا البيان من فقرات تعكس الفقرات التي رفضتها الجماهيرية في قرارات المؤتمر، كما ترفض أي فقرة يمكن أن تعني اعترافاً بالعدو الصهيوني.

- إدانة جرائم الاحتلال الاسرائيلي والممارسات ضد الشعب الفلسطيني.
- وأكد المؤتمر الأسس التي قامت عليها خطة السلام العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربي الثاني عشر بفاس، وأكدها مؤتمر القمة العربية الطارئ بالجزائر.
- بارك المؤتمر قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وأعرب عن عزمه على توفير كل مقومات الدعم والمساندة لها، وعبر عن تقديره للدول الصديقة التي اعترفت بها رسمياً، وناشد باقي دول العالم الاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينية، وتمكينها من ممارسة سيادتها على ترابها الوطني.
- وأيد المؤتمر عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط بمشاركة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وجميع أطراف الصراع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية.
- تشكيل لجنة عليا برئاسة الملك الحسن الثاني للتحرك، وإجراء الاتصالات الدولية المناسبة باسم الجامعة، بغية تنشيط عملية السلام والمشاركة في الإعداد للمؤتمر الدولي.
- القلق لما يجري في لبنان، وأكد المؤتمر ضرورة مواصلة العمل العربي من أجل الوصول إلى حلٍّ يعيد إلى لبنان استقراره وأمنه، ويحفظ عروبوته وسيادته ووحدته.
- وطالب المؤتمر كافة الأطراف باحترام وقف إطلاق النار بصفة فورية ودائمة وكاملة.
- كما أشاد المؤتمر بالجهود الخيرة التي بذلتها اللجنة السداسية

العربية وحث جميع الأطراف اللبنانية على التعاون في سبيل الوصول إلى المصالحة الوطنية الشاملة، وتحقيق الوفاق الوطني الذي يمهد لحل نهائي للأزمة اللبنانية بمختلف جوانبها.

- تشكيل لجنة ثلاثية لحل الأزمة اللبنانية مكونة من الملك الحسن الثاني، وخدام الحرمين الشريفين الملك فهد، والرئيس الشاذلي بن جديد⁽¹⁾.

قرارات مؤتمر القمة العربي الاستثنائي المنعقد في بغداد:

إن مؤتمر القمة الاستثنائي المنعقد في بغداد في الفترة ما بين 4- 6 من ذي القعدة 1410هـ الموافق 28-30 مايو 1990م. وإدراكاً منه للمخاطر التي يتعرض لها أمن الوطن العربي، وأمن كل بلد من البلدان العربية الشقيقة على ضوء التهديدات الإسرائيلية المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية والموجهة ضد الأمة العربية، يقرر المؤتمر ما يلي:

أ - على الصعيد العربي: يقرر المؤتمر ما يلي:

- العمل على تنقية الأجواء العربية، لبناء التضامن والتكامل العربي الحقيقي المعبر عن وحدة الأمة، والمنطلق من مصالحها المشتركة والموحدة.

- ضرورة اتخاذ التدابير الفعلية لتوفير الامكانيات الدفاعية اللازمة لمواجهة المخططات العدوانية والتوسعية الإسرائيلية، والتحديات

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: قرارات المؤتمر، ص 239.

التي تتعرض لها الدول العربية، وذلك التزاماً بميثاق جامعة الدول العربية، ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي العربي.

- تأسيس علاقات الدول العربية مع مختلف الدول والقوى والكتل في العالم على أساس مبدأ توازن المصالح.

ب. على الصعيد الفلسطيني: يقرر المؤتمر ما يلي:

أولاً: دعم الانتفاضة:

- تأكيد التزام الدول العربية بتنفيذ قرارات الدعم الخاصة بالانتفاضة والتي قُررت في قمتي الجزائر والدار البيضاء، والوفاء بهذه الالتزامات.
- تحقيق أوسع مساندة عربية مع الانتفاضة المباركة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والإعلامية وعلى الصعيدين الشعبي والرسمي.
- التطبيق الشامل لضريبة التحرير على جميع الفلسطينيين العاملين في البلدان العربية في القطاعين العام والخاص.
- دعوة الدول الأعضاء إلى تشجيع استيراد المنتجات الزراعية الفلسطينية.
- إعطاء المزيد من الفرص في المدارس والجامعات والمعاهد العربية لأبناء الشعب الفلسطيني حسب الإمكانيات.
- العمل على دعم الانتفاضة على الصعيد العالمي في المجالات الإنسانية والسياسية والإعلامية.
- تكثيف أنشطة اللجنة المكونة من تسع دول عربية الخاصة بدعم الانتفاضة، وفق قرار قمة الجزائر⁽¹⁾.

(1) لجنة مكونة من تسع دول عربية لتنسيق دعم الانتفاضة الفلسطينية .

- المطالبة بوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت الإشراف الدولي المؤقت، لحماية الشعب الفلسطيني⁽¹⁾.

ثانياً: الهجرة اليهودية يقرر المؤتمر حيالها ما يلي:

- إدانة الهجرة اليهودية إلى فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، باعتبارها انتهاكاً جديداً لحقوق الشعب الفلسطيني.
- مناقشة الدول المعنية بتوعية مواطنيها اليهود الراغبين في الهجرة بعدم مشروعية استيطانهم في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.
- الطلب إلى الأمم المتحدة تحمل مسؤولياتها من أجل ضمان عدم توطين المهاجرين اليهود في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

ثالثاً: القدس يقرر المؤتمر ما يلي:

- تأكيد مكانة القدس التاريخية والوطنية والروحية عربياً وإسلامياً ومسيحياً وأن القدس هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعاصمة دولة فلسطين.
- اتخاذ إجراءات اقتصادية وسياسية ضد أي دولة تعتبر القدس عاصمة لإسرائيل.
- دعوة جميع وسائل الإعلام العربية والإسلامية إلى القيام بدورها في كشف مخاطر الهجرة الاستيطانية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين⁽²⁾.

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: قرارات المؤتمر، ص 1 - 8.

(2) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: قرارات القمة ومكتب الأمين العام للمؤتمر، ص 1 - 8.

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الطارئ المنعقد في القاهرة:

إن القمة العربية غير العادية المنعقدة في القاهرة في 19 من محرم 1411هـ الموافق 10 أغسطس 1990م، بعد الاطلاع على قرارات مجلس جامعة الدول العربية الذي انعقد في دورة غير عادية في القاهرة يومي 11، 12 من محرم 1411هـ الموافق 3-2 أغسطس 1990م. وبعد الاطلاع على البيان الصادر من المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي صدر في القاهرة في 11 من محرم 1411هـ الموافق 2 أغسطس 1990م.

وانطلاقاً من أحكام ميثاق جامعة الدول العربية، ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول جامعة الدول العربية، وانطلاقاً من ميثاق الأمم المتحدة، وبشكل خاص الفقرة الرابعة من المادة الثانية والمادتين 25، 51.

وإدراكاً للمسؤولية التاريخية الجسيمة، التي حملتها الظروف الصعبة الناجمة عن الاجتياح العراقي للكويت، وانعكاساته الخطيرة على الوطن العربي، والأمن القومي العربي، ومصالح الأمة العربية العليا. قرر المؤتمر ما يلي:

- تأكيد قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في 21 من محرم 1411هـ الموافق 3/8/1990م، وبيان منظمة المؤتمر الاسلامي الصادر في 13 من محرم 1411هـ الموافق 4 أغسطس 1990م.

- تأكيد الالتزامات بقرارات مجلس الأمن رقم 660 تاريخ 11 من محرم 1411هـ الموافق 2 أغسطس 1990م ورقم 661 تاريخ 15



خادم الحرمين الشريفين في مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقد بالقاهرة
لبحث العدوان العراقي على الكويت

من محرم 1411هـ الموافق 6 أغسطس 1990م ورقم 662م تاريخ
17 من محرم 1411هـ الموافق 8 أغسطس 1990م بوصفها تعبيراً
عن الشرعية الدولية.

- إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت الشقيقة، وعدم الاعتراف
بقرار العراق ضم الكويت إليها، ولا بأي نتائج أخرى مترتبة على
غزو القوات العراقية للأراضي الكويتية، ومطالبة العراق بسحب
قواته منها فوراً وإعادتها إلى مواقعها السابقة في تاريخ 10 من
محرم 1411هـ الموافق 1 أغسطس 1990م.

- تأكيد سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية، باعتبارها دولة
عضواً في جامعة الدول العربية، وفي الأمم المتحدة، والتمسك بعودة
الحكم الشرعي الذي كان قائماً في الكويت قبل الغزو العراقي،
وتأييدها في كل ما تتخذه من إجراءات لتحرير أرضها، وتحقيق
سيادتها.

- شجب التهديدات العراقية لدول الخليج العربية، واستتكار حشد
العراق لقواته المسلحة على حدود المملكة العربية السعودية، وتأكيد
التضامن العربي الكامل معها، ومع دول الخليج العربية الأخرى،
وتأييد الإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية، ودول
الخليج العربية الأخرى، إعمالاً لحق الدفاع الشرعي، وفقاً لأحكام
المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين
دول جامعة الدول العربية، والمادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة،
ولقرار مجلس الأمن رقم 661 تاريخ 15 من محرم 1411هـ الموافق 6



خادم الحرمين الشريفين في أحد اجتماعات الجامعة العربية

أغسطس 1990م. على أن يتم وقف هذه الاجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت وعودة السلطة الشرعية للكويت. - الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية، ودول الخليج العربية الأخرى بنقل قوات عربية، لمساندة قواتها المسلحة، دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أيّ عدوان خارجي. - تكليف القمة العربية الطارئة، أمين عام الجامعة العربية بمتابعة تنفيذ هذا القرار، ورفع تقرير عنه خلال خمسة عشر يوماً إلى مجلس الجامعة لاتخاذ ما يراه في هذا الشأن⁽¹⁾.

البيان الختامي لمؤتمر القمة الثلاثي بالاسكندرية:

تلبية لدعوة كريمة من الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية إلى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، والرئيس حافظ الأسد - رئيس الجمهورية العربية السورية، فقد عقد القادة الثلاثة اجتماعات بمدينة الإسكندرية يومي 25، 26 من رجب 1415هـ الموافق 28 - 29 ديسمبر 1994م، وفيما يلي أهم ما ورد في البيان المشترك: - جرياً على نهج التعاون والتشاور فيما بين الدول الثلاث، فقد استعرض القادة في جوٍّ من الأخوة والثقة المتبادلة العلاقات المتميزة بينهم في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.

(1) أصداء الموقف السعودي خلال أحداث الخليج العربي، وزارة الإعلام السعودية، (الرياض وكالة الأنباء السعودية).

- اتفقت رؤية القادة الثلاثة على تعزيز الدور الذي تنهض به جامعة الدول العربية، ومؤسساتها، لتبقى المنظمة العربية التي تصب فيها كل روافد العمل العربي، توافقاً مع الأغراض السامية التي تضمنها ميثاق الجامعة.
- عقد القادة المجتمعون العزم على مضاعفة جهود دولهم في إطار تنفيذ وتطوير الاتفاقيات العربية القائمة، وعلى تعزيز مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك، وإعطاء الفاعليات الاقتصادية دورها الرائد في خدمة هذه الأهداف.
- من ناحية أخرى فإن إصلاح الخلل الناجم عن غزو العراق للكويت يتطلب تأكيد الدول العربية احترامها للشرعية العربية والدولية، والتزامها التزاماً جاداً ومخلصاً بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك.
- دعا قادة الدول الثلاث العراق إلى استكمال الخطوة التي اتخذها باعترافه باستقلال الكويت وحدودها، وذلك بالالتزام الكامل بجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، حتى يتسنى رفع المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق وتوفير المناخ الملائم لتعزيز الأمن والاستقرار في العالم العربي.
- أكد القادة أن السلام العادل والشامل في المنطقة يجب أن يبنى على قرارات مجلس الأمن رقم 242 و 238 و 425، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وفي هذا الإطار قدر القادة عالياً موقف سوريا وجهودها الجادة لإنجاح عملية السلام، وأكدوا دعمهم الثابت لمطالب سوريا العادلة.

- تدعو الدول الثلاث المجتمع الدولي وراعيي عملية السلام خصوصاً، للعمل الدؤوب لإزالة الفجوات والعقبات التي يضعها الجانب الاسرائيلي في طريق عملية السلام، وفي هذا الإطار يجدد القادة مطالبتهم بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفي مقدمتها الأسلحة النووية⁽¹⁾.

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي غير العادي في القاهرة:

تلبية للدعوة الكريمة من الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، عقد أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية مؤتمر قمة بالقاهرة في الفترة من 5 - 7 صفر 1417هـ الموافق 21 - 23 يونيو 1996م.

استعرض القادة العرب مختلف القضايا العربية والإقليمية وفيما يلي أهم ما ورد في البيان المشترك:

- أعرب القادة العرب عن تضامنهم مع دولة البحرين الشقيقة، وعبروا عن استنكارهم للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة البحرين، ويدعون إيران إلى إحترام سيادة دولة البحرين في إطار الاحترام المتبادل وعلاقات حسن الجوار، بمنع أي أعمال تخريبية تستهدف البحرين.

- أكد القادة العرب سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، وتأييدهم

(1) جريدة أم القرى: العدد 3535 (مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، 5 من شعبان 1415هـ) ص24.

ومساندتهم لاستعادة سيادتها على هذه الجزر، ويدعون إيران إلى إنهاء احتلالها للجزر، ويكلف القادة الأمين العام لجامعة الدول العربية بمتابعة قضية الاحتلال الإيراني لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة.

- أكد القادة العرب تمسكهم بضرورة الحفاظ على وحدة العراق ويطالبون الحكومة العراقية بالالتزام بعدم انتهاج سياسات عدوانية تستهدف استفزاز جيرانها العرب واستكمال تنفيذ قرارات مجلس الأمن وفي مقدمتها الإفراج عن كافة الأسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى وإعادة الممتلكات.

- رحب القادة العرب بتوقيع حكومتي اليمن وأريتريا على اتفاق المباديء لإحالة النزاع بينهما إلى التحكيم الدولي وإعادة علاقاتهما السليمة لما في ذلك من استقرار للمصالح الملاحية الدولية في البحر الأحمر.

- أعرب القادة عن بالغ قلقهم للأضرار البشرية والمادية التي لحقت بالشعب العربي الليبي من الإجراءات القسرية المفروضة عليه بموجب قرارات مجلس الأمن، كما طالب القادة العرب برفع العقوبات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية.

- أعرب القادة العرب عن قلقهم إزاء استمرار الوضع المتردي في الصومال ويدعون زعماء الفصائل الصومالية لنبذ الخلافات والعمل على تشكيل سلطة وطنية تمثل مختلف فئات الشعب الصومالي.

- استنكر القادة العرب المحاولات الرامية إلى إلصاق تهمة الإرهاب بالمقاومة الوطنية المشروعة، ويدنون كافة الأعمال الإرهابية والتخريبية وإثارة الفوضى التي يتعرض لها عدد من الدول بما فيها الدول العربية بهدف النيل من أمنها واستقرارها ويعبرون عن تأييدهم للجهود والإجراءات الداعية إلى عقد مؤتمر دولي لمعالجة الجوانب المختلفة لظاهرة الإرهاب العالمية.

- أكد القادة العرب دعمهم ومساندتهم للجمهورية اليمنية فيما تعرضت له من آثار الفيضانات التي أدت إلى إزهاق الأرواح وتدمير المنازل في عدد من محافظات الجمهورية، وناشد القادة المنظمات الدولية المتخصصة لتقديم الدعم والمساندة للجمهورية اليمنية.

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد بالقاهرة:

تلبية للدعوة العاجلة التي وجهها الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية بصفته رئيس مؤتمر القمة العربي غير العادي بالقاهرة 1996م عقد أصحاب الجلالة والفضامة والسمو ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية مؤتمرا غير عادي بالقاهرة في الفترة من 23 - 24 رجب 1421هـ الموافق 21 - 22 أكتوبر/ تشرين الأول 2000م:

- حمل القادة العرب إسرائيل مسؤولية إعادة المنطقة إلى أجواء التوتر ومظاهر العنف وأكد القادة العرب أن انتفاضة الأقصى قد اندلعت

نتيجة استمرار الاحتلال وانتهاكات إسرائيل للحرم القدسي الشريف.

- أكد القادة العرب حق الشعب الفلسطيني في اقتضاء التعويضات العادلة من إسرائيل جراء ما لحق به من أضرار وخسائر بشرية ومادية.

- استجابة لاقتراح المملكة العربية السعودية بإنشاء صندوقين يحمل أحدهما اسم « صندوق الأقصى» يخصص له ثمانمائة مليون دولار لتمويل مشاريع تحافظ على الهوية العربية والإسلامية للقدس.

ويحمل الصندوق الثاني اسم «صندوق انتفاضة القدس» برأس مال مقداره مائتا مليون دولار يخصص للإنفاق على أسر الشهداء الفلسطينيين في الانتفاضة وتهيئة السبل لرعاية وتعليم أبنائهم. وأعربوا عن بالغ تقديرهم لخادم الحرمين الشريفين لقراره مساهمة المملكة بربع المبلغ المخصص لهذين الصندوقين.

ودعا القادة العرب أبناء الأمة العربية للتبرع بأجر يوم واحد من رواتبهم مساهمة شعبية عربية لدعم الانتفاضة ومساندة النضال الوطني الفلسطيني.

- طالب القادة العرب بتشكيل لجنة تحقيق دولية محايدة في إطار

الأمم المتحدة ترفع تقريرها لمجلس الأمن ولجنة حقوق الإنسان.

وأكد القادة العرب أن الدول العربية سوف تلاحق - وفقاً للقانون

الدولي - من تسببوا في تلك الممارسات الوحشية.

- أكد القادة العرب أن السلام الشامل والعدل لن يتحقق إلا بعودة

القدس الشريف إلى السيادة الفلسطينية الكاملة والتسليم بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس التي هي أرض فلسطينية محتلة منذ عام 1967م.

- أشاد القادة العرب بقرارات لجنة القدس وخاصة بيان دورتها الأخيرة في أغادير بالمملكة المغربية برئاسة جلالة الملك محمد السادس الذي يؤكد فيه دعم موقف دولة فلسطين الذي يستند إلى التمسك بالسيادة على القدس الشرقية بما فيها الحرم القدسي الشريف. وتحقيق السلام في المنطقة يستلزم انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وتفعيل العمل العربي المشترك من خلال دعم جامعة الدول العربية وتطوير مؤسساتها.

- عبر القادة العرب عن ثقتهم في الانعقاد الدوري المنتظم للقمة العربية وضرورة تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك والإشادة بروح التضامن التي سادت أعمال مؤتمر القمة وعبر القادة عن امتنانهم لقرار صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر بتحمل تكاليف لجنة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأكدوا مواصلة توظيف الطاقات العربية لخدمة الأمة وتوجيه الشكر لجمهورية مصر العربية ولفخامة الرئيس محمد حسني مبارك على استضافة القمة.

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الثالث عشر في دورته العادية في عمان:

بدعوة كريمة من صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وتنفيذا لقرار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في القاهرة بتاريخ 23 - 24 رجب 1421هـ الموافق 21 - 22 أكتوبر 2000م بعقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بصفة منتظمة في دورة عادية مرة كل عام في شهر مارس/ آذار اعتباراً من عام 2001م انعقد المجلس على مستوى القمة في مدينة عمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية يومي 2 - 3 محرم 1422هـ الموافق 27-28 مارس / آذار 2001م.

- أكد القادة العرب التمسك بالروابط القومية وأواصر الأخوة التي تجمع أبناء الأمة ووحدة الهدف بين شعوبها والمحافظة على الأمن القومي العربي على أساس احترام سلامة كل دولة وسيادتها على أراضيها ومواردها وحقوقها وعدم السماح بالتدخل في شؤونها الداخلية والتأكيد على الالتزام بقرار عقد القمة العربية بشكل دوري في موعدها لتطوير العمل العربي المشترك.

- كما قرروا اعتبار رسالة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة إلى جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين رئيس المؤتمر ورسالة الرئيس صدام حسين رئيس جمهورية العراق التي ألقاها نيابة عنه معالي السيد/ عزت إبراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة وثيقتين رسميتين من وثائق المؤتمر.

- دعم التواصل بين المواطنين في الأقطار العربية وتشجيع التفاعل مع الثقافات والحضارات الأخرى ودعم الأشقاء الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين في نضالهم لاسترداد حقوقهم المشروعة، مؤكدين أن الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف ومن الجولان السوري وما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة هو المدخل الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط.

- أعرب القادة العرب بالإجماع عن أن استعادة التضامن العربي تشكل الدعامة الأساسية لقوة الأمة وصيانة أمنها وتعزيز التضامن العربي وتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك، واستعرض القادة الوضع الخطير الذي يعيشه الشعب الفلسطيني جراء العدوان الذي تشنه قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، ويحى القادة صمود الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة في وجه إسرائيل، كما يحى القادة العرب صمود المواطنين السوريين في الجولان العربي السوري المحتل وتمسكهم بهويتهم الوطنية.

- أعرب القادة العرب عن استيائهم البالغ لاستخدام الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ضد مشروع القرار حول حماية الشعب الفلسطيني ومطالبة مجلس الأمن بضرورة تحمل مسؤولية توفير الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني وطالب القادة مجلس الأمن بمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين. ورحب القادة بتخصيص جمهورية العراق مبلغ مليار « يورو » من

مبيعاتها النفطية المصدرة بموجب مذكرة التفاهم لتأمين احتياجات الشعب الفلسطيني من الغذاء والدواء.

- قرر القادة أن يعهد لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين رئيس القمة بإجراء مشاورات مع إخوانه القادة العرب والأمين العام والقيام بالاتصالات اللازمة لمواصلة بحث الحالة بين العراق والكويت من أجل تحقيق التضامن العربي.

- هنا القادة العرب الشعبين الشقيقين البحرين والقطري وقيادتهما الحكيمة على تسوية الخلاف الحدودي بين البلدين والروح الأخوية الطيبة التي استقبلها بها قرار محكمة العدل الدولية، كما يهنئ القادة الشعبين الشقيقين في المملكة العربية السعودية ودولة قطر وقيادتهما الحكيمة على ما تم إنجازه بترسيم الحدود بين البلدين بما يسهم في تقوية الروابط الأخوية بينهما.

وأكد القادة العرب سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث ودعوة إيران إلى إنهاء احتلالها والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة.

- دعا القادة العرب إلى رفع العقوبات عن العراق والتعامل مع المسائل الإنسانية المتعلقة بالأسرى والمفقودين الكويتيين والعراقيين وغيرهم ودعوة الجميع إلى السمو فوق الخلافات والسعي لتحقيق المصالحة العربية دون المساس بحرية التعبير ودور الإعلام والصحافة ورجال الفكر في تهيئة الرأي العام القومي وفي الدفاع عن قضايا الأمة وحقوق المواطنين التي على رأسها حقوق الإنسان العربي.

- أجمع القادة العرب على اختيار معالي السيد عمرو موسى وزير خارجية جمهورية مصر العربية أميناً عاماً لجامعة الدول العربية منوهين بما يتمتع به من حنكة دبلوماسية وكفاءة عالية، وتوجيه الشكر والتقدير لمعالي الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد على إدارته شؤون العمل العربي المشترك أثناء توليه مسؤولية الأمين العام لجامعة الدول العربية.

- أعرب القادة العرب عن تقديرهم البالغ للمملكة الأردنية الهاشمية بقيادة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم لما وفره من رعاية وعناية وإعداد مميز لانعقاد هذه القمة.

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الرابع عشر في دورته العادية المنعقد في بيروت:

تلبية لدعوة كريمة من فخامة الرئيس إميل لحود رئيس الجمهورية اللبنانية انعقد مؤتمر القمة الرابع عشر في دورته العادية في الفترة من 13-14 محرم 1423هـ الموافق 27-28 مارس 2002م.

وتبنت القمة العربية مبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز وإعلان بيروت - الطلب إلى إسرائيل أن تجنح نحو السلم والإنسحاب الكامل حتى حدود الرابع من حزيران 1967م.

- التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 194 وقبول إسرائيل قيام دولة فلسطينية

- وعاصمتها القدس الشرقية بعد تحقيق هذه المطالب اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهياً والدخول في اتفاقيات سلام.
- إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل مع ضمان رفض كل أشكال التوطين.
 - متابعة العمل على تعزيز التضامن العربي في جميع المجالات وتوجيه تحية الاعتزاز والإكبار إلى صمود الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة.
 - الاعتزاز بشهداء الانتفاضة البواسل وتأكيد الدعم الثابت للشعب الفلسطيني بمختلف الأشكال حتى تتحقق مطالبه العادلة بحق العودة وتقرير المصير وقيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس.
 - التضامن مع لبنان لاستكمال تحرير أراضيه وتقديم الدعم له لإنمائه وإعادة إعمارهِ والاعتزاز بالمقاومة اللبنانية وبالصمود الذي أدى إلى اندحار القوات الإسرائيلية من معظم جنوب لبنان وبقاعه الغربي.
 - توجيه التحية إلى صمود المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل مشيدين بتمسكهم بهويتهم الوطنية ومقاومة الإحتلال الإسرائيلي ومؤكدين التضامن مع سوريا ولبنان في وجه التهديدات العدوانية.
 - أكد القادة في ضوء انتكاسة عملية السلام إلتزامهم بالتوقف عن إقامة أية علاقات مع إسرائيل وتفعيل نشاط مكتب المقاطعة العربية لإسرائيل حتى تستجيب لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية.
 - التأكيد على أن السلام في الشرق الأوسط لن يكتب له النجاح إن لم يكن عادلاً وشاملاً تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن رقم 242 و338 و425 بمبدأ الأرض مقابل السلام، ويطلب المجلس من إسرائيل

إعادة النظر في سياساتها وأن تجنح للسلم معلنة السلام العادل
والإنسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة.

- يدعو المجلس حكومة إسرائيل إلى قبول هذه المبادرة للسلام حقناً

للدماء ويطلب المجلس من رئاسته تشكيل لجنة خاصة مع عدد من
الدول الأعضاء المعنية والأمين العام لإجراء اتصالات التأكيد على
العمل ودعم المبادرة، والترحيب بتأكيدات جمهورية العراق على
استقلال وسيادة وأمن دولة الكويت وضمان سلامة أراضيها مما
يؤدي إلى تجنب كل ما من شأنه تكرار ما حدث عام 1990م
والمطالبة باحترام استقلال وسيادة العراق وأمنه ووحدة أراضيه
ومطالبة العراق بالتعاون لإيجاد حل سريع لقضية الأسرى والمرتهنين
الكويتيين وإعادة الممتلكات وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وتعاون
الكويت فيما يقدمه العراق عن مفقوديه من خلال اللجنة الدولية
لصليب الأحمر.

- الترحيب باستئناف الحوار بين العراق والأمم المتحدة والمطالبة برفع
العقوبات عن العراق وإنهاء معاناة شعبه ورفض التهديد بالعدوان
على بعض الدول العربية وبصورة خاصة العراق وتأكيد الرفض
المطلق لضرب العراق.

- التأكيد على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث
وتأييد كافة الإجراءات والوسائل السلمية بإحالة النزاع إلى محكمة
العدل الدولية.

- إدانة الإرهاب الدولي بما في ذلك الهجوم الإرهابي الذي تعرضت له

الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001م واستغلال الحكومة الإسرائيلية لهذا الهجوم من أجل استمرارها في ممارسة إرهاب الدولة وشن حرب عدوانية تدميرية على الشعب الفلسطيني.

- الإسراع بإنجاز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ضوء تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية العالمية وقرب انتهاء الفترة المحددة لتطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

- الإعراب عن التقدير البالغ للجمهورية اللبنانية وفخامة الرئيس أميل لحود رئيس الجمهورية على الرعاية والعناية والإعداد المتميز لإنعقاد هذه القمة والشكر العميق لفخامة الرئيس أميل لحود على قيادته الناجحة لإدارة أعمال القمة العربية بأعلى درجات الحكمة السياسية والحكمة الناضجة والمسؤولية الواعية.

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الخامس عشر في دورته العادية بشرم الشيخ:

تلبية للدعوة الكريمة من فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية لعقد مؤتمر للنظر في التهديدات الأمريكية بضرب العراق، فقد وصل صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني إلى جمهورية مصر العربية ليرأس وفد المملكة العربية السعودية في مؤتمر القمة العربية بمدينة شرم الشيخ وذلك يوم السبت 28 ذو الحجة 1423هـ الموافق 1 مارس 2003م، وصدر عن

المؤتمر البيانات التالية:

- تأكيد الرفض المطلق لضرب العراق أو تهديد أمن وسلامة أي دولة عربية باعتباره تهديداً للأمن القومي العربي وضرورة حل الأزمة العراقية بالطرق السلمية⁽¹⁾.
- دعوة كافة الدول لمساندة الجهود العراقية الهادفة إلى تجنب الحرب من خلال استكمال تنفيذ العراق لقرار مجلس الأمن رقم 1441.
- المطالبة بإعطاء فرق التفتيش الدولية المهلة الكافية لإتمام مهمتها في العراق ودعوتها إلى مواصلة توخي الموضوعية في استكمال هذه المهمة.
- التأكيد على مسؤولية مجلس الأمن في عدم المساس بالعراق وشعبه وفي الحفاظ على استقلاله وسلامته ووحدته أراضيها والتأكيد على ضمان أمن دول الجوار العراقي وسيادتها وسلامة أراضيها.
- التأكيد على امتناع دولهم عن المشاركة في أي عمل عسكري يستهدف أمن وسلامة ووحدته أراضي العراق أو أي دولة عربية.

(1) بدأت أمريكا ومن تحالف معها الحرب على العراق فجر يوم الخميس 17 محرم 1424هـ الموافق 20 مارس 2003م، ودخل جيش التحالف بقيادة أمريكا إلى بغداد يوم الأربعاء 7 صفر 1424هـ الموافق 9 إبريل 2003م بعد قصف صاروخي وجوي استمر 21 يوماً، وبذلك سقط نظام حزب البعث بقيادة الرئيس العراقي السابق صدام حسين، كما قتل نجله قصي وعدي بعد معركة دموية استمرت 4 ساعات مع الجيش الأمريكي يوم الأحد 28 جمادى الأولى 1424هـ الموافق 27 يوليو 2003م بعد هروبهما مدة 133 يوماً من سقوط بغداد.

واعتقلت القوات الأمريكية مساء يوم السبت 19/10/1424هـ الموافق 13/12/2003م الرئيس السابق صدام حسين المخلوع الذي حكم العراق بيد من حديد طيلة ٢٤ عاماً في تكريت مسقط رأسه دون إطلاق أي أعيرة نارية في حفرة تحت الأرض بعد قرابة ثمانية أشهر من المطاردة التي اعتبرت الأضخم في التاريخ، وبذلك سقطت بغداد عاصمة الرشيد، ولكن بعد عام من سقوطها بدأت المقاومة العراقية في كل مدن العراق ضد الاحتلال الغاشم ولا يعلم إلا الله كيف ستصير الأمور.

- الإعراب مجدداً عن التضامن مع الشعب العراقي الذي عانى لسنوات طويلة وأن الوقت قد حان لرفع العقوبات عن العراق في إطار تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولا سيما القرار 687 لعام 1991م.
- قيام البحرين بتشكيل لجنة رئاسية بالتشاور مع الدول الأعضاء على أن تضم الرئاسة السابقة والحالية والقادمة أي لبنان والبحرين وتونس والأمين العام للجامعة العربية بالإضافة إلى الدول الراغبة في الانضمام إليها للقيام بالاتصالات اللازمة مع الأطراف المعنية لعرض القضية العراقية.
- إن شؤون الوطن العربي وتطوير نظمه أمر تقررته شعوب المنطقة بما يتفق مع مصالحها الوطنية والقومية.
- اعتبار نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق جزءاً من نزع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة بما في ذلك إسرائيل.
- تقرر القمة الاستمرار في المتابعة الدقيقة لتطورات المسألة العراقية والحالة بين الكويت والعراق وتأكيد العراق في قمة بيروت السابقة احترام واستقلال وسيادة وأمن دولة الكويت وضمان وسلامة أراضيها.
- أكد البيان على عروبة القدس ورفض كافة الإجراءات الإسرائيلية لتهميدها واعتبار ما تقوم به من إجراءات وممارسات باطلة ولاغية ومخالفة لقرارات الشرعية الدولية.
- كما أكد القادة مجدداً إدانتهم القاطعة للإرهاب بكافة أشكاله وصوره

مهما كانت دوافعه بما في ذلك إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

- أكد القادة العرب الحفاظ على وحدة وسيادة جمهورية الصومال وسلامتها الإقليمية ورفض التدخل في شؤونها الداخلية ودعم المصالحة الوطنية فيها.

- وأكد البيان الحرص على الوحدة الوطنية لجمهورية جزر القمر المتحدة ودعم حقوق كل من العراق وسوريا في مياه نهري الفرات ودجلة ومواصلة الجهود لإزالة العوائق التي تعترض تفعيل التعاون العربي الإفريقي والتأكيد على تنمية العلاقات العربية الأوروبية⁽¹⁾.

(1) جريدة عكاظ، العدد 13336، تاريخ الأحد 1423/12/29هـ، الموافق 2 مارس 2003م.

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي السادس عشر في

دورته العادية المنعقدة في تونس

تلبية لدعوة كريمة من فخامة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية يومي 2 - 3 ربيع الثاني 1425هـ الموافق 22 - 23 مايو 2004م، رأس وفد المملكة العربية السعودية صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية وصدر عن المؤتمر البيان التالي:

تأكيداً لتمسكنا بالمبادئ التي تأسست عليها جامعة الدول العربية وتعلقنا بأهدافها وفقاً لما تضمنه ميثاقها والتزاماً منا بالقيم الإنسانية السامية التي كرسها ميثاق منظمة الأمم المتحدة وكافة أحكام الشرعية الدولية، وبالنظر إلى التحولات العالمية الجديدة وما تفرزه من تحديات ورهانات، وحرصاً منا على مواصلة الجهود من أجل دعم تضامن الأمة العربية وتماسكها وتعزيز الصف العربي خدمة لقضايانا المصيرية نعلن مايلي:

1 - أن التزام كافة الأطراف الدولية بمسؤولياتها في تجسيد المبادئ التي تقوم عليها الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالصراع العربي الإسرائيلي دون استثناء لأي من المرجعيات المشروعة للعملية السلمية يشكل أساساً لايجاد حل عادل وشامل ودائم لهذا النزاع وفقاً لمبادرة السلام العربية وتنفيذاً لخطة خارطة الطريق.

كما أن تكاتف جهود المجموعة الدولية لتوفير الحماية الضرورية للشعب الفلسطيني أمام استمرار عمليات التقتيل والتشريد التي

يتعرض لها ولوضع حد لسياسة الاغتيالات التي تنتهجها اسرائيل ضد القيادات السياسية الفلسطينية والحصار المفروض على الشعب الفلسطيني وقيادته والعمليات التي تستهدف المدنيين دون تمييز من شأنه أن يمهد السبيل لاستئناف مفاوضات السلام بما يمكن من استرجاع الشعب الفلسطيني الشقيق لحقوقه المشروعة بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية واستعادة كافة الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان العربي السوري المحتل ومزارع شبعا اللبنانية.

2 - إن تحقيق هذه الأهداف المشروعة من شأنه أن يهيئ الظروف الملائمة لبناء اجراءات الثقة واحلال السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة من خلال الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لاخلاء منطقة الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل من أسلحة الدمار الشامل تأسيساً لمرحلة جديدة من التوافق قوامها الالتزام المتبادل بالسلام كخيار استراتيجي بما يتيح المجال للأمة العربية ولكافة شعوب المنطقة لتركيز جهودها على رفع التحديات التي تواجهها والتفرغ لمواصلة مسيرة التنمية.

3 - تمسك المجموعة العربية بدعم وحدة الأراضي العراقية واحترام سيادة العراق الشقيق واستقلاله ووحدته الوطنية ودعوة مجلس الأمن لإعطاء الأمم المتحدة دوراً مركزياً وفعالاً في العراق بهدف إنهاء الاحتلال وترتيب مراحل نقل السلطة إلى الشعب العراقي بما يكفل استتباب الأمن والاستقرار والشروع في إعادة البناء والاعمال في العراق وتكليف الترويكا العربية (الرئاسة الحالية

والسابقة والمقبلة للقمّة والأمن العام لجامعة الدول العربية) باجراء الاتصالات اللازمة ومتابعة الوضع في العراق وتطوراته.

4 - الاعراب عن التضامن العربي مع سوريا الشقيقة إزاء العقوبات الأمريكية والتأكيد على ضرورة تغليب منطق الحوار والتفاهم لحل الخلافات بين الدول بما يجنب المنطقة في هذا الظرف الدقيق مزيداً من التوتر وعدم الاستقرار.

5 - التأكيد على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة على جزرها الثلاث وتأييد كافة الاجراءات والوسائل السلمية الكفيلة باستعادة سيادتها عليها.

6 - تأكيد تضامن الدول العربية مع جمهورية السودان الشقيق والحرص على وحدته والحفاظ على سيادته ودعم مساعي السلام التي تقوم بها الحكومة السودانية بالتعاون مع الأطراف الدولية والإقليمية.

7 - التأكيد على وحدة وسيادة جمهورية الصومال الشقيقة ومساندة الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية والسلم والاستقرار في ربوعها.

8 - الحرص على تكريس الوحدة الوطنية في جمهورية القمر المتحدة الشقيقة وسلامة أراضيها وسيادتها الاقليمية ودعم جهود التنمية فيها. كما نؤكد عزمنا الراسخ على:

- تجسيد ارادتنا الجماعية لتطوير منظومة العمل العربي المشترك من خلال قرار قمة تونس تعديل ميثاق جامعة الدول العربية وتحديث أساليب عملها ومؤسساتها المتخصصة استناداً إلى مختلف المبادرات

والأفكار العربية الواردة في مقترحات الأمين العام واعتماداً على رؤية توافقية متكاملة.

- التزام الدول العربية بمواصلة الاسهام في اطار الجهود الدولية المبذولة لمكافحة ظاهرة الإرهاب بكافة أشكاله والتصدي لها وعدم الخلط بين الإسلام والإرهاب والتمييز بين المقاومة المشروعة والإرهاب.

- الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي بإشراف منظمة الأمم المتحدة بهدف وضع مدونة سلوك دولية لمقاومة ظاهرة الإرهاب مع العمل على معالجة أسبابها.

وإننا نتوجه بجزيل الشكر وفائق التقدير إلى سيادة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية على ما أبداه من حنكة وتبصر ورحابة صدر في إدارة أعمال قممتا مع الإعراب عن ثقتنا بأن مسيرة العمل العربي المشترك في ظل رئاسة سيادته للقمة ستشهد مزيداً من التطوير تعزيزاً لمكانة الأمة العربية بين سائر الأمم.

كما نعرب عن بالغ الامتنان للجمهورية التونسية لاستضافتها مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورتها العادية السادسة عشرة وتقديرنا لما وفرتة من رعاية وعناية فائقتين وحرص على توخي الدقة في الإعداد الجيد لها بالتشاور البناء مع الدول العربية كافة لتأمين أحسن الظروف لتنظيم أشغالها مع التنويه بالجهود التي بذلها الأمين العام لجامعة الدول العربية في هذا الصدد.

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي السابع عشر في دورته العادية المنعقدة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

تلبية لدعوة كريمة من فخامة الرئيس عبدالعزيز بو تفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في الفترة من 12 - 13 صفر 1426هـ الموافق 22 - 23 مارس 2005م، وقد رأس وفد المملكة العربية السعودية صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية تخليداً للذكرى الستين لتأسيس جامعة الدول العربية وتعظيماً للإنجازات التي تحققت في إطارها وتمسكاً بمبادئ وأحكام ميثاقها ومواصلة العمل من أجل تحقيق أهدافها وتوسيع مهامها وتعزيز دورها وصدر عن المؤتمر البيان التالي:

- تمسكاً بالتضامن العربي وممارسة ومنهاجاً بما يكفل صون الأمن القومي العربي واحترام سلامة كل دولة عربية وسيادتها وحقوقها في الدفاع عن مواردها ومقدراتها وحقوقها ومنع التدخل في شؤونها الداخلية واستخدام القوة أو التلويح بها.
- مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير وتحديث جامعة الدول العربية وتفعيل آلياتها.
- تمشين ما أنجزناه من خطوات في إطار إصلاح منظومتنا العربية المتمثلة في إنشاء برلمان عربي انتقالي وهيئة لمتابعة تنفيذ القرارات وتعديل قواعد اتخاذ القرار ونظام التصويت وتمكين المجتمع المدني من المشاركة في نشاطات الجامعة العربية ومؤسساتها والمصادقة

على وثيقة استراتيجية للأسرة العربية، وإنشاء قمر صناعي عربي علمي لمراقبة كوكب الأرض من النواحي البيئية ورصد الكوارث الطبيعية ومواصلة عملية الإصلاح بشكل متدرج لمنظومة العمل العربي المشترك ومنهجية عملها.

● تأكيد سعينا لتحقيق التكامل العربي من خلال تفعيل آليات العمل العربي المشترك وتنفيذ المشروعات المشتركة في المجال الاقتصادي خاصة منطقة التجارة العربية الكبرى وتنمية الشراكة والاستثمار.

● إطلاق مبادرات واستراتيجيات وخطط عمل تهدف إلى تحقيق المساواة وتعزيز الوعي بالمبادئ والقيم العربية الإسلامية التي تكفل حقوق المرأة ودورها في المجتمع وسن التشريعات اللازمة لحمايتها ورفض كل أشكال التمييز ضدها وضمان مشاركتها في صنع القرار على قدم المساواة مع الرجل في كافة الأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

● التأكيد مجدداً على التمسك بالسلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط كخيار استراتيجي لحل الصراع العربي الإسرائيلي والتشديد على أن عملية السلام كل لا يتجزأ وأن السلام العادل والشامل الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة لن يتحقق إلا بعودة الحقوق العربية كاملة غير منقوصة إلى أصحابها.

● الإعراب عن تضامننا المطلق مع سوريا الشقيقة ازاء ما يسمى قانون محاسبة سوريا واعتباره تجاوزاً لمبادئ القانون الدولي



الأمير سعود الفيصل خلال الجلسة الختامية للقمّة العربية السابعة عشرة بالجزائر

وقرارات الأمم المتحدة والتأكيد على ضرورة تغليب منطق الحوار والتفاهم لحل الخلافات بين الدول.

- تجديد التأكيد على وحدة أراضي العراق واحترام سيادته واستقلاله والدعوة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1546 لعام 2004م القاضي بتمكين العراق من استعادة كامل سيادته وإنهاء الوجود العسكري الأجنبي فيه.

- دعوة الحكومة الإيرانية - حفاظاً على علاقات الأخوة العربية الإيرانية ودعمها وتطويرها - دعوتها إلى التجاوب مع موقف دولة الإمارات العربية المتحدة الداعي إلى اتباع الإجراءات القانونية والوسائل السلمية لاستعادة جزرها الثلاث.

- الترحيب بالتوقيع على اتفاق السلام في جنوب السودان والتأكيد على التضامن معه ومساندة الجهود التي تبذلها الحكومة السودانية.
- التأكيد على الوحدة الوطنية لجمهورية جزر القمر المتحدة وسلامة أراضيها وسيادتها الإقليمية.
- التشديد على ضرورة إصلاح النظام الدولي بما يمكن الأمم المتحدة من زيادة فاعليتها وكفاءتها وقدرتها والمطالبة بتوسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي وتمكين مختلف التجمعات والثقافات في العالم من المشاركة في إدارة النظام الدولي بما يعكس مبدأ الشراكة الدولية ويحقق التوازن والعدالة والمساواة في المنظومة الدولية.
- الإدانة الشديدة للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره واستتكار الجرائم التي ترتكبها المجموعات الإرهابية التي تشكل انتهاكات جسيمة للحقوق الأساسية للإنسان وتمثل تهديداً للسلامة الوطنية للدول العربية وأمنها وزعزعة استقرارها والدعوة لعقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة ووضع تعريف للإرهاب وعدم الخلط بين الإسلام والإرهاب والتفريق بين هذا الأخير وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال.
- مواصلة بذل الجهود لتعزيز التعاون العربي الإفريقي وتفعيله بما في ذلك عقد اجتماع لجنته الوزارية الدائمة تمهيداً لعقد مؤتمر القمة الثاني للتعاون العربي الإفريقي.

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الثامن عشر في دورته العادية المنعقدة في جمهورية السودان

تلبية لدعوة كريمة من فخامة الرئيس عمر البشير رئيس جمهورية السودان الشقيقة بدأت أعمال مؤتمر القمة العربية في دورته الثامنة عشرة في قاعة الصداقة بالعاصمة السودانية الخرطوم يوم 28 صفر 1427هـ الموافق 28 مارس 2006م، ورأس وفد المملكة العربية السعودية صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية، وقد ألقى الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة الرئيس السابق لمؤتمر القمة الـ 17 كلمة، قال فيها: نستبشر خيراً بانعقاد هذه القمة التي تعتبر وقفة تأمل وتقويم للأوضاع العربية وفرصة لإعادة النظر في المشاريع العربية لخير الأمة وشعبها.

واستذكر قادة عرباً كان لهم افضال ودور مشهود في مسيرة الأمة العربية: خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وصاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم وصاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح داعياً الله تعالى أن يتغمدهم بواسع رحمته على ما قدموه في خدمة الأمة.

وتناول الرئيس الجزائري البرنامج الشامل لاصلاح جامعة الدول العربية والاصلاح الهيكلي الوظيفي لكي تتسق مع النظم الدولية لتكوين كتلة قوية نشطة تنعكس إيجاباً على كل فروع التعاون العربي الاقتصادية والسياسية.

وتطرق لأوضاع العالم العربي والإسلامي وما يمر به حالياً من ظروف بلغت حد الإساءة للرسول ﷺ متذرعين بحرية التعبير.

وقال إن ذلك يحدث في الوقت الذي تبذل دول العالم العربي والإسلامي جهودها لترقية الحوار الحضاري بعيداً عن الثقافات والأديان بعيداً عن الصدام والنزاع.

ثم ألقى الرئيس السوداني عمر البشير رئيس الدورة الحالية كلمة رحب فيها بأصحاب الجلالة والسمو في مشاركتهم في هذه القمة العربية. وقال: ان هذه القمة تتعقد في وقت تواجه فيه الأمة العربية ظروفًا ومتغيرات متسارعة واستهدافاً لهويتنا وتماسك أوطاننا، وأكد ثقته في تواصل الإصلاح العربي الذي انبعث من ضرورة الإصلاح وأهميته.

وتحدث الرئيس عمر البشير عن القضية الفلسطينية التي تمثل الشغل الشاغل للأمة العربية مؤكداً أن قيام الدولة المستقلة وعاصمتها القدس هو الهدف المنشود الذي لا مناص عنه وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

ودعا إسرائيل إلى الالتزام بالقرارات الدولية والرجوع للشرعية والاتجاه للسلام القائم على مبدأ الأرض مقابل السلام ونبذ العنف، كما دعا المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته تجاه المجتمع الفلسطيني وقضيته العادلة. وأشار إلى الظروف التي يعيشها العراق في الوقت الحالي داعياً العراقيين للترابط وتوحيد الصفوف والعمل المشترك لتحقيق الأمن والسلم والخير للعراق حتى يعود للصف العربي قوياً سليماً نشطاً في مسيرة البناء العربي.

وتطرق للوضع في لبنان وسوريا داعياً للوقوف إلي جانبيهما والتضامن معهما ليحصلا على حقوقهما.



صورة تذكارية للقادة العرب بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العربية الثامنة عشرة في دورته العادية المنعقدة في جمهورية السودان يوم 28 صفر 1427 هـ الموافق 28 مارس 2006م

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي التاسع عشر في دورته العادية المنعقدة في المملكة العربية السعودية

نحن قادة الدول العربية، المجتمعين في الدورة التاسعة عشرة
لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بالرياض عاصمة
المملكة العربية السعودية يومي 9 - 10 ربيع الأول 1428هـ الموافق 28 -
29 مارس 2007م.

استناداً إلى الأسس والمقاصد التي نص عليها ميثاق جامعة الدول
العربية والمواثيق العربية الأخرى، بما فيها وثيقة العهد والوفاق والتضامن
بين الدول العربية، ووثيقة التطوير والتحديث في الوطن العربي،
واستلهاماً للقيم الدينية والعربية التي تنبذ كل أشكال الغلو والتطرف
والعنصرية، وحرصاً منا على تعزيز الهوية العربية، وترسيخ مقوماتها
الحضارية والثقافية، ومواصلة رسالتها الإنسانية المنفتحة، في ظل ما
تواجهه الأمة من تحديات ومخاطر تهدد بإعادة رسم الأوضاع في
المنطقة، وتمييع الهوية العربية، وتقويض الروابط التي تجمعنا، وتأكيداً
على الضرورة الملحة لاستعادة روح التضامن العربي، وحماية الأمن
العربي الجماعي، والدفع بالعمل العربي في المجالات الاقتصادية
والاجتماعية والتنموية، والالتزام بالجدية والمصداقية في العمل العربي
المشترك والوفاء بمتطلبات دعم جامعة الدول العربية ومؤسساتها، نعلن
عزمنا على:

العمل الجاد لتحسين الهوية العربية، ودعم مقوماتها ومرتكزاتها،

وترسيخ الانتماء إليها في قلوب الأطفال والناشئة والشباب وعقولهم، باعتبار أن العروبة ليست مفهوماً عرقياً عنصرياً، بل هي هوية ثقافية موحدة، تلعب اللغة العربية دور المعبر عنها والحافظ لتراثها، وإطار حضاري مشترك قائم على القيم الروحية والأخلاقية والإنسانية، يثري التنوع والتعدد، والانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى، ومواكبة التطورات العلمية والتقنية المتسارعة، دون الذوبان أو التفتت أو فقدان التمايز، ولذلك نقرر:

- إعطاء أولوية قصوى لتطوير التعليم ومناهجه في العالم العربي، بما يعمق الانتماء العربي المشترك، ويستجيب لحاجات التطوير والتحديث والتنمية الشاملة، ويرسخ قيم الحوار والإبداع، ويكرس مبادئ حقوق الإنسان والمشاركة الإيجابية الفاعلة للمرأة.
- تطوير العمل العربي المشترك في المجالات التربوية والثقافية والعلمية، عبر تفعيل المؤسسات القائمة ومنحها الأهمية التي تستحقها، والموارد المالية والبشرية التي تحتاجها، خاصة فيما يتعلق بتطوير البحث العلمي، والانتاج المشترك للكتب والبرامج والمواد المخصصة للأطفال والناشئة، وتدشين حركة ترجمة واسعة من اللغة العربية وإليها، وتعزيز حضور اللغة العربية في جميع الميادين بما في ذلك وسائل الاتصال والإعلام والانترنت، وفي مجالات العلوم والتقنية.
- نشر ثقافة الاعتدال والتسامح والحوار والانفتاح، ورفض كل أشكال الإرهاب والغلو والتطرف، وجميع التوجهات العنصرية الاقصائية وحمولات الكراهية والتشويه ومحاولات التشكيك في قيمنا



خادم الحرمين الشريفين في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة العربي التاسع عشر في دورته العادية المنعقدة في المملكة العربية السعودية يومي 9 - 10 ربيع الأول 1428هـ الموافق 28 - 29 مارس 2007م .



خادم الحرمين الشريفين يتوسط القادة العرب في صورة تذكارية بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العربية التاسع عشر في دورته العادية المنعقدة في المملكة العربية السعودية يومي 9 - 10 ربيع الأول 1428هـ الموافق 28 - 29 مارس 2007م .

الإنسانية أو المساس بالمعتقدات والمقدسات الدينية، والتحذير من توظيف التعددية المذهبية والطائفية لأغراض سياسية تستهدف تجزئة الأمة وتقسيم دولها وشعوبها وإشعال الفتن والصراعات الأهلية المدمرة فيها.

- ترسيخ التضامن العربي الفاعل الذي يحتوي الأزمات ويفض النزاعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية، في إطار تفعيل مجلس السلم والأمن العربي الذي أقرته القمم العربية السابقة، وتنمية الحوار مع دول الجوار الإقليمي وفق مواقف عربية موحدة ومحددة، وإحياء مؤسسات حماية الأمن العربي الجماعي وتأكيد مرجعياته التي تنص عليها المواثيق العربية، والسعي لتلبية الحاجات الدفاعية، والأمنية العربية.

- تأكيد خيار السلام العادل والشامل باعتباره خياراً استراتيجياً للأمة العربية، وعلى المبادرة للسلام التي ترسم النهج الصحيح للوصول إلى تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي مستندة إلى مبادئ الشرعية الدولية وقراراتها، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

- تأكيد أهمية خلو المنطقة من كافة أسلحة الدمار الشامل، بعيداً عن ازدواجية المعايير وانتقائيتها، محذرين من إطلاق سباق خطير ومدمر للتسلح النووي في المنطقة، ومؤكدين على حق جميع الدول في امتلاك الطاقة النووية السلمية وفقاً للمرجعيات الدولية ونظام التفتيش والمراقبة المنبثق عنها.

إن ما تجتازه منطقتنا من أوضاع خطيرة، تستباح فيها الأرض

العربية، وتتبدد بها الطاقات والموارد العربية، وتتحسر معها الهوية العربية والانتماء العربي والثقافة العربية، يستوجب منا جميعا أن نقف مع النفس وقفة تأمل صادق ومراجعة شاملة. وإنما جميعا، قادة ومسؤولين ومواطنين، آباء وأمهات وأبناء، شركاء في رسم مصيرنا بأنفسنا، وفي الحفاظ على هويتنا وثقافتنا وقيمنا وحقوقنا.

إن الأمم الأصيلة الحية تمر بالأزمات الطاحنة فلا تزيدها سوى إيمان وتصميم. وإن أمتنا العربية قادرة بإذن الله، حين توحد صفوفها، وتعزز عملها المشترك، أن تحقق ما تستحقه من أمن وكرامة ورخاء وازدهار.

أصحاب الجلالة والفضامة والسمو قادة الدول العربية الذين حضروا مؤتمر القمة العربية في دورتها العادية التاسعة عشرة المنعقدة في مركز الملك عبدالعزيز الدولي للمؤتمرات بالرياض في الفترة ما بين 8 - 10 ربيع الأول 1428هـ الموافق 27 - 29 مارس 2007م.

1	فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس جمهورية اليمن.
2	فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية.
3	فخامة الرئيس عمر حسن البشير رئيس جمهورية السودان.
4	سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر.
5	فخامة الرئيس العماد اميل لحود رئيس جمهورية لبنان.
6	جلالة الملك عبدالله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية.
7	جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.
8	فخامة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية.
9	فخامة الرئيس اسماعيل عمر جليه رئيس جمهورية جيبوتي
10	فخامة الرئيس بشار الأسد رئيس جمهورية سوريا.
11	سمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.
12	فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين.
13	فخامة الرئيس جلال طلباني رئيس جمهورية العراق.
14	فخامة الرئيس علي ولد محمد فال رئيس دولة موريتانيا.
15	سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت.
16	فخامة الرئيس عبدالله أحمد محمد سامبي رئيس جمهورية جزر القمر المتحدة.
17	سمو السيد فهد بن محمود آل سعيد - نائب جلالة السلطان قابوس بن سعيد (سلطنة عمان).
18	دولة الأستاذ محمد الفنوشي الوزير الأول للجمهورية التونسية.
19	صاحب السمو الملكي الأمير رشيد بن الحسن الثاني - نائب ملك المغرب.
20	دولة البروفسور محمد علي غيدي رئيس وزراء جمهورية الصومال.

بيان بأسماء الأمناء العامين ورؤساء المنظمات الدولية والإقليمية ووزراء خارجية الدول الأجنبية والشخصيات الذين وجهت لهم الدعوة لحضور الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة العربية في الرياض في الفترة ما بين 8 ربيع الأول 1428هـ الموافق 27 مارس 2007م.

الرؤساء ورؤساء الوزراء:

- 1- فخامة الرئيس مواي كيباكي
رئيس جمهورية كينيا والرئيس الحالي لمنظمة الإيجاد.
- 2- دولة الرئيس عبدالله بدوي
رئيس وزراء ماليزيا والرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

رؤساء الوزراء السابقون:

- 1 - فخامة السيد عمر كوناري
رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.
- 2 - فخامة السيد عبدو ضيوف
الأمين العام للمنظمة الدولية (الفرانكوفونية).
- 3 - دولة الأستاذ عبدالهادي المجلي
رئيس مجلس النواب للمملكة الأردنية الهاشمية ورئيس الإتحاد البرلماني العربي.

وزراء الخارجية والشخصيات الذين تمت دعوتهم من قبل سمو وزير الخارجية:

- 1 - معالي السيد ميغل أنجيل مورتييس وزير خارجية أسبانيا
رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا .
- 2 - معالي السيد لويس أميندو
وزير خارجية البرتغال، بصفته عضوا في الترويكا الأوروبية.
- 3 - معالي الدكتور ديريتاري روبيول
وزير خارجية سلوفينيا، بصفته عضوا في الترويكا الأوروبية.
- 4 - معالي السيد تارو أسو
وزير خارجية اليابان.
- 5 - معالي السيد خورشيد محمود قصوري
وزير خارجية جمهورية باكستان الإسلامية.
- 6 - معالي السيد لي تشاو شينغ وزير خارجية الصين.
- 7 - معالي السيد سيد بن حامد بن سيد جعفر البار
وزير خارجية مملكة ماليزيا .
- 8 - معالي السيد عبدالله جول وزير خارجية تركيا .
- 9 - معالي السيد سيد نور حسن وبر ايودا وزير خارجية أندونيسيا .
- 10 - معالي السيد منو جهر متقي
وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية.
- 11 - معالي السيد برأتاب موكرجي وزير خارجية الهند .

- 12- معالي وزير خارجية غانا، بصفتها رئيس الاتحاد الافريقي.
- 13- معالي السيد فرانك والتر سيتوريس
- وزير خارجية ألمانيا، والرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي.
- 14- السيد برونو رودغس باريا
- النائب الأول لوزير الخارجية الكوبي (بصفة كوبا ترأس قمة دول
عدم الانحياز).
- 15- الدكتور تاتسو أريما
- المبعوث الخاص للحكومة اليابانية لعملية السلام في الشرق الأوسط.
- 16- السفير سوتيريوس زاكيوس
- مندوب قبرص لدى الأمم المتحدة.
- 17- معالي وزير الخارجية الروسي.
- رؤساء المنظمات الإقليمية والدولية:
- 1 - معالي السيد يان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة.
- 2 - معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو
الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.
- 3 - معالي الدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي
أمين عام رابطة العالم الإسلامي.
- 4 - معالي الدكتور أحمد محمد علي رئيس البنك الإسلامي للتنمية.
- 5 - معالي الدكتور عطالله البشير الأمين العام لمنظمة الإيجاد.
- 6 - معالي السيد تيري دافيس الأمين العام لمجلس أوروبا.

7 - معالي السيد جوس هيقل انسولزا
الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية.

8 - معالي السيد كوشيرو مارشرا
المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم.

9 - معالي الشيخة هيا راشد آل خليفة
رئيس الدورة (61) للجمعية العامة للأمم المتحدة.

الإتحاد الأوروبي:

1 - معالي السيد جوس مانويل بار رسو

رئيس مفوضية الإتحاد الأوروبي.

2 - معالي السيد خافيرسولانا

الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي.

3 - معالي بنيتا فريرو والدنر

مفوض العلاقات الخارجية للإتحاد الأوروبي.

منظمات إقليمية وعربية:

1 - معالي السيد عبدالرحمن بن حمد العطية

الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

2 - معالي السيد الحبيب بن يحيى

الأمين العام لاتحاد المغرب العربي.

3 - معالي السيد نور الدين بوشكوج

الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي.

4 - سعادة الأستاذ محمد جاسم الصقر رئيس البرلمان العربي الانتقالي.

منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك:

- 1 - سعادة الدكتور أحمد جويلي - الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.
- 2 - سعادة الدكتور عبدالعزيز عبدالله التركي - المدير العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.
- 3 - سعادة الدكتور محمد بن إبراهيم التويجري - المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- 4 - سعادة السيد صلاح الدين معاوي - المدير العام لاتحاد إذاعات الدول العربية.
- 5 - سعادة الدكتور المنجي بوسنيّة - المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- 6 - سعادة الدكتور جمال الدين أحمد مختار - رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.
- 7 - المدير العام لمنظمة العمل العربية.
- 8 - سعادة الدكتور سالم اللوزي - المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- 9 - سعادة المهندس خالد بن أحمد بالخوير - المدير العام للمؤسسة العربية للاتصالات الفضائية.
- 10 - سعادة الدكتور محمد بن علي كومان - الأمين العام لمجلس وزراء الداخلية العرب.
- 11 - سعادة الدكتور محمود نصر الدين - المدير العام للهيئة العربية للطاقة الذرية.

- 12 - سعادة الأستاذ محمد يوسف بهزاد - المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.
- 13 - سعادة السيد محمد العليج - المدير العام للهيئة العربية للطيران المدني.
- 14 - سعادة عبداللطيف يوسف الحمد - المدير العام للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.
- 15 - سعادة الأستاذ عبدالعزيز خلف - المدير العام للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.
- 16 - سعادة الدكتور فهد راشد الإبراهيمي - المدير العام للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
- 17 - سعادة الدكتور جاسم المناعي - المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي.
- 18 - سعادة الأستاذ عبد الكريم محمد العامري - رئيس الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي.
- 19 - سعادة الدكتورة ودودة بدران - المدير العام لمنظمة المرأة العربية.
- 20 - سعادة الدكتور مصطفى هديب - رئيس الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- 21 - معالي الشيخ عبدالعزيز يوسف العدساني - الأمين العام لمنظمة المدن العربية.
- 22 - سعادة السيد محمد عبدالحميد جاسم الصقر - المدير العام لمنظمة المدن العربية.
- 23 - الشيخ إبراهيم الأفندي - رئيس مجلس إدارة اتحاد المستثمرين العرب.

24 - سعادة الدكتور جوزيف طربية - الأمين العام لاتحاد المستثمرين العرب.

25 - سعادة الدكتور فؤاد شاكر - الأمين العام لاتحاد المصارف العربية.

26 - سعادة السيد عبدالخالق رؤوف خليل - الأمين العام للاتحاد العربي للتأمين.

27 - سعادة الدكتور إلياس غنطوس - الأمين العام للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة.

28 - الأستاذ عدنان القصار - رئيس مجلس الإتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة.

29 - سعادة السيد عبدالله بن عبدالرحمن الدوسري - مدير عام المعهد الثقافي العربي الأفريقي.

30 - سعادة الدكتورة إنعام بيوض - مدير المعهد العالي للترجمة بالجزائر.

31 - سعادة المهندس حسين الأسود - المدير العام المساعد للمركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة.

32 - سعادة الدكتور نصر الدين العبيد - مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية للمركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة.

جامعة الدول العربية:

1 - سعادة السفير سالم الخصيبي

مبعوث الأمين العام للصومال.

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي العشرون في دورته العادية في سوريا⁽¹⁾؛

بحضور أحد عشر زعيماً عربياً وتغيب عنها عشرة وقاطعها لبنان اختتمت القمة العربية العشرون في العاصمة السورية دمشق أعمالها الأحد 22 ربيع الأول 1429هـ الموافق 30 مارس 2008م بالمطالبة بتفعيل العمل العربي المشترك وتغليب المصلحة العليا العربية على المصالح الخاصة بكل بلد ونبذ الخلافات لتوحيد الصف العربي.

وأكد الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى في تلاوته للبيان الختامي للقمة (إعلان دمشق) في الجلسة الختامية أن القادة العرب وافقوا على البيان الختامي للقمة بالإجماع.

وأشار البيان الختامي للقمة العشرين التي استمرت يومين إلى الخلاف القائم بين البلدان العربية في العديد من القضايا المهمة، وطالب البلدان العربية بتغليب المصلحة العليا على المصالح الخاصة بكل بلد.

وجدد البيان الموقف العربي فيما يتعلق بحل الصراع العربي الإسرائيلي، ولكنه ربط استمرار المبادرة ببدء تنفيذ إسرائيل لالتزاماتها وعملها من أجل السلام بدلا من الإمعان في سياسة الحرب.

وطالب البيان بوقف الممارسات الإسرائيلية العدوانية على الأراضي الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة والإفراج عن المعتقلين العرب في السجون الإسرائيلية. وأكد القادة العرب أن (استمرار الجانب العربي

(1) جريدة الوطن، العدد (2740)، الاثنين 23 ربيع الأول 1429هـ الموافق 31 مارس 2008م.



السفير أحمد قطان رئيس وفد المملكة

في طرح مبادرة السلام العربية مرتبط بتفويض إسرائيل كافة التزاماتها في إطار المرجعيات الدولية الأساسية لتحقيق السلام في المنطقة).

وأضاف البيان، الذي قرأه الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، أن الحكومات العربية ستراجع استراتيجياتها بشأن السلام مع إسرائيل. وكلف القادة العرب للجنة الوزارية الخاصة بمبادرة السلام بإعداد تقويم للاستراتيجية العربية في مسيرة السلام في موعد أقصاه شهر مايو المقبل، وعقد اجتماع استثنائي لوزراء الخارجية العرب لدراسة التقرير واتخاذ القرار المناسب بشأن مسيرة السلام. وعلى الرغم من أن البيان لم يحدد إطاراً زمنياً، قال موسى إن وزراء الخارجية العرب سيبدأون المراجعة في منتصف العام الجاري.

ودعت القمة دول العالم وخاصة الولايات المتحدة والمنظمات الدولية التي شاركت في (أنابوليس) ومؤتمر باريس إلى الضغط على إسرائيل للدفع بجهود السلام ووقف الاستيطان فوراً، وكذلك وضع إطار زمني للمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية مع التأكيد على ضرورة إطلاق المفاوضات المباشرة على كافة المسارات لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي.

وأكد بيان الجامعة العربية على وحدة العراق أرضاً وشعباً، وطالب بالوقف الفوري لإراقة الدماء وإزهاق أرواح المواطنين وممتلكاتهم. ووجد تأييد العرب (للسلام العادل والشامل) وفق مرجعية مدريد واستعادة الحقوق العربية وبناء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس وكذلك الانسحاب من مرتفعات الجولان السورية والأراضي اللبنانية المحتلة.

وثن البيان المبادرة اليمينية لإنهاء الخلاف الفلسطيني الفلسطيني،
وطالب الفلسطينيين بمواصلة الحوار. كما رفض القادة العرب تقسيم
العراق، داعين الحكومة إلى حل الميليشيات وتسريع بناء القوات
العسكرية تمهيداً لخروج القوات الأجنبية.

ودعوا أيضاً إلى الاستجابة الفورية لمطلب العراق في إعادة فتح
مقرات البعثات الدبلوماسية العربية فيه. وأعلن القادة العرب
(تمسكهم بوحدة وسيادة واستقلال العراق ورفض أي دعاوى لتقسيمه
مع تأكيد عدم التدخل في شؤونه الداخلية).

وفي الشأن اللبناني جددت القمة العربية دعم العرب للمبادرة
العربية حول لبنان ودعم الأمين العام في جهوده للتوسط بين الفرقاء
اللبنانيين لضمان أمن ووحدة واستقرار لبنان. ودعا القادة العرب إلى
انتخاب رئيس توافقي في لبنان (دون إبطاء) ووضع العلاقات اللبنانية
السورية (على المسار الصحيح).

كما دعوا (قيادات الأكثرية والمعارضة النيابية إلى التجاوب مع
جهود ومقترحات الأمين العام للجامعة العربية (عمرو موسى) وتنفيذ
المبادرة والتوصل إلى التوافق في شأنها دون إبطاء).

وطالب البيان الختامي للقمة بتضامن العرب مع سورية إزاء
(قانون محاسبة سورية)، وتشجيع الاتصالات بين الإمارات وإيران
لحل قضية الجزر الثلاث المتنازع عليها بين الإمارات العربية المتحدة
وإيران.

كما أكد البيان على وحدة السودان وسيادته واستقراره وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، مطالبا الحكومة السودانية بمعالجة الأوضاع في إقليم دارفور، ومطالباً بمساعدة الحكومة لتحقيق الأمن والاستقرار هناك.

كما طالب البيان بدعم وحدة واستقرار الصومال أرضاً وشعباً، ودعم المصالحة الوطنية الصومالية، وطالب بمثل ذلك فيما يتعلق بجزر القمر.

وحول الجزر الثلاث المتنازع عليها بين الإمارات وإيران، أكد القادة العرب سيادة الإمارات الكاملة على جزرها الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى بشكل مطلق وتأييد كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها المحتلة.

وطلبت القمة من الرئيس الليبي معمر القذافي بذل مساعيه الحميدة لدى إيران والإمارات من أجل القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

وأدان البيان الإرهاب (بكافة أشكاله) ولكنه رفض الربط بين الإرهاب والعرب والإسلام، وجدد المطالبة العربية بعقد مؤتمر دولي لوضع تعريف محدد للإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة والتفريق بين الإرهاب والنضال الوطني المشروع. وطالب البيان بشرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل وإخضاع منشآت إسرائيل النووية للتفتيش، مؤكداً في الوقت نفسه حق الشعوب في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وقد غاب عدد من الزعماء عن هذه القمة وأرسلوا ممثلين للمشاركة بدلاً منهم وهم كالتالي⁽¹⁾ :

المملكة الأردنية الهاشمية: سعادة السفير عمر الرفاعي، المندوب الدائم للمملكة في الجامعة العربية.

مملكة البحرين: معالي الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء.

جمهورية جيبوتي: معالي السيد محمود علي يوسف، وزير الخارجية.

المملكة العربية السعودية: سعادة السفير أحمد بن عبد العزيز قطان المندوب الدائم للمملكة في الجامعة العربية.

جمهورية الصومال: سعادة السفير عبد الله حسن محمود، المندوب الدائم في الجامعة العربية.

جمهورية العراق: معالي الدكتور عادل عبد المهدي، نائب الرئيس العراقي.

سلطنة عمان: صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد، نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء.

جمهورية مصر العربية: معالي الدكتور مفيد شهاب، وزير الشؤون القانونية والمجالس النيابية.

المملكة المغربية: صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الرشيد، ممثل جلالة ملك المملكة المغربية.

الجمهورية اليمنية: دولة السيد عبد ربه منصور الهادي الفضيلي، نائب رئيس الجمهورية اليمنية.

(1) تم ترتيب الدول حسب الترتيب الأبجدي للدول العربية الأعضاء بجامعة الدول العربية.



صورة تذكارية للقادة العرب خلال الجلسة الختامية لمؤتمر القمة العربي بدمشق في الفترة
ما بين 21 - 22 ربيع الأول 1429هـ الموافق 29 - 30 مارس 2008م

أ - الترتيب الأبجدي للدول العربية الأعضاء بجامعة الدول العربية

م	اسم الدولة	تاريخ الانضمام
1	المملكة الأردنية الهاشمية(1)	8 / 4 / 1364 هـ الموافق 22 / 3 / 1945 م
2	دولة الإمارات العربية المتحدة	18 / 10 / 1391 هـ الموافق 6 / 12 / 1971 م
3	مملكة البحرين(2)	21 / 7 / 1391 هـ الموافق 11 / 9 / 1971 م
4	الجمهورية التونسية	17 / 3 / 1378 هـ الموافق 1 / 10 / 1958 م
5	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	16 / 3 / 1382 هـ الموافق 16 / 8 / 1962 م
6	جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية	4 / 4 / 1414 هـ الموافق 21 / 9 / 1993 م
7	جيبوتي	24 / 8 / 1397 هـ الموافق 4 / 9 / 1974 م
8	المملكة العربية السعودية	8 / 4 / 1364 هـ الموافق 22 / 3 / 1945 م
9	جمهورية السودان الديمقراطية	5 / 6 / 1375 هـ الموافق 19 / 1 / 1956 م
10	الجمهورية العربية السورية	8 / 4 / 1364 هـ الموافق 22 / 3 / 1945 م
11	جمهورية الصومال	22 / 1 / 1394 هـ الموافق 14 / 2 / 1974 م
12	الجمهورية العراقية(3)	8 / 4 / 1364 هـ الموافق 22 / 3 / 1945 م
13	سلطنة عمان	9 / 8 / 1391 هـ الموافق 29 / 9 / 1971 م
14	دولة فلسطين	15 / 9 / 1396 هـ الموافق 9 / 9 / 1976 م
15	دولة قطر	21 / 7 / 1391 هـ الموافق 11 / 9 / 1971 م
16	دولة الكويت	7 / 2 / 1381 هـ الموافق 20 / 7 / 1961 م
17	الجمهورية اللبنانية	8 / 4 / 1364 هـ الموافق 22 / 3 / 1945 م
18	الجمهورية الليبية الشعبية العظمى(4)	12 / 7 / 1372 هـ الموافق 28 / 3 / 1953 م
19	جمهورية مصر العربية	8 / 4 / 1364 هـ الموافق 22 / 3 / 1945 م
20	المملكة المغربية	17 / 3 / 1378 هـ الموافق 1 / 10 / 1958 م
21	جمهورية موريتانيا الإسلامية	2 / 11 / 1392 هـ الموافق 26 / 11 / 1973 م
22	الجمهورية اليمنية(5)	8 / 4 / 1364 هـ الموافق 22 / 3 / 1945 م

(1) كانت تعرف عند الانضمام بإمارة شرق الأردن.

(2) كانت تعرف باسم دولة البحرين.

(3) كانت تعرف عند الانضمام بالمملكة العراقية.

(4) كانت تعرف عند الانضمام بالمملكة الليبية المتحدة.

(5) كانت تعرف عند الانضمام بالمملكة المتوكلية اليمنية.

بيان بأسماء أصحاب الجلالة ملوك ورؤساء الدول العربية مرتبة وفقاً
لترتيب الهجائي حسب ترتيب الدول العربية

ملك المملكة الأردنية الهاشمية	الملك/ عبدالله بن الحسين
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة	الشيخ/ خليفة بن زايد آل نهيان
ملك مملكة البحرين	الملك/ حمد بن عيسى آل خليفة
رئيس الجمهورية التونسية	الرئيس/ زين العابدين بن علي
رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	الرئيس/ عبدالعزيز بو تفليقة
رئيس جمهورية جيبوتي	الرئيس/ اسماعيل عمر جيله
ملك المملكة العربية السعودية	الملك/ عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود
رئيس جمهورية السودان الديمقراطية	الرئيس/ عمر حسن أحمد البشير
رئيس الجمهورية العربية السورية	الرئيس/ بشار الأسد
رئيس الحكومة الانتقالية الفيدرالية لجمهورية الصومال	الرئيس/ عبدالله يوسف أحمد
رئيس الجمهورية العراقية	الرئيس/ جلال طالباني
سلطان سلطنة عمان	السلطان/ قابوس بن سعيد
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية	الرئيس/ محمود عباس
أمير دولة قطر	الشيخ/ حمد بن خليفة آل ثاني
رئيس جمهورية جزر القمر المتحدة	الرئيس/ أحمد عبدالله محمد سامبي
أمير دولة الكويت	الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح
رئيس الجمهورية اللبنانية	الرئيس/ العماد إميل لحود
رئيس الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	فخامة الأخ العقيد/ معمر القذافي
رئيس جمهورية مصر العربية	الرئيس/ محمد حسني مبارك
ملك المملكة المغربية	الملك/ محمد السادس
رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية	الرئيس/ علي ولد محمد فال
رئيس الجمهورية اليمنية	الرئيس/ علي عبدالله صالح

بيان بأسماء أصحاب الجلالة ملوك ورؤساء الدول العربية
مرتبة وفقاً لتاريخ تولي المنصب

تاريخ تولي المنصب	الاسم	الدولة
1969/9/1م	الأخ العقيد/ معمر القذافي	الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
1970/7/23م	السلطان/ قابوس بن سعيد	سلطنة عمان
1978/8/13م	الرئيس/ علي عبدالله صالح	رئيس الجمهورية اليمنية
1981/10/14م	الرئيس/ محمد حسني مبارك	جمهورية مصر العربية
1987/11/7م	الرئيس/ زين العابدين بن علي	الجمهورية التونسية
1989/6/30م	الرئيس/ عمر حسن أحمد البشير	جمهورية السودان الديمقراطية
1995/6/27م	الشيخ/ حمد بن خليفة آل ثاني	دولة قطر
1998/11/24م	الرئيس/ العماد إميل لحود	الجمهورية اللبنانية
1999/2/7م	الملك/ عبدالله بن الحسين	المملكة الأردنية الهاشمية
1999/3/6م	الملك/ حمد بن عيسى آل خليفة	مملكة البحرين
1999/4/20م	الرئيس/ عبدالعزيز بو تليقة	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
1999/5/8م	الرئيس/ اسماعيل عمر جيله	جمهورية جيبوتي
1999/7/30م	الملك/ محمد السادس	المملكة المغربية
2000/7/17م	الرئيس/ بشار الأسد	الجمهورية العربية السورية
2004/10/2م	الرئيس/ عبدالله يوسف أحمد	جمهورية الصومال
2004/11/3م	الشيخ/ خليفة بن زايد آل نهيان	الإمارات العربية المتحدة
2005/1/19م	الرئيس/ محمود عباس	دولة فلسطين
2005/4/7م	الرئيس/ جلال طلباني	جمهورية العراق
2005/8/2م	الملك/ عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود	المملكة العربية السعودية
2005/8/3م	الرئيس/ علي ولد محمد فال	جمهورية موريتانيا الإسلامية
2006/1/29م	الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح	دولة الكويت
2006/5/26م	الرئيس/ أحمد عبدالله محمد سامبي	جمهورية جزر القمر المتحدة

obeikandi.com

ميراث منظمته المؤتمر الإسلامي

والبيانات الخنافية

لمؤتمرات القمة الإسلامية

وتاريخ ومكان انعقادها ونتائجها

obeikandi.com

منظمة المؤتمر الاسلامي:

ينص ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي على الأهداف والمبادئ التالية:

1. الأهداف:

- تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء.
- دعم التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية وفي المجالات الحيوية الأخرى، والتشاور بين الدول الأعضاء في المنظمات الدولية.
- العمل على محو التفرقة العنصرية، والقضاء على الاستعمار في جميع أشكاله.
- اتخاذ التدابير اللازمة لدعم السلام والأمن الدوليين القائمين على العدل.
- تنسيق العمل من أجل الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها ودعم كفاح الشعب الفلسطيني، ومساعدته على استرجاع حقوقه وتحرير أراضيه.
- دعم كفاح جميع الشعوب الإسلامية في سبيل المحافظة على كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية.
- إيجاد المناخ لتعزيز التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء والدول الأخرى.

2. المبادئ:

- المساواة التامة بين الدول الأعضاء.
- احترام حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.
- احترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي كل دولة عضو.

- حل ما قد ينشأ من منازعات فيما بينها بحلول سلمية كالمفاوضة أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم.

- امتناع الدول الأعضاء في علاقاتها عن استخدام القوة أو التهديد باستعمالها ضد وحدة وسلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة عضو⁽¹⁾.

وطبقاً لقرار مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في الرباط، عاصمة المملكة المغربية في الفترة ما بين 9-12 من رجب 1389هـ الموافق 22-25 سبتمبر 1969م، انعقد مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية بجدة في الفترة ما بين 15-17 من محرم 1390هـ الموافق 23-25 مارس 1970م. بمشاركة ثلاث وعشرين دولة عربية وإسلامية، وثلاثة مراقبين، وخلال هذا المؤتمر قرر المجتمعون إنشاء أمانة عامة للمؤتمر الإسلامي تكون جدة مقراً مؤقتاً لها إلى أن يتم تحرير القدس⁽²⁾.

ولقد كان لي شرف أن أكون أحد أعضاء المراسم المعنيين بترتيبات المؤتمر الذي انبثقت عنه الأمانة، وهذه ثمرة الجهود الموفقة التي قام بها الملك فيصل - رحمه الله - في سبيل الدعوة للتضامن الإسلامي، واستجابت له معظم دول العالم الإسلامي، وخاصة بعض دول أفريقيا التي كانت تقيم علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وبعد هذه الدعوة المباركة استجابت هذه الدول وقامت بقطع تلك العلاقة التي بينها وبين إسرائيل.

(1) منظمة المؤتمر الإسلامي: ميثاق المنظمة عام 1392هـ / 1972م .

(2) منظمة المؤتمر الإسلامي: بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ووزراء الخارجية (بيروت، مؤسسة عزمي البحيري وإخوانه)، ص 11.

افتتح الملك فيصل - رحمه الله - المؤتمر بفندق قصر جدة، وألقى كلمة قيمة بارك فيها هذه الثمرة الطيبة لإنشاء أول منظمة إسلامية، وتمنى لأعمال هذا المؤتمر كل التوفيق والنجاح، خدمة للإسلام، والأمة الإسلامية قاطبة، كما أقام الملك فيصل مأدبة عشاء كبرى بقصر الحمراء بجدة، تكريماً للمؤتمرين، حضرها أصحاب السمو الملكي الأمراء، وأصحاب المعالي الوزراء، وأعضاء الوفود الرسمية، وأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين بالمملكة، وكبار المسؤولين السعوديين من مدنيين وعسكريين، ووجهاء وأدباء جدة.

وقد تلت هذا المؤتمر عدة مؤتمرات، بلغ عددها تسعة مؤتمرات قمة إسلامية، وفيما يلي أهم نتائج مؤتمرات القمة التسعة التي انعقدت منذ إنشاء المنظمة العامة للمؤتمر الإسلامي عام 1390هـ/1970م بناء على التوصية من ملوك ورؤساء الدول الإسلامية خلال انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي الأول المنعقد بالرياض في الفترة ما بين 9-12 من رجب 1389هـ الموافق 22-25 سبتمبر 1969م والمؤتمر التاسع المنعقد بالدوحة في الفترة ما بين 16 - 17 شعبان 1421هـ الموافق 12 - 13 نوفمبر 2000م.

وخلال انعقاد المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عقد في شهر صفر 1392هـ الموافق مارس 1972م تم اعتماد مشروع ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي.

وقد قرر المجتمعون في هذا المؤتمر ما يلي:

1- إنشاء أمانة للمؤتمر أغراضها:

أ - أن تكون حلقة اتصال بين الدول الأعضاء.

ب - متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من قبل المؤتمر، وخاصة ما يتعلق منها بالقضية الفلسطينية.

ج - الإعداد لدورات انعقاد المؤتمر وتنظيمها.

2- يرأس الأمانة أمين عام يعين لمدة سنتين من قبل مؤتمر وزراء الخارجية، وتختاره ماليزيا.

3- تتحمل الدول الأعضاء نفقات إدارة ونشاط الأمانة.

4- تكون جدة مقر الأمانة إلى أن تحرر القدس⁽¹⁾.

وهذه المنظمة الإسلامية هي بحق ثمرة جهد شاق من قائد مسيرة التضامن الإسلامي الملك فيصل - رحمه الله - الذي صارع وجاهد، من أجل رفع راية المسلمين بين دول العالم، ولتكون للمسلمين منظمة دولية، ترعى شؤونهم، وتساعدهم في حل قضاياهم المصيرية، وتوحد كلمتهم.

ومما قاله وزير خارجية ماليزيا خلال انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي السادس الذي انعقد في جدة في الفترة ما بين 3 - 6 من رجب 1395هـ الموافق 12-15 يوليو 1975م ما نصه: «أعبر عن حزني العميق للفقدان المفاجئ لباني هذه المنظمة الملك فيصل - رحمه الله - لقد فقدت الأمة الإسلامية بوفاته مناضلاً أسهم بإخلاص في الدعوة للتضامن والتعاون الإسلامي»⁽²⁾.

(1) منظمة المؤتمر الإسلامي: بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ووزراء الخارجية، (بيروت، مؤسسة عزمي البحيري وإخوانه)، ص 11.

(2) منظمة المؤتمر الإسلامي: المصدر السابق.

البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الأول المنعقد في الرباط:

إن رؤساء الدول والحكومات والممثلين لكل من: مملكة أفغانستان الشعبية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية، وجمهورية تشاد، وجمهورية غينيا، وجمهورية إندونيسيا، والإمبراطورية الإيرانية، والمملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، والجمهورية العربية الليبية، وماليزيا، وجمهورية مالي، والمملكة المغربية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، وجمهورية النيجر، وجمهورية باكستان، وجمهورية السنغال، وجمهورية الصومال، وجمهورية اليمن الشعبية، وجمهورية السودان الديمقراطية، والجمهورية التونسية، والجمهورية التركية، والجمهورية العربية المتحدة، والجمهورية العربية اليمنية. ومسلمي الهند، اجتمعوا في مؤتمر القمة الإسلامي الأول المنعقد بالرباط في الفترة بين 9 - 12 من رجب 1389هـ الموافق 22-25 سبتمبر 1969م، وقد صدر بيان عن المؤتمر فيما يلي أهم ما جاء فيه:

- إيماناً منهم بأن وحدة عقيدتهم الدينية هي عامل قوي لتقارب شعوبهم وتفاهما.
- وعزماً منهم على صيانة القيم الروحية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية التي تبقى أحد العوامل الجوهرية لتحقيق التقدم البشري.
- وتعبيراً عن إيمانهم الراسخ بهدي الإسلام الذي أرسى قاعدة المساواة التامة في الحقوق بين جميع البشر.

- وعزماً على توحيد جهودهم لصيانة السلام والأمن الدوليين، لهذا كله يعلنون ما يلي:

ستتساور حكوماتهم بغية التعاون الوثيق، والمساعدة المتبادلة في الميادين الاقتصادية والعلمية والثقافية والروحية انطلاقاً من هدي الإسلام وتعلن التزامها بتسوية المشكلات التي قد تنشأ فيما بينها بالوسائل السلمية، بما يؤكد حرصها على تدعيم السلام والأمن الدوليين، وفقاً لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة⁽¹⁾.

إن رؤساء الدول والحكومات والممثلين بعد أن بحثوا العمل الإجرامي المتمثل في إحراق المسجد الأقصى، والحالة في الشرق الأوسط يعلنون ما يلي:

- إن الحادث المؤلم الذي وقع في 8 جمادى الآخرة 1389هـ الموافق 21 أغسطس 1969م والذي سبب أضراراً فادحة للمسجد الأقصى الشريف، قد أثار أعماق القلق في قلوب أكثر من 800 مليون من المسلمين في سائر أنحاء العالم.

- وإن الأعمال المتمثلة في انتهاك حرمة مقام يعتبر من أقدس الأماكن الدينية لدى البشرية، وفي تخريب الأماكن المقدسة، وخرق حرمتها، تلك الأعمال قد وقعت تحت نظر الاحتلال الإسرائيلي المسلح لمدينة القدس الشريف.

- وإن رؤساء الدول والحكومات والممثلين يعلنون أن الخطر الذي يهدد

(1) الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي: قرارات مؤتمر القمة الإسلامي الأول، ص5.

المقدسات الدينية الإسلامية بمدينة القدس إنما هو ناتج عن احتلال القوات الإسرائيلية لهذه المدينة.

- وإن المحافظة على الصبغة المقدسة لهذه الأماكن، وضمان حرية الدخول إليها والتنقل فيها، تستلزم أن يسترجع القدس الشريف وضعه السابق قبل صفر 1387هـ الموافق يونيو 1967م.

- وإن شعوبهم وحكوماتهم لتشعر بقلق عميق من جرّاء استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي العربية، ورفض إسرائيل إعارة أدنى اعتبار للنداءات الموجهة لها من مجلس الأمن، والجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، والتي تدعو لإلغاء تدابير ضمّ مدينة القدس الشريف، ولهذا فإن المجتمعين يهيئون بإلحاح بجميع أعضاء الأسرة الدولية، وخاصة بالدول الكبرى التي تتحمّل مسؤولية خاصة في الحفاظ على السلام الدولي، لكي تبذل المزيد من الجهود المشتركة لتحقيق الانسحاب السريع للقوات الإسرائيلية من كافة الأراضي التي احتلتها، وذلك تمشياً مع المبدأ الذي يقضي بعدم شرعية اكتساب الأراضي عن طريق الغزو العسكري⁽¹⁾.

- كما يقدم المجتمعون مساندتهم التامة للشعب الفلسطيني لاسترجاع حقوقه المغتصبة، ونضاله من أجل التحرر الوطني، ويؤكدون تمسكهم بالسلام، بشرط أن يكون قائماً على الشرف والعدل.

- كما قرر المؤتمر أن يتم اجتماع لوزراء الخارجية للدول المشاركة

(1) الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي: قرارات مؤتمر القمة الإسلامي الأول، ص 6.

بجدة في شهر محرم 1390هـ الموافق مارس 1970م، وذلك لبحث الآتي:

1- نتائج العمل المشترك الذي قامت به الدول المشاركة على الصعيد الدولي في موضوع القرارات الواردة في إعلان مؤتمر القمة الإسلامي بالرباط.

2- موضوع إقامة أمانة دائمة يكون من جملة واجباتها الاتصال بالحكومات الممثلة في المؤتمر والتنسيق بين أعمالها⁽¹⁾. ولقد كان لي شرف أن أكون أحد أعضاء المراسم الملكية لهذا المؤتمر.

البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الثاني المنعقد في لاهور:

عقد مؤتمر القمة الإسلامي الثاني في لاهور بالجمهورية الباكستانية في الفترة من 30 من محرم إلى 2 من صفر 1394هـ الموافق 22- 24 فبراير 1974م، وحضره ملوك ورؤساء حكومات وممثلو (37) دولة إسلامية، كما حضره ممثل الجمهورية العراقية مراقباً، والأمين العام للجامعة العربية، ووفد مؤتمر العالم الإسلامي، والأمين العام لرابطة العالم الإسلامي ضيوفاً. وكان لي شرف ان أكون أحد أعضاء المراسم الملكية لهذا المؤتمر.

وقد صدر بيان بعد انتهاء المؤتمر فيما يلي أهم ما ورد فيه:
- إيمانهم بأن دينهم المشترك إنما يمثل رابطة لا انفصام لها بين

(1) الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي: قرارات مؤتمر القمة الإسلامي الأول، ص 7.

شعوبهم، وأن تضامن الشعوب الإسلامية لا يقوم على معاداة أي جماعات إنسانية أخرى، ولا على تفرقة بسبب العنصر أو الثقافة، ولكن على مبادئ المساواة والأخوة.

- مشاطرة شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا كفاحها المشترك من أجل التقدم الاجتماعي والاقتصادي ورفاهية كافة شعوب العالم.
- رغبتهم في أن تكون جهودهم في سبيل تعزيز السلام العالمي القائم على الحرية والعدالة الاجتماعية مشبعة بروح المحبة والتعاون مع الأديان الأخرى طبقاً لهدي الإسلام.

- تصميمهم على صون التضامن الإسلامي بين الدول الإسلامية، وتميمته على احترام استقلال كل دولة، وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي منها، وحل الخلافات بالوسائل السلمية فيما بينها.

وبعد بحث الموقف الراهن في الشرق الأوسط أعلنوا ما يأتي:
- أن القضية الفلسطينية هي قضية كل البلدان الإسلامية التي تقف ضد العدوان، والتي لا تسمح بأن يكون لاستخدام القوة ثمرة تحقيق مكاسب إقليمية أو أي مكاسب أخرى.

- أن استعادة الحقوق للشعب الفلسطيني في وطنه كاملة هي الشرط الجوهري الذي لا بد منه لحل مشكلة الشرق الأوسط، وإقامة سلام دائم قائم على العدل.

- أن القدس رمز فريد من نوعه لالتقاء الإسلام بالأديان السماوية المقدسة، ولقد تولى المسلمون لأكثر من 1300 سنة شؤون القدس،

لذا فهم الذين يمكن أن يكونوا أمناء عليه، لأنهم يؤمنون بأديان الأنبياء الثلاثة الراسخة جذورها في القدس.

- أن أي إجراء تتخذه إسرائيل لتغيير طابع الأراضي المحتلة، وخاصة مدينة القدس الشريف، يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، وتحدياً لمشاعر الدول الأعضاء في المؤتمر الإسلامي ولمشاعر المسلمين عامة.

- أن الاتجاهات نحو تحقيق سلام عادل لا تستطيع أن تحقق أهدافها إلا بالتركيز على جذور المشكلة، فإن فصل القوات لا يمكن اعتباره سوى خطوة نحو الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة. تدارس الوضع الاقتصادي العالمي بالذات، والوضع الاقتصادي السائد في البلدان الإسلامية، على ضوء ما جاء في الكلمات التي ألقاها رؤساء الدول والحكومات ورأوا الحاجة إلى:

أ - القضاء على الفقر والمرض والجهل في البلدان الإسلامية.

ب - إنهاء استغلال البلدان المتقدمة للبلدان النامية.

ج - تنظيم معدلات التبادل التجاري بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

د - ضمان سيادة البلدان النامية وسيطرتها على مواردها الطبيعية.

هـ - تخفيف حدة المصاعب الاقتصادية التي تواجهها البلدان الإسلامية.

و- التعاون والتضامن الاقتصادي المتبادل فيما بين البلدان

الإسلامية⁽¹⁾.

(1) الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي: قرارات مؤتمر القمة الإسلامي الثاني، ص 63 - 65.

البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الثالث بمكة المكرمة:

جاء في بلاغ مكة المكرمة لمؤتمر القمة الإسلامي الثالث ما يلي:

نحن ملوك ورؤساء وأمراء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إذ نجتمع في مؤتمر القمة الإسلامي الثالث المنعقد بمكة المكرمة بين 19 - 22 من ربيع الأول 1401هـ الموافق 25 - 28 يناير 1981م.

نرفع آيات الحمد لله عزّ وجلّ إذ منّ علينا بأن نجتمع في رحاب هذا البلد الحرام، وفي كنف الكعبة المشرفة، مهبط الوحي وقبلة المسلمين، عند مطلع القرن الهجري الجديد، في لقاء نعتبره حدثاً جليلاً في تاريخ الأمة الإسلامية، ونتخذ منه منطلقاً حاسماً لنهضة إسلامية شاملة، تستدعي من المسلمين كافة وقفة حازمة، يراجعون فيها رصيدهم الماضي، وواقعهم الحاضر، ويتطلعون بالإرادة الوطيدة إلى مستقبل أفضل، في ظلال سياسة التضامن الإسلامي فتعود لصفوفهم وحدتها، ولحياتهم قيمتها وازدهارها، ولنزلتهم في المجتمع الإنساني شرفها، ليؤدوا دورهم في الحضارة الإنسانية.

- إن انتماء المسلمين الصادق إلى الإسلام والتزامهم الحق بمبادئه وقيمه منهجاً للحياة، هو درعهم الواقية من الأخطار المحدقة بهم.
- إننا نؤكد أن الاعتصام بالعقيدة، والوقوف في وجه الإلحاد والاتجاهات المناهضة للإسلام، يحمي مجتمعاتنا من الوهن في الذاتية، والضعف في الفاعلية الحضارية، ويجنبها ما اعترأها في

ماضيها من فرقة وتبعية، وأوقع العديد من أوطان المسلمين تحت الهيمنة الأجنبية بما في ذلك القدس، أولى القبلتين، وثالث الحرمين.

- ومن أجل ذلك فقد أعلن الحضور أنه في هذا اليوم الحاسم من تاريخ الإسلام قد عقدوا العزم على توثيق عرى التضامن فيما بينهم، وأن المسلمين، وإن تباينت ألسنتهم وألوانهم وتميّزت أوطانهم وأوضاعهم، أمة واحدة يعتصمون برابطة من الإسلام.

- وإدراكاً من المؤتمرين بأن المسلمين تقع عليهم في عالم اليوم مظالم كثيرة، وتحيط بهم مخاطر شتى، مردّها إلى منطق القوة والعدوان، وإلى منهج العنف في السلوك الدولي.

- وإننا لنهيب بشعوبنا أن تعتصم بهدي دينها وقيمها الحضارية، وأن توحد جميع قواها تصدياً للتحديات التي تحدق بها، وأن تتناصر لإصلاح أحوالها وأداء رسالتها، حتى تحقق العزة والكرامة والازدهار.

وإننا لندعو ربنا أن يهيئ لنا من أمرنا رشداً، وفي مسعانا توفيقاً وفي حياتنا خيراً⁽¹⁾.

قال تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾⁽²⁾.

(1) منظمة المؤتمر الإسلامي، المصدر نفسه، ص 697 - 700.

(2) سورة النور: الآية (55).

لقد انعقد المؤتمر في جو روحاني عند بيت الله الحرام تحت شعار «دورة فلسطين والقدس الشريف» وقد تم اختيار مكان الجلسة الافتتاحية من الجهة الجنوبية من الحرم شرق المكبرية أمام الكعبة، وبفضل من الله قمت بترتيب جلوسهم حسب الحروف الأبجدية المعمول بها في المؤتمر، وبتوجيه معالي رئيس المراسم الملكية السابق السيد أحمد عبدالوهاب، وكان ترتيب جلوسهم: الملك خالد أعد له كرسي لعدم استطاعته الجلوس على الأرض وخلفه خمس سجاجدات من حرير النايين لخمسة من أعضاء الوفد السعودي، وبجانبه أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي، ثم بقية الوفود لكل وفد خصصت سجادة لرئيس الوفد حسب الأسبقية، ومن خلف كل رئيس وفد خمس سجاجدات لبقية أعضاء الوفد، كما خصصت أماكن للإعلاميين وقدر الله أن يكون جلوس الوفد السوري والوفد العراقي قريبين من بعضهم - وقد كنت في موقف محرج للغاية، فرئيس المراسم الملكية مشغول مع الملك في استقبال الضيوف، وكل من قائد الحرس العراقي والسوري أحاط كل منهم رئيس وفده بعدد من الجنود المدججين بالسلاح، وقد حاولت المستحيل لإقناعهم بأن المكان محروس، ووجود الجنود يسبب مضايقة للرؤساء، فكل واحد يقول إذا خرج الحرس المجاور لي خرجت، ولم أفلح في خروج الحرس حتى قام المسعى من جهات عليا بالعرض على الرئيس حافظ الأسد والرئيس صدام حسين، وأصدرا أمرهما بمغادرة حراسهما الموقع.

لقد أبرز الملك خالد - رحمه الله - في خطاب الافتتاح الذي ألقاه



الملك خالد - رحمه الله - يستقبل رؤساء الوفود لمؤتمر القمة الإسلامي الثالث المنعقد بمكة المكرمة عام 1401هـ



الملك خالد - رحمه الله - أثناء افتتاح مؤتمر القمة الإسلامي الثالث عام 1401هـ تحت المكبرية بالحرم المكي



خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز ويظهر على يساره المؤلف وهو يستمع إلى توجيه سموه الكريم خلال انتظاره لاستقبال جلالة الملك الحسن الثاني - رحمه الله - لحفل الغداء الخاص الذي أقامه جلالة الملك خالد - رحمه الله - بقصر جلالته بالهدى خلال فترة انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي بالطائف عام 1401هـ

صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء آنذاك، ما تمتاز به الأمة الإسلامية مطلع هذا القرن من صحوة مباركة، لا عداوة فيها ولا انحياز، تبشر بمجتمع جديد يؤمن للإنسان المسلم تطلعاته إلى الكرامة والعزة، ويحقق للإنسانية ما تصبو إليه من أمن وسلام وتقدم.

وبعد ذلك انتقل المؤتمر إلى الانعقاد بقصر المؤتمرات في مدينة الطائف فاستمع إلى كلمات من رؤساء الوفود، ومن ممثلي المنظمات الدولية، كما استمع إلى بيان مسهب من الدكتور فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة، تعرّض فيه إلى مختلف القضايا التي تشغل بال المجموعة الإنسانية، وما للدول الإسلامية من دور في معالجتها⁽¹⁾.

البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الرابع بالدار البيضاء:

انعقد مؤتمر القمة الإسلامي الرابع بمدينة الدار البيضاء بالمملكة المغربية في الفترة ما بين 13- 16 من ربيع الثاني 1404 الموافق 16-19 يناير 1984م بدعوة من الملك الحسن الثاني - ملك المملكة المغربية، وقد حضر المؤتمر (42) دولة إسلامية، كما حضر المؤتمر بصفة مراقب كل من:

أ - القبارصة الأتراك، والجهة الوطنية لتحرير مورور.

(1) الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي: قرارات مؤتمر القمة الإسلامي الثالث، ص 704 - 708.



قصر المؤتمرات الجديد بالطائف



إحدى جلسات مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد بقصر المؤتمرات بالطائف عام 1401هـ.

ب - المنظمات الدولية .

ج - الأجهزة الفرعية والمراكز التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي .

د - الأجهزة والمؤسسات المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي .

هـ - المؤسسات والجمعيات الإسلامية ونائب عن المجاهدين الأفغان .

وقد صدر عن المؤتمر القرارات التالية:

- قرار رقم 4/1 بشأن رفع تعليق عضوية مصر في منظمة المؤتمر الإسلامي .

- قرار رقم 4/2 بشأن اللجنة الوزارية للتعاون العلمي والتكنولوجي التابعة للمؤتمر الإسلامي .

- قرار رقم 4/3 بشأن اللجنة الدائمة للشؤون الثقافية والإعلام التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي .

- الترحيب بانضمام سلطنة بروناي دار السلام إلى منظمة المؤتمر الإسلامي .
- المصادقة على ميثاق الدار البيضاء .

- كما يوجه المؤتمر نداءً للولايات المتحدة الأمريكية لإعادة النظر في قرارها الخاص بالانسحاب من اليونسكو .

- وإن ملوك ورؤساء وممثلي الدول والحكومات الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، إذ يؤكدون استمرار التزامهم بالقرارات التي اتفقوا على إصدارها في مؤتمرات القمة السالفة - ولا سيما مؤتمر القمة الثالث الأخير المنعقد بالمملكة العربية السعودية - ليعلنون وضع الأغراض التالية في طليعة اهتماماتهم ومنحها الأولوية .

- توطيد أواصر التضامن بينهم، وتوثيق عرى التآزر والتعاون .

- فضُّ الخلافات عن طريق المصالحة .



صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد وزير الدفاع والطيران
والافتش العام يرعى حفل منظمة المؤتمر الإسلامي

- الدفاع عن العقيدة الإسلامية، ومواجهة محاولة الاعتداء عليها بجميع الطرق.
- مواصلة النضال من أجل تحرير القدس، والأراضي العربية والإسلامية المحتلة.
- مواصلة دعم النضال الفلسطيني، بقصد استعادة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية.
- مواصلة السعي لتوسيع آفاق المعرفة واكتساب التكنولوجيا.
- السعي ليكون العالم الإسلامي بقوته المادية والمعنوية والبشرية أداة توازن عالمي⁽¹⁾.

البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الخامس المنعقد بالكويت:

تلبية لدعوة كريمة من سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح - أمير دولة الكويت، انعقد مؤتمر القمة الإسلامي الخامس (دورة التضامن الإسلامي) في الكويت في الفترة من 26-29 من جمادى الأولى 1407هـ الموافق 26-29 يناير 1987م.

شارك في المؤتمر (44) من ملوك ورؤساء وأمراء ورؤساء حكومات وممثلي الدول الأعضاء، كما حضر المؤتمر ممثلو الأجهزة الفرعية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وحضره أيضاً بصفة مراقب ممثلون عن:
- طائفة القبارصة الأتراك.

(1) الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي: البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الرابع، (جدة، 1984/1404م).



القمة الإسلامية الخامسة بالكويت 1407هـ/1987م

- جبهة تحرير مورو الوطنية.

- منظمة الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز.

- عدد من المنظمات الإسلامية، ومندوب عن المجاهدين الأفغان،
والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقد صدر عن المؤتمر القرارات التالية وأهم ما جاء فيها:

- قرار رقم (5/1) بشأن قضية فلسطين والشرق الأوسط، واستمرار
تعزيز التضامن الإسلامي مع شعب فلسطين، والتزام الدول
الإسلامية الثابت بالوقوف صفاً واحداً إلى جانب النضال العادل
الذي يخوضه الشعب الفلسطيني لاسترداد حقوقه الوطنية.

- قرار رقم (5/2) بشأن مدينة القدس الشريف، والتزام الدول
الإسلامية الثابت بإعلان الجهاد لتحرير مدينة القدس الشريف،
وتخليص المسجد الأقصى المبارك ونصرة الشعب الفلسطيني لنيل
حقوقه الوطنية الثابتة.

- قرار رقم (5/3) بشأن مرتفعات الجولان العربية السورية المحتلة،
ويؤكد المؤتمر أن قرار إسرائيل القاضي بضم مرتفعات الجولان
السورية وفرض قوانينها وولايتها وإدارتها عليها هو عمل عدواني
وغير قانوني وباطل وملغى وليس له أي شرعية على الإطلاق.

- قرار رقم (5/4) يدين المؤتمر التحالف الاستراتيجي بين الولايات
المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وجميع الاتفاقات وأشكال التعاون
المتبادل بينهما.

- قرار رقم (5/5) يناشد المؤتمر الدول التي تعتزم استئناف أو إنشاء علاقات دبلوماسية مع العدو الإسرائيلي أن تعيد النظر في ذلك تجنباً لأي انعكاسات سلبية.

- وهناك قرارات بشأن الحرب العراقية - الإيرانية، والحرب في أفغانستان وقضية لبنان، وقضية شعب ناميبيا وجنوب أفريقيا، ودعم المؤتمر لتلك القضايا، وقرار بالموافقة على مشروع النظام الأساسي لمحكمة العدل الإسلامية⁽¹⁾.

البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي السادس المنعقد في داكار:

بناء على دعوة من الرئيس عبدو ضيوف - رئيس جمهورية السنغال، فقد انعقد مؤتمر القمة الإسلامي السادس (دورة القدس الشريف والوثام والوحدة) في داكار بجمهورية السنغال خلال الفترة من 3-5 من جمادى الآخرة 1412هـ الموافق 9-11 ديسمبر 1991م. شاركت فيه (45) دولة من أعضاء المنظمة، كما حضر بصفة مراقب كل من⁽²⁾:

1- جمهورية ألبانيا.

2- جمهورية موزمبيق الشعبية.

(1) الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي: البيان الختامي والقرارات الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي الخامس (1987/1407م).

(2) ترأس وفد المملكة نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد - رحمه الله - صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني (آنذاك).

ومن الجماعات المسلمة:

1- طائفة القبارصة المسلمين الأتراك.

2- الجبهة الوطنية لتحرير مورو.

ومن المنظمات الدولية والإقليمية:

1- منظمة الأمم المتحدة.

2- منظمة الوحدة الأفريقية.

3- جامعة الدول العربية.

4- حركة عدم الانحياز.

وشاركت في المؤتمر أجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي، وبعض المنظمات والمؤسسات الإسلامية، وأهم ما ورد في البيان الختامي للمؤتمر القرارات التالية:

- قرار رقم (6/3/1) بشأن قضية فلسطين والنزاع العربي الإسرائيلي، يُعرب المؤتمر عن اعتزازه بانتفاضة الشعب الفلسطيني المباركة، ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى الاستمرار في تعزيز تضامنها ودعمها لنضاله العادل، وتأكيد أن القدس جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية.

- قرار رقم (6/4) يدين المؤتمر بقوة محاولات إسرائيل لفرض الجنسية وبطاقات الهوية الإسرائيلية على المواطنين العرب السوريين، وهي تدابير تشكل خرقاً صارخاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

- قرار رقم (6/5) كما يدين المؤتمر بشدة استمرار سياسة إسرائيل في

إبعادها المواطنين الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى لبنان، ويدعو المجتمع الدولي للإسهام بالصندوق الدولي لإعمار لبنان.

- قرار رقم (6/7) بشأن الآثار المترتبة على العدوان العراقي على الكويت، وعدم التزام العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي، وإدانة المؤتمر لما ارتكبته قوات النظام العراقي أثناء احتلال الكويت من أعمال غير مشروعة، شملت اضطهاد وتعذيب وقتل المواطنين الكويتيين، وسلب الممتلكات العامة والخاصة، وإحراق وتخريب الآبار والمنشآت النفطية، وتدمير مظاهر الحضارة والبيئة الطبيعية في الكويت خاصة، وفي المنطقة عامة، وكذلك ما قامت به من اعتداء على المملكة العربية السعودية، وغزو أراضيها وأجوائها، وضرب مدنها بالصواريخ.

- قرار رقم (6/8) حول الوضع في أفغانستان، ويحيي المؤتمر الكفاح البطولي الذي يخوضه شعب أفغانستان في سبيل تحرير وطنه، ويعلن المؤتمر اعترافه ودعمه لدور المجاهدين الأفغان في سبيل أن تستعيد أفغانستان وضعها كبلد مستقل وغير منحاز وإسلامي.

- قرار رقم (6/9) حول الوضع في قبرص.

- قرار رقم (6/10) النزاع حول جامو وكشمير.

- قرار رقم (6/11) عن قضية المسلمين في جنوب الفلبين.

- قرار رقم (6/12) عن تطور الوضع في جنوب أفريقيا.

- قرار رقم (6/13) عن الوضع في الصومال.

- قرار رقم (6/14) عن جزيرة مايوت القمرية⁽¹⁾.
- قرار رقم (6/15) عن الجماعات المسلمة في الدول غير الأعضاء.
- قرار رقم (6/16) عن دعم التنسيق والتشاور بين الدول النامية.
- قرار رقم (6/17) في مسألة التعويض عن الأضرار التي خلفها الاستعمار والآثار المترتبة عن الحرب.
- قرار رقم (6/18) لدعم جهود جمهورية السودان لتحقيق الوحدة الوطنية.
- قرار رقم (6/19) عن التضامن مع مالي.
- قرار رقم (6/20) عن الأزمة بين أمريكا وبريطانيا وليبيا.
- قرار رقم (6/21) عن الوحدة اليمنية.
- قرار رقم (6/22) بشأن التنسيق فيما بين الدول الأعضاء في ميدان حقوق الإنسان، ورأي المؤتمرين في دعم القضايا الإسلامية.
- سجل المؤتمر بارتياح بالغ قرار المملكة العربية السعودية إلغاء ديونها الحكومية المستحقة على البلدان الأقل نمواً.
- كما أعرب المؤتمر عن تقديره لقرار المملكة العربية السعودية مواصلة التنمية الريفية، وحفر الآبار في دول السهل⁽²⁾.

(1) جزيرة مايوت هي إحدى الجزر التي اعتبرتها فرنسا جزءاً منها، بسبب وجود الجالية الفرنسية، فلم تنضم إلى الجزر الأخرى التي تشكل دولة جزر القمر.

(2) الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي: قرارات المؤتمر الإسلامي السادس (ص1 - 10)، تلك الدول الواقعة جنوب الصحراء الكبرى التي تعرضت لجفاف شديد في بداية السبعينيات الميلادية.

البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي السابع في الدار البيضاء:

تلبية لدعوة كريمة من الملك الحسن الثاني - ملك المملكة المغربية - انعقد مؤتمر القمة الإسلامي السابع (دورة الإخاء والانبعاث) في الدار البيضاء بالمملكة المغربية خلال الفترة من 11-13 من رجب 1413هـ الموافق 13-15 ديسمبر 1994م. وقد صادف انعقاد المؤتمر السابع الذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي، وقد شاركت تسع وأربعون دولة من الدول الإسلامية الأعضاء بالمنظمة، كما شاركت أجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي المتفرعة، ومؤسسات المنظمة المتخصصة، وحضرت بعض الجمعيات والمؤسسات والمنظمات الإسلامية وجمهورية قازخستان وجمهورية البوسنة والهرسك بصفة مراقبين، وقد صدر عن المؤتمر بيان ختامي من أهم ما جاء فيه:

- عبر المؤتمر عن إصراره على تقديم صورة صحيحة عن الإسلام والأخذ في ذلك بروح الاجتهاد في الإسلام المبني على الأسس الكلية للشريعة الإسلامية، وندد بسوء نية الأوساط التي تنتهز كل فرصة للإساءة إلى الإسلام، أو تقديمه كنقيض للتقدم والتطور، أو كخطر يهدد أسس حضارة العصور، والرفض بشدة للأساليب التي تلجأ إليها الأوساط المعادية للإسلام كلما تعلق الأمر بقضية عادلة تهتم الأمة الإسلامية، وأكد استعداد الأمة الإسلامية النابع من هدي الإسلام للتجاوز البناء مع الديانات السماوية في إطار التسامح واحترام الشرعية الدولية.

- صدر عن المؤتمر خمسون قراراً يعالج فيها مشاكل الدول الإسلامية مثل قضية فلسطين والنزاع العربي الإسرائيلي، وبشأن مدينة القدس والجولان واحتلال إسرائيل للأراضي اللبنانية، والوضع في أفغانستان وقضية جامو وكشمير، والوضع في الصومال... إلخ.
- كما أقر المؤتمر بأن التغييرات العميقة التي تحدث اليوم في العالم، مثل الاتجاه نحو تكوين تجمعات اقتصادية إقليمية وتوسيعها على نطاق عالمي تشكل حافزاً قوياً للعمل في ضمان مصالح الأمة الإسلامية بتعزيز التضامن والعمل المشترك بينها.
- أكد المؤتمر أن قضية فلسطين والقدس الشريف هي قضية المسلمين الأولى، وأعرب عن تضامنه مع منظمة التحرير الفلسطينية في نضالها العادل من أجل إزالة آثار الاحتلال الإسرائيلي، وبناء المؤسسات الوطنية الفلسطينية على أرض فلسطين.
- أعرب المؤتمر عن دعمه وتأييده للمسيرة السلمية في الشرق الأوسط ورحب بالاتفاقات التي عقدت في إطارها، ولاحظ أن نجاح عملية السلام يتوقف على استنادها إلى قرارات الشرعية الدولية، بما فيها قرارات مجلس الأمن 242، 338، 425 والالتزام بتطبيقها، وبالفهم العربي والدولي لها على أساس صيغة (الأرض مقابل السلام) وتمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق حقوقه الوطنية والسياسية.
- وأدان المؤتمر بشدة قرارات المحكمة العليا في إسرائيل بإعلان المسجد الأقصى المبارك جزءاً من مساحة دولة إسرائيل.



المؤتمر الإسلامي السابع بالدار البيضاء عام 1413هـ

- وأكد المؤتمر بشدة التزامه نحو حماية سيادة جمهورية البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي، وأدان المؤتمر بشدة استمرار العدوان الصربي ضد جمهورية البوسنة والهرسك وعدم انصياع الصرب لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.
- وأدان المؤتمر إنكار الحقوق السياسية والمدنية والوطنية للألبانيين في كوسوفو، كما أدان انتهاك حقوق الإنسان لغير الصرب في السنجق، وفويفودينا، وأكد الحقوق الوطنية للمسلمين في السنجق.
- أعرب المؤتمر عن قلقه العميق إزاء الاقتتال الدائر بين الأشقاء في أفغانستان، وناشد الزعماء الأفغان ألا يألوا جهداً من أجل إنهاء هذا الاقتتال فوراً، وأكد الحاجة الماسة إلى قيام توافق عام سياسي جديد في الآراء فيما بين الأطراف الأفغانية.
- دعا المؤتمر إلى إيجاد تسوية سلمية لمسألة جامو وكشمير تتفق مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعبر عن إدانته لما يتعرض له شعب كشمير من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان.
- أكد المؤتمر التزامه باستعادة وصون وحدة الصومال وسيادته، وسلامة أرضه، واستقلاله السياسي، ولاحظ بالتقدير الجهود المستمرة التي تبذلها منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل تشجيع السلام والمصالحة الوطنية في الصومال وتخفيف معاناة الشعب الصومالي.
- رحّب المؤتمر باعتراف جمهورية العراق بسيادة دولة الكويت وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، والاعتراف بحدودها

الدوليّة امتثالاً لقرار مجلس الأمن رقم 833 عام 1993م وحث العراق على مواصلة الجهود لاستكمال تنفيذ التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة⁽¹⁾.

البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الثامن المنعقد في طهران:

تلبية لدعوة كريمة من فخامة الرئيس سيد محمد خاتمي رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، انعقدت الدورة الثامنة لمؤتمر القمة الإسلامي (دورة عزة وحوار ومشاركة) في طهران بالجمهورية الإسلامية الإيرانية خلال الفترة من 9 إلى 11 شعبان 1418هـ، الموافق 9 - 11 ديسمبر 1997م. وقد شارك في المؤتمر 53 دولة عربية وإسلامية.

كما شارك العديد من المنظمات الإسلامية والدولية كمراقب وقد انتخب المؤتمر فخامة الرئيس سيد محمد خاتمي رئيساً له. وقد اتخذ المؤتمر عديداً من القرارات والتوصيات من بينها ما أعلنه بيان طهران الذي يقول:

نحن رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في طهران بالجمهورية الإسلامية الإيرانية بالتزامن مع مؤتمر القمة الإسلامي الثامن المنعقد (دورة عزة وحوار ومشاركة) خلال الفترة من 9 - 11 ديسمبر 1997م.

(1) الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي: قرارات مؤتمر القمة الإسلامي السابع، ص 10 - 40.

إذ نستلهم ونهتدي بتعاليم الإسلام السامية التي تحض الأمة الإسلامية على تطوير أواصر التضامن والتفهم والتسامح، وإذ نلتزم بتهيئة مستقبل لشعوبنا يسوده السلام والاستقرار والرخاء بروح المصارحة والحوار والمشاركة، وإذ نذكر بالأحكام ذات الصلة المتضمنة في إعلانات وقرارات مؤتمرات القمة الإسلامية السابقة وقراراتها ولا سيما تلك الصادرة عن مؤتمري القمة الإسلامية الثالث والسادس التي أبرزت - فيما أبرزت - أهمية إحلال الائتman وبناء الثقة مع الدول الأعضاء وفيما بينها:

- 1 - نقرر العمل على بلوغ مقصد واحد من أجل تعزيز التعاون الفعال مع البلدان الإسلامية وغيرها من البلدان كي يتسنى التصدي للتحديات واستثمار الفرص على نحو أفضل.
- 2 - نقرر أيضاً بذل جهود متضافرة والإفادة من أية فرصة، بما في ذلك المشاركة في مختلف المحافل الدولية للتسيق فيما بيننا وتبادل الرأي بما يتيح لنا الإسهام إيجابياً في إقرار السلم والأمن الدوليين وفي تحقيق نمو مطرد وتنمية مستدامة.
- 3 - نعلن رسمياً عزمنا على الإلتزام الكامل بالمبادئ الأساسية التالية كأساس لصوغ مدونة سلوك للعلاقات مع الدول الأعضاء وفيما بينها:
 - احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها واستقلالها الوطني.
 - رفض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد بعضها البعض أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
 - عدم جواز انتهاك الحدود المعترف بها دولياً، والتأكيد على

ضرورة تسوية جميع القضايا المتعلقة بالأراضي والحدود العابرة من خلال الحوار والمفاوضات.

- ممارسة ضبط النفس عند وقوع نزاعات، بغية تهيئة مناخ إيجابي لتسوية المنازعات نهائياً.

- مساندة كفاح الشعوب المستعمرة أو الخاضعة للسيطرة أو الاحتلال الأجنبي من أجل ممارسة حقها في تقرير المصير.

- تأييد حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف فوق أرضه كما نص على ذلك ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، وتأكيد ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية والسورية المحتلة طبقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

- التعاون - وفقاً لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ودون المساس بسيادة الدول الأعضاء - على حماية البيئة والحفاظ عليها، ومكافحة الإرهاب والإتجار غير المشروع في المخدرات.

- توسيع وتعميق التبادل التجاري وسائر الروابط الإقتصادية مع الدول الأعضاء وفيما بينها.

- رفض إدخال أو تطبيق أي تشريعات من جانب واحد أو من خارج الإقليم أو ممارسة أي شكل آخر من أشكال الضغوط الثنائية مما يتعارض مع نص وروح اتفاقية منظمة التجارة العالمية وأي نظام تجاري عالمي على قواعد ثابتة.

4 - نقرر تشكيل لجنة مخصصة لوضع المبادئ التوجيهية الكفيلة بتعزيز الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية بغية النهوض بحوار

منهجي، وكذلك تقوية ودعم التعاون والثقة مع الدول الأعضاء وفيما بينها.

5 - نؤكد مجدداً التزامنا بتوطيد أواصر القربى والتضامن والتناغم استناداً إلى تعاليم الإسلام السامية ورؤيتنا المشتركة في السعي نحو إقرار السلم والأمن الدوليين وتحقيق النمو المطرد والتنمية المستدامة، إلى جانب إحلال السلم والاستقرار والرخاء لما فيه خير شعوبنا.

البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي التاسع المنعقد في الدوحة:

تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، انعقدت الدورة التاسعة لمؤتمر القمة الإسلامي دورة السلام والتنمية «انتفاضة الأقصى» في مدينة الدوحة عاصمة دولة قطر يومي 16 و 17 شعبان 1421هـ، الموافق 12 و 13 نوفمبر 2000م، وقد شارك في المؤتمر 45 دولة وبعض المنظمات والجمعيات الإسلامية كمراقبين.

وعقد المؤتمر برئاسة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر وقد أخذ المؤتمر عدداً من القرارات والتوصيات منها ما جاء في إعلان الدوحة الذي يقول:

نحن ملوك ورؤساء وأمراء الدول والحكومات الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي المجتمعين في الدورة التاسعة لمؤتمر القمة الإسلامي في الدوحة عاصمة دولة قطر، في الفترة من 16 إلى 17 شعبان 1421هـ، الموافق 12 - 13 نوفمبر (تشرين الثاني) 2000م:

إذ نؤكد على الأهمية التي تكتسبها هذه القمة، وهي الأولى التي تعقدها منظمة المؤتمر الإسلامي في فاتحة الألفية الثالثة، والتي تشهد تحولات جذرية في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة.

وإذ نعرب عن ثقتنا الكاملة بأن دولة قطر بقيادة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ستقود منظمة المؤتمر الإسلامي خلال فترة رئاستها بحكمة واقتدار.

ومن هذا المنطلق فإن مؤتمر القمة الإسلامي التاسع يشكل منعطفاً جديداً نحو تحقيق الأهداف السامية لمنظمتنا، يستصحب ما أنجز من مكاسب عديدة ومهمة خلال مؤتمرات القمة الإسلامية السابقة، وآخذاً في الاعتبار التحديات الراهنة التي تواجه الأمة الإسلامية نعلن وبكل اعتزاز أن:

- التعاليم السامية لديننا الحنيف تقدم حلولاً مثلى للمشاكل المعاصرة، التي تعترض سبيل المجتمعات الإنسانية، وذلك لأن الإسلام دين المحبة والعدل والتسامح والتقدم واحترام كرامة الإنسان وحقوقه.

- نعتبر أن مبادرة الحوار بين الحضارات تشكل إطاراً جديداً ورؤية عالمية لبناء نظام دولي متكافئ يقوم على الشمول والمشاركة والتفاهم المتبادل، والتسامح بين الشعوب والأمم.

- نتعهد بمواصلة بذل الجهود من أجل نشر الصورة الحقيقية للإسلام وإبراز أهميته كمصدر أساسي للحضارة الإنسانية، في الوقت الذي تتوالى فيه الأحداث لتشويه هذه الصورة بأساليب شتى.

- نعتد العزم على تحقيق وحدة الأمة الإسلامية عن طريق التمسك بقيم الدين وإذكاء روح التضامن والتسامح والرخاء التي ينادى بها الإسلام لكي نعزز ما يجمع بيننا من قيم ومصالح مشتركة.
- نؤكد مجدداً التزامنا بميثاق المؤتمر الإسلامي.
- ونؤكد من جديد تضامننا مع الشعب الفلسطيني وقيادته التي تقود نضاله العادل نحو استرداد حقوقه الوطنية الثابتة، بما فيها حقه في العودة إلى دياره، وممتلكاته، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. ونحیی فيه صموده وشجاعته التي بفضلها كتب صفحات خالدة بدم الشهداء الأبرار على طريق تحرير فلسطين باعتبارها قضية المسلمين الأولى، ونرى أن السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بتنفيذ جميع قرارات الشرعية الدولية الخاصة بفلسطين والقدس الشريف والنزاع العربي الإسرائيلي وخاصة قراري مجلس الأمن الدولي 242، 338 وقرار الجمعية العامة رقم 194، الذي يقضي بحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة والتعويض، والقرارات الأخرى ذات الصلة.
- ونعلن من جديد إدانتنا لما دأبت عليه إسرائيل من رفض للانصياع لقرارات وإرادة المجتمع الدولي التي تؤكد على حق الشعب الفلسطيني في الحصول على حقوقه كاملة، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف والانسحاب من الجولان حتى خط الرابع من يونيو (حزيران) 1967م، واحترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه.
- نؤكد مجدداً التصميم على العمل من أجل نصره سائر قضايا الأمة

الإسلامية مستلهمين روح القرارات التي اعتمدها منظمة المؤتمر الإسلامي في هذا الشأن.

- وندين مجدداً الإرهاب بجميع أشكاله وصوره وأياً كان مصدره، كما يتجلى ذلك في الموقف الذي اتخذناه من خلال اعتماد اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب، ومن خلال الوعود المتكررة لعقد مؤتمر عالمي برعاية الأمم المتحدة لتناول هذه الظاهرة.

- ونحذر من التهديدات الخطيرة التي تفرضها الترسنات النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل على السلم والأمن الدوليين، وبصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط نتيجة رفض إسرائيل إقرار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعدم إخضاع منشآتها النووية للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة، ونطالب بأن تمتثل إسرائيل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تعلن نبذها للأسلحة النووية، وبالتالي تقتفي أثر كافة الدول الأخرى بالمنطقة.

- ونعلن مجدداً عن الإرادة للتعامل مع ظاهرة العولمة، وتوجيه الاستراتيجية الخاصة بالتعاون وخطط العمل ذات الصلة التي وضعتها منظمة المؤتمر الإسلامي؛ للإفادة من مزايا العولمة وتلافي سلبياتها خاصة فيما يتعلق بالهوية والثقافة الإسلامية.

- وندعو إلى تحسين أداء المؤسسات المالية من أجل تفضي الأزمات وحالة عدم الاستقرار التي يتعرض لها النظام المالي العالمي.

- نعتبر إنشاء سوق إسلامية مشتركة، هدفاً ذا أبعاد مهمة على المدى البعيد يقتضي السعي المتواصل لتنفيذ الخطوات والبرامج العملية المتدرجة لتحقيق ذلك الهدف.

- ونعرب عن مساندتنا للبنك الإسلامي للتنمية، وإدراكاً للدور الفاعل الذي يقوم به في مجال تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء ندعو إلى ضرورة القيام بمساندة البنك ودعم برامج الإصلاح الاقتصادي التي يقوم بها.
- ونقدر توجه الدول الأعضاء نحو تنفيذ برامج خصخصة فاعلة، ومنح مزيد من الحرية لحركة رؤوس الأموال.
- ونمد أيادينا لقادة العالم الذين يسعون لتحقيق السلام والتعاون كهدفين تصبو إليهما منظمة المؤتمر الإسلامي، حتى تستتعض الهمم جميعاً للعمل لصالح أبناء البشرية فيما بينهم من خلال تعميق القيم المشتركة بين الشعوب وتوطيد عرى التكافل بينها، في إطار تعاون مثمر وبناء، يتيح احترام الخصوصيات الدينية والثقافية وقد عرضت منظمة المؤتمر الإسلامي هذا الهدف النبيل على الأمم المتحدة لاعتماده في وضع مدونة سلوك دولية، تحث على التعاون والتقارب بين الأمم.
- وتحقيقاً للدور الذي تضطلع به منظمة المؤتمر الإسلامي للوفاء بأهداف ومبادئ ميثاقها، نقرر تطوير آليات وأجهزة المنظمة وتحديثها في مختلف المجالات، بما يضمن وضع مقرراتها موضع التنفيذ.
- ونعهد إلى رئيس مؤتمر القمة الإسلامي التاسع إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء لاتخاذ كافة التدابير اللازمة لتنفيذ هذا الإعلان، وذلك بالتعاون مع الأمين العام والأجهزة المختصة في منظمة المؤتمر الإسلامي.

البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامي الإستثنائي المنعقد بمكة المكرمة:

تلبية للدعوة الكريمة الموجهة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية إلى اخوانه قادة الأمة الإسلامية فقد انعقدت الدورة الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائية بمكة المكرمة في 6 ذو القعدة 1426هـ الموافق 8 ديسمبر 2005م.

وقد صادق أصحاب الجلالة والفضامة والسمو قادة الدول الإسلامية في الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامية على برنامج العمل العشري لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين الذي يتضمن أسس تعامل العالم الإسلامي مع التحديات التي يواجهها. وفيما يلي النص الكامل لمشروع برنامج العمل العشري لمواجهة التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين⁽¹⁾:

1 - القضايا الفكرية والسياسية:

أولاً: الإرادة السياسية:

- 1 - التحلي بالإرادة السياسية الضرورية لتحويل الرؤية المأمولة إلى واقع ملموس وتكليف الأمين العام باتخاذ ما يلزم من تدابير لتقديم مقترحات عملية إلى الدول الأعضاء للنظر فيها ومن ثم رفعها إلى المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.
- 2 - حث الدول الأعضاء على تنفيذ أحكام ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي وقراراتها تنفيذاً كاملاً.

(1) وكالة الأنباء السعودية 6 ذو القعدة 1426هـ الموافق 8 ديسمبر 2005م.

ثانياً: التضامن والعمل الإسلامي المشترك:

- 1 - تأكيد الجدية والمصداقية في العمل الإسلامي المشترك عبر التنفيذ الفاعل لقرارات منظمة المؤتمر الإسلامي والتركيز على اتخاذ القرارات القابلة للتطبيق إلى أن تبلغ الأمة أهدافها وتمكين الأمين العام من القيام بدوره كاملاً في متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المنظمة.
- 2 - تأكيد التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء في المنظمة إزاء التحديات والتهديدات التي تواجهها أو تتعرض لها الأمة الإسلامية.
- 3 - المشاركة والتنسيق الفاعل في جميع المحافل الإقليمية والدولية من أجل حماية وتعزيز المصالح الجماعية للأمة الإسلامية بما في ذلك عملية إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع مجلس الأمن.
- 4 - المحافظة على قضية القدس الشريف كقضية مركزية للمنظمة وللأمة الإسلامية.
- 5 - يؤكد من جديد القرارات والمقرارات السابقة الصادرة عن منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن جامو وكشمير وقبرص وناجورنو كاراباغ والصومال التي تظهر التضامن مع الشعوب المسلمة في قضاياها العادلة.

ثالثاً: الإسلام دين الوسطية:

- 1 - العمل على نشر الأفكار الصحيحة عن الإسلام بصفته دين الوسطية والاعتدال والتسامح لتعزيز حصانة المسلم ضد التطرف والانغلاق.
- 2 - إدانة التطرف في كل صوره وأشكاله بوصفه لا يتفق مع القيم الإسلامية والإنسانية ومعالجة جذوره السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتصدي لها عبر برامج التنمية وحل النزاعات السياسية المزمنة بالفكر والاقناع والموعظة الحسنة.



خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يتأأس الجلسة الختامية لمؤتمر قمة الدول الإسلامية في مكة المكرمة
عام 1426هـ / 2005م



خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وقادة الدول الإسلامية يزورون المسجد الحرام بعد الجلسة الختامية
عام 1426هـ / 2005م

- 3 - التأكيد أن حوار الحضارات المبني على الاحترام والفهم المتبادلين والمساواة بين الشعوب أمر ضروري للسلم العالمي والأمن والتسامح والتعايش السلمي والمشاركة في بلورة آلياته.
- 4 - تشجيع الحوار بين الأديان وإبراز القيم والقواسم المشتركة بينها.
- 5 - مساهمة المنظمة وأجهزتها كشريك فاعل في حوار الحضارات والأديان والمبادرات والجهود المتعلقة بهذا الشأن.
- 6 - الاستفادة من وسائل الإعلام المتنوعة في خدمة ونصرة قضايا الأمة الإسلامية ونشر مبادئ وقيم الإسلام السمحة وتصحيح المفاهيم الخاطئة عن الإسلام.

رابعاً: تعدد المذاهب:

- 1 - التأكيد على ضرورة تعميق الحوار بين المذاهب الإسلامية وعلى صحة إسلام اتباعها وعدم جواز تكفيرهم وحرمة دمائهم وأعراضهم وأموالهم ما داموا يؤمنون بالله سبحانه وتعالى وبالرسول ﷺ وببقية أركان الإيمان ويحترمون أركان الإسلام ولا ينكرون معلوماً من الدين بالضرورة.
- 2 - التنديد بالجرأة على الفتوى مما ليس أهلاً لها مما يعد خروجاً على قواعد الدين وثوابته وما استقر من مذاهب المسلمين وهذا يوجب التأكيد على ضرورة الالتزام بمنهجية الفتوى كما أقرها العلماء وذلك وفق ما تم إيضاحه حول الأمرين في قرارات المؤتمر الإسلامي الدولي الذي عقد في عمان في شهر جمادى الآخرة 1426هـ، وفي توصيات منتدى العلماء والمفكرين التحضيري لهذه القمة والذي عقد

بدعوة من خادم الحرمين الشريفين في مكة المكرمة خلال الفترة 5 - 7 شعبان 1426هـ الموافق 9 - 11 سبتمبر 2005م.

خامساً: مجمع الفقه الإسلامي:

1 - تكليف الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بدعوة مجموعة من أعضاء مجمع الفقه وكبار العلماء من خارجه لوضع دراسة تفصيلية لتطوير عمل المجمع وتقديمها لاجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية بما يتلاءم والأهداف التالية:

أ - التنسيق بين جهات الفتوى في العالم الإسلامي.

ب - مواجهة التطرف الديني والتعصب المذهبي وعدم تكفير المذاهب الإسلامية والتأكيد على الحوار بين المذاهب الإسلامية وتعزيز الاعتدال والوسطية والتسامح.

ج - دحض الفتاوي التي تخرج المسلمين عن قواعد الدين وثوابته وما استقر من مذاهبه.

سادساً: مكافحة الإرهاب:

1 - التأكيد على إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ورفض أي مبرر أو مسوغ له وأنه ظاهرة عالمية لا ترتبط بأي دين أو جنس أو لون أو بلد والتمييز بينه وبين مشروعية مقاومة الاحتلال الأجنبي التي لا تستبيح دماء المدنيين الأبرياء.

2 - إحداث تغييرات نوعية شاملة في القوانين والأنظمة الوطنية لتجريم كافة الممارسات الإرهابية وجميع أشكال دعمها وتمويلها والتحريض عليها.

3 - تأكيد الالتزام بمعاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب والمشاركة الفاعلة في الجهود الدولية لمحاربتة والعمل على تنفيذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي لمكافحة الإهاب الذي عقد بالرياض في فبراير 2005م بما في ذلك إنشاء المركز الدولي لمكافحة الإرهاب وكذلك توصيات الاجتماع الخاص لوزراء الخارجية بشأن الإرهاب الذي عقد في كوالالمبور في أبريل 2002م.

سابعاً: محاربة ظاهرة كراهية الإسلام:

- 1 - التأكيد على مسؤولية المجتمع الدولي بما فيه جميع الحكومات لضمان احترام جميع الأديان ومحاربة الإساءة إليها.
- 2 - ضرورة مناهضة كراهية الإسلام والخوف منه عن طريق قيام الأمانة العامة بإنشاء مرصد للمتابعة المستمرة لجميع أوجه هذه الظاهرة وإصدار تقرير سنوي حولها والتعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية للتصدي لها.
- 3 - العمل على استصدار قرار دولي من الأمم المتحدة للتصدي لظاهرة كراهية الإسلام ودعوة جميع الدول إلى سن قوانين ضد هذه الظاهرة تتضمن عقوبات رادعة لكل من يقوم بذلك.
- 4 - مباشرة حوار منظم ومستمر قصد إبراز القيم الحقيقية للإسلام ومساهمة البلدان الإسلامية في الحرب ضد التطرف والإرهاب.

ثامناً: حقوق الإنسان والحكم الرشيد:

- 1 - السعي الحثيث إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية وضمان المساواة

والحريات المدنية والعدالة الإجتماعية وتعزيز الشفافية والمساءلة والقضاء على الفساد في دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

2 - دعوة المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية لدراسة امكانية إنشاء هيئة مستقلة دائمة لتعزيز حقوق الإنسان في الدول الأعضاء وفقاً لما نص عليه إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام.

3 - تكليف الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالتعاون مع غيرها من المنظمات الدولية والإقليمية لضمان حقوق المجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وتعزيز التعاون الوثيق مع حكومات الدول التي تقيم فيها المجتمعات المسلمة.

تاسعاً: فلسطين:

1 - بذل جميع الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967م بما فيها القدس الشريف والجولان السوري واستكمال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من بقية الأراضي اللبنانية.

2 - التأكيد على مركزية قضية القدس للأمة الإسلامية وتكريس الحقوق الفلسطينية فيها والحفاظ على تراثها وهويتها العربية والإسلامية.

عاشراً: منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلم:

1 - تعزيز دور منظمة المؤتمر الإسلامي في منع نشوب النزاعات وفي بناء الثقة وحفظ السلم وتسوية النزاعات وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد إنتهاء النزاع في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بالإضافة إلى الحالات التي تكون فيها المجتمعات المسلمة طرفاً من أطراف النزاع.

2 - تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وبينها وبين المنظمات الدولية والإقليمية بهدف ضمان الحقوق والمصالح للدول الأعضاء في مجال منع نشوب النزاعات وحلها واحلال السلم وبناء الثقة.

حادي عشر: اصلاح منظمة المؤتمر الإسلامي.

1 - اصلاح منظمة المؤتمر الإسلامي عبر إعادة هيكلتها والنظر في تغيير اسمها ومراجعة ميثاقها ونشاطاتها ودعمها بالكفاءات المهنية العالية.

2 - إيجاد آلية لمتابعة تنفيذ القرارات عبر انشاء جهاز تنفيذي مكون من المجموعتين الثلاثيتين للقممة والمؤتمر الوزاري وكذلك بلد المقر والأمانة العامة على أن تدعى الدول الأعضاء المعنية للمشاركة في الاجتماعات الخاصة بهذا الشأن.

3 - تكليف الأمين العام باعداد دراسة لتعزيز دور صندوق التضامن الإسلامي وتطويره على أن تقدم الدراسة لمؤتمر وزراء الخارجية.

4- حث الدول الأعضاء على تسديد مساهماتها الالزامية في ميزانيات الأمانة العامة والأجهزة الفرعية بكيفية كاملة وفي موعدها وذلك بموجب القرارات الصادرة في هذا الشأن حتى يتسنى لها الاستفادة من التسهيلات والخدمات التي تقدمها الأجهزة المتفرعة والمؤسسات المنتمية والمتخصصة للمنظمة.

بيان بأسماء قادة الدول الإسلامية الذين حضروا مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي بمكة المكرمة

بتاريخ ٦ ذو القعدة ١٤٢٦هـ الموافق ٨ ديسمبر ٢٠٠٥م

م	الدولة	رئيس الوفد	صفته
1	دولة الإمارات العربية المتحدة	سمو الشيخ خليفة بن زايد	رئيس الدولة
2	مملكة البحرين	جلالة الملك حمد بن عيسى	ملك مملكة البحرين
3	سلطنة عمان	صاحب السمو أسعد بن طارق آل سعيد	ممثل جلالة السلطان
4	دولة قطر	سعادة الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني	النائب الأول لرئيس الوزراء وزير الخارجية
5	دولة الكويت	الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح	رئيس الوزراء
6	المملكة الأردنية الهاشمية	صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني	ملك المملكة الأردنية الهاشمية
7	الجمهورية التونسية	معالي الأستاذ محمد الغنوشي	الوزير الأول للجمهورية التونسية
8	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	معالي السيد عبدالقادر بن صالح	رئيس مجلس الأمة
9	اتحاد جزر القمر	دولة السيد كعب محمد اليشرطي	نائب رئيس الجمهورية
10	جمهورية جيبوتي	فخامة الرئيس إسماعيل عمر جيلة	رئيس الدولة
11	جمهورية السودان	فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير	رئيس الجمهورية
12	الجمهورية العربية السورية	معالي السيد فاروق الشرع	وزير الخارجية
13	جمهورية الصومال	فخامة الرئيس عبدالله يوسف أحمد	رئيس الجمهورية
14	جمهورية العراق	فخامة الرئيس جلال طالباني	رئيس الجمهورية
15	دولة فلسطين	دولة السيد أحمد قريع	رئيس الوزراء
16	الجمهورية اللبنانية	دولة السيد فؤاد السنيورة	رئيس الوزراء
17	الجمهورية العربية الليبية	الأخ عبدالرحمن محمد شقلم	وزير الخارجية
18	جمهورية مصر العربية	فخامة الرئيس محمد حسني مبارك	رئيس الجمهورية

م	الدولة	رئيس الوفد	صفته
19	المملكة المغربية	جلالة الملك محمد السادس	جلالة المغرب
20	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	فخامة الرئيس أعل ولد محمد فال	رئيس الجمهورية
21	الجمهورية اليمنية	فخامة الرئيس علي عبدالله صالح	رئيس الجمهورية
22	جمهورية أذربيجان	فخامة الرئيس الهام علييف	رئيس الجمهورية
23	جمهورية أفغانستان الإسلامية	فخامة الرئيس حامد كرازي	رئيس الجمهورية
24	جمهورية ألبانيا	السيد فلورنت تشيلكو	نائب وزير الخارجية
25	الجمهورية الإسلامية الإيرانية	فخامة الدكتور محمود أحمد نجاد	رئيس الجمهورية
26	جمهورية أندونيسيا	معالي الدكتور نور حسن ويرايبودا	وزير الخارجية
27	جمهورية باكستان الإسلامية	فخامة الرئيس برويز مشرف	رئيس الجمهورية
28	سلطنة برناوي (دار السلام)	جلالة السلطان حسن بلقيه	سلطان برناوي
29	جمهورية بنجلاديش الشعبية	السيدة / خالدة ضياء	رئيسة الوزراء
30	الجمهورية التركية	معالي السيد بولنت ارينج	نائب رئيس الجمهورية
31	جمهورية تشاد	فخامة الرئيس إدريس ديبي	رئيس الجمهورية
32	تركمستان	السيد رشيد ميرادوف	وزير الخارجية
33	جمهورية الجابون	السيد علي بونجو	وزير الدفاع ونجل الرئيس
34	جمهورية جامبيا	فخامة الرئيس الدكتور الحاج يحيى عبدالعزيز جامي	رئيس الجمهورية
35	جمهورية السنغال	فخامة الرئيس عبدالله واد	رئيس الجمهورية
36	جمهورية سيراليون	فخامة الرئيس الدكتور / أحمد تيجان كبابه	رئيس الجمهورية
37	جمهورية غينيا	دولة الرئيس سيللو دالين جالو	رئيس الوزراء

م	الدولة	رئيس الوفد	صفته
38	جمهورية قبر غيزستان	معالي السيد داستان اسلاموفيتش ساينولوف	سكرتير الدولة والرجل الثالث في الدولة
39	جمهورية المالديف	فخامة الرئيس مأمون عبدالقيوم	رئيس الجمهورية
40	جمهورية مالي	فخامة السيد أحمد توماني توري	رئيس الجمهورية
41	مملكة ماليزيا	دولة السيد عبدالله بن حاج أحمد بدوي	رئيس وزراء ماليزيا
42	جمهورية النيجر	دولة السيد حاما امامو	رئيس الوزراء
43	جمهورية نيجيريا الاتحادية	سعادة السفير إبراهيم كازوري	ممثل رئيس الدولة وسفير نيجيريا لدى المملكة
44	جمهورية كازاخستان	السفير اسكار موسينوف	سفير كازاخستان لدى المملكة
45	جمهورية أوزبكستان	دولة السيد شوكت مير ضيا يوف	رئيس الوزراء
46	جمهورية غويانا	معالي السيد مانزرو	وزير السياحة والتجارة
47	جمهورية أوغندا	معالي إسحاق مسمبا	وزير الدولة للمالية
48	جمهورية بنين	معالي السيد ذو الكفل سلامي	وزير الدولة والمكلف بالتخطيط والتنمية
49	جمهورية توغو	فخامة الرئيس فور ايسوزيمنا قناسينقيبي	رئيس الجمهورية
50	جمهورية سورينام	السفير اوالد وينسلي ليمون	المندوب الدائم لسورينام لدى الأمم المتحدة
51	بوركينافاسو	معالي الوزير يوسف ويدراوغو	وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي
52	جمهورية الكاميرون	معالي السيد مرافا حميدوباب	وزير الدولة
53	جمهورية ساحل العاج (كوت ديفوار)	السيد حمزة صلاح	سفير كوت ديفوار لدى المملكة
54	جمهورية موزمبيق	معالي السيد أيريس علي	وزير التعليم والثقافة
55	جمهورية طاجستان	فخامة الرئيس أمام علي رحمانوف	رئيس الجمهورية
56	جمهورية غينيا بيساو	لم يحضر من يمثلها	

البيان الختامي لمؤتمر القمة الإسلامية الحادي عشر المنعقد في العاصمة السنغالية داكار⁽¹⁾:

تلبية للدعوة الكريمة الموجهة من الرئيس السنغالي عبدالله واد إلى اخوانه قادة الأمة الإسلامية فقد انعقد مؤتمر القمة الإسلامية الحادي عشر في العاصمة السنغالية داكار في الفترة ما بين 5 - 6 ربيع الأول 1429هـ الموافق 13 - 14 مارس 2008م.

ورأس وفد المملكة العربية السعودية في أعمال هذه القمة صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية.

وأكد البيان الختامي للمؤتمر الطابع المركزي لقضية القدس الشريف والهوية العربية والإسلامية للقدس الشرقية المحتلة وضرورة الدفاع عن حرمة الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة منددين باستمرار "اسرائيل" في عدوانها على الاماكن المقدسة وما تقوم به من حفريات غير قانونية تحت الحرم الشريف.

وقال البيان أن قادة الدول الإسلامية أكدوا تأييدهم لما ورد في بيان وزراء الخارجية العرب بالقاهرة مؤخراً.

كما أكدوا التضامن الكامل مع لبنان وتوفير الدعم السياسي والاقتصادي لحكومة وحدة وطنية تشكل بعد الانتخابات الرئاسية بما يضمن أمن لبنان واستقراره وسيادته على كامل أراضيه.

إن المؤتمر أخذ علماً بإعلان كوسوفو استقلالها معربين عن

(1) جريدة الرياض، السبت 7 ربيع الأول 1429هـ الموافق 15 مارس 2008م، العدد 14509.

تضامنهم مع شعب كوسوفو ومستذكرين الاهتمام المتواصل الذي توليه منظمة المؤتمر الإسلامي للمسلمين في البلقان.

وأدانت القمة الإسلامية الحادية عشرة الحملة العسكرية الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة واعتبرتها إنتهاكا صارخا لحقوق الإنسان وأنها تزيد من تفاقم الأوضاع الإنسانية.

كما أعرب القادة عن بالغ قلقهم لاستخدام «إسرائيل» القوة المفرطة ضد الشعب الفلسطيني والمدنيين ومواصلتها التدمير «الوحشي» واسع النطاق للمنازل والبنى التحتية والاعتقالات والاغتيالات واستمرار الحصار.

ودعوا اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي إلى بذل جهود فورية من أجل معالجة الأزمة السياسية والإنسانية كما اعربوا عن قلقهم إزاء استمرار الخلافات بين الفصائل الفلسطينية مطالبين بإعادة الوضع إلى ما كان عليه واستعادة السلطة الشرعية دورها والحاجة إلى تحقيق مصالحة وطنية.

كما أقر البيان الختامي للقمة ضرورة زيادة التعاون المؤسسي بين الدول الأعضاء من أجل مكافحة فعالة لظاهرة الإسلاموفوبيا طالبا إعداد مشروع استراتيجية شاملة تقدم للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية لبحثها واعتمادها.

ودعا القادة السكرتير العام للامم المتحدة إلى إيلاء عناية عاجلة لبيان منظمة المؤتمر الإسلامي حول الظاهرة الذي صدر في فبراير الماضي والذي أشار إلى القلق البالغ الذي يساور الأمة الإسلامية إزاء تنامي التعصب والتمييز ضد المسلمين والإساءات التي يتعرض لها الإسلام ورسوله الكريم ﷺ.

ودان البيان الختامي بشدة إقدام الصحف الدنماركية على إعادة



صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية يرأس وفد المملكة في مؤتمر القمة الإسلامية الحادية عشرة في العاصمة السنغالية داكار في الفترة ما بين 5 - 6 ربيع الأول 1429هـ الموافق 13 - 14 مارس 2008م.

نشر الرسوم المسيئة للنبي محمد ﷺ داعيا الحكومة الدنماركية إلى إدانة إعادة نشر الرسوم والقيام باللازم بحق من شارك في هذه العملية التي من شأنها أن تحرض على العنف وإثارة الاضطرابات في المجتمع.

ورحب البيان بإعلان العراق عن إقامة علاقات جيدة مع دول الجوار مؤكداً مبدأ عدم التدخل في الشأن الداخلي العراقي وضرورة احترام الجميع سيادته واستقلاله وسلامة أراضيه.

كما شجب المحاولات الرامية إلى ربط الإرهاب بأي عرق أو دين أو ثقافة مجدداً الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي برعاية الامم المتحدة لوضع تعريف لمفهوم الإرهاب والتمييز بينه وبين المقاومة المشروعة.

كما أكد التزام دول المنظمة بجميع نواحي برنامج العمل العشري للمنظمة باعتباره خطة ترمي إلى إعداد العالم الإسلامي لمواجهة تحديات القرن الحالي في اطار التضامن في العمل.

وحت المؤتمر الدول على التوقيع والتصديق على الاتفاقات المبرمة في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي مرحبا بعقد المنتدى الاقتصادي الإسلامي في الكويت بهدف تعزيز التعاون بين المسلمين واستكشاف فرص الاعمال.

وعبر البيان الختامي عن شكر القادة للدول الاعضاء المساهمة في صندوق التضامن الإسلامي للتنمية وهي المملكة ودولة الكويت وجمهورية إيران الاسلامية ودولة قطر والجمهورية الجزائرية وبلدان أخرى.

ورحب القادة بعرض مصر استضافة الدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي في عام 2011م.

قائمة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

م	اسم الدولة	تاريخ الانضمام
1	المملكة الأردنية الهاشمية	1389/7/9 هـ الموافق 1969/9/20 م
2	جمهورية أذربيجان	1412/1/24 هـ الموافق 1991/8/4 م
3	دولة أفغانستان الإسلامية	1389/7/9 هـ الموافق 1969/9/20 م
4	جمهورية ألبانيا	1412/1/24 هـ الموافق 1991/8/4 م
5	دولة الإمارات العربية المتحدة	1390/1/15 هـ الموافق 1970/3/22 م
6	جمهورية إندونيسيا	1389/7/9 هـ الموافق 1969/9/20 م
7	جمهورية أوغندا	1394/1/39 هـ الموافق 1974/2/22 م
8	الجمهورية الإسلامية الإيرانية	1389/7/9 هـ الموافق 1969/9/20 م
9	جمهورية باكستان الإسلامية	1389/7/9 هـ الموافق 1969/9/20 م
10	مملكة البحرين	1390/1/15 هـ الموافق 1970/3/22 م
11	بروناي دار السلام	1405/3/25 هـ الموافق 1984/12/18 م
12	بوركينافاسو	1395/7/3 هـ الموافق 1975/7/12 م
13	جمهورية بنجلاديش الشعبية	1394/1/29 هـ الموافق 1974/2/22 م
14	جمهورية بنين	1402/11/3 هـ الموافق 1982/9/22 م
15	الجمهورية التركية	1389/7/9 هـ الموافق 1969/9/20 م
16	جمهورية تشاد	1389/7/9 هـ الموافق 1969/9/20 م
17	جمهورية تركمنستان	1412/12/16 هـ الموافق 1992/6/17 م
18	الجمهورية التونسية	1389/7/9 هـ الموافق 1969/9/20 م
19	جمهورية طاجكستان	1412/12/16 هـ الموافق 1992/6/17 م
20	جمهورية الجابون	1394/1/29 هـ الموافق 1974/2/22 م
21	جمهورية جامبيا	1394/1/29 هـ الموافق 1974/2/22 م
22	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	1389/7/9 هـ الموافق 1969/9/20 م
23	جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية	1396/5/13 هـ الموافق 1976/5/12 م
24	جمهورية جيبوتي	1389/5/17 هـ الموافق 1978/4/23 م
25	المملكة العربية السعودية	1389/7/9 هـ الموافق 1969/9/20 م
26	جمهورية السنغال	1389/7/9 هـ الموافق 1969/9/20 م

تابع قائمة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

م	اسم الدولة	تاريخ الانضمام
27	جمهورية السودان	1389/7/9 هـ الموافق 1969/9/20 م
28	الجمهورية العربية السورية	1390/1/25 هـ الموافق 1970/3/23 م
29	جمهورية سيراليون	1396/5/13 هـ الموافق 1976/5/12 م
30	جمهورية الصومال	1389/7/9 هـ الموافق 1969/9/20 م
31	جمهورية العراق	1396/5/13 هـ الموافق 1976/5/12 م
32	سلطنة عمان	1390/1/15 هـ الموافق 1970/3/23 م
33	جمهورية غينيا	1389/7/9 هـ الموافق 1969/9/20 م
34	جمهورية غينيا بيساو	1394/1/29 هـ الموافق 1974/2/22 م
35	دولة فلسطين	1389/7/9 هـ الموافق 1969/9/20 م
36	جمهورية فيزغستان	1413/6/7 هـ الموافق 1992/12/1 م
37	دولة قطر	1392/9/17 هـ الموافق 1972/10/24 م
38	جمهورية كازاخستان	1416/7/17 هـ الموافق 1995/12/9 م
39	جمهورية الكاميرون	1416/7/17 هـ الموافق 1995/9/9 م
40	دولة الكويت	1395/7/3 هـ الموافق 1975/7/12 م
41	الجمهورية اللبنانية	1389/7/9 هـ الموافق 1969/9/20 م
42	الجمهورية العربية الليبية الشعبية	1389/7/9 هـ الموافق 1969/9/20 م
43	جمهورية المالديف	1389/7/9 هـ الموافق 1969/9/20 م
44	جمهورية مالي	1396/5/13 هـ الموافق 1976/7/12 م
45	ماليزيا	1389/7/9 هـ الموافق 1969/9/20 م
46	جمهورية مصر العربية	1389/7/9 هـ الموافق 1969/9/20 م
47	المملكة المغربية	1389/7/9 هـ الموافق 1969/9/20 م
48	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	1389/7/9 هـ الموافق 1969/9/20 م
49	جمهورية موزمبيق	1389/7/9 هـ الموافق 1969/9/20 م
50	جمهورية النيجر	1415/7/11 هـ الموافق 1994/12/13 م
51	جمهورية نيجيريا الفيدرالية	1389/7/9 هـ الموافق 1969/9/20 م
52	جمهورية اليمن	1396/5/13 هـ الموافق 1986/7/12 م

obeikandi.com

مِثاقُ جِجَاسِ الشَّعَاوِ وَالدُّوَالِ الْخَلِيجِ الْعَرَبِيَّةِ
وَالْيَمَانِ وَالْحِمْيَرِ وَالْقَمَةِ لِلجِجَاسِ
وَنَارِيخِ وَمَرْكَانِ الْعَقَاوِهَا وَنَشَائِجِهَا

obeikandi.com

مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

قام هذا المجلس بتاريخ 21 من رجب 1401هـ الموافق 15 مايو 1981م في عهد الملك خالد - رحمه الله - حيث استطاع بعد مشاورات ولقاءات عديدة، أن ينجح مع قادة دول الخليج العربية في إقامة البناء الشامل للوحدة الخليجية بين الدول الست الآتية:

1- دولة الإمارات العربية المتحدة.

2- دولة البحرين.

3- المملكة العربية السعودية.

4- سلطنة عمان.

5- دولة قطر.

6- دولة الكويت.

واستطاع الملك خالد - رحمه الله - من خلال مجلس التعاون الخليجي أن يحقق الآمال التي كانت تختلج في نفس كل مواطن خليجي يتطلع إلى وحدة وتماسك تلك الدول، ومواجهة ما يحيط بها بصورة خاصة - والوطن العربي بصورة عامة - من تهديدات ومخاطر يحيكها الأعداء.

كما يهدف النظام الأساسي الذي وقعه المؤسسون في أول اجتماع لهم، الذي عقد بفندق إنتركونتيننتال - أبو ظبي بناء على دعوة من رئيس دولة الإمارات العربية في الفترة من 21-22 من رجب 1401هـ الموافق 15-16 مايو 1981م إلى تطوير التعاون بين هذه الدول، وتنمية علاقاتها، وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط، وتعميق وتوثيق الروابط

والصلات القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات، وإنشاء المشاريع المشتركة، ووضع أنظمة متماثلة في جميع الميادين: الاقتصادية، والثقافية، والإعلامية، والاجتماعية، والتشريعية، بما يخدم مصالحها، ويقوّي قدرتها على التمسك بعقيدتها وقيمها، وأن تكون مدينة الرياض مقرّاً له⁽¹⁾.

وَيتمتع مجلس التعاون وأجهزته في إقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالأهلية القانونية، وبالامتيازات والحصانات التي يتطلبها تحقيق أغراضه والقيام بوظائفه.

التأسيس:

تأسّست الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في 21 من رجب 1401هـ الموافق 25 مايو 1981م.

المقر: المملكة العربية السعودية - مدينة الرياض.

الأهداف:

- 1- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.
- 2- تعميق وتوثيق الروابط والصّلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

(1) الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي العربي: وثيقة (ط4، الرياض، مطبعة الأمانة لمجلس التعاون 1412هـ/1992م)، ص 9 - 10.



مبنى مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالرياض

- 4- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين.
- 5- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات: الصناعة، التعدين، الزراعة، والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

ميزانية الأمانة: بنسبة متساوية بين الدول الأعضاء.

الأعضاء:

- 1- دولة الإمارات العربية المتحدة.
- 2- دولة البحرين.
- 3- المملكة العربية السعودية.
- 4- سلطنة عمان.
- 5- دولة قطر.
- 6- دولة الكويت.

اختصاصات المجلس الأعلى:

- 1- النظر في القضايا التي تهم الدول الأعضاء.
- 2- وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التي يسير عليها.
- 3- النظر في التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع المشتركة التي تعرض عليه من المجلس الوزاري.
- 4- النظر في التقارير والدراسات التي يُكلف الأمين العام بإعدادها.
- 5- اعتماد أسس التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية.
- 6- إقرار نظام هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائها.
- 7- تعيين الأمين العام.
- 8- تعديل النظام الأساسي لمجلس التعاون.

9- إقرار نظامه الداخلي.

10- التصديق على ميزانية الأمانة العامة.

الأعضاء: رؤساء الدول.

الزمان: دورة واحدة كل سنة.

المكان: بلدان الأعضاء.

النصاب: ثلثا الدول الأعضاء.

هيئة تسوية المنازعات:

هي هيئة تتبع المجلس الأعلى الذي يتولى تشكيلها في كل حالة على حدة، بحسب طبيعة الخلاف، وتختص الهيئة بالنظر فيما يحيله إليها المجلس الأعلى من:

1- منازعات بين الدول الأعضاء.

2- خلافات حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي لمجلس التعاون.

وتتكوّن الهيئة من مواطني الدول الأعضاء غير الأطراف في النزاع، الذين يرى المجلس اختياريهم، على ألا يقل عددهم عن ثلاثة، ويكون انعقاد الهيئة صحيحا بحضور جميع أعضائها⁽¹⁾.

اختصاصات المجلس الوزاري:

1- اقتراح السياسات، ووضع الدراسات والتوصيات والمشاريع التي

تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في

مختلف المجالات، واتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات أو توصيات.

(1) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: وثيقة المجلس التأسيسي، ص10.

- 2- العمل على تشجيع وتطوير وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري، الذي يرفعها بتوصية إلى المجلس الأعلى لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.
- 3- تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذ.
- 4- تشجيع أوجه التعاون فيما بينها، والتنسيق بين الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص، وتطوير التعاون القائم بين غرف التجارة والصناعة للدول الأعضاء، وتشجيع تنقل الأيدي العاملة من مواطني الدول الأعضاء بين هذه الدول.
- 5- إحالة أي وجه من أوجه التعاون إلى لجنة أو أكثر فنية أو مختصة، لدراسة وتقديم الاقتراحات المناسبة بشأنه.
- 6- النظر في الاقتراحات المتعلقة بتعديل النظام الأساسي، ورفع التوصيات المناسبة بشأنها إلى المجلس الأعلى، والتهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله.
- 7- إقرار نظامه الداخلي، وإقرار النظام الداخلي للأمانة.
- 8- بترشيح من الأمين العام يُعين المجلس الوزاري الأمناء المساعدين، لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
- 9- اعتماد التقارير الدورية والأنظمة واللوائح الداخلية المتعلقة بالشؤون الإدارية والمالية المقدمة من الأمين العام، والنظر فيما

يحال إليه من المجلس الأعلى⁽¹⁾.

الأعضاء: وزراء الخارجية.

الزمان: كل ثلاثة شهور.

المكان: بلدان الأعضاء.

النصاب: ثلثا الدول الأعضاء.

اختصاصات الأمانة العامة:

- 1- إعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول المجلس.
- 2- إعداد التقارير الدورية عن أعمال مجلس التعاون.
- 3- متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري من قبل الدول الأعضاء.
- 4- إعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى الوزاري.
- 5- إعداد مشروعات اللوائح الإدارية والمالية التي تتمشى مع نمو مجلس التعاون وتزايد مسؤولياته.
- 6- إعداد الميزانيات والحسابات الختامية لمجلس التعاون.
- 7- التحضير للاجتماعات، وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات.
- 8- الاقتراح على رئيس المجلس الوزاري والدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس الوزاري إذا دعت الحاجة إلى ذلك.
- 9- تتحمل المهام الأخرى التي تسند إليها من المجلس الأعلى الوزاري.

(1) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: نشرة عن المجلس (الرياض، المطابع الأهلية)، ص1.

الأمانة العامة:

تتكون الأمانة العامة من أمين عام، يعاونه أمناء مساعدون، وما تستدعيه الحاجة من موظفين⁽¹⁾.

النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية:

إدراكاً من الدول الأعضاء لما يربط بينها من علاقات خاصة، وسمات مشتركة، وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية. وإيماناً بالمصير المشترك، ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها، ورغبةً في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين، واقتناعاً بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية، واستهدافاً لتقوية أوجه التعاون، وتوثيق الروابط فيما بينها.

واستكمالاً لما بدأته من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهتم شعوبها، وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل، وصولاً إلى وحدة دولها، وتمشياً مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تعاون أوثق وروابط أقوى، وتوجيهاً لجهودها إلى ما فيه دعم وخدمة القضايا العربية والإسلامية، وافقت فيما بينها على هذا النظام الذي يحتوي على اثنتين وعشرين مادة.

(1) الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: نشرة عن المجلس (الرياض، المطابع الأهلية)، ص2.

البيان الختامي للدورة الأولى المنعقدة بدولة الإمارات:

تلبية لدعوة صاحب السمو رئيس دولة الامارات العربية المتحدة تم بعون الله في أبو ظبي في الفترة من 21-22 من رجب 1401هـ الموافق 15-16 مايو 1981م لقاء أصحاب الجلالة والسمو:

- 1- صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.
- 2- صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة
أمير دولة البحرين.
- 3- صاحب الجلالة الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية.
- 4- صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد
سلطان عمان.
- 5- صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر.
- 6- صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح
أمير دولة الكويت.

وانطلاقاً من الروح الأخوية القائمة بين هذه الدول وشعوبها، واستكمالاً للجهود التي بدأها قادتها في البحث عن صيغة مثلى تضم هذه الدول، واستجابة لرغبات وطموحات شعوبهم في مزيد من التعاون والعمل من أجل مستقبل أفضل، وبناء على ما تم في

اجتماعات وزراء خارجيتها في كل من مسقط بتاريخ 30 من صفر 1401هـ الموافق 6 يناير 1981م، والرياض بتاريخ ٢٩ من ربيع الأول 1401هـ الموافق 4 فبراير 1981م، اتفق أصحاب الجلالة والسمو فيما بينهم على إنشاء مجلس يضم دولهم يسمى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقاموا بالتوقيع على النظام الأساسي للمجلس. كما قرّر أصحاب الجلالة والسمو تعيين السيد عبدالله يعقوب بشارة⁽¹⁾ أميناً عاماً لمجلس التعاون، وأن تكون مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية مقراً دائماً للمجلس.

وإدراكاً لحتمية التكامل الاقتصادي بين دولهم، والاندماج الاجتماعي بين شعوبهم، يرون أن الظروف المرحلية التي تعيشها دولهم، والقضايا والمشاكل المتشابهة التي تواجهها، علاوة على تماثل نظمها الاقتصادية والاجتماعية التي تقضي بوجود وضع الأسس وإقامة المؤسسات، وإنشاء الأجهزة المؤدية إلى جعل ذلك التكامل والاندماج الاجتماعي حقيقة ماثلة للعيان.

وتحقيقاً لهذه الأهداف، ووضعها موضع التنفيذ، تمشياً مع المادة الرابعة من النظام الأساسي، قرروا إنشاء لجان متخصصة، كما هو مبين بالتفصيل في ورقة العمل التي تم إقرارها من قبل المجلس الأعلى.

وقام أصحاب الجلالة والسمو باستعراض الوضع الراهن في المنطقة، وجددوا تأكيدهم بأن أمن المنطقة، واستقرارها إنما هو مسؤولية

(1) استمر في العمل حتى عام 1413هـ / 1992م وخلفه فاهم بن سلطان القاسمي.

شعوبها ودولها، وأن هذا المجلس إنما يعبر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها، كما أكدوا رفضهم المطلق لأي تدخل أجنبي في المنطقة مهما كان مصدره، وطالبوا بضرورة إبعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية، وخاصة وجود الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية، لما فيه مصلحتها ومصلحة العالم.

وأعلنوا بأن ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط الأمر الذي يؤكد على ضرورة حل قضية فلسطين حلاً عادلاً يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة إلى وطنه وإقامة دولته المستقلة، ويؤمن بالانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة، وفي طليعتها القدس الشريف.

وبحث أصحاب الجلالة والسمو الوضع الخطير الناتج عن تصاعد العدوان الصهيوني على الأمة العربية، وناقشوا بروح المسؤولية القومية تمادي إسرائيل في انتهاك سيادة واستقلال لبنان الشقيق، والقصف الوحشي للمدن والقرى اللبنانية والمخيّمات الفلسطينية، وحرب الإبادة التي تقوم بها ضد الفلسطينيين، واعتداءاتها على قوات الردع العربية، وتهديداتها لسوريا الشقيقة، وناشدوا لبنان بضرورة نبذ الخلافات، وإيقاف الدم المتدفق على الأراضي اللبنانية، وبدء مفاوضات الوفاق في إطار الشرعية اللبنانية.

كما أكد أصحاب الجلالة والسمو التزامهم بميثاق جامعة الدول العربية، والقرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة العربية، وجدّدوا دعمهم لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والتزامهم بقراراتها وعبروا عن

تمسكهم بمبادئ عدم الانحياز، وميثاق الأمم المتحدة⁽¹⁾. هذا وكان لي شرف أن أكون أحد أعضاء المراسم الملكية المرافقين لهذا المؤتمر الذي عقد بفندق إنتركونتيننتال أبوظبي.

البيان الختامي للدورة الثانية للمجلس الأعلى المنعقدة بالرياض:

تلبية لدعوة صاحب الجلالة الملك خالد بن عبدالعزيز - ملك المملكة العربية السعودية، تم بعون الله عقد الدورة الثانية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في مدينة الرياض في الفترة بين 14-15 من محرم 1402هـ الموافق 10-11 نوفمبر 1981م بحضور أصحاب الجلالة والسمو:

- 1- صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.
- 2- صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة
أمير دولة البحرين.
- 3- صاحب الجلالة الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية.
- 4- صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد
سلطان عمان.
- 5- صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر.

(1) الأمانة العامة لمجلس التعاون البيانات الختامية، (الرياض، ط3، مطبعة مجلس التعاون 1411هـ/1991م)، ص 9 - 11.

6- صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح.

أمير دولة الكويت.

وقد استعرض المجلس الوضع السياسي والاقتصادي والأمني في منطقة الخليج في ضوء التطورات الراهنة، وأعلن عزمه على مواصلة التنسيق في هذه المجالات، وذلك لمواجهة الأخطار المحيطة، وزيادة الاتصالات بين دول المجلس من أجل درء هذه الأخطار، وأهم ما جاء في البيان:

- ناقش المجلس كل المحاولات التي تقوم بها القوى الأخرى التي تستهدف إيجاد مواقع لها في منطقة الخليج، لتهديد أمنه وسيادته، وأعلن رفضه لهذه المحاولات التي تشكل خطراً على المنطقة وأمنها، وتهدف إلى تأمين نفوذ للقوى الأجنبية في المنطقة.

- أكد المجلس مجدداً أن أمن الخليج واستقراره هما من مسؤولية دوله، وأعرب عن معارضته لمحاولات الدول الكبرى التدخل في شؤون المنطقة، لما يترتب على ذلك من إدخالها في صراع لا يتفق مع مصالح دولها وإرادة شعبها.

- بحث المجلس كذلك الوضع في منطقة الشرق الأوسط، وأكد مجدداً تأييده المطلق لنضال الشعب الفلسطيني من أجل حق غير قابل للتصرف في تقرير مصيره بنفسه، وإنشاء دولته المستقلة على أرضه، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

- استعرض المجلس ردود الفعل العربية والدولية حول مبادئ السلام التي أعلنتها المملكة العربية السعودية بشأن الحل العادل والشامل

للقضية الفلسطينية، وقرر المجلس الطلب من الملكة إدراجها على جدول أعمال مؤتمر القمة العربي الثاني عشر المقرر عقده في المغرب، بهدف بلورة موقف عربي موحد حول القضية الفلسطينية.

- قرر المجلس أن تقوم الدول الأعضاء بمساع حثيثة بغية تحقيق وحدة الصف العربي، وإزالة الخلافات بين الدول العربية الشقيقة، وببذ
الفرقة.

- كما استعرض المجلس الوضع في أفغانستان، وما يشكله من مخاطر، ليس فقط على أمن المنطقة واستقلالها، وإنما على أمن العالم الإسلامي، لهذا تمّ بحث هذه القضية من قبل المجلس الوزاري المنعقد بالطائف خلال الفترة ما بين 2-3 ذي القعدة 1401هـ الموافق 31 أغسطس إلى 1 سبتمبر 1981م وقرر الموافقة عليها.

- استعرض المجلس موضوع التعاون العسكري بين دوله وقرّر دعوة وزراء الدفاع للاجتماع من أجل تحديد الآليات التي تحتاج إليها دول مجلس التعاون من أجل تأمين استقلالها وسيادتها⁽¹⁾.

وكان انعقاد هذه الدورة بقصر المؤتمرات بالناصرية وقد خصّص كل دور لسكن رئيس دولة مع كبار أعضاء الوفد، والبقية بفندق الرياض إنتركونتيننتال.

وكان لي شرف العمل ضمن أعضاء المراسم الملكية المشرفين على المؤتمر قبل سفري لدراسة الماجستير في الولايات المتحدة الأمريكية، في صفر من هذا العام 1402هـ الموافق ديسمبر 1982م.

(1) الأمانة العامة للمجلس، المصدر السابق، ص 13 - 15.

البيان الختامي للدورة الثالثة للمجلس الأعلى المنعقدة بالبحرين:

تلبية لدعوة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة - أمير دولة البحرين - تم بعون الله عقد الدورة الثالثة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في المنامة في الفترة ما بين 23-25 من محرم 1403هـ الموافق 9-11 نوفمبر 1982م بحضور أصحاب الجلالة والسمو:

- 1- صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.
- 2- صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة
أمير دولة البحرين.
- 3- صاحب الجلالة الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية.
- 4- صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد
سلطان عمان.
- 5- صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر.
- 6- صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح
أمير دولة الكويت.

وخلال هذه الدورة استعرض المجلس الأعلى الروابط السياسية والاقتصادية بين الدول الأعضاء، كما استعرض الوضع السياسي

والأمني في منطقة الخليج، على ضوء الأحداث الجارية، وفيما يلي أهم ما ورد في بيان هذه الدورة:

- نظر المجلس بارتياح إلى ما تم إنجازه من وضع القواعد، وإرساء البنية الأساسية للعمل الجماعي، مما مهد لانطلاق العمل الخليجي المشترك نحو غايته العملية وهدفه الأسمى.

- حثّ المجلس مختلف أجهزة التعاون ولجانه نحو المرحلة التالية للعمل الجماعي، واتخاذ الخطوات اللازمة نحو تنفيذ وتكريس انتمائهم للكيان الكبير، على أساس المساواة بينهم في الحقوق والواجبات.

- أقر المجلس توصيات وزراء الدفاع في دول المجلس، الهادفة إلى بناء القوة الذاتية للدول الأعضاء والتنسيق بينها، بما يحقق اعتماد دول المنطقة على نفسها في حماية أمنها، والحفاظ على استقرارها.

- اطلع المجلس على قرار وزراء الداخلية خلال اجتماعهم بالرياض بتاريخ 30 من ذي الحجة 1403هـ الموافق 17 أكتوبر 1982م حول الاتفاقية الأمنية الشاملة، وقرر الموافقة على طلب وزراء الداخلية باستكمال الدراسات المطلوب بحثها.

- كما بارك المجلس المساعي الحميدة التي قامت بها كل من دولتي الكويت والإمارات العربية المتحدة لإنهاء الخلاف بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

- وتدارس المجلس التطورات المتعلقة بالنزاع العربي الإسرائيلي، وأكد تأييده للقرارات والبيانات التي اتخذها مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في فاس بالمغرب.

- واستعرض المجلس الاتصالات الأولى التي قامت بها اللجنة السباعية

المنبثقة عن مؤتمر فاس برئاسة الملك الحسن الثاني - ملك المملكة المغربية - وأعرب عن تأييده لكل المساعي التي تحقق الأهداف العربية كما حددها مؤتمر فاس.

- وطالب المجلس بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، وإزالة جميع المستعمرات الصهيونية التي أقيمت وتقام على الأراضي العربية المحتلة، وقيام الدولة الفلسطينية على ترابها الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

- كما قرّر المجلس تأييده التام للبنان في المحافظة على سلامته وسيادته واستقلاله ووحدة أراضيه، ويطالب المجلس بالانسحاب الإسرائيلي الفوري وغير المشروط من الأراضي اللبنانية.

- وفي المجال الاقتصادي أعرب المجلس عن مشاعر الازدواج ببدء المرحلة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في يوم أول مارس 1983م، حيث يلمس المواطن بداية التكامل الاقتصادي، وقرر الموافقة على إنشاء مؤسسة الخليج للاستثمار برأس مال بليونين ومائة مليون دولار أمريكي.

- كما قرّر تحويل الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس إلى هيئة خليجية، تختص بالمواصفات والمقاييس في دول المجلس⁽¹⁾.

(1) الأمانة العامة للمجلس: المصدر السابق، ص 17 - 20.

البيان الختامي للدورة الرابعة المنعقدة بدولة قطر:

تلبية لدعوة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر، تم بعون الله عقد الدورة الرابعة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الدوحة في الفترة ما بين 5-3 من صفر 1404هـ الموافق 9-7 نوفمبر 1983م بحضور أصحاب الجلالة والسمو:

- 1- صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.
- 2- صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة
أمير دولة البحرين.
- 3- صاحب الجلالة الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية.
- 4- صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد
سلطان عمان.
- 5- صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر.
- 6- صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح
أمير دولة الكويت.

وخلال هذه الدورة استعرض المجلس الأعلى الروابط السياسية والاقتصادية والتنسيق في الشؤون الدفاعية بين الدول الأعضاء، كما

استعرض الوضع السياسي في منطقة الخليج على ضوء الأحداث الجارية، وفيما يلي أهم ما ورد في بيان هذه الدورة:

- ففي مجال التعاون بين أعضاء المجلس، أعرب المجلس عن ارتياحه للمستوى الذي وصل إليه التعاون بين الدول الأعضاء، تحقيقاً للمبادئ التي جسدها النظام الأساسي.

- وحرصاً من المجلس على حقن الدم العربي، فقد أوفد كلاً من معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والإعلام بدولة الكويت، ومعالي الشيخ أحمد بن سيف آل ثاني - وزير الدولة للشؤون الخارجية بدولة قطر، في مسعى عربي بالتعاون مع تونس والجزائر وممثل الجامعة العربية في إطار المساعي المبذولة لإنهاء الاقتتال المؤسف الجاري على الساحة الفلسطينية.

- كما استمع المجلس إلى تقرير واف من سمو الشيخ صباح الأحمد الصباح وسعادة الشيخ أحمد بن سيف آل ثاني عن لقاءاتهما في دمشق، وما توصلوا إليه، ويعرب عن أمله بأن ينفذ ما اتفق عليه.

- أكد المجلس تأييده للبنان في المحافظة على سلامته واستقلاله ووحدة أراضيه، وأعرب عن تأييده لمؤتمر الوفاق الوطني المنعقد في جنيف، وعبر عن أمله بأن يحقق النتائج التي يتطلع إليها شعب لبنان.

- وأشاد بالتطور الإيجابي الذي تمثل في إعلان تبادل التمثيل الدبلوماسي بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية.

- واستعرض المجلس ما قطعه التنسيق العسكري بين دول المجلس،

تنفيذاً للقرارات التي اتخذت في الدورة الثالثة التي عقدت في دولة البحرين، والهادفة إلى بناء القوة الذاتية للدول الأعضاء.

- وفي المجال الاقتصادي قرر المجلس توسيع دائرة الأنشطة الاقتصادية التي تسمح لمواطني دولة عضو بممارستها في الدول الأعضاء الأخرى اعتباراً من 29 من جمادى الأولى 1404هـ الموافق أول مارس 1984م.

- كما أخذ المجلس علماً حول استكمال الإجراءات الخاصة لمؤسسة الخليج للاستثمار والتي ستباشر أعمالها بنهاية الشهر الحالي⁽¹⁾.

البيان الختامي للدورة الخامسة المنعقدة بدولة الكويت:

تلبية لدعوة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت، تم بعون الله عقد الدورة الخامسة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالكويت في الفترة بين ٤-٦ من ربيع الأول 1405هـ الموافق 27-29 نوفمبر 1984م بحضور أصحاب الجلالة والسمو:

- 1- صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.
- 2- صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة
أمير دولة البحرين.

(1) الأمانة العامة للمجلس: المصدر السابق، ص 21 - 24.

3 - صاحب الجلالة الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية.

4 - صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد

سلطان عمان.

5 - صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر.

6 - صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح

أمير دولة الكويت.

لقد استعرض المجلس الأعلى تطورات التعاون بين الدول الأعضاء، وما حققه منذ الدورة الرابعة في الدوحة.

- ففي مجال التعاون بين أعضاء المجلس، عبر المجلس عن ارتياحه للخطوات التي تمّت في توحيد وتنسيق مواقف الدول الأعضاء، وتأكيد الأواصر بما يعمق شعور الانتماء.

- كما وافق المجلس على الصيغة التي تنظم حق التملك للمواطنين في الدول الأعضاء.

- وأكد المجلس أهمية هذه الإنجازات التي حققتها اللجان المختصة في قطاع الدفاع والأمن، والتي تسعى لترجمة مبدأ الاعتماد على الذات إلى حقيقة ملموسة، تؤمن تحمّل أبناء دول المجلس مسؤولية الدفاع عنها.

- واستعرض المجلس الوضع العربي الراهن، والنتائج السلبية لاستمرار

- الخلافات العربية، وتأثير هذه الخلافات على القضايا المصيرية العربية، واستجابة لنداء الواجب يعرب المجلس عن استعداده للمشاركة في أي جهد عربي جماعي من أجل إزالة التوتر، والسعي للوصول إلى اتفاق عربي يضع المصالح العربية فوق كل اعتبار.
- وأكد المجلس استمرار دعمه لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومساندتها باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين.
- كما أكد المجلس دعمه لوحدة لبنان الشقيق، والمحافظة على استقراره واستقلاله وسيادته الوطنية على ترابه.
- وفي المجال الاقتصادي أبدى المجلس ارتياحه للخطوات التي تمت لتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، حيث أسهم ذلك في زيادة ملحوظة للتبادل التجاري بين دول المجلس.
- وطلب المجلس من الأمانة العامة دراسة السبل المؤدية لتشجيع المشاريع المشتركة، وأقر إعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية بالمشاريع الحكومية.
- وفي نهاية البيان عبّر المجلس عن تقديره لجهود الأمين العام، وقرر التجديد للسيد عبدالله يعقوب بشارة أميناً عاماً لمجلس التعاون، كما صادق على موازنة الأمانة العامة للعام المالي 1405هـ⁽¹⁾.

(1) الأمانة العامة للمجلس: المصدر السابق، ص 25 - 28.

البيان الختامي للدورة السادسة المنعقدة في مسقط:

تلبية لدعوة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد - سلطان عمان، تم بعون الله عقد الدورة السادسة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمسقط في الفترة بين 20-23 من صفر 1406هـ الموافق 3-6 نوفمبر 1985م بحضور أصحاب الجلالة والسمو:

- 1 - صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.
- 2 - صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة
أمير دولة البحرين.
- 3 - صاحب الجلالة الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية.
- 4 - صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد
سلطان عمان.
- 5 - صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر.
- 6 - صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح
أمير دولة الكويت.

لقد استعرض المجلس الأعلى تطورات التعاون بين الدول الأعضاء، وأبدى ارتياحه لما حققه منذ الدورة الخامسة في الكويت، وناقش المجلس الحرب العراقية الإيرانية، وفيما يلي أهم ما ورد في بيان هذه الدورة:

- يؤكد المجلس تمسكه بقراري مجلس الأمن الدولي رقم 540 لعام 1404هـ/1983م ورقم 552 لعام 1405هـ/1984م اللذين عبّرا عن موقف المجتمع الدولي من حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية، ومن حرية مرور السفن التجارية من موانئ دول مجلس التعاون وإليها.
- أدان المجلس الاعتداء الصهيوني على تونس، وعلى مقر منظمة التحرير الفلسطينية فيها، ويؤكد تأييده ووقوفه مع الجمهورية التونسية الشقيقة، ومع منظمة التحرير الفلسطينية.
- أبدى المجلس ارتياحه للنتائج التي حققتها جهود وأعمال لجنة المصالحة وتنقية الأجواء العربية، وأكد دعمه لأعمالها، وضرورة استمرارها في هذه الجهود حتى استكمال مهمتها.
- وافق المجلس الأعلى على وضع برنامج زمني لتنفيذ مختلف مجالات وأنشطة التعاون الاقتصادي، وقرر تكليف المجلس الوزاري بإقرار هذا البرنامج، ودراسة إمكان إضافة أنشطة جديدة إلى الأنشطة الاقتصادية، كأنشطة التأمين والتجارة وشراء وتبادل أسهم الشركات مع وضع نظام لذلك.
- تنفيذاً لما جاء في النظام الأساسي من تحقيق التكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وتعزيزاً لأواصر التعاون والترابط بين الدول الأعضاء، فقد صادق المجلس على ما يلي:
 - أ - السياسة الزراعية لدول المجلس.
 - ب - الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية.
 - ج - أهداف ووسائل التربية والتعليم.

د - السياسات والمبادئ العامة لحماية البيئة.

- كما أحيط المجلس الأعلى علماً بتطورات الاتصالات التمهيدية مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية، وقرر استمرار هذه الاتصالات.

- يدين المجلس جميع أعمال الإرهاب، كما يؤكد وقوفه وتضامنه مع أيّ من الدول الأعضاء التي تتعرض لمثل هذه الأعمال، ويعتبر ذلك تهديداً لكافة دول المجلس، باعتبار أن أمن دول المجلس كلّ لا يتجزأ.

- أقرّ المجلس أهداف الاستراتيجية الأمنية، وأكد ضرورة سرعة إنجازها، للحفاظ على صلابة الجبهة الداخلية وتماسكها، وتحقيقاً لاستقرار وأمن الدول الأعضاء.

- أبدى المجلس ارتياحه التام للإنجازات التي تم التوصل إليها، ووافق المجلس على التصور الاستراتيجي للتعاون الدفاعي بين دول المجلس.

- وافق المجلس على معاملة الطلبة في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية معاملة الطلبة من أبناء دول المجلس في الدولة التي يدرسون فيها، كما وافق على معاملة الشهادات الدراسية الصادرة من دول المجلس معاملة الشهادات الصادرة من الدولة التي تتم فيها المعاملة⁽¹⁾.

(1) الأمانة العامة للمجلس: المصدر السابق، ص 29 - 32.

البيان الختامي للدورة السابعة المنعقدة في أبو ظبي:

تلبية لدعوة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، تم بعون الله عقد الدورة السابعة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في أبو ظبي، في الفترة بين 30 من صفر - 3 ربيع الأول 1407هـ الموافق 2-5 نوفمبر 1986م بحضور أصحاب الجلالة والسمو:

- 1- صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.
- 2- صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة
أمير دولة البحرين.
- 3- خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية.
- 4- صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد
سلطان عمان.
- 5- صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر.
- 6- صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح
أمير دولة الكويت.

وقد بحث المجلس الأعلى مجمل تطورات التعاون والتنسيق، وما استجد عليها في المجالات السياسية والأمنية، والعسكرية،

والاقتصادية، والاجتماعية، منذ لقاء القمة السادسة في مسقط، وفيما يلي أهم ما ورد في البيان:

- أكد المجلس ضرورة إزالة الخلافات بين الدول العربية الشقيقة ونبذ
الفرقة.

- يناشد المجلس جميع الأطراف المتنازعة في لبنان وقف إراقة الدماء،
وتحقيق الاتفاق لضمان الوحدة للشعب اللبناني.

- أعرب المجلس عن أسفه للتدهور الذي وصلت إليه العلاقات السورية
- البريطانية، وإذ يؤكد المجلس إدانته للإرهاب بكافة صورته
وأشكاله، فإنه يعرب عن رفضه لمحاولات ربط مفهوم الإرهاب
بالعرب والإساءة إلى الأمة العربية.

- أقر المجلس الأعلى التوصيات المرفوعة حول التعاون العسكري،
ويشيد بمسار هذا التعاون، وما حقته قوة درع الجزيرة من
استعداد كرمز للتصميم المشترك في الدفاع الجماعي.

- كما أعرب المجلس عن ارتياحه لما وصل إليه التعاون والتنسيق في
المجال الأمني، وبارك الاتصالات المكثفة بين الأجهزة الأمنية في الدول
الأعضاء من أجل تعزيز ضمان الأمن والاستقرار في دول المجلس.

- أشاد المجلس بالخطوات التي تمت لتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية
الموحدة وفق برنامج زمني، وأكد أهمية استكمال الإجراءات اللازمة
لتنفيذ هذا البرنامج.

- رغبة من المجلس الأعلى في تحقيق المواطنة في الأنشطة التجارية
والاقتصادية فقد قرر ما يلي:

أ - السماح للمستثمرين من مواطني دول المجلس بالحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية الصناعية في الدول الأعضاء، ومساواتهم بالمستثمر الوطني من حيث الأهلية، وفقاً للضوابط التي أقرت، وذلك اعتباراً من 1 من رجب 1407هـ الموافق 1 مارس 1987م.

ب - السماح لمواطني دول المجلس بممارسة تجارتي التجزئة والجملة في أي دولة عضو، ومساواتهم بمواطني الدولة وفقاً للضوابط التي أقرت، اعتباراً من 1 من رجب 1407هـ الموافق 1 مارس 1987م بالنسبة لتجارة التجزئة ومن 25 جمادى الأولى 1410هـ الموافق أول مارس 1990م بالنسبة لتجارة الجملة.

- وافق المجلس على القواعد الموحدة لإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية، والمنتجات ذات المنشأ الوطني.

- وافق المجلس على استمرار الاتصالات مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية، وفوض المجلس الوزاري بإقرار أهداف وسياسات التعاون التي تهدف إليها هذه الاتصالات، وكلفه بمتابعتها وتنفيذها.

- كما وافق المجلس على ميثاق الشرف الإعلامي لدول المجلس، وعلى ضوابط الإعلام الخارجي كأساس موحد للسياسة الإعلامية للدول الأعضاء⁽¹⁾.

(1) الأمانة العامة للمجلس، المصدر السابق، ص33، 36.

البيان الختامي للدورة الثامنة المنعقدة في الرياض:

تلبية لدعوة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود - ملك المملكة العربية السعودية، تم بعون الله عقد الدورة الثامنة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمدينة الرياض في الفترة بين 6 - 9 من جمادى الأولى 1408هـ الموافق 26 - 29 ديسمبر 1987م بحضور أصحاب الجلالة والسمو.

- 1- صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.
- 2- صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة
أمير دولة البحرين.
- 3- خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية.
- 4- صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد
سلطان عمان.
- 5- صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر.
- 6- صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح
أمير دولة الكويت.

وقد استعرض المجلس الأعلى مسيرة التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات السياسية، والأمنية، والعسكرية، والاقتصادية،

والاجتماعية، كما استعرض تطور الحرب العراقية - الإيرانية، وتطور الوضع في الخليج، وتطور الوضع العربي، والقضية الفلسطينية، ومشكلة لبنان، وفيما يلي أهم ما ورد في البيان:

- يدعو المجلس إيران إلى الالتزام بمبادئ حسن الجوار، والاحترام المتبادل بما يكفل إعادة الأمن والاستقرار للمنطقة، على أثر أحداث مكة المكرمة التي أثارها الإيرانيون بجوار بيت الله الحرام، وما تعرضت له دولة الكويت من قصف بالصواريخ، وما وقع من اعتداء إيراني على سفارتي دولة الكويت والمملكة في طهران، وحرب الناقلات البترولية والسفن التجارية المتجهة من وإلى موانئ دول المجلس في مياه الخليج.

- كما استعرض المجلس الأعلى الأوضاع العربية، وأشاد بما أسفرت عنه القمة العربية غير العادية التي انعقدت في عمان، وأكد المجلس تصميمه على تعزيز التضامن العربي الفعال، والعمل على تجنب كل ما من شأنه إعاقة المسيرة.

- أشاد المجلس بالانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الأراضي المحتلة ضد العدو ومشاريعه الاستيطانية، وانتهاكاته المستمرة لحرمة الأماكن المقدسة في فلسطين، واستتكر إجراءات القمع والبطش التي يمارسها العدو ضد الفلسطينيين.

- يؤكد المجلس دعمه وتأييده لهذه الانتفاضة بكل الإمكانيات المتاحة، وقرر أيضاً تكليف الرئاسة إرسال الرسائل إلى الدول الدائمة

العضوية في مجلس الأمن حول هذا الموضوع.

- عبر المجلس عن أمله لما يعانيه الشعب اللبناني الشقيق نتيجة لهذا الوضع المؤسف وناشد اللبنانيين قادة وزعماء تغليب مصلحة لبنان، والمصلحة العربية العليا، على أي اعتبارات أخرى، وبذل الجهود المخلصة للخروج من هذه المحنة الدامية، والتوصل إلى حل سريع يحقق للبنان الشقيق أمنه واستقراره.
- صادق المجلس على السماح لمواطني دول مجلس التعاون بممارسة عدد من الأنشطة الاقتصادية في مجالات جديدة بالدول الأعضاء، وممارسة مهن إضافية.
- كما صادق المجلس على نظام الإقراض البترولي بين الدول الأعضاء.
- فوض المجلس الأعلى المجلس الوزاري بالبدء بالمفاوضات الرسمية مع المجموعة الأوروبية، وفق التوصيات المرفوعة إليه من المجلس في هذا الشأن.
- أقر المجلس الأعلى خطة التنمية الثقافية، وكذلك مساواة الطلاب في مؤسسات التعليم العالي بالدول الأعضاء.
- دعا المجلس المجتمع الدولي، وخاصة الدول الصناعية إلى التخلص من إجراءات الحماية، واتباع سياسات تجارية أكثر انفتاحاً، وخاصة نحو الدول النامية، بما فيها الدول المصدرة للبتروول⁽¹⁾.

(1) الأمانة العامة للمجلس، المصدر السابق، ص37، 44.

البيان الختامي للدورة التاسعة المنعقدة في المنامة:

تلبية لدعوة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين، تم بعون الله عقد الدورة التاسعة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالمنامة في الفترة بين 10 - 13 من جمادى الأولى 1409هـ الموافق 19-22 ديسمبر 1988م بحضور أصحاب الجلالة والسمو:

- 1- صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.
- 2- صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة
أمير دولة البحرين.
- 3- خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية.
- 4- صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد
سلطان عمان.
- 5- صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر.
- 6- صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح
أمير دولة الكويت.

بحث المجلس الأعلى تطور مسيرة مجلس التعاون، وما حققه من الأهداف التي جسدها النظام الأساسي للمجلس، والوضع الأمني في

المنطقة في ضوء قبول إيران لقرار مجلس الأمن رقم (698)، والوضع العربي الراهن، ومن أهم ما ورد في البيان ما يلي:

لقد أقر المجلس الأعلى ما يلي:

- السماح لمواطني دول المجلس بتملك أسهم شركات المساهمة المشتركة والجديدة العاملة في الأنشطة الاقتصادية وفق القواعد المقترحة.
- مساواة مواطني دول المجلس في المعاملة الضريبية مع مواطني الدولة العضو التي يتم فيها الاستثمار.
- نظام تشجيع وتنسيق وإقامة المشاريع الصناعية بدول المجلس.
- نظام حماية الصناعات الوطنية الناشئة.
- خطة الطوارئ الإقليمية للمنتجات البترولية بين دول المجلس.
- معاملة مواطني دول المجلس معاملة مواطني الدولة العضو التي يقيمون فيها في مجال الخدمات الصحية.
- يجدد المجلس العزم على العمل من أجل أن يسود الأمن والاستقرار في المنطقة، بما يؤمن حق حرية الملاحة في المياه الدولية والطرق البحرية، وفقاً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وعلى أساس من حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والاحترام المتبادل والتعايش السلمي.
- يجدد المجلس دعمه للجهود المبذولة من أجل تمكين مؤسسات لبنان الدستورية من مواصلة مهامها، والحفاظ على لبنان واستقلال

ووحدة ترابه الوطني، ويعبر المجلس عن تأييده لعقد اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية لبحث الوضع في لبنان.

- يلاحظ المجلس بكل ارتياح التطورات التي تمت في إطار الاتصالات العربية، ونظراً للدور البناء الذي تقوم به جمهورية مصر العربية، فإن قادة المجلس يؤيدون الخطوات التي تمكن مصر من القيام بمسؤوليتها في الإطار العربي.

- يعبر المجلس عن ارتياحه للمفاوضات المباشرة بين المجاهدين الأفغان والاتحاد السوفييتي التي عقدت في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية، معرباً عن الأمل بأن يتم التوصل إلى سلام دائم يمارس من خلاله الشعب الأفغاني الحفاظ على وحدته واستقلاله، وتأكيد سياسته غير المنحازة، والحفاظ على شخصيته الإسلامية.

- اطلع المجلس على اتفاقية التعاون في لوكسمبورج بتاريخ 1 ذي القعدة 1408هـ الموافق 15 يونيو 1988م بين دول مجلس التعاون من جانب والجماعة الأوروبية من جانب آخر، وقرر المصادقة عليها، كما فوض المجلس الوزاري للدخول في المفاوضات الرسمية مع الجماعة الأوروبية بهدف الوصول إلى اتفاق تجاري بين الطرفين.

- قرر المجلس تكليف الأمين العام عبدالله يعقوب بشارة لمدة سنتين آخرين⁽¹⁾.

(1) الأمانة العامة للمجلس، المصدر السابق، ص 45 - 50.

البيان الختامي للدورة العاشرة المنعقدة في مسقط:

تلبية لدعوة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد - سلطان عمان، تم بعون الله عقد الدورة العاشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بمسقط في الفترة بين 19 - 22 من جمادى الأولى 1410هـ الموافق 18-21 ديسمبر 1989م بحضور أصحاب الجلالة والسمو:

- 1- صاحب سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.
- 2- صاحب سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة
أمير دولة البحرين.
- 3- خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية.
- 4- صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد
سلطان عمان.
- 5- صاحب سمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر.
- 6- صاحب سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح
أمير دولة الكويت.

بعد اطلاع المجلس على توصيات المجلس الوزاري حول مراحل تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية، وتأكيداً لتصميم المجلس الأعلى على

- مواصلة اتخاذ الخطوات المناسبة لتنفيذ ما تبقى من الاتفاقية الاقتصادية، والتوصل إلى سوق خليجية موحدة، يقرر ما يلي:
- الموافقة على قواعد الاستثناء من الإعفاء من الرسوم الجمركية بموجب المادة الرابعة والعشرين.
 - الموافقة على ما جاء في توصية المجلس الوزاري حول التعريفية الجمركية الموحدة.
 - الموافقة على ما جاء في توصية المجلس الوزاري حول آلية العمل المشترك.
 - أقر المجلس توصيات وزراء الدفاع في بناء القوة الذاتية، وفق التصور المشترك، على أساس وثيقة السياسة الدفاعية.
 - يعرب المجلس الأعلى - وقد استمع إلى شرح من خادم الحرمين الشريفين حول اتفاق الطائف بين اللبنانيين ومساعي اللجنة الثلاثية العربية العليا - عن تقديره للدور البارز الذي قامت به اللجنة من أجل التوصل إلى اتفاق الطائف، مشيداً بجهود خادم الحرمين الشريفين الملك فهد، وجمالة الملك الحسن الثاني، وفخامة الرئيس الشاذلي بن جديد، مؤكداً من جديد تأييده للرئيس إلياس الهراوي رئيس الجمهورية اللبنانية، ولحكومة الوفاق الوطني، وللمبادئ التي جاءت في اتفاق الطائف، لكي تتحقق وحدة لبنان وسلامة أراضيه.
 - أبدى المجلس ارتياحه لاستكمال الإجراءات للمصادقة على اتفاقية التعاون بين دول المجلس والجماعة الأوروبية، والتي ستدخل حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ ٥ جمادى الآخرة 1410هـ الموافق أول يناير 1990م.

- يرحب المجلس بعقد الاجتماع الأول للمجلس الوزاري المشترك في سلطنة عمان في شعبان 1410هـ/ مارس 1990م، ويعرب عن أمله بأن تشهد العلاقات بين دول المجلس والجماعة الأوروبية في ظل الاتفاقية تطوراً إيجابياً ينسجم مع أهمية العلاقات، وطبيعة المصالح المتبادلة للجانبين⁽¹⁾.

البيان الختامي للدورة الحادية عشرة المنعقدة في الدوحة:

تلبية لدعوة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني - أمير دولة قطر، تم بعون الله عقد الدورة الحادية عشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالدوحة، في الفترة بين 5 - 8 من جمادى الآخرة 1411هـ الموافق 22 - 25 ديسمبر 1990م بحضور أصحاب الجلالة والسمو:

- 1- صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.
- 2- صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة
أمير دولة البحرين.
- 3- خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية.

(1) الأمانة العامة للمجلس، المصدر السابق، ص 51 - 55.



مراسم توقيع اتفاقية الحدود بين المملكة وسلطنة عمان يوقعها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، وجمالة السلطان قابوس بن سعيد - سلطان عمان أثناء زيارة السلطان قابوس إلى المملكة - حفر الباطن - 23 - 25 شعبان 1410هـ.

4- صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد

سلطان عمان.

5- صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر.

6- صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح

أمير دولة الكويت.

تدارس المجلس الأعلى الوضع الخطير في المنطقة الناجم عن احتلال نظام العراق لدولة الكويت ذات السيادة، وتهديده لأمن وسلامة الدول الأعضاء في مجلس التعاون، وما ترتب على ذلك من سفك لدم الأبرياء من شعب الكويت والمقيمين فيه، وتشريدهم، ومن عمليات الاعتقال والتعذيب، وسلب الممتلكات، وانتهاك الحرمات، في محاولة لطمس هوية الكويت، وفيما يلي ما ورد في البيان:

- يجدد المجلس الأعلى إدانته الشديدة للنظام العراقي لعدوانه السافر والغاشم على دولة الكويت، ولا استمراره في رفض الامتثال لمبادئ ميثاق الجامعة العربية، وقرار مؤتمر القمة العربية رقم 195، وميثاق الأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن الخاصة بالعدوان على دولة الكويت.

- يؤكد المجلس الأعلى وقوف الدول الأعضاء بحكومات وشعوباً مع دولة الكويت في محنتها، ومساندتها المطلقة، وتضامنها التام مع شعبها وحكومتها في جهادها حتى التحرير الكامل - إن شاء الله - .

- يستذكر المجلس جهود دوله الأعضاء فرادى وجماعات قبل الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت فجر يوم الخميس 11 محرم 1411هـ الموافق 2 أغسطس 1990م وبعده لتجنب هذه المأساة، وسعيها المخلص الجاد للوصول إلى حل سلمي.

- يكرر المجلس مطالبته للقيادة العراقية باحترام المواثيق والأعراف الدولية، والاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمها مع دولة الكويت، وبالجنوح إلى السلام للمحافظة على مكتسبات الشعب العراقي، وعدم إهدار مقومات وطاقات أبنائه ودمائهم في مواجهة لا تحقق إلا الخسارة والدمار، ويدعوه أن يبادر فوراً إلى سحب قواته من جميع أراضي دولة الكويت دون قيد أو شرط، لتعود إليها السلطة الشرعية قبل تاريخ 29 من جمادى الآخرة 1411هـ الموافق 15 يناير 1991م، لتجنب شعب العراق وشعوب المنطقة والعالم بأسره أهوال حرب مدمرة.

- كما يطالب المجلس النظام العراقي بوجوب احترام المدنيين، وتأمين سلامة أرواحهم وممتلكاتهم، وكذلك المحافظة على المنشآت والممتلكات الخاصة والعامة، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ووفقاً لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م بشأن حماية المدنيين وقت الحرب.

- يحملّ المجلس العراق مسؤولية التعويض عن الأضرار والخسائر الناجمة عن الغزو التي لحقت بالمصالح الحكومية الكويتية والبنوك والهيئات والمؤسسات والشركات العامة أو الخاصة، والاستيلاء على

- ممتلكاتها وأموالها وودائعها، ونقلها خارج الكويت.
- قرر المجلس تكليف لجنة من وزراء الخارجية في الدول الأعضاء للقيام بجولات جماعية إلى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وبعض الدول العربية، وغيرها من الدول ذات الأهمية، في إطار الجهود السياسية والدبلوماسية الهادفة إلى تعزيز وحدة الإجماع العربي والدولي الرافض للعدوان.
- يعبر المجلس عن تقديره وامتنانه لجميع الدول العربية والإسلامية، والصديقة، التي وقفت إلى جانب الحق والشرعية، وأدانت العدوان، وسعت إلى إزالته، متجاوبة مع قرارات الشرعية العربية والدولية، مستجيبة لطلب دول مجلس التعاون في نشر قواتها إلى جانب القوات الخليجية، لساندتها في مهامها الدفاعية.
- يؤكد المجلس أن القوات العربية والإسلامية والصديقة ستعود إلى بلدانها عندما تطلب منها دول المجلس ذلك، بعد أن تزول الأسباب التي استدعت وجودها، وهي الاحتلال العراقي للكويت، والتهديد الموجه لدول مجلس التعاون.
- يؤكد المجلس أن هذه المواقف المشرفة ستعكس إيجابياً على علاقات دول المجلس مع هذه الدول العربية والإسلامية والصديقة في جميع المجالات.
- أقر المجلس توصيات وزراء الدفاع في تعزيز القدرات الدفاعية الذاتية للدول الأعضاء.
- كلف المجلس لجنة التعاون المالي والاقتصادي باتخاذ الإجراءات

اللازمة لتطوير مفاهيم جديدة للعمل الاقتصادي المشترك، للإسراع في تحقيق التكامل الاقتصادي، ووضع برنامج لاستكمال إنشاء السوق الخليجية المشتركة.

- يرحب المجلس برغبة جمهورية إيران الإسلامية في تحسين وتطوير علاقاتها مع دول مجلس التعاون كافة، ويؤكد المجلس أهمية العمل بجدية وواقعية لحل الخلاف مع إيران.

- يرحب المجلس بجمهورية ألمانيا الموحدة كعامل استقرار، وعنصر فعال ضمن الأسرة الدولية، من أجل دعم التنمية والتطور الدولي، في عالم تسوده روح السلام والتفاهم، والتعقل والحكمة، ويعمّه الرخاء⁽¹⁾.

البيان الختامي للدورة الثانية عشرة المنعقدة بدولة الكويت:

تلبية لدعوة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح - أمير دولة الكويت، تم بعون الله عقد الدورة الثانية عشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالكويت في الفترة بين 17-19 جمادى الآخرة 1412هـ الموافق 23 - 25 ديسمبر 1991م بحضور أصحاب الجلالة والسمو:

1- صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

(1) الأمانة العامة للمجلس، المصدر السابق، ص 57 - 65.

2. صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة
أمير دولة البحرين.
 3. خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية.
 4. صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد
سلطان عمان.
 5. صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر.
 6. صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح
أمير دولة الكويت.
- إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، انطلاقاً من مشاعر الأخوة والتضامن التي تربط بينها، وتجسيداً لوحدة الهدف والمصير والمصالح العليا لشعوبها، وتعزيزاً لقدرتها على الاضطلاع بمسؤولياتها في توفير الأمن والاستقرار والرخاء لأبنائها، وتجسيداً لأروع صور التلاحم الذي تمثل في امتزاج الدم الخليجي الطاهر على أرض الكويت ليسطر أسمى صور التضحيات والعتاء.
- وتأكيداً لموقفها الراض للنهج العدواني والانحياز له، ذلك النهج الذي تمثل في العدوان السافر والاحتلال العراقي الغاشم لدولة الكويت، وما شكله ذلك العدوان من تهديد لدول المجلس جميعاً، انطلاقاً من أن أي عدوان على أي دولة عضو هو اعتداء على جميع الدول الأعضاء، وأن أمن المجلس كل لا يتجزأ، فضلاً عما مثله ذلك

العدوان من خروج على كل ما استقر من سلوك وأعراف وقيم عربية وإسلامية ودولية.

وتعبيراً عن بالغ تقديرها، وامتنانها للدول العربية والإسلامية والصديقة التي وقفت إلى جانب الحق، وأدانت العدوان، وعملت على إزالته، وفي إطار تمسكها بالمبادئ والأهداف التي جسدها موثيق وقرارات جامعة الدول العربية، وإعلان دمشق، ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة، تعلن:

- التأكيد على وحدة موقف دول المجلس في مواجهة النظام العراقي والأنظمة التي تعاونت معه في عدوانه الأثم على الكويت، وعدم إفساح المجال لهذه الأنظمة للتمكن من اختراق ذلك الموقف، وتصميم دول المجلس على مواصلة موقفها إلى حين تنفيذ النظام العراقي لجميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بعدوانه على دولة الكويت.

- دعم العمل العربي في إطار الجامعة العربية، واعتبار ما ورد من مبادئ وأهداف في إعلان دمشق أساساً لبناء نظام عربي جديد، واعتبار برنامج مجلس التعاون لدعم جهود التنمية الاقتصادية في الدول العربية أساساً لأيّ جهود تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

- الترحيب والتهنئة للبنان الشقيق بالخطوات الإيجابية التي حققتها الحكومة اللبنانية في جهودها لتوفير الأمن والاستقرار والرخاء لأبنائه، والإعراب عن استعداد دول المجلس للعمل في دعم تلك الجهود.

- الترحيب بالمتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية، وخاصة ما يتصل منها بيزوغ فجر النظام الدولي الجديد، وباعتبار تحرير الكويت إحدى أولى ثمار ذلك النظام وباعتبار ما سيمثله هذا النظام من ضمان للدول كافة صغيرها وكبيرها في الحق بالعيش بأمن وسلام، وما يؤكد من ضمان حقها في السيطرة على ثرواتها الطبيعية، والاقتصادية، وبما يمكن أن تحققه تلك المتغيرات من توفير لمتطلبات أمن واستقرار دول المجلس، وبما يحفظ مصالحها العليا⁽¹⁾.

البيان الختامي للدورة الثالثة عشرة المنعقدة في أبوظبي:

تلبية لدعوة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة تم بعون الله عقد الدورة الثالثة عشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في أبوظبي، في الفترة بين 27-29 من جمادى الآخرة 1413هـ الموافق 21-23 ديسمبر 1992م بحضور أصحاب الجلالة والسمو:

- 1- صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.
- 2- صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة
أمير دولة البحرين.
- 3- خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية.

(1) الأمانة العامة للمجلس، المصدر السابق، ص 92 - 94.

4- صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد

سلطان عمان.

5- صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني

أمير دولة قطر.

6- صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح

أمير دولة الكويت.

بحث المجلس الأعلى تطور مسيرة مجلس التعاون من كافة جوانبها، في ضوء ما توصلت إليه اللجان الوزارية والمجلس الوزاري من نتائج وتوصيات، وتداول في الخطوات الكفيلة بتعزيز مسيرة التعاون والتكامل من منطلق اقتناع راسخ بوحدة الهدف والمصير ووفق الأهداف التي

حددها النظام الأساسي، وفيما يلي أهم ما ورد في البيان:

- تدارس المجلس الأعلى مستجدات الأوضاع السياسية والأمنية في منطقة الخليج، ومسار تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوان النظام العراقي.

- يؤكد المجلس دعمه للإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن الدولي، ويهيب بالمجتمع الدولي مواصلة الضغوط، حتى يمتثل النظام العراقي وينفذ جميع قرارات مجلس الأمن، لا سيما المتعلقة منها بإطلاق سراح المحتجزين من الكويتيين، ورعايا الدول الأخرى، مؤكداً ضرورة وأهمية استمرارية الموقف الدولي الصلب والحازم تجاه ذلك النظام.

- يشيد المجلس بصدور القرار رقم 773 الذي أكد ضمان مجلس الأمن لحرية الحدود الدولية بين دولة الكويت والعراق، ويعبر عن ترحيبه

وتقديره للخطوات التي اتخذتها لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود على الأرض بين البلدين.

- كما يؤكد المجلس مسؤولية نظام العراق التامة عن أي معاناة إنسانية أخرى يتعرض لها الشعب العراقي نتيجة لرفض ذلك النظام تنفيذ قراري مجلس الأمن 706، 712 اللذين يعالجان توفير الاحتياجات الغذائية والدوائية.

- يستنكر المجلس الإجراءات التي اتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى واستمرار الاحتلال الإيراني لجزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى، لما يمثله من انتهاك لسيادة ووحدة أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة، وزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة.

- يؤكد المجلس تضامنه التام، وتأييده المطلق لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة، ويدعم كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تراها مناسبة لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث، وذلك استناداً إلى الشرعية الدولية.

- يعبر المجلس عن قلقه العميق وأسفه الشديد لمعاناة الشعب الصومالي نتيجة الحرب الأهلية القاسية، ويشيد بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 794 الخاص بإيفاد قوات دولية إلى الصومال، لتوفير المتطلبات الأمنية لعمليات الإغاثة الإنسانية.

- يتابع المجلس بقلق عميق وأسف بالغ استمرار تردي الوضع في جمهورية البوسنة والهرسك، نتيجة استمرار عدوان القوات الصربية غير النظامية المدعومة من صربيا والجبل الأسود، وخرقها القانون الدولي واتفاقية جنيف.

- يؤكد المجلس تضامنه المطلق وتأييده التام لجمهورية البوسنة والهرسك في محنتها المؤلمة ودفاعها البطولي عن استقلالها وكيانها وسيادتها ووحدة أراضيها، ويطالب مجلس الأمن برفع حظر السلاح لكي تتمكن من التصدي للمعتدين، والمحافظة على وجودها، وفق الحق المشروع في الدفاع عن النفس.

- يعرب المجلس عن استنكاره الشديد، وإدانته لجريمة الاعتداء على مقدسات المسلمين في الهند، التي تمثلت بهدم مسجد بابري لتارين العريق، ويدعو الحكومة الهندية إلى تحمل مسؤولياتها في اتخاذ مزيد من الإجراءات الكفيلة بحماية المسلمين في الهند، واحترام حقوقهم الدينية، والحفاظ على مقدساتهم، وإعادة بناء المسجد كما جاء في تعهد رئيس الحكومة الهندية.

- أقر المجلس توصيات وزراء الدفاع، وتوصيات المجلس الوزاري في مجالات التعاون العسكري.

- عبّر المجلس عن ارتياحه لتوصل لجنة التعاون المالي والاقتصادي إلى تعرفه جمركية موحدة، وتطبيقها بشكل تدريجي، وكلف اللجنة بوضع نظام متكامل لذلك وعرضه على الدورة القادمة للمجلس الأعلى لإقراره.

- كما أقرّ المجلس العمل بالقواعد الجديدة لممارسة تجارة التجزئة، ووافق المجلس على نظام براءات الاختراع لدول مجلس التعاون، والنظام الأساسي لمكتب براءات الاختراع الذي سيكون مقره الأمانة العامة.

- وأكد المجلس التزامه بقرار قمة الدوحة الخاص بإنشاء برنامج مجلس التعاون لدعم جهود التنمية الاقتصادية في الدول العربية، وقرر البدء بتنفيذه وفقاً للمبادئ والأهداف التي تضمنها قرار إنشائه.

- كلف المجلس الأمانة العامة بدعوة لجنة البرنامج لتحديد في بداية كل عام التزامات البرنامج والأنشطة التمويلية له خلال العام طبقاً لنظامه.

- يعبر المجلس عن تقديره البالغ لمعالي عبدالله بن بشارة الأمين العام منذ قيام المجلس، وإسهامه في المسيرة بالكثير من جهده ووقته وخبرته.

- كما يرحب المجلس بمعالي الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي أميناً عاماً للمجلس للأعوام الثلاثة القادمة⁽¹⁾.

الدورة الرابعة عشرة المنعقدة بالرياض:

تلبية لدعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد ابن عبدالعزيز آل سعود - ملك المملكة العربية السعودية، عقد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورته الرابعة عشرة بالرياض، في الفترة من 7 - 9 من رجب 1414هـ الموافق 20 - 22 ديسمبر 1993م بحضور أصحاب الجلالة والسمو:

1- صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

(1) المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون: دولة الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي، جمادى الآخرة 1413هـ الموافق ديسمبر 1992م) ، ص 1 - 9.

- 2- صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة
أمير دولة البحرين.
- 3- خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية.
- 4- صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد
سلطان عمان.
- 5- صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر.
- 6- صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح
أمير دولة الكويت.

وفيما يلي أهم ما ورد في البيان الختامي للدورة:

- استعرض المجلس الأعلى تطور المسيرة الخيرة لمجلس التعاون في المجالات السياسية والأمنية والعسكرية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في ضوء النتائج والتوصيات التي رفعتها اللجان الوزارية والمجلس الوزاري، وتدارس السبل الكفيلة بدفع العمل الجماعي، مستهدياً في هذا الخصوص بالكلمة السامية التي ألقاها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد في الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة، لما تضمنته من مواقف وأسس للعمل المشترك في المرحلة القادمة.

- يرحب المجلس بالبيان الصادر عن حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمتعلق بالنزاع القائم بين إيران، ودولة الإمارات العربية المتحدة، حول الجزر الثلاث، ويأمل أن يكون ذلك مؤشراً لإلغاء كافة



صورة لاجتماعات مجلس القمة لدول الخليج بالرياض عام 1414هـ

الإجراءات والتدابير التي اتخذتها إيران في جزيرة أبو موسى، وإنهاء الاحتلال لجزيرتي طنب الكبرى، وطنب الصغرى.

- يتطلع المجلس إلى أن تحقق مفاوضات مسيرة السلام في الشرق الأوسط الجارية تقدماً جوهرياً في جميع المسارات، ويطالب المجلس المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لإنهاء احتلالها للجزولان السوري، وتنفيذ قرار مجلس الأمن 425 القاضي بانسحابها الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وفي مقدمتها القدس الشريف، وإرساء قواعد ثابتة لضمان الأمن في الشرق الأوسط.

- قرّر المجلس تشكيل لجنة عليا لمتابعة تنفيذ قرارات الدفاع الجماعي والتعاون العسكري، تكون رئاستها دورية سنوياً بين وزراء الدفاع لدول المجلس، وتضم رؤساء الأركان، ورئيس اللجنة العسكرية بالأمانة العامة، على أن تبدأ دورية الرئاسة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

- أقرّ المجلس توصيات وزراء الداخلية حول مختلف مجالات التعاون الأمني، بما في ذلك ما يتعلق بالاتفاقية الأمنية الشاملة، حيث كلف وزراء الداخلية ووكلاء وزارات الداخلية بالإجتماع، لإنجاز الصياغة النهائية لهذه الاتفاقية.

- كما أقرّ المجلس الأعلى التوصية المرفوعة بشأن معاملة مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الأهلي⁽¹⁾.

(1) جريدة البلاد: العدد (10761) تاريخ رجب 1414هـ، (مؤسسة البلاد الصحفية)، ص5.

الدورة الخامسة عشرة المنعقدة في المنامة:

تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة - أمير دولة البحرين، عقد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورته الخامسة عشرة بالمنامة بدولة البحرين، في الفترة من 17 - 19 من رجب 1415هـ الموافق 19 - 21 ديسمبر 1994م بحضور أصحاب الجلالة والسمو:

- 1- صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.
 - 2- صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة
أمير دولة البحرين.
 - 3- خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية.
 - 4- صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد
سلطان عمان.
 - 5- صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر.
 - 6- صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح
أمير دولة الكويت.
- ولقد أشاد المجلس بالكلمة القيمة التي افتتح بها صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين، وما تضمنته كلمة سموه من أفكار إيجابية لدفع مسيرة التعاون بين دول المجلس، كما

استمع المجلس الأعلى، إلى تقرير من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية رئيس الدورة الرابعة عشرة للمجلس الأعلى اشتمل على تقويم المسيرة الخيرة للمجلس، وما حققته من إنجازات لصالح أمن ورخاء مواطني دول مجلس التعاون، ومقترحات بناءة لدفع مسيرة التعاون بما يحقق الأهداف والغايات السامية التي أرساها أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، ومن أهم ما ورد في البيان الختامي ما يلي:

- تابع المجلس قرار جمهورية العراق بالاعتراف بسيادة دولة الكويت وسلامتها الإقليمية وحدودها الدولية مع جمهورية العراق، واعتبره خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح نحو تنفيذ العراق لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

- يقدر المجلس الأعلى الجهود التي بذلتها دولة الإمارات العربية المتحدة لحل الخلاف مع جمهورية إيران حول الجزر الثلاث ثنائياً، ونظراً لعدم إبداء إيران الرغبة الجادة في بحث إنهاء احتلالها للجزر الثلاث طنّب الكبرى، وطنّب الصغرى، وأبو موسى، فإن المجلس يدعو إيران للقبول بإحالة هذا الخلاف إلى محكمة العدل الدولية.

- يرحّب المجلس بالخطوات الملموسة التي قطعتها مسيرة السلام في الشرق الأوسط، معبراً عن استمرار دعمه للمسيرة السلمية. ويدعو المجلس راعيي مؤتمر السلام إلى تكثيف الجهود لتحقيق تقدم على المسارين السوري الإسرائيلي، واللبناني الإسرائيلي، ومطالبة

إسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان السوري، وجنوب لبنان،
والتوصل إلى حل عادل.

- يؤكد المجلس الأعلى على القرارات والإعلان حول الأوضاع في
جمهورية البوسنة والهرسك الصادرة عن مؤتمر القمة الإسلامي
السابع المنعقد مؤخراً بالدار البيضاء.

- تدارس المجلس الأعلى الأفكار التي تضمنها تقرير خادم الحرمين
الشريفين، وتوصيات وزراء الدفاع في اجتماعهم الثالث عشر، لذا
قرر تبني خطوات لبناء القوة الدفاعية الذاتية، في ظل استراتيجية
موحدة، تضع في خدمة الأمن الخليجي كل القدرات المتوافرة كما
قرر تطوير قوة درع الجزيرة.

- العمل على زيادة إسهام الصناعة الوطنية في الاقتصاد الوطني،
وتشجيع مشتريات الصناعات الوطنية في كل دولة، من المواد الخام
والسلع الوسيطة والخدمات التي تنتجها تلك الدول.

- أخذ المجلس علماً بموافقة لجنة التعاون المالي والاقتصادي المفوضة
من قبله في هذا الشأن، على السماح بممارسة الأنشطة الاقتصادية
في المجالات الصحية.

- عبر المجلس عن ارتياحه للتوقيع على اتفاقيات الأورجواي، والمصادقة
عليها من قبل الشركاء التجاريين الرئيسيين، ويرحب بقيام منظمة
التجارة العالمية⁽¹⁾.

(1) جريدة الشرق الأوسط، العدد: 5868 تاريخ 20 من رجب 1415هـ، ص3.

البيان الختامي للدورة السادسة عشرة المنعقدة في مسقط:

تلبية لدعوة كريمة من حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد - سلطان عمان - عقد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورته السادسة عشرة بمسقط، في الفترة بين 12 - 14 من رجب 1416هـ الموافق 4-6 ديسمبر 1995م برئاسة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد - سلطان عمان، وبحضور أصحاب السمو:

- 1- صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.
- 2- صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة
أمير دولة البحرين.
- 3- صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني
- 4- صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد
سلطان عمان.
- 5- صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر.
- 6- صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح
أمير دولة الكويت.

وقد عبر أصحاب الجلالة والسمو عن ارتياحهم للتقارير الطيبة عن صحة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود - ملك المملكة العربية السعودية، وعن تمنياتهم الخالصة بأن يمتعته الله

بموفور الصحة والعافية، ويحفظه من كل سوء ومكروه⁽¹⁾.

ومن أهم ما ورد في البيان الصادر عن المجلس الأعلى ما يلي:

- بحث المجلس الأعلى مستجدات مسيرة العمل المشترك من كافة جوانبها، كما تداولوا العلاقات الثنائية فيما بين دولهم، واستعرضوا في مشاوراتهم الجهود الأخوية المبذولة لإنهاء المسائل الثنائية العالقة بين دولهم.

- تدارس المجلس الأعلى المستجدات في العلاقات بين دول مجلس التعاون وجمهورية إيران الإسلامية، وقضية احتلالها للجزر الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة وعبر المجلس عن أسفه البالغ لعدم تجاوب إيران مع الدعوات المتكررة الجادة والصادقة من جانب دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويجدد المجلس موقفه الثابت بدعم ومساندة دولة الإمارات العربية المتحدة، وتأكيد سيادتها على جزرها الثلاث، ويدعو إيران إلى قبول إحالة الخلاف إلى محكمة العدل الدولية.

- أكد المجلس أن دوله، انطلاقاً من مواقفها الإيجابية الداعمة لعملية السلام في الشرق الأوسط، تؤكد من جديد أن يكون السلام شاملاً وعادلاً ودائماً كأساس للأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة.

(1) تغيب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز عن هذه الجلسة، بسبب الوعكة الصحية التي ألمت به، ودخل على إثرها مستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض صباح الخميس 8 من رجب 1416هـ وغادر المستشفى يوم الخميس 15 من رجب 1416هـ ونصح الأطباء بالراحة والاستجمام، حتى عاد بفضل الله إلى عمله مع انعقاد أول مجلس للوزراء بمكة المكرمة، يوم الاثنين 23 من رمضان 1416هـ.

- أدان المجلس الأعلى بشدة العمل الإجرامي الأثم الذي وقع في مدينة الرياض، وأودى بحياة نفوس بريئة، كما أوقع بعدد من الجرحى وروّع الأمنين، والمجلس يستنكر هذه الأعمال الإجرامية الغادرة التي تريد النيل من الإنجازات الكبيرة والتقدم والنماء الذي حققته المملكة العربية السعودية فأصبح علامة بارزة أشاد بها الجميع.

- كما اطلع المجلس على ما توصل إليه وزراء الداخلية حول انتقال المواطنين بالبطاقة الشخصية، ونظراً لأهمية هذا الموضوع لتوثيق الترابط والتواصل بين شعوب دول المجلس، فقد بارك المجلس ما توصلت إليه الدول الأعضاء وبشكل ثنائي من انتقال مواطنيها بالبطاقة الشخصية. متطلعاً إلى أن تتمكن كافة دول المجلس من استكمال إجراءاتها اللازمة، لاستصدار البطاقات الشخصية لمواطنيها.

- قرر المجلس الأعلى تعيين الأستاذ جميل إبراهيم الحجيلان من المملكة العربية السعودية أميناً عاماً لمجلس التعاون لدول الخليج العربية خلفاً لمعالي الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي، الذي انتهت فترة عمله، كما شكر المجلس للأمين العام المساعد الدكتور عبدالله إبراهيم القويز ما بذله من جهود قيّمة خلال فترة عمله بالأمانة العامة للمجلس⁽¹⁾.

وقد أوردت جريدة القبس الكويتية وقائع انسحاب الوفد القطري

(1) جريدة الرياض: العدد 10129، (الرياض، مطابع مؤسسة الإمامة، 29 من شوال 1416هـ)، ص 1 - 4.

من الجلسة الختامية، بسبب اختيار الأمين العام جميل الحجيلان من المملكة العربية السعودية وأن وزراء الخارجية سعوا إلى إقناع زميلهم القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني بسحب مرشح قطر عبدالرحمن العطية، والاتفاق بالإجماع على المرشح السعودي جميل الحجيلان، لكنه رفض لأن قطر كانت أبلغت الأمانة عزمها على ترشيح الشيخ العطية، ورد وزراء الخارجية بأن المملكة أيضاً أبلغت الأمانة، وحصلت على موافقة أربع دول بخطابات جوابية حملها الدكتور عبدالعزيز الخويطر موفد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد، وهي: (الكويت، والإمارات، وسلطنة عمان، والبحرين).

وفي تصريح للشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير الخارجية القطري، في أثناء حضوره اجتماع المجلس الوزاري في دورته (58) المنعقدة بالرياض، قال في تصريح صحافي: لقد تم حل هذا الموضوع المتعلق بالأمين العام بعقلانية بين دول المجلس، وطبقاً للاقتراح العماني الذي ينص على أن يكون تعيين الأمين العام للمجلس وفقاً لترتيب الحروف الأبجدية، وأثنى في هذا الصدد على جهود صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية، التي بذلها من أجل تجاوز بعض المصاعب التي اعترضت طريق المجلس خلال الفترة الماضية، كما وجه شكره لسلطنة عمان على جهودها القيّمة.

البيان الختامي للدورة السابعة عشرة المنعقدة في الدوحة:

تلبية لدعوة كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ/ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، عقد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورته السابعة عشرة في دولة قطر في الفترة من 26 - 28 رجب 1417هـ الموافق 7 - 9 ديسمبر 1996م برئاسة صاحب السمو الشيخ/ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر وبحضور أصحاب الجلالة والسمو:

- 1- صاحب السمو الشيخ / مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي.
- 2 - صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين
- 3 - صاحب السمو الملكي الأمير/ عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية.
- 4 - صاحب الجلالة السلطان/ قابوس بن سعيد سلطان عمان.
- 5 - صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر.
- 6 - صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت.

وأعرب أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس الأعلى عن
سعادتهم بسلامة صاحب سمو الشيخ/ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وزوال الأثر العابر واسباغ الصحة
والعافية على سموه ليوصل مسيرة المجلس المباركة بكل ما عرف عن
سموه من حرص على هذا الكيان.

كما عبر المجلس الأعلى عن شكره وتقديره لجلالة السلطان قابوس
ابن سعيد سلطان عُمان وحكومته الرشيدة على ما بذلوه من جهود في
القيام بواجبات الرئاسة خلال الدورة السادسة عشرة.

كما استعرض المجلس القضايا الدولية والإقليمية التي تهم دول
المنطقة واتخذ بشأنها القرارات المناسبة.

البيان الختامي للدورة الثامنة عشرة المنعقدة في الكويت:

تلبية لدعوة كريمة من حضرة صاحب سمو الشيخ / جابر الأحمد
الصباح أمير دولة الكويت، عقد المجلس الأعلى لمجلس التعاون
لدول الخليج العربية دورته الثامنة عشرة في دولة الكويت في
الفترة ما بين 20 - 22 شعبان 1418هـ الموافق 20 - 22 ديسمبر
1997م برئاسة صاحب سمو الشيخ/ جابر الأحمد الصباح أمير دولة
الكويت، وبحضور أصحاب الجلالة والسمو:

1- صاحب سمو الشيخ/ زايد بن سلطان آل نهيان.

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

2- صاحب السمو الشيخ/ عيسى بن سلمان آل خليفة .

أمير دولة البحرين

3- صاحب السمو الملكي الأمير/ عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء

رئيس الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية

4- صاحب الجلالة السلطان/ قابوس بن سعيد .

سلطان عمان .

5- صاحب السمو الشيخ/ حمد بن خليفة آل ثاني .

أمير دولة قطر .

6- صاحب السمو الشيخ/ جابر الأحمد الصباح .

أمير دولة الكويت .

استعرض المجلس الأعلى تطور مسيرة التعاون والعمل المشترك في المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والإقتصادية والإجتماعية والقانونية، منذ الدورة السابعة عشرة للمجلس الأعلى .

كما اطلع على التقارير والتوصيات المرفوعة من اللجان الوزارية والمجلس الوزاري، وأكد على الرغبة الصادقة في تعزيز مسيرة مجلس التعاون بما يحقق الأهداف السامية التي جسدها النظام الأساسي، والسير نحو آفاق أرحب وأشمل، لمواكبة المتغيرات الإقليمية والدولية تلبية لتطلعات وطموحات دول المجلس وشعوبها وبما يحقق الأمن والإستقرار والرخاء في المنطقة. ثم استعرض ما عرض عليه من الأمور السياسية والإقتصادية والعسكرية واتخذ بشأنها القرارات المناسبة .

ورحب المجلس الأعلى بمعالي الشيخ جميل بن إبراهيم الحجيلان بمناسبة مشاركته الأولى في أعمال القمة منذ أولاه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس الثقة الغالية بتعيينه أميناً عاماً لدول المجلس، متمنياً له التوفيق والنجاح.

البيان الختامي للدورة التاسعة عشرة المنعقدة في أبوظبي:

تلبية لدعوة كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ/ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، عقد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورته التاسعة عشرة في دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة ما بين 18 - 20 شعبان 1419هـ الموافق 7 - 9 ديسمبر 1998م بحضور أصحاب الجلالة والسمو:

- 1 - صاحب السمو الشيخ/ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
- 2 - صاحب السمو الشيخ/ عيسى بن سلمان آل خليفة.
أمير دولة البحرين
- 3 - صاحب السمو الملكي الأمير/ عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء
رئيس الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية
- 4 - صاحب الجلالة السلطان/ قابوس بن سعيد.
سلطان عمان

5 - صاحب السمو الشيخ / حمد بن خليفة آل ثاني.

أمير دولة قطر.

6 - صاحب السمو الشيخ / جابر الأحمد الصباح.

أمير دولة الكويت.

واستعرض المجلس الأعلى تطور مسيرة التعاون المشترك في المجالات الأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية، منذ انعقاد دورته الثامنة عشرة، وتدارس التقارير والتوصيات المرفوعة من المجلس الوزاري، مؤكداً عزم دول المجلس على المضي في تعزيز ودفع مسيرة مجلس التعاون نحو آفاق أرحب لتحقيق المزيد من الإنجازات تلبية لتطلعات وطموحات مواطني دول المجلس بما يحقق الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة.

وأجرى المجلس الأعلى تقويماً شاملاً لتطورات الأوضاع السياسية والأمنية على المستويين الإقليمي والدولي.

وثنم المجلس الأعلى عالياً حضور فخامة الرئيس نيلسون مانديلا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، الجلسة الافتتاحية والكلمة القيمة التي ألقاها واللقاءات التي تمت بين قادة دول المجلس وبين فخامته أثناء انعقاد دورته الحالية في أبو ظبي، مشيداً بالدور الذي قام به فخامته في توثيق العلاقات المتميزة القائمة بين دول المجلس وجمهورية جنوب

أفريقيا، وعبر المجلس الأعلى عن اعتزازه بالتقدير الذي عبر عنه فخامته لمجلس التعاون ودوره الإقليمي والدولي، متمنياً لفخامة الرئيس مانديلا السعادة والتوفيق في حياته الخاصة والعامة في السنوات القادمة.

وقدر المجلس الأعلى تقديراً عالياً كلمة فخامة الرئيس الفرنسي جاك شيراك، الموجهة إلى قادة دول المجلس والتي بثت في الجلسة الافتتاحية، وقد عبر فخامته عن صداقة فرنسا وتقديرها لمجلس التعاون.

وأسعد المجلس الأعلى مشاركة معالي/كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، في الجلسة الافتتاحية وثنى عالياً الكلمة التي ألقاها واللقاءات التي تمت بين قادة دول المجلس ومعاليه، معبراً عن دعمه وتأييده لأنشطة الأمم المتحدة، ومقدراً الدور القيادي المنوط بها في العلاقات الدولية بما يخدم قضايا السلم والأمن الدوليين والتطور الإقتصادي والإجتماعي والإنساني لجميع شعوب دول العالم.

وعبر المجلس الأعلى عن اعتزازه بما أبداه معاليه من تقدير واحترام لمجلس التعاون ولأهميته في تعزيز الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة.

وثنى المجلس الأعلى حضور معالي الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية، ومعالي عز الدين العراقي، الأمين العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الجلسة الافتتاحية للدورة التاسعة عشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون، واللقاءات والمشاورات القيمة التي أجريها مع قادة دول المجلس.

وقد استعرض المشاكل المتنوعة التي عرضت في جدول أعماله واتخذ حيالها القرارات المناسبة.

وأشاد المجلس الأعلى بالجهود الصادقة والمخلصة التي بذلها صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت أثناء رئاسة سموه للدورة الثامنة عشرة للمجلس الأعلى، وما أبداه سموه من حكمة واقتدار في إدارة ومتابعة المسيرة المباركة.

ويتطلع المجلس الأعلى إلى اللقاء في دورته العشرين، إن شاء الله، في المملكة العربية السعودية في شهر ديسمبر 1999م تلبية لدعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية.

البيان الختامي للدورة العشرين المنعقدة في الرياض:

تلبية لدعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد ابن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، عقد المجلس الأعلى دورته العشرين في الرياض خلال الفترة من 19 إلى 21 شعبان 1420هـ الموافق 27 إلى 29 نوفمبر 1999م، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية وبحضور أصحاب الجلالة والسمو:

1- صاحب السمو الشيخ/ مكتوم بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي.

- 2- صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى بن سليمان آل خليفة .
أمير دولة البحرين .
 - 3- خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود .
ملك المملكة العربية السعودية .
 - 4- صاحب الجلالة السلطان/ قابوس بن سعيد .
سلطان عمان .
 - 5- صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني .
أمير دولة قطر .
 - 6- صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح
أمير دولة الكويت .
- استعرض المجلس الأعلى، حصيلة عقدين من العمل المشترك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والعسكرية والأمنية. وعبر عن ارتياحه لما حققته المسيرة الخيرة من إنجازات. وأكد المجلس الأعلى على الرغبة والإرادة الصادقة في تعزيز مسيرة مجلس التعاون، لمواكبة المتغيرات الإقليمية والدولية، بما يحقق التطلعات والأهداف السامية لهذه المسيرة، وأجرى المجلس الأعلى تقويماً شاملاً لمستجدات القضايا الاقتصادية والسياسية والأمنية على كافة المستويات العربية والإقليمية والدولية، وأكد على أهمية مواصلة العمل لتعزيز الأمن والإستقرار والتنمية لدول المجلس وشعبها .

البيان الختامي للدورة الحادية والعشرين المنعقدة في المنامة:

تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير دولة البحرين، عقد المجلس الأعلى دورته الحادية والعشرين في المنامة - دولة البحرين خلال الفترة من 4 - 5 شوال 1421هـ الموافق 30 - 31 ديسمبر 2000م، برئاسة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير دولة البحرين وبحضور أصحاب الجلالة والسمو:

- 1- صاحب السمو الشيخ / مكتوم بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،
رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي.
- 2- صاحب السمو الشيخ/حمد بن عيسى آل خليفة
أمير دولة البحرين
- 3- صاحب السمو الملكي الأمير/عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء
رئيس الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية.
- 4- صاحب الجلالة السلطان/ قابوس بن سعيد .
سلطان عُمان.
- 5- صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني.
أمير دولة قطر.
- 6- صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح
أمير دولة الكويت.

أعرب أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس عن سعادتهم بمناسبة عودة صاحب سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة معافى من رحلة العلاج بالخارج، داعين الله عز وجل أن يسبغ على سموه موفور الصحة وتمام العافية، وأن يمدّه بعونه وتوفيقه لمواصلة قيادة دولة الإمارات العربية المتحدة والإسهام في خدمة قضايا الأمة العربية والإسلامية.

استعرض المجلس الأعلى، حصيلة العمل المشترك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والأمنية والثقافية والإعلامية، وعبر عن ارتياحه لما تحقّق من إنجازات، مؤكداً على الرغبة والإرادة الصادقة في دفع مسيرة مجلس التعاون، لمواكبة المتغيرات الإقليمية والدولية، بما يحقق التطلعات والأهداف السلمية التي يجسدها النظام الأساسي للمجلس، وأكد على أهمية مواصلة العمل لتعزيز الأمن والاستقرار والتنمية لدول المجلس وشعبها واستعرض المجلس المسائل الواردة في جدول أعماله وأتخذ حيالها القرارات المناسبة.

واستعرض المجلس الأعلى الأحداث الدامية في الأراضي الفلسطينية جراء الاعتداءات الوحشية، والإجراءات القمعية، وسياسات الإغلاق والحصار التي تمارسها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني الشقيق المطالب باستعادة كافة حقوقه المشروعة بما فيها حقه في العودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وإذ يعبر المجلس عن شجبه وإدانته لهذه الاعتداءات والإجراءات، فإنه

يطالب بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني من هذه الاعتداءات، ومؤكداً على مواقفه الثابتة والمعلنة بشأن السلام الشامل والعدل في المنطقة استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية وخاصة قراري مجلس الأمن 242 و 338 ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وأعرب المجلس عن تأييده ودعمه لقرارات الدورة التاسعة لمؤتمر القمة الإسلامي والتي عقدت في الدوحة خلال الفترة من 12 - 13 نوفمبر 2000م وثقته الكاملة بأن دولة قطر بقيادة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ستتهض خلال فترة رئاستها منظمة المؤتمر الإسلامي بمسؤوليتها بحكمة واقتدار بغية رفع أداء وفعالية منظمة المؤتمر الإسلامي، بما يحقق مصالح الأمة الإسلامية ويزيد من فاعليتها وحضورها على الساحة الدولية.

كما عبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه للجهود الصادقة والمخلصة التي بذلتها المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، وأخيه صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني بالمملكة العربية السعودية، أثناء ترؤسها للدورة العشرين للمجلس الأعلى، وما تحققت من إنجازات دفعت بالمسيرة المباركة إلى مزيد من التقدم والرخاء لشعوب المنطقة.

البيان الختامي للدورة الثانية والعشرين المنعقدة في مسقط:

تلبية لدعوة كريمة من صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان - عقد المجلس الأعلى دورته الثانية والعشرين في مسقط - سطنة عمان - في فترة بين يومي الأحد والاثنين 15-16 شوال 1422هـ الموافق 30-31 ديسمبر 2001م برئاسة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان وبحضور أصحاب الجلالة والسمو:

- 1 - صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم.
نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي.
- 2 - صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة
أمير دولة البحرين.
- 3 - صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز.
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني
بالمملكة العربية السعودية.
- 4 - صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني.
أمير دولة قطر.
- 5 - معالي الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح.
ممثل صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت رئيس مجلس الوزراء بالنيابة وزير الخارجية.

- وقد عبر أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون عن خالص تهانيتهم لخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية بمناسبة مرور عشرين عاماً على توليه الحكم، مشيدين بالإنجازات الكبيرة التي تحققت في عهده، كما عبر أصحاب الجلالة والسمو عن سعادتهم بسلامة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد أمير دولة الكويت وزوال الأثر الصحي العابر داعين المولى عز وجل أن يسبغ على سموه دوام الصحة وتمام العافية.

- بحث المجلس الأعلى مسيرة التعاون الاقتصادي المشترك لمجلس التعاون وأطلع على ما رفع إليه من تقارير وتوصيات من المجلس الوزاري واللجان الوزارية والأمانة العامة بهذا الشأن.

- تدارس المجلس الخطوات بشأن إقامة الاتحاد الجمركي الموحد وتوقع العمل به في الأول من يناير عام 2003م كما قرر تخفيض التعرفة الجمركية الموحدة بواقع خمسة في المائة (5%) على جميع السلع الأجنبية المستوردة باستثناء السلع المعفاة في الدورة العشرين.

- وافق المجلس الأعلى على البرنامج الزمني للاتحاد النقدي حيث وجه لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بتطبيق قرار المجلس الأعلى بشأن اعتماد الدولار مثبتاً مشتركاً لعملات دول المجلس في موعد أقصاه نهاية عام 2002م والاتفاق على معايير الأداء الاقتصادي في موعد أقصاه نهاية عام 2005م تمهيداً لإطلاق العملة الموحدة في موعد أقصاه الأول من يناير 2010م.

- اطلع المجلس الأعلى على ما تم تنفيذه من قراراته السابقة بشأن توفير فرص العمل لمواطني دول مجلس التعاون كما إطلع على سير العمل في تنفيذ الخطة المشتركة لتطوير مناهج التعليم واستكمالاً للتشريعات والنظم للحفاظ على الصحة وحماية البيئة والموارد الطبيعية أعتد المجلس الأعلى، النظام الموحد لإدارة نفايات الرعاية الصحية - النظام الموحد لإدارات الكيمياءات الخطرة - اتفاقية المحافظة على الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية في دول المجلس.
- اعتمد المجلس الأعلى وثيقة أبو ظبي للنظام الموحد للأحداث بدول المجلس ووثيقة المنامة لنظام المحاماة ووثيقة مسقط لنظام الاثبات وتمديد العمل بكل من وثيقة الكويت ووثيقة الدوحة للنظام، وأطلع المجلس على سير التعاون العسكري واعتمد المجلس الأعلى قرارات الاجتماع العشرين لأصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية في مدينة المنامة - دولة البحرين، وقرر المجلس الموافقة على الاستراتيجية الأمنية لدول المجلس لمكافحة ظاهرة التطرف والإرهاب وقانون عمل الأحداث.
- بحث المجلس الأعلى تطورات مسار تنفيذ العراق قرارات مجلس الأمن بالحالة بين الكويت والعراق ومنها: احترام أمن واستقلال الكويت وسيادتها وملاحقتها الإقليمية - اعادة تعاونه مع الأمم المتحدة ويدعو المجلس كلاً من العراق والأمين العام للأمم المتحدة لإعادة الحوار بين الطرفين ورفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق وضرورة إحترام استقلال العراق ووحدة أراضيهِ وسلامته، وبحث المجلس الأعلى قضية إحتلال إيران للجزر الثلاث



صورة لقادة مجلس التعاون الخليجي بمناسبة انعقاد القمة للدورة الثانية والعشرين في مسقط
الأحد 15 شوال 1422هـ / 30 - 31 ديسمبر 2001م.

طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة وأكد المجلس الأعلى على سيادة دولة الإمارات الكاملة على الجزر الثلاث، وجدد المجلس دعوته لجمهورية إيران الإسلامية إلى القبول بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية.

- أكد المجلس الأعلى تأييده الكامل للسلطة الفلسطينية ورئيسها فخامة الرئيس ياسر عرفات، وأن السلام العادل والشامل لن يتحقق إلا باستعادة الشعب الفلسطيني لكامل حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة، وأعرب المجلس الأعلى عن بالغ تقديره للجهود الكبيرة التي بذلها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله ابن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية لشرح الموقف العربي من القضايا الراهنة في عملية السلام والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

- إن المجلس الأعلى يقدر الدور المهم الذي تضطلع به الجمهورية اليمنية في الجزيرة العربية ومشاركتها في إطار العمل الجماعي لمجلس التعاون وذلك بعضوية: مجلس وزراء الصحة ومكتب التربية العربي لدول الخليج ومجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية ودورة كأس الخليج العربية لكرة القدم.

- ورحب المجلس بالتطورات الإيجابية التي شهدتها أفغانستان في تشكيل حكومة انتقالية برئاسة حامد قرضاي وتابع المجلس بقلق

بالغ التوتر القائم بين جمهورية الهند وجمهورية باكستان الإسلامية، ولاحظ المجلس الأعلى بقلق تزايد التطرف والعنف والإرهاب وأدان المجلس الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من شهر سبتمبر عام 2001م وأكد المجلس دعمه للتحالف الدولي للقضاء على الإرهاب، ودعا قادة المجلس المفكرين والعلماء بالعالم الإسلامي لبيان قيم ومبادئ الإسلام الحنيف.

- عبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد - سلطان عمان ولحكومته وشعبه لحسن الاستقبال والحفاوة وكرم الضيافة، وعبر المجلس عن تقديره البالغ للجهود الكبيرة والمخلصة التي بذلها معالي الشيخ جميل بن ابراهيم الحجيلان - الأمين العام لمجلس التعاون من وقته وخبرته الطويلة أثناء فترة تولي معاليه أمانة مجلس التعاون.

- قرر المجلس الأعلى تعيين معالي وزير الدولة الأستاذ عبد الرحمن بن حمد العطية من دولة قطر أميناً عاماً لمجلس التعاون لدول الخليج العربية خلفاً لمعالي الشيخ جميل بن ابراهيم الحجيلان الذي سوف تنتهي فترة عمله في نهاية شهر مارس 2002م، ويتطلع المجلس الأعلى إلى اللقاء في الدورة الثالثة والعشرين إن شاء الله في دولة قطر شهر ديسمبر عام 2002م تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر⁽¹⁾.

(1) قرار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (مسقط، 16 شوال 1422هـ)، ص 1 - 15.

البيان الختامي للدورة الثالثة والعشرين المنعقدة في الدوحة:

تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر عقد المجلس الأعلى دورته الثالثة والعشرين في مدينة الدوحة يومي السبت والأحد 17- 18 شوال 1423هـ الموافق 21-22 ديسمبر 2002م برئاسة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى وبحضور أصحاب الجلالة والسمو:

- 1 - صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم - نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي.
 - 2 - معالي الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة - نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية لمملكة البحرين⁽¹⁾.
 - 3 - صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل - وزير الخارجية في المملكة العربية السعودية.
 - 4 - حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد - سلطان عمان.
 - 5 - معالي الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح - النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية في دولة الكويت.
 - 6 - صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني - أمير دولة قطر.
- شارك في الاجتماع معالي الأستاذ عبدالرحمن بن حمد العطية - الأمين العام الجديد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
- استعرض المجلس الأعلى ما تحقق من إنجازات في مسيرة العمل

(1) بتاريخ 2 ذو الحجة 1422هـ الموافق 14 فبراير 2002م تقرر رسمياً أن يكون اسم دولة البحرين مملكة البحرين.



قادة ورؤساء وفود دول مجلس التعاون الخليجي بمناسبة انعقاد القمة للدورة الثالثة والعشرين في الدوحة
يومي السبت والأحد - 17 - 18 شوال 1423هـ الموافق 21 - 22 ديسمبر 2002م



الأمير سعود الفيصل خلال الجلسة الختامية للمجلس

- المشترك والتقارير والتوصيات المرفوعة من المجلس الوزاري بشأن ما تضمنته وثيقة الآراء التي قدمها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله ابن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني للقاء التشاوري الرابع لقادة دول المجلس، واستعرض المجلس تطورات التعاون في الشؤون الاقتصادية والسياسية والأمنية ومن أهم ما جاء في البيان الختامي للقمة الخليجية الثالثة والعشرين:
- قيام الاتحاد الجمركي الخليجي ابتداء من أول يناير 2003م مما يجعل من دول المجلس منطقة جمركية واحدة.
 - اقرار وثيقة الاستراتيجية البترولية المشتركة وخطة الطوارئ للمنتجات النفطية.
 - تكليف لجنة التعاون البترولي إعداد دراسة جدوى إنشاء أنبوب لتصدير النفط على بحر العرب.
 - القمة تؤكد التمسك بمبادرة السلام العربية وحق الإمارات في جزرها الثلاث.
 - المجلس يدعو العراق للالتزام بكامل القرارات الدولية والإفراج عن المعتقلين والأسرى الكويتيين.
 - رفض التهديدات الخارجية للعراق ورفض افتراءات الرئاسة العراقية ضد الكويت.
 - إدانة الممارسات الإسرائيلية الوحشية ضد الشعب الفلسطيني ودعوة المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل⁽¹⁾.

(1) جريدة الرياض ، العدد 12600 ، بتاريخ 19 شوال 1423هـ - 23 ديسمبر 2002م.

البيان الختامي للدورة الرابعة والعشرين المنعقدة في الكويت:

تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، ونيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود رأس صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله ابن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني وفد المملكة العربية السعودية إلى مؤتمر القمة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربي في دورته الرابعة والعشرين بدولة الكويت يومي الأحد والاثنين 27 - 28 شوال 1424هـ الموافق 21-22 ديسمبر 2003:

- 1 - صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت رئيس دولة الكويت رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى وبحضور أصحاب الجلالة والسمو.
- 2 - صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني بالمملكة العربية السعودية.
- 3 - صاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي.
- 4 - صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.
- 5 - صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء بسلطنة عمان.
- 6 - صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر.

7 - أستعرض المجلس ما تحقق من إنجازات في مسيرة التعاون المشترك منذ الدورة الماضية للمجلس الأعلى في كافة المجالات وأجرى تقويماً شاملاً لمستجدات القضايا السياسية والأمنية على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية في ضوء أحداث مرحلة جديدة تمر بها منطقة الخليج والعالم وحرصاً من قادة دول مجلس التعاون على تعزيز مسيرة السلام والتعاون المشترك في مختلف المجالات.

وقد أستعرض المجلس الأعلى تقارير المتابعة والتوصيات المرفوعة من المجلس الوزاري في المجال الاقتصادي وبحث مسيرة التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون وأجرى تقويماً لما أنجز من خطوات من خلال ما رفع إليه بهذا الشأن من تقارير وتوصيات من المجلس الوزاري واللجان الوزارية والأمانة العامة وأطلع المجلس على تقرير سير الاتحاد الجمركي الذي بدأ تطبيقه والعمل به من بداية 2003م وما تم اتخاذه في إطار المجلس من إجراءات لتذليل ما اعترضته من صعوبات وأكد على ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتسهيل انسياب حركة السلع وإزالة أي معوقات تحد من ذلك، ولهذا الغرض وافق المجلس الأعلى على إقامة مركز المعلومات الجمركي في مقر الأمانة العامة الذي يربط إدارات الجمارك بدول المجلس ويسهل تنفيذ متطلبات الاتحاد الجمركي في هذا المجال.

كما أعتد المجلس النظام الأساسي لهيئة التقييس لدول المجلس والذي سيتم بموجبه إنشاء هيئة خليجية موحدة للتقييس مقرها مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية هدفها مواكبة ما يتطلبه قيام



قادة ورؤساء وفود دول مجلس التعاون الخليجي بمناسبة انعقاد القمة للدورة الرابعة والعشرين في الكويت يومي الأحد والاثنين 27 - 28 شوال 1424هـ الموافق 21-22 ديسمبر 2003



صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود نيابة عن خادم الحرمين الشريفين خلال الجلسة الختامية للمجلس

الاتحاد الجمركي من توحيد للمواصفات والمقاييس للدول الأعضاء وضمان سلامة وجودة السلع التي تدخل إلى أسواق دول المجلس. وفي مجال التعاون الكهربائي والمائي وبهدف الاستخدام الأمثل لموارد المياه والكهرباء أكد المجلس على الالتزام بتطبيق المواصفات الكهربائية والمائية التي يتفق عليها في إطار مجلس التعاون، كما أكد المجلس على العمل بتأمين الإمدادات النفطية لمواجهة أي ظروف طارئة تؤثر سلباً على استقرار أسواق النفط.

وتأسيساً على القرارات التي اتخذها المجلس الأعلى بشأن التعليم وخاصة ما ورد في وثيقة الآراء لصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله ابن عبدالعزيز وإدراكه لأهمية التطوير الشامل للتعليم مع المجلس الأعلى مسيرة العمل في مجال تنفيذ الخطة المشتركة لتطوير مناهج التعليم العام وكذلك مرثيات الهيئة الاستشارية بشأن التعليم والبحث العلمي والدراسة التي أعدها فريق الخبراء تنفيذاً لقرار المجلس لدورته الثالثة والعشرين بشأن التوجيهات الخاصة بالتعليم.

كما أعتمد المجلس الأعلى الوثائق التالية: مشروع وثيقة الدوحة لنظام القانون الموحد لأعمال كتاب العدل لدول المجلس ومشروع النموذج الاسترشادي لاتفاقية التعاون القانوني والقضائي ومشروع وثيقة أبو ظبي لنظام القانون الموحد للتوثيق والمصالحة لدول مجلس التعاون.

وفي مجال التعاون والتنسيق العسكري أطلع المجلس الأعلى على نتائج الاجتماع الثاني والعشرين لأصحاب السمو والمعالي وزراء الدفاع والاجتماع الثاني لمجلس الدفاع المشترك وصادق عليها وعبر عن ارتياحه لسير التعاون العسكري في مجالاته المختلفة.

واطلع المجلس الأعلى على ما توصلت إليه الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى من مرئيات بشأن المعالجة الشاملة لقضايا السكان وقرر اعتمادها وإحالتها إلى اللجان الوزارية المختصة لوضع البرامج المناسبة لتنفيذها.

وبشأن موضوع المرأة وتأكيد دورها الاقتصادي والاجتماعي والأسري أطلع المجلس الأعلى على مرئيات الهيئة الاستشارية وقرر إحالتها إلى الجهات المختصة في هذا الشأن وكلف المجلس الأعلى الهيئة الاستشارية بدراسة الموضوعات الجديدة التالية:

- تقويم مسيرة مجلس التعاون خلال الثلاث والعشرين سنة الماضية.

- معوقات التبادل التجاري بين دول المجلس.

- دور القطاع الخاص في تعزيز التواصل بين أبناء دول المجلس.

وأستعرض المجلس الأعلى المستجدات والأحداث الأمنية محلياً وإقليمياً ودولياً في ظل ما يشهده العالم اليوم من أعمال إرهابية خطيرة وتدارس تداعياتها وآثارها على أمن وإستقرار دول المجلس بشكل خاص وعلى المنطقة والمجتمع الدولي بشكل عام.

وأكد المجلس الأعلى مجدداً وقوفه وتضامنه التام مع المملكة العربية السعودية وتأييدها لكافة الإجراءات التي اتخذتها للحفاظ على أمنها واستقرارها، وإزاء المحاولات المغرضة لبعض وسائل الإعلام للخلط والربط بين الإرهاب والإسلام أكد المجلس الأعلى على رفضه المطلق ربط الإرهاب بأي دين وحضارة.

وفيما يتعلق بتطورات الوضع في العراق وانعكاساتها على الأوضاع الإقليمية والدولية أكد المجلس الأعلى على ثوابت مواقفه المعروفة والمعلنة المتمثلة في تعاطفه وتضامنه التام مع الشعب العراقي الشقيق في

محنته التي يعاني منها بسبب الأوضاع الأمنية الراهنة ورفض كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تجزئة العراق وضرورة الحفاظ على سيادته واستقلاله ووحدة أراضيه والالتزام بمبدأ عدم التدخل في شؤونه الداخلية ودعوة الأطراف الأخرى لاتباع النهج ذاته.

وأعرب المجلس الأعلى عن ارتياحه للتوجهات الجديدة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن التعجيل في نقل الحكم والسلطة للعراقيين ورحب بما صدر عن مجلس الحكم الانتقالي في العراق حيال ما تم التوصل إليه من اتفاق مع سلطات التحالف بوضع جدول زمني لنقل الحكم والسلطة للعراقيين بالطريقة التي يرضيها الشعب العراقي.

وبحث المجلس الأعلى قضية احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة مذكراً ومؤكداً على قراراته السابقة، وبعد الإطلاع على الاتصالات والزيارات الهامة المتبادلة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية أعرب المجلس الأعلى عن تطلعه إلى أن تثمر تلك الاتصالات والزيارات الخطوات الإيجابية الملموسة التي تسهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وتطوير التعاون بين دول المجلس ودولة إيران الإسلامية وترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة.

وتابع المجلس الأعلى بقلق التدهور الخطير للأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتحديات التي تواجه عملية السلام في الشرق الأوسط من جراء إصرار الحكومة الإسرائيلية على الاستمرار في انتهاكها سياسة التصفية واقتحام المدن والقرى الفلسطينية وهدمها وتشريد أبنائها واغتيال كوادرها والتمادي في اصرارها في المزيد من

الأراضي الفلسطينية وإجهاض خارطة الطريق والعملية السلمية الأمر الذي يشكل عائقاً وتحدياً لكافة الجهود العربية والدولية، وفي هذا السياق يطالب المجلس الأعلى المجتمع الدولي بالضغط على الحكومة الإسرائيلية للتوقف عن أعمالها الاستفزازية وتهديداتها لسوريا ولبنان، وجدد المجلس الأعلى مطالبته لإسرائيل والمجتمع الدولي للعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج خالية من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية.

البيان الختامي للدورة الخامسة والعشرين لقمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة في البحرين:

تلبية لدعوة كريمة من صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين عقد المجلس الأعلى دورته الخامسة والعشرين في مدينة المنامة بمملكة البحرين يومي الاثنين والثلاثاء 8 - 9 من ذي القعدة 1425هـ الموافق 20 - 21 ديسمبر 2004م برئاسة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى وبحضور أصحاب الجلالة والسمو:

1 - صاحب سمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

2 - صاحب سمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام في المملكة العربية السعودية.

3 - صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان .

4 - صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر .

5 - صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت .

وعبر المجلس الأعلى عن عميق مشاعر الأسى والحزن لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة تغمده الله بواسع رحمته ورضوانه الذي انتقل إلى جوار ربه بعد حياة مليئة بالاعمال الجليلة والانجازات الكبيرة ورحلة حافلة بالعطاء الصادق والعمل المخلص والدؤوب لما فيه خير دولة الإمارات العربية المتحدة وتقدمها وازدهارها ورخاء شعبها .

ورحب المجلس الأعلى بحضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وأعرب عن ثقته التامة بأن سموه سيعزز بحكمته المشاركة الفاعلة لدولة الإمارات العربية في دعم مسيرة مجلس التعاون المباركة .

وقد استعرض المجلس الأعلى ما تحقّق من إنجازات في مسيرة التعاون المشترك منذ دورته الماضية في كافة المجالات واجري تقويماً شاملاً للقضايا السياسية والأمنية على كافة المستويات الاقليمية والدولية في ضوء ما تمر به منطقة الخليج والعالم من أحداث وتطورات .

وحرصاً على مسيرة التعاون المشترك استعرض المجلس الأعلى

التوصيات وتقارير المتابعة المرفوعة من المجلس الوزاري واتخذ القرارات اللازمة بشأنها وذلك على النحو التالي:

- حرصا على تعزيز المواطنة الخليجية وتوفير الحماية التأمينية

لمواطني دول المجلس الذين يعملون خارج دولهم في دول المجلس الأخرى اقر المجلس الأعلى ما توصلت إليه اللجان المختصة بشأن مد المظلة التأمينية لمؤسسات التقاعد والتأمينات الاجتماعية لتغطية مواطني دول المجلس العاملين خارج دولهم في دول المجلس الأخرى لما في ذلك من ضمان اجتماعي لهم ولأسرهم.

- وفي هذا الصدد رحب المجلس الأعلى بالقانون الصادر عن حضرة صاحب

الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين والقاضي بالسماح لمواطني دول مجلس التعاون من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والمهن المتفق عليها في اطار المجلس معتبراً ذلك دعماً للتعاون المشترك والمواطنة الخليجية.

- واستعرض المجلس ما توصلت إليه الدراسات الأولية بشأن الجدوى

الاقتصادية لمشروع انشاء شبكة سلك حديد تربط بين دول المجلس وتسهل تنقل المواطنين بينها وتعزز حركة النقل التجاري وانسيابها بين دول المجلس ومشروع الربط المائي بين دول المجلس ووجهه باستكمال الدراسات اللازمة للمشروعين.

- واطلع المجلس الأعلى على تقرير حول ما وصل إليه تنفيذ مشروع

البطاقة الذكية لدول المجلس لتكون بمثابة هوية وطنية لمواطني دول

المجلس ووجه باستكمال العمل في المشروع ووضع الآليات المناسبة لتطبيقها بين دول المجلس.

- وفيما يتعلق بعلاقات دول المجلس الاقتصادية مع الدول والمجموعات الدولية أخذ المجلس الأعلى علماً بالتطورات التي تمت في هذا الشأن خلال العام 2004م وما تم توقيعه من اتفاقيات اقامة مناطق تجارة حرة واتفاقيات اطارية للتعاون الاقتصادي بين دول المجلس وهذه الدول والمجموعات الدولية.

- وانطلاقاً من أهمية معالجة الآثار الناتجة عن تزايد العمالة الوافدة في الدول الأعضاء اطلع المجلس على مذكرة الأمانة العامة في هذا الشأن ووافق على التصورات والمقترحات المتعلقة بشأن معالجة آثار العمالة الوافدة على دول المجلس واعتبر هذا الموضوع من الموضوعات الحيوية والمتغيرة تبعاً للمستجدات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية.

- وادركاً من المجلس الأعلى لأهمية حماية البيئة ومواردها الطبيعية وافق المجلس الأعلى على المعايير والمقاييس البيئية الموحدة في مجال الضوضاء وجودة الهواء والمياه العادمة باعتبارها تمثل الحد الأدنى من التشريعات الواجب تبنيتها عند اعداد أو تطوير المعايير والمقاييس الوطنية في دول المجلس.

- وتفعيلاً للعمل البيئي المشترك وجه المجلس الأعلى بالاسراع في خطوات التنسيق والتنفيذ لدفع مسيرة العمل البيئي المشترك نحو تحقيق الأهداف المرجوة لحماية البيئة.

- كما اطلع المجلس الأعلى على تقرير المتابعة الخاص بقراره المعني بالتطوير الشامل للتعليم وأكد على أن تكون الأولوية في التنفيذ للقرارات الصادرة عن المجلس الأعلى ووجه اللجان المعنية بضرورة الاسراع في تنفيذ الخطط والبرامج الواردة عن القرارات الصادرة بهذا الشأن ووضع الآليات المناسبة لتطبيقها.
- ورغبة من أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في تعزيز التعاون القانوني اعتمد المجلس الأعلى وثيقة الكويت للنظام (القانون) الموحد لرعاية أموال القاصرين ومن في حكمهم لدول المجلس كقانون استرشادي لمدة أربع سنوات.
- كما وافق المجلس على تمديد العمل بوثيقة مسقط للنظام (القانون) الموحد للاحوال الشخصية لدول مجلس التعاون بصفة استرشادية لمدة أربع سنوات أخرى لاعطاء الدول الاعضاء مزيدا من الوقت للاستفادة منه.
- وعلى تمديد العمل بوثيقة الرياض للنظام (القانون) الموحد للاجراءات الجزائية لدول مجلس التعاون بصفة استرشادية إلى أن تتم مراجعته واعتماده بصيغته النهائية.
- وفي مجال التعاون والتنسيق العسكري اطلع المجلس الأعلى على نتائج الاجتماع الدوري الثالث لمجلس الدفاع المشترك وصادق عليها، وعبر المجلس عن ارتياحه لسير التعاون العسكري في مجالاته المختلفة ولما تم من خطوات وانجازات في هذا الشأن.
- جدد المجلس الأعلى ادانته ونبذته للإرهاب بكافة أنواعه وأينما كان

وأياً كانت مصادره أو دوافعه ومبرراته، وأكد المجلس دعمه المطلق وتضامنه مع المملكة العربية السعودية في جهودها وكافة الاجراءات التي تتخذها للحفاظ على الأمن والاستقرار والقضاء على الفئة الضالة التي تتخذ من الاعمال الاجرامية الإرهابية منهجاً مرفوضاً من كافة الشرائع الدينية والقيم والمبادئ الإنسانية والأخلاقية مؤكداً أن الدين الإسلامي الحنيف يقوم على أساس العدل والرحمة والتسامح ويحرم ويجرم القيام بأي عمل يؤدي إلى الاعتداء على الأبرياء وايدائهم فالاسلام صان النفس البريئة وحرّم قتلها وتهديدها وتعذيبها .

- وتأكيداً لدعم مجلس التعاون للجهود الإقليمية والدولية في مجال مكافحة الإرهاب رحب المجلس باستضافة مملكة البحرين للمكتب الاقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمكافحة جرائم غسل الأموال ومنع تمويل الإرهاب.

- وفيما يتعلق باستمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث طنّب الكبرى وطنّب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة أكد المجلس الأعلى على مواقفه الثابتة والمعروفة والتي أكدت عليها كافة البيانات السابقة بدعم حق وسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث طنّب الكبرى وطنّب الصغرى وأبو موسى وعلى المياه الإقليمية والاقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث

باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة.

- وتدارس المجلس الأعلى استمرار عدم الاستقرار الأمني ومدى انعكاسات ذلك على الأوضاع الداخلية في العراق الشقيق وعبر المجلس بشكل خاص عن قلقه لما يطال المدنيين العراقيين والبنية التحتية العراقية وما يترتب على ذلك من تفاقم معاناة الشعب العراقي الشقيق، وقد أدان المجلس التفجيرات والأعمال الإرهابية التي تستهدف المدنيين والمؤسسات الإنسانية والدينية وخطف الأبرياء والتنكيل بهم كما عبر المجلس عن تعازيه ومواساته لأسر وعائلات ضحايا هذه الجرائم وتضامنه مع دولها.

- واستعرض المجلس الأعلى تطورات الأحداث على الساحة الفلسطينية واستمرار الحكومة الإسرائيلية في ممارستها العدوانية ضد أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل وتحدي الأعراف والمواثيق وقرارات الشرعية الدولية وتجاهلية المبادرات العربية والدولية ووضع كافة العراقيين في طريق محاولات احياء عملية السلام، وأعرب المجلس الأعلى عن تمنياته للقيادة الفلسطينية بالتوفيق في استمرار التكاتف والتعاون في مواجهة التحديات المقبلة.

البيان الختامي للدورة السادسة والعشرين لقمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة في أبوظبي:

تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة عقد المجلس الأعلى دورته السادسة والعشرين في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة يومي الأحد والإثنين 16 - 17 ذو القعدة 1426هـ الموافق 18 - 19 ديسمبر 2005م برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى وبحضور أصحاب الجلالة والسمو:

- 1 - صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان - رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.
- 2 - صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.
- 3 - خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية.
- 4 - صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان.
- 5 - صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر.
- 6 - صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت.

وقد استعرض المجلس ما تحقق من إنجازات في مسيرة التطوير والتحديث في المجالات الاقتصادية والسياسية والتعليمية والاجتماعية منذ

الدورة الماضية، وأكد قادة دول المجلس على مواصلة عزمهم وتصميمهم لدفع المسيرة المباركة للتعاون المشترك لتحقيق المزيد من الانجازات في مختلف المجالات بما يحقق ويلبي آمال وتطلعات مواطني دول المجلس.

كما عبر المجلس الأعلى عن مشاعر الحزن والأسى لفقد الأمتين العربية والإسلامية خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود وتقديره لما قدمه من مآثر جليلة وعطاء كبير عزز من مسيرة المجلس وتطلعات شعوبه ولدور الفقيه الراحل - رحمه الله - في خدمة القضايا العربية والإسلامية والأسرة الدولية.

ورحب المجلس الأعلى بخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية الذي يتمثل فيه - حفظه الله - عهد متواصل لنهج من البناء والعطاء والعزة والتقدم للمملكة ومواصلة تعزيز مسيرة دول مجلس التعاون العربية وتحقيق أهدافها السامية مع إخوانه قادة دول المجلس والحفاظ على أمن دول مجلس التعاون وثبيت قواعده وبما يؤمن الاستقرار والرخاء لشعوب المنطقة.

ورحب المجلس الأعلى بانضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية مؤكداً أن ذلك سيكون رافداً وداعماً لمسيرة مجلس التعاون وعاملاً مهماً في استقرار الاقتصاد العالمي.

وأشاد المجلس الأعلى بنتائج أعمال القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة بتاريخ 5 - 6 ذو القعدة 1426هـ وببلاغ مكة والبيان الختامي الذي صدر في ختام القمة. وانطلاقاً من حرص قادة دول المجلس على تعزيز مسيرة التعاون

المشترك والدفع بها إلى آفاق أرحب وأشمل استعرض المجلس الأعلى توصيات وتقارير المتابعة من المجلس الوزاري واتخذ القرارات اللازمة بشأنها وذلك على النحو التالي:

- استعرض المجلس الأعلى مسيرة التعاون في المجال الاقتصادي من خلال ما رفع له من تقارير وتوصيات من اللجان الوزارية المختصة ومن الأمانة العامة.

- فقد اعتمد المجلس الأعلى وثيقة السياسة التجارية الموحدة لدول المجلس التي تهدف إلى توحيد السياسة التجارية الخارجية لدول المجلس والتعامل مع العالم الخارجي كوحدة اقتصادية واحدة إلى جانب تبني دول المجلس سياسة تجارية داخلية موحدة تسهل انسياب تنقل المواطنين والسلع والخدمات ووسائل النقل وتأخذ في الاعتبار المحافظة على البيئة وحماية المستهلك.

- كما اطلع المجلس على سير الاتحاد الجمركي وما نتج عنه من آثار ايجابية على تسهيل حركة السلع وزيادة التبادل التجاري بين دول المجلس وتمديد الفترة الانتقالية للاتحاد الجمركي إلى نهاية عام 2007م، ووافق على إعفاء عدد من السلع من الرسوم الجمركية.

- وتابع المجلس خطوات تطبيق السوق الخليجية المشتركة وما تم انجازه منها خاصة في مجال تملك وتداول الأسهم.

- وفي مجال تنفيذ البرنامج الزمني لاقامة الاتحاد النقدي اطلع المجلس الأعلى على تقرير الأمانة العامة عما تم اتخاذه بهذا الشأن واعتمد ما اتفقت عليه لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة



خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يتوسط قادة دول مجلس التعاون الخليجي في صورة تذكارية



خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في الجلسة الختامية لقادة دول مجلس التعاون الخليجي في أبوظبي

محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية من معايير مالية ونقدية للتقارب الاقتصادي ووجه باستكمال بحث كيفية حساب تلك المعايير والنسب المتعلقة بها ورفع ذلك إلى الدورة القادمة.

- واطلع المجلس على عدد من التقارير الاقتصادية الأخرى المرفوعة من الأمانة العامة وأصدر توجيهاته بشأنها ومن ذلك تقريرها عن الدراسة التفصيلية للربط المائي بين دول مجلس التعاون وتقريرها عما تم بشأن إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية في إنشاء شبكة سكة حديد تربط بين دول المجلس وتقريرها عما أنجز في مشروع اصدار بطاقة هوية بيانات موحدة لدول المجلس (البطاقة الذكية) والذي بين المراحل التي وصل إليها المشروع بكل دولة من دول المجلس.

- كما اطلع المجلس على تقرير من الأمين العام عن سير التعاون بين مجلس التعاون والجمهورية اليمنية والخطوات التي تم اتخاذها في إطار المجلس حول الموضوع بما في ذلك توجيه المجلس الأعلى بدعم تمويل المشاريع التنموية في اليمن والتوجه لعقد مؤتمر لاستكشاف فرص الاستثمار في الجمهورية اليمنية.

- وفي مجال شئون الإنسان والبيئة استعرض المجلس الأعلى الموضوعات الخاصة بشؤون الإنسان والبيئة.

- وأبدى المجلس الأعلى ارتياحه للخطوات المتخذة من الدول الأعضاء للنهوض بمستوى الأسرة والطفولة وما قامت به من جهود لتمكين المرأة من المشاركة الفاعلة في جهود التنمية.

- وفي مجال الشئون القانونية اعتمد المجلس الأعلى وثيقة الرياض للنظام

القانوني الموحد للإجراءات الجزائية لدول مجلس التعاون بصيغتها الجديدة المعدلة كنظام قانون استرشادي لمدة أربع سنوات.

- وفي المجال العسكري اطلع المجلس الأعلى على نتائج الاجتماع الدوري

الرابع لمجلس الدفاع المشترك الذي عقد في مملكة البحرين بتاريخ 22 شعبان 1426هـ الموافق 26 سبتمبر 2005م، وصادق على ما تضمنته تلك النتائج من قرارات وبارك ما تم إنجازه من خطوات في هذا المجال.

- كما اطلع على رسالة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود بشأن تطوير قوات درع الجزيرة وبارك المجلس تلك المقترحات وأحالها إلى مجلس الدفاع المشترك لدراستها ورفع التوصيات للدورة القادمة للمجلس الأعلى.

- وفي مجال التنسيق والتعاون الأمني اطلع المجلس الأعلى على نتائج

أعمال وقرارات الاجتماع الرابع والعشرين لأصحاب السمو والمعالي وزراء الداخلية الذي عقد في المنامة خلال شهر شوال 1426هـ/ نوفمبر 2005م وعبر المجلس عن ارتياحه لمسار التنسيق والتعاون الأمني بين الدول الأعضاء وما تحقق في هذا المجال من خطوات ايجابية وهادفة إلى حماية مجتمعات دول المجلس من الظواهر الأمنية الخطيرة كظاهرة انتشار المخدرات وغسل الأموال وتهريب الأسلحة والمتفجرات وما تحقق من تطور لأساليب مكافحة التسلل وتطوير وسائل الاتصالات الأمنية لتكثيف وتبادل المعلومات بين مختلف الأجهزة الأمنية في الدول الأعضاء.

- كما عبر المجلس مجدداً عن استنكاره للأعمال الإرهابية وما ينجم عنها

من قتل للأبرياء وتدمير الممتلكات. وأكد أهمية التصدي بشكل جماعي ودولي لهذه الأعمال الإرهابية.

- وفي المجال السياسي بحث المجلس الأعلى عدداً من القضايا الإقليمية والعربية والدولية وأوضح مواقف دول المجلس منها: فيما يتعلق باستمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة أكد المجلس الأعلى على موقفه الثابتة والمعروفة التي أكدت عليها كافة البيانات السابقة بدعم حق سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، كما عبر المجلس الأعلى عن الأسف لعدم احراز أي تقدم في الاتصالات مع جمهورية إيران الإسلامية بشأن حل القضية مما يسهم في أمن واستقرار المنطقة.

- وفي الشأن العراقي أعرب المجلس عن ترحيبه بالانتخابات البرلمانية التي جرت بتاريخ 15 ديسمبر 2005م والتي شارك فيها الشعب العراقي الشقيق بمختلف أطيافه وانتماءاته العرقية بما يؤدي إلى ضمان وحدة العراق واستقراره وإدارة شؤونه بنفسه وعودته عضواً فاعلاً في محيطه العربي والدولي والعيش بسلام مع جيرانه.

- واستعرض المجلس الأعلى تطورات الأحداث على الساحة الفلسطينية وعملية السلام في الشرق الأوسط وعبر المجلس عن تطلعاته إلى أن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومن بعض المستوطنات في الضفة الغربية خطوة في الاتجاه الصحيح على أن

تتلوها خطوات للانسحاب الكامل من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة لتمكين الشعب الفلسطيني الشقيق من بناء دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

- كما أكد المجلس على ضرورة الإنسحاب الإسرائيلي من الجولان العربي السوري المحتل ومن مزارع شبعا في جنوب لبنان.

- وجدد المجلس الأعلى مطالبته بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج.

- واستعرض المجلس تطورات الأوضاع في السودان ورحب باتفاق

السلام النهائي الذي تم التوصل إليه في نيروبي في شهر يناير

2005م وتشكيل الحكومة السودانية الجديدة مشيداً بالجهود التي

تبذلها الحكومة السودانية لحل مشكلة دارفور.

واستعرض المجلس الأعلى تطورات الأحداث في لبنان وعبر عن

شجبه وادانته لاغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري، كما

أدان الاغتيالات المتكررة لرموز وقيادات الشعب اللبناني مؤكداً حرص

دول المجلس على دعم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي

للشعب اللبناني، وعبر المجلس عن ارتياحه لترحيب الجمهورية العربية

السورية بقرار مجلس الأمن رقم 1644 الخاص بلجنة التحقيق الدولية

مؤكداً حرص دول المجلس على سيادة واستقلال ووحدة وأمن أراضي

البلدين سوريا ولبنان.

البيان الختامي للدورة السابعة والعشرين لقمة مجلس التعاون (قمة جابر) المنعقدة في الرياض:

تلبية لدعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله ابن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، عقد المجلس الأعلى دورته السابعة والعشرين في مدينة الرياض يومي السبت والأحد 18 و19 ذو القعدة 1427هـ الموافق 9 و10 ديسمبر 2006 برئاسة برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى وبحضور أصحاب الجلالة والسمو:

- 1- صاحب السمو الشيخ/خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.
 - 2- صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.
 - 3- خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - ملك المملكة العربية السعودية.
 - 4- صاحب الجلالة السلطان/قابوس بن سعيد سلطان عمان.
 - 5- صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر.
 - 6- صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت.
- وعبر المجلس الأعلى عن عميق مشاعر الأسى والحزن لوفاة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت تغمده الله بواسع رحمته ورضوانه الذي انتقل إلى جوار ربه بعد حياة مليئة

بالأعمال الجليلة والانجازات الكبيرة ورحلة حافلة بالعطاء الصادق والعمل المخلص الدؤوب لما فيه خير دولة الكويت وتقدمها وازدهارها ورخاء شعبها وقدم المجلس خالص العزاء وصادق المواساة لدولة الكويت قيادة وحكومة وشعباً وللأمتين العربية والإسلامية لهذا المصاب الجلل كما عبر المجلس عن صادق تقديره لدور الفقيه الراحل في تعزيز مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودوره الكبير في تأسيسه مع اخوانه قادة دول المجلس ولما قدمه - رحمه الله - من جهد كبير لخدمة القضايا العربية والإسلامية وسلام المنطقة والعالم.

ورحب المجلس الأعلى بصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الذي يتمثل فيه عهد متواصل لنهج من البناء والعطاء والعزة والتقدم لدولة الكويت وشعبها العزيز ومواصلة تعزيز مسيرة مجلس التعاون وتحقيق أهدافه السامية مع إخوانه قادة دول المجلس والحفاظ على أمن مجلس التعاون وثبتت قواعده بما يؤمن الإستقرار والرخاء لشعوب المنطقة.

واستعرض المجلس الأعلى ما تحقق من انجازات في مسيرة العمل المشترك في كافة المجالات منذ الدورة الماضية واجرى المجلس الأعلى تقويماً شاملاً للقضايا والأحداث السياسية والأمنية اقليمياً ودولياً في ضوء ما تشهده المنطقة والعالم من أحداث جسام وتطورات متسارعة.

وانطلاقاً من حرص قادة دول المجلس على تعزيز مسيرة التعاون المشترك والدفع بها إلى آفاق أرحب وأشمل استعرض المجلس الأعلى توصيات وتقارير المتابعة المرفوعة من المجلس الوزاري واتخذ القرارات

اللازمة بشأنها وذلك على النحو التالي:

بحث المجلس الأعلى مسيرة مجلس التعاون في المجال الاقتصادي من خلال ما رفع له من توصيات وتقارير من اللجان الوزارية المختصة ومن الأمانة العامة.

فقد اطلع على سير الاتحاد الجمركي وما تم اتخاذه من خطوات لاستكمال متطلباته وما نتج عن تطبيق الاتحاد الجمركي من آثار ايجابية على تسهيل حركة السلع بين دول المجلس وزيادة كبيرة في التبادل التجاري بينها واعتمد المجلس الدليل الموحد لإجراءات الرقابة على الأغذية المستوردة عبر منافذ دول المجلس من العالم الخارجي والذي يعد أحد متطلبات الاتحاد الجمركي.

وفي مجال تنفيذ البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة اطلع المجلس الأعلى على تقرير الأمانة العامة عما اتخذه بهذا الشأن وكلف لجنة التعاون المالي والاقتصادي ولجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية باستكمال بحث كيفية حساب معايير تقارب الأداء الاقتصادي والنسب المتعلقة بها وفوض وزراء المالية بالاتفاق عليها.

وتابع المجلس الأعلى ما تم بشأن الدراسة التفصيلية للجدوى الاقتصادية لمشروع الربط المائي بين دول مجلس التعاون والتأكيد على أهمية الاستراتيجية ودراسة الجدوى الاقتصادية لإنشاء شبكة لسكك الحديد تربط بين دول المجلس ووجه اللجان الوزارية المختصة بمتابعة دراسة هذين المشروعين الحيويين والاسراع في رفع توصياتها بشأنهما إلى المجلس الأعلى.

وفي مجال شؤون الإنسان والبيئة اطلع المجلس الأعلى على تقرير المتابعة المقدم من الأمانة العامة بشأن مواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم في أي دولة عضو وثمان الجهود المبذولة في هذا الشأن.

وانطلاقاً من حرص المجلس الأعلى على أهمية حماية البيئة البحرية من التلوث وحفاظاً على الموارد الطبيعية بدول المجلس، يؤكد المجلس على أهمية الإسراع في استكمال إنشاء مرافق استقبال مخلفات السفن بالنسبة للدول التي ما زالت مشاريعها بهذا الخصوص قيد التنفيذ وذلك لإعلان منطقة الخليج منطقة بحرية خاصة وانضمام بقية دول المجلس لإتفاقية (ماربول) لحماية البيئة البحرية.

وحرصاً من المجلس على تحقيق أهداف الرعاية الصحية التكاملية لدول المجلس والحصول على دواء آمن وفعال وبسعر مناسب وافق المجلس على توحيد سعر الاستيراد لأدوية دول مجلس التعاون للقطاع الخاص وبعملة واحدة.

كما اطلع المجلس الأعلى على تقرير الأمانة العامة بشأن متابعة الخطوات التي تمت في مجال التطوير الشامل للتعليم والخطة المشتركة لتطوير مناهج التعليم العام واعتماد الميزانيات المالية اللازمة لتنفيذ بعض البرامج في الجامعات بدول المجلس.

وفي مجال الشؤون القانونية اتخذ المجلس الأعلى ما يلي:

1 - اعتماد الآلية المقترحة لعقد اجتماعات دورية لمجالس الشورى والنواب والأمة تحت مظلة مجلس التعاون.



خادم الحرمين الشريفين يفتتح الدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي العربية بالرياض

1427/11/18 هـ الموافق 2006/12/9 م



الجلسة الختامية للدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي بالرياض

1427/11/19 هـ الموافق 2006/12/10 م

2 - اعتماد وثيقة المنامة للظام (القانون) الموحد للإجراءات المدنية (المرافعات) لدول مجلس التعاون بصيغتها المعدلة كنظام (قانون) استرشادي لمدة أربع سنوات.

3 - اعتماد وثيقة أبو ظبي للنظام (القانون) الموحد لمكافحة الاتجار بالأشخاص بدول مجلس التعاون كنظام قانون استرشادي لمدة أربع سنوات.

4 - تمديد العمل بوثيقة مسقط للنظام (القانون) الموحد للتسجيل العقاري (العيني) بدول مجلس التعاون بصفة استرشادية إلى أن تتم مراجعتها.

وفي المجال العسكري. اطلع المجلس على نتائج الاجتماع الدوري الخامس لمجلس الدفاع المشترك حيث صادق على الدراسة التي رفعها مجلس الدفاع المشترك والخاصة بمقترح خادم الحرمين الشريفين لتطوير قوة درع الجزيرة والتي تهدف إلى تعزيز وتطوير القوة وزيادة فعاليتها القتالية وكلف الأمانة العامة بمتابعة استكمال الدراسات والتتظيمات المتعلقة بذلك.

وفي مجال مكافحة الإرهاب أكد المجلس على المواقف الثابتة لدول المجلس من هذه الآفة الخطيرة والمدمرة، تلك المواقف التي تنبذ الإرهاب بمختلف أشكاله وصوره وأياً كان مصدره وما يساق له من أسباب منوهاً بأن الإرهاب جريمة عالمية وأن أمر مكافحتها والتعامل معها يتطلب تنسيقاً وتعاوناً إقليمياً ودولياً ينطلق في رؤاه من أن الإرهاب ظاهرة فكرية متطرفة لا دين لها ولا هوية، كما أكد المجلس على مسؤولية الجميع في التصدي الفكري والاجتماعي والثقافي لمنابع الفكر التكفيرى المنحرف الذي يشوه الإسلام ويسيء إلى الأوطان وفي هذا الاطار بارك المجلس الأعلى ما توصل إليه وزراء الداخلية بشأن تشكيل لجنة أمنية دائمة لمكافحة الإرهاب.

وفي الجانب السياسي بحث المجلس الأعلى مجمل الأوضاع وأبرز القضايا السياسية الإقليمية والعربية والدولية وعبر عن مواقف دول

المجلس بشأنها وذلك على النحو التالي:

دعم حق دولة الإمارات العربية المتحدة في استعادة سيادتها على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الكبرى وأبو موسى وعلى المياه الإقليمية والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة.

دعوة الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الاستجابة لمساعي دولة الإمارات العربية المتحدة والمجتمع الدولي لحل القضية من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

وحول أزمة الملف النووي الإيراني، التزاماً بمبادئ مجلس التعاون الثابتة باحترام الشرعية الدولية وحل النزاعات بالطرق السلمية جدد المجلس دعوته إلى ضرورة التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة وحث إيران على مواصلة الحوار الدولي والتعاون الكامل في هذا الشأن مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

مطالبة إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية كما حث المجتمع الدولي بالضغط على اسرئيل لحملها على الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي بهذا الشأن.

وفي الشأن العراقي أعرب المجلس الأعلى عن ألمه الشديد لتدهور الوضع في العراق الذي يشهد أحداثاً دامية تتصاعد وتيرتها وحدثها وتزداد معها معاناة أبناء الشعب العراقي الشقيق مشيراً إلى نتائج الاجتماع الطارئ للجنة الوزارية الخاصة بالعراق والتي عقدت بالقاهرة 5/12/2006م.

واستعرض المجلس الأعلى تطورات الأحداث في الأراضي الفلسطينية ومستجدات عملية السلام في الشرق الأوسط وأوضح

مواقف دول المجلس تجاهها، وخلص المجلس إلى أن غياب الحل العادل للقضية الفلسطينية والمعاناة الهائلة التي يتحملها الشعب الفلسطيني الشقيق والتي فاقت كل حدود التصور هي السبب الحقيقي في تفاقم النزاعات في الشرق الأوسط وتعدد صورها.

واستعرض المجلس الأعلى تطورات الأحداث المؤسفة في لبنان وأدان بشدة العودة إلى مسلسل العنف والاغتيالات السياسية في لبنان وأن استمرار مثل هذه الأعمال الإرهابية من شأنه تعميق الإحتقان السياسي وزيادة حدة الخلافات بين الفصائل والقوى السياسية اللبنانية واتاحة الفرصة لمن يريد السوء للبنان الشقيق.

وفي الشأن السوداني استعرض المجلس الأعلى تطورات الأوضاع في السودان وعبر عن أسفه لاستمرار المعاناة الإنسانية في إقليم دارفور، وحث المجلس الأعلى الحكومة والفصائل السودانية إلى اللجوء إلى لغة الحوار وتغليب المصالح الوطنية العليا للسودان الشقيق.

وبشأن الوضع في الصومال استعرض المجلس الأعلى التطورات الجارية واستمرار الصراع ومسلسل الأزمات بين الحكومة الصومالية والمحاكم الإسلامية، ودعا الأطراف الصومالية المتصارعة إلى اللجوء إلى المفاوضات والحوار لكي يتوصل الأخوة في الصومال الشقيق إلى حل توافقي ينهي خلافاتهم ويعيد لبلدهم الأمن والاستقرار ويجنبه المزيد من الإنقسام والمعاناة.

ويتطلع المجلس الأعلى إلى اللقاء في دورته الثامنة والعشرين إن شاء الله في دولة قطر خلال شهر ذو القعدة / ذو الحجة من عام 1428هـ الموافق ديسمبر 2007م وذلك تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني - أمير دولة قطر.

البيان الختامي للدورة الثامنة والعشرين المنعقدة في الدوحة:

تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر عقد المجلس الأعلى دورته الثامنة والعشرين في مدينة الدوحة يومي الإثنين والثلاثاء 23- 24 ذو القعدة 1428هـ الموافق 3 - 4 ديسمبر 2007م برئاسة حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى وبحضور أصحاب الجلالة والسمو:

1- صاحب السمو الشيخ/ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

2- صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

3- خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية.

4- صاحب الجلالة السلطان/ قابوس بن سعيد سلطان عمان.

5- صاحب السمو الشيخ/ حمد بن خليفة آل ثاني - أمير دولة قطر.

6- صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت.

وقد كان ضيف شرف القمة الرئيس الإيراني أحمدني نجاد الذي خاطب القمة في جلستها الافتتاحية وسط اهتمام كبير في الأوساط السياسية والإسلامية بما يمكن أن يطرحه من أفكار بشأن قضايا الأمن الإقليمي التي تشكل هاجساً كبيراً لدول المنطقة.⁽¹⁾

وفي بداية الجلسة الختامية تلا معالي الأمين العام لمجلس التعاون

(1) جريدة الشرق الأوسط، الثلاثاء 24 ذو القعدة 1428 هـ - 4 ديسمبر 2007م، العدد 10598، ص 1.

لدول الخليج العربية الاستاذ عبدالرحمن بن حمد العطية اعلان الدوحة الخاص بقيام السوق الخليجية المشتركة.. وفيما يلي نص الإعلان:

انطلاقاً من الاهداف والغايات التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لتقوية أواصر التعاون بين الدول الأعضاء وتحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها واستجابة لتطلعات وأمال مواطني دول المجلس لتحقيق المواطنة الخليجية بما في ذلك المساواة في المعاملة والتنقل والإقامة والعمل والإستثمار والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. وحرصاً على تعزيز اقتصاديات دول المجلس في ضوء التطورات الدولية وماتطلبه من تكامل أوثق يقوي من موقفها التفاوضي وقدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي.

واستكمالاً للخطوات والجهود التي قطعتها مسيرة العمل الاقتصادي المشترك، واستناداً إلى مانصت عليه الاتفاقية الاقتصادية بشأن تحقيق التكامل بين دول المجلس في جميع المجالات الاقتصادية وإقامة السوق الخليجية المشتركة، وتنفيذاً للبرنامج الزمني الذي أقره المجلس الأعلى في دورته الثالثة والعشرين (ديسمبر 2002م) بشأن استكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة قبل نهاية عام 2007م وقرارات المجلس الأعلى التي صدرت لوضع القواعد التنفيذية اللازمة لتحقيق متطلبات السوق.

وحيث تم الاتفاق على جميع المتطلبات الرئيسية لقيام السوق الخليجية المشتركة من خلال الجهود الحثيثة التي تمت خلال الأعوام الخمسة الماضية منذ إقرار برنامجها الزمني فإن المجلس

الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية يعلن انطلاق السوق الخليجية المشتركة اعتباراً من الأول من يناير 2008م.

تعتمد السوق الخليجية المشتركة على المبدأ الذي نصت المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية بأن يعامل مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون في أي دولة من الدول الأعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفریق أو تمييز في كافة المجالات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص مايلي:

- مزاوله جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية.
- ممارسة المهن والحرف.

- تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات.

- العمل في القطاعات الحكومية والأهلية.

- التأمين الاجتماعي والتقاعد.

- تملك العقار.

- تنقل رؤوس الأموال.

- المعاملة الضريبية.

- الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.

- التنقل والاقامة.

وتهدف السوق الخليجية المشتركة بذلك إلى إيجاد سوق واحدة يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي وفتح مجال أوسع للاستثمار البيني والأجنبي وتعظيم الفوائد الناجمة عن اقتصاديات الحجم ورفع الكفاءة في الانتاج وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحسين الوضع التفاوضي



صورة لقادة مجلس التعاون الخليجي بمناسبة انعقاد القمة للدورة الثامنة والعشرين المنعقدة في الدوحة
الثلاثاء 24 ذو القعدة 1428هـ الموافق 4 ديسمبر 2007م

لدول المجلس وتعزيز مكانتها الفاعلة والمؤثرة بين التجمعات الاقتصادية الدولية.

وصدر عن الدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي اختتمت اعمالها في الدوحة البيان الختامي التالي:

أولاً: في المجال الاقتصادي: ناقش المجلس الأعلى عدداً من موضوعات العمل المشترك في المجال الاقتصادي فقد إطلع على تقرير عن سير الاتحاد الجمركي وماتم انجازه خلال هذا العام لتسهيل وتعزيز التجارة بين دول المجلس.

واعرب المجلس عن ارتياحه لما تم إنجازه لتحقيق متطلبات السوق الخليجية المشتركة معلناً قيامها اعتباراً من الأول من يناير 2008م ومؤكداً على تنفيذ الدول الأعضاء لما صدر من قرارات من شأنها زيادة استفادة مواطني دول المجلس من قيام هذه السوق وتعميق المواطنة الخليجية وتحقيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في ممارسة المهن والحرف والانشطة الاقتصادية والاستثمارية وافر تطوير قواعد ممارسة تجارة التجزئة والجملة بما يتوافق مع متطلبات السوق الخليجية المشتركة وقرر السماح لمواطني دول المجلس بممارسة نشاطي الخدمات العقارية والخدمات الاجتماعية في جميع الدول الأعضاء.

واستعرض المجلس التقرير السنوي المرفوع من الامانة العامة عن سير العمل في تنفيذ البرنامج الزمني للاتحاد النقدي ووجه باستكمال تحقيق المعايير المالية والنقدية لتقارب الاداء الاقتصادي بين دول

المجلس وكلف وزراء المالية ومحافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بوضع برنامج مفصل لاستكمال جميع متطلبات الاتحاد النقدي ورفعته إلى الدورة القادمة للمجلس الأعلى (29).

وإطلع المجلس الأعلى على تقارير المتابعة عن مشاريع التكامل في مجال البنية الأساسية واعرّب عن ارتياحه للتقدم المحرز في تنفيذ مشروع الربط الكهربائي ومشروع البطاقة الشخصية (البطاقة الذكية) واستخدامها في تسهيل التنقل بين دول المجلس ووجه اللجان المعنية بالانتهاء من دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع سكة الحديد لربط دول المجلس واستكمال بحث نتائج دراسة الجدوى لمشروع الربط المائي ورفع توصياتها بشأن المشروعين إلى الدورة القادمة للمجلس الأعلى.

وناقش المجلس الأعلى الاوضاع الاقتصادية في دول المجلس وماتشده من تطورات إيجابية على صعيد التنمية الاقتصادية الشاملة والتنمية البشرية على وجه الخصوص مؤكداً حرصه على تحقيق تنمية مستدامة توفر الرخاء والعيش الكريم والتوظيف الامثل لمواطني دول المجلس.

واشاد المجلس الأعلى بالجهود التي حققتها المؤسسات المنبثقة عن مجلس التعاون في مجال تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول المجلس مثل هيئة التقييس وما اصدرته من مواصفات خليجية موحدة ومؤسسة الخليج للاستثمار وماقامت به من دور ملموس في الاستثمارات الخليجية من خلال مشاركتها مع القطاع الخاص في المشروعات والشركات في مجالات الطاقة والبتروكيمياويات والصناعة المعدنية.

ثانياً: في مجال شؤون الانسان والبيئة:

إطلع المجلس على الخطوات التي تمت بشأن تنفيذ قرارات المجلس الأعلى في مجال التطوير الشامل للتعليم العام والعالي وعبر عن ارتياحه لما تم في هذا المجال.

كما اطلع المجلس الأعلى على تقرير الأمين العام حول نتائج الدراسة الأولية لاستخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية والتي تم اعدادها من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتعاون مع الدول الأعضاء والأمانة العامة ووجه باستكمال الدراسات التفصيلية في هذا الشأن.

وتمشياً مع الأهداف السامية التي يسعى المجلس الأعلى لتوفيرها لأبناء دول المجلس وتعزيز حقوق العمالة المواطنة بآرك المجلس الخطوات التي تقوم بها الدول الأعضاء في تنفيذ قراره في دورته الخامسة والعشرين (المنامة ديسمبر 2004م) الخاص بمد مظلة الحماية التآمينية لمواطني دول المجلس العاملين في غير دولهم في أي دولة عضو.

واعتمد المجلس الأعلى دليل الرقابة على الأدوية والمستحضرات الصيدلانية المستوردة عبر منافذ دول المجلس.

ودعماً للتوجهات العالمية في المحافظة على البيئة واستدامة مواردها اعتمد المجلس الأعلى المبادرة البيئية الخضراء المتضمنة لميثاق العمل البيئي وذلك للرفع من كفاءة واداء المؤسسات البيئية في دول المجلس.

وبارك المجلس الأعلى حصول الامانة العامة على جائزة حماية البيئة الامريكية لحماية طبقة الاوزون لعام 2006م تقديراً لجهود الدول الأعضاء وجهودها في الاهتمام بهذا المجال.

كما اعتمد المجلس الأعلى، إستراتيجية رعاية الشباب، بهدف دعم دورهم وتعزيز مشاركتهم في مسيرة البناء والتطوير.

ثالثاً: في مجال الشؤون القانونية: قرر المجلس الأعلى تمديد العمل بوثيقة الدوحة للنظام (القانون) الموحد لأعمال كتاب العدل، ووثيقة أبو ظبي للنظام (القانون) الموحد للتوفيق والمصالحة، وذلك بصفة استرشادية، لإعطاء الدول الأعضاء مزيداً من الوقت للاستفادة من تلك الوثيقتين، وإبداء ملاحظاتها بشأنهما.

رابعاً: في مجال التعاون العسكري والدفاع المشترك: صادق المجلس على قرارات الاجتماع الدوري السادس لمجلس الدفاع المشترك.

خامساً: في مجال التنسيق والتعاون الأمني: بارك المجلس ما توصلت إليه المملكة العربية السعودية مع شقيقتها مملكة البحرين من اتفاق لتقل المواطنين في ما بينهما بالبطاقة الشخصية (البطاقة الذكية) والتي سبقتها اتفاقات مماثلة مع سلطنة عمان، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وستتلوها خطوات مماثلة مع بقية الدول الأعضاء قريباً، إن شاء الله، وبذلك ستكتمل حلقة تنقل المواطنين بين جميع الدول الأعضاء الأمر الذي سيسهم في زيادة الاتصال والتواصل بين مواطني دول المجلس، ويحقق تنشيط حركة التجارة وانسياب السلع، ومتطلبات قيام السوق الخليجية المشتركة.

وفي مجال مكافحة الإرهاب: أشاد المجلس الأعلى بالكفاءة العالية للأجهزة الأمنية في المملكة العربية السعودية في متابعة، ورصد العناصر الإرهابية الضالة، وإحباط مخططاتها التي تستهدف زعزعة

الأمن والاستقرار، مجددين دعمهم وتأييدهم للإجراءات التي تتخذها حكومة المملكة العربية السعودية في التعامل معها.

سادساً: في مجال عمل ومرئيات الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى:

اطلع المجلس الأعلى على مرئيات الهيئة الاستشارية، بشأن موضوع تعزيز بيئة العمل الملائمة للقطاع الخاص، وبما يضمن معاملة الشركات والاستثمارات الخليجية في دول المجلس معاملة الشركات والاستثمارات الوطنية، وقرر اعتمادها وإحالتها إلى اللجان الوزارية المختصة، لوضع الآليات اللازمة لتنفيذها.

سابعاً: في مجال التعاون الإعلامي: استعرض المجلس الأعلى مسيرة التعاون الإعلامي بين دول المجلس، وأشاد بما تم تحقيقه في هذه المسيرة، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ مرئيات الهيئة الاستشارية، حول قضايا الإعلام. وفي الجانب السياسي: بحث المجلس الأعلى مجمل الأوضاع وأبرز القضايا السياسية الإقليمية والدولية، وعبر عن مواقف دول المجلس بشأنها، وذلك على النحو التالي:

فيما يتعلق باستمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتأكيد على مواقفه الثابتة المعروفة، والتي أكدت عليها كافة البيانات السابقة، من خلال التالي:

- دعم حق السيادة لدولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة

للجزر الثلاث، بإعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة.

- التعبير عن الأسف لعدم احراز الاتصالات مع جمهورية ايران الاسلامية أية نتائج إيجابية، من شأنها التوصل إلى حل قضية الجزر الثلاث، مما يسهم في تعزيز أمن واستقرار المنطقة.

- النظر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدي إلى اعادة حق دولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث.

- دعوة جمهورية إيران الاسلامية للاستجابة لمساعي دولة الإمارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

وحول أزمة الملف النووي الإيراني، جدد المجلس تأكيده والتزامه بمبادئ مجلس التعاون الثابتة، والمعروفة، المتمثلة في احترام الشرعية الدولية، وحل النزاعات بالطرق السلمية. وجدد المجلس دعوته إلى ضرورة التوصل إلى حل سلمي لهذه الازمة، وحث ايران على مواصلة الحوار مع المجتمع الدولي، ورحب باستمرار التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي هذا السياق، أكد المجلس، مجدداً، على ضرورة مطالبة اسرائيل بالإنضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واخضاع كافة منشآتها النووية للتفتيش الدولي، التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وحث المجلس المجتمع الدولي بالضغط على اسرائيل للاستجابة لمطالب المجتمع الدولي، في هذا الشأن.

وجدد المجلس مطالبته بجعل منطقة الشرق الأوسط، خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل، بما فيها منطقة الخليج، مع الإقرار بحق دول المنطقة في امتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية، وأن يكون ذلك متاحاً للجميع، في إطار الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وفي الشأن العراقي: أكد المجلس الأعلى على ضرورة احترام وحدة وسيادة واستقرار العراق والحفاظ على هويته العربية والإسلامية، وعدم التدخل في شئونه الداخلية، وأن تحقيق المصالحة الوطنية بين مختلف مكونات الشعب العراقي يعد مطلباً أساسياً لتحقيق الاستقرار فيه.

وبشأن عملية السلام في الشرق الأوسط: عبر المجلس عن تطلعه أن يحقق مؤتمر (أنابوليس) المزيد من الخطوات الإيجابية للسلام في الشرق الأوسط، في إطار أهدافه الرامية إلى تدشين مفاوضات السلام بين الأطراف المعنية في النزاع، على أسس جادة وواضحة، وأكد المجلس في نفس الوقت على أهمية الالتزام بالأسس والمبادئ التي استند إليها المؤتمر والمتمثلة في التالي:

- تناول القضايا الرئيسية في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، والمتعلقة بالحدود والمياه، والمستوطنات، واللاجئين، والقدس، والأمن وغيرها من القضايا للوصول إلى انشاء الدولة الفلسطينية المستقلة والمتصلة الأطراف والقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية، في إطار حل الدولتين المستقلتين اللتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام ووثام.

كما أكد المجلس على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية، إلى

الخط القائم في الرابع من يونيو حزيران 1967م. وماتبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة في جنوب لبنان، وفقاً لقراري مجلس الأمن 425 و 426. وفي الشأن اللبناني، عبر المجلس عن أمله في تحقيق التوافق بين كافة الأطراف على انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية، والاستجابة للمبادرات الرامية لتحقيق هذه الغاية في إطار الحفاظ على وحدة لبنان الوطنية واستقلاله وسيادته.

وفي الشأن السوداني، أكد المجلس الأعلى على ما يلي:
التعبير عن الأسف لاستمرار المعاناة الإنسانية في إقليم دارفور. الإشادة بالجهود التي تبذلها الحكومة السودانية وتعاونها مع المجتمع الدولي لحل مشكلة دار فور ورفع المعاناة عن سكانه.

- أكد المجلس على استمرار دوله في تقديم المساعدات الإنسانية لسكان الإقليم، وحث المجتمع الدولي على بذل المزيد من الجهود لدعم الأمن والاستقرار فيه.

وفي الشأن الصومالي، عبر المجلس عن أسفه لاستمرار حالة التآزم والصراع الدائر في الصومال الشقيق. وناشد الأطراف الصومالية بالالتزام بما تعهدت به في اتفاق جدة. وأهاب بالأطراف الصومالية الأخرى الانضمام لهذا الاتفاق. ودعا إلى الإسراع في التنسيق بين الصومال والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية في سبيل بلورة تصور واضح لكيفية نشر قوات حفظ السلام تحت قيادة الأمم المتحدة لتحل محل القوات الأجنبية.

البيان الختامي للدورة التاسعة والعشرين المنعقدة في مسقط:

(تلبية لدعوة كريمة من حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم سلطان عُمان عقد المجلس الأعلى دورته التاسعة والعشرين في مسقط بسلطنة عُمان يومي الاثنين والثلاثاء 1 و 2 محرم 1430هـ الموافق 29 و 30 ديسمبر 2008م برئاسة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم سلطان عمان رئيس الدورة الحالية للمجلس الأعلى وبحضور أصحاب الجلالة والسمو 1- صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، 2- صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، 3- خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، 4- صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، 5- صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، 6- وشارك في الاجتماع معالي عبدالرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية).

وكان من أهم ما اتخذته المجلس من قرارات:

- 1- إزالة العدوان الإسرائيلي الغاشم ومطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته كاملة والتحرك الفوري لوقف المجازر.
- 2- اعتماد النظام الأساسي للمجلس النقدي تهيئة لتأسيس البنك المركزي وإصدار العملة الموحدة.
- 3- إيجاد آلية لوقف عمليات القرصنة البحرية في خليج عدن والبحر الأحمر.

ترتيب الأسبوعية الأبجدية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

م	اسم الدولة	تاريخ الانضمام
1	دولة الإمارات العربية المتحدة	1401/7/21 هـ الموافق 1981/5/15 م
2	مملكة البحرين	1401/7/21 هـ الموافق 1981/5/15 م
3	المملكة العربية السعودية	1401/7/21 هـ الموافق 1981/5/15 م
4	سلطنة عمان	1401/7/21 هـ الموافق 1981/5/15 م
5	دولة قطر	1401/7/21 هـ الموافق 1981/5/15 م
6	دولة الكويت	1401/7/21 هـ الموافق 1981/5/15 م

ترتيب تعيين الأمناء العاميين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

م	الاسم	بداية تاريخ الفترة	نهاية تاريخ الفترة
1	معالي الاستاذ عبدالله يعقوب بشاره	22/رجب/1401هـ الموافق 16/مايو/1981م	29/جمادى الآخرة/1413هـ الموافق 23/ديسمبر/1992م
2	معالي الشيخ قاسم بن سلطان القاسمي	29/جمادى الآخرة/1413هـ الموافق 23/ديسمبر/1992م	28/رجب/1417هـ الموافق 9/ديسمبر/1996م
3	معالي الأستاذ جميل بن إبراهيم الحجيلان	28/رجب/1417هـ الموافق 9/ديسمبر/1996م	16/شوال/1413هـ الموافق 31/ديسمبر/2001م
4	معالي الأستاذ عبدالرحمن العطية	16/شوال/1422هـ الموافق 31/ديسمبر/2001م	وحتى الوقت الحاضر

ميساق رابطة العالم الإسلامي
وثاريخ ومكان انعقاد دورات المجلس
لله تعالى وأهله القضايا الإسلامية
التي بحمها المجلس في دوراته

obeikandi.com

رابطة العالم الاسلامي:

في ظل هذه الظروف العصيبة للأمة الإسلامية التي تعاني من تشتت وضعف وانهازم أمام أعدائهم من الصهاينة والصليبيين والوثنيين وأمثالهم من الكفرة الملحدين، نادى عدد من زعماء المسلمين وعلمائهم ومفكريهم بضرورة التضامن الإسلامي، والتعاون بين الدول والشعوب الإسلامية، ودعوا إلى إنشاء هيئة أو جامعة إسلامية تسعى إلى جمع شمل المسلمين والدفاع عن كياناتهم ومستقبلهم والإرتقاء بمكانتهم بين الأمم.

ومن أجل هذه الأهداف السامية عقد عدد من الاجتماعات والمؤتمرات الإسلامية منها المؤتمر الإسلامي الذي دعا إليه الملك عبدالعزيز آل سعود (رحمه الله) في عام 1345هـ / 1926م بمكة المكرمة⁽¹⁾.

ومنذ اليوم الذي أعلن فيه قيام رابطة العالم الإسلامي في أعقاب المؤتمر الإسلامي العام الأول الذي عقد بمكة المكرمة عام 1381هـ / 1962م الذي دعا له الملك سعود - رحمه الله - وهي لا تزال تقوم بدور إسلامي بارز لخدمة الإسلام والمسلمين، والحفاظ على العقيدة الإسلامية والفكر الإسلامي، والدفاع عن قضايا المسلمين، وخاصة الأقليات الإسلامية.

(1) رابطة العالم الإسلامي: 25 عاماً من الإنجازات والتطلعات (مكة المكرمة، مطابع الرابطة)، ص6.

المؤتمر الإسلامي الأول:

في ضحى يوم الجمعة الموافق الرابع عشر من شهر ذي الحجة عام 1381هـ انعقد المؤتمر الإسلامي الكبير في القصر الملكي بمكة المكرمة هذا المؤتمر الذي دعا إلى عقده حضرة صاحب الجلالة الملك سعود ابن عبد العزيز - رحمه الله -، وقد حضره عدد كبير من أصحاب السمو الملكي الأمراء وأصحاب السماحة والفضيلة علماء المملكة ونخبة كبيرة من علماء المسلمين ورجالات العالم الإسلامي، وقد شرف صاحب الجلالة الملك سعود بن عبدالعزيز وبرفقته صاحب السمو الملكي الأمير فيصل ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء، قاعة المؤتمر التي كانت خاصة بجميع المدعوين الكرام من أصحاب الفضيلة العلماء الذين من بينهم سماحة مفتي الديار السعودية الشيخ محمد ابن إبراهيم آل الشيخ وفضيلة الشيخ عمر بن حسن آل الشيخ وفضيلة الشيخ عبداللطيف بن إبراهيم آل الشيخ وفضيلة الشيخ عبدالملك بن إبراهيم آل الشيخ وفضيلة الشيخ عبدالعزيز بن باز وفضيلة الشيخ عبدالله بن دهيش وفضيلة الشيخ محمد الحركان وفضيلة الشيخ عبدالعزيز بن صالح وفضيلة السيد علوي مالكي وفضيلة الشيخ عبدالله بن حميد ومن علماء العالم الإسلامي فضيلة الشيخ محمد المبارك عميد كلية الشريعة جامعة دمشق وفضيلة الشيخ كامل الشريف سفير الأردن في نيجريا وفضيلة الشيخ محمد هاشم هداية رئيس جماعة أنصار السنة المحمدية بالسودان وفضيلة الشيخ أحمد محمد خالد عضو بعثة المؤتمر الإسلامي بالأردن وفضيلة الشيخ أمين

الحسيني مفتي فلسطين وفضيلة الشيخ العشماوي سليمان وفضيلة الشيخ مصطفى العالم من علماء مصر وفضيلة الشيخ حسنين مخلوف مفتي الديار المصرية سابقاً وفضيلة الشيخ عبدالله القلقيلي مفتي الديار الأردنية وفضيلة الشيخ محمد محمود الصواف من علماء العراق وفضيلة الشيخ عبدالرحمن مراد قاضي من دمشق وفضيلة الشيخ محمد سالم البيحاني مفتي الجنوب العربي وفضيلة الشيخ أحمد أدريس الأدريسي من زعماء السودان والشيخ محمد منيف الحسيني عضو الهيئة العربية العليا في فلسطين، وعبدالرحمن بن يحيى العرباني والحاج محمد البناني من الجمهورية الإسلامية الموريتانية وفضيلة السيد محمد مكي الكتاني رئيس رابطة علماء سوريا ومفتي المالكية والحاج الطاهر منقور عضو الحكومة الجزائرية والشيخ محمد بهجت من علماء العراق والحاج عبدالله ايناس ممثل سماحة شيخ الإسلام بالسنگال والقاضي سعد مجاهد مستشار رئيس جمهورية غانا والسيد عبدالحميد خان وزير التعليم في الملايو وفضيلة الشيخ أبوالأعلى المودودي رئيس جماعة أهل الحديث في باكستان وفضيلة الشيخ على سندي رئيس اتحاد مسلمي كينيا وفضيلة الشيخ أحمد بشير رئيس جمعية اقامة الإسلام بالفلبين وفضيلة الشيخ عبدالرحمن شيشان مراقب عام الجمعية الإسلامية بالصين الوطنية وفضيلة الشيخ كامل الدين شانوجان صاحب مجلة الإسلام في أنقرة وفضيلة الشيخ الحاج سالم بخاري رئيس المؤتمر الإسلامي في سيراليون وفضيلة الشيخ عثمان صالح شني رئيس جمعية الصداقة الاريتيرية

والدكتور سعيد رمضان الأمين العام للمؤتمر.⁽¹⁾ رحم الله الأموات،
وبارك في الأحياء.

وبقدر ما كان عطاء الرابطة خلال اثنين وأربعين عاماً مضت من
عمرها وما يزال، بقدر ما يتطلع إليها المسلمون بآمالهم العريضة
لإيجاد الحلول لكثير من القضايا المتعلقة فيما جد من أمور، ومالم
يحسم منها بعد، خاصة في مجال المعاملات والقضايا الفقهية.
والرابطة انطلاقاً من أهدافها الكريمة، ودورها الكبير على المستوى
الإسلامي والعالمي، تسعى بكل جهدها لتوحيد صفوف المسلمين في
تجاوز الخلافات السياسية، ونلمس جهودها هذه في مختلف مجالات
نشر الدعوة والثقافة الإسلامية في كل مكان، وبما تقوم به من نشر
القرآن الكريم وترجمة معانيه لمختلف اللغات، وتوزيع الكتب الإسلامية،
وإصدار الدوريات والمطبوعات، وإمداد المراكز والمؤسسات والجمعيات
والمنظمات الإسلامية في العالم بالدعاة، والكتب والمساعدات.⁽²⁾

المؤتمر الإسلامي الثاني:

عقد المؤتمر الإسلامي الثاني في الفترة ما بين 15 إلى 22 ذو الحجة
1384هـ الموافق 17 إلى 24 إبريل 1965م بمقر رابطة العالم الإسلامي
بمكة المكرمة الذي دعت إليه الرابطة وقد ترأس الجلسة جلالة الملك
فيصل -رحمه الله- الذي أعلن تأييده للخطة الإسلامية القومية بأن
يوصي المسلمين قاطبة وحكوماتهم بأن يسيروا في داخل بلادهم على

(1) جريدة أم القرى: مطبعة الحكومة (مكة المكرمة، العدد، 1920، تاريخ الجمعة 21 ذو الحجة 1381هـ.
الموافق 25 مايو 1962م)، ص 1.

(2) رابطة العالم الإسلامي: 25 عاماً من الإنجازات والتطلعات (مكة المكرمة، مطابع الرابطة)، ص 6.

تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية واتباع أحكام السنة وتوحيد الخطة بين المسلمين في موقفهم إزاء التيارات الإلحادية وقضاياهم الحيوية وأن يلتزموا في السياسة الخارجية الحياد إزاء الكتل الكبرى مع وزن مواقفهم منها بميزان مصلحة الإسلام والمسلمين. كما أنه يوصي بتأييد الدول العربية والإسلامية في الدفاع عن فلسطين والأراضي الإسلامية المغتصبة، وقدكف جلالته صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن عبدالعزيز وزير الداخلية -رحمه الله- برئاسة وفد المملكة العربية السعودية لإكمال جلسات المؤتمر⁽¹⁾.

وقد أكمل المؤتمر جلساته، وأتخذ القرارات المناسبة لما يهم المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها وحل المشاكل العالقة في العالم الإسلامي، وأنه لا بد من اتحاد الكلمة وتضامن المسلمين لنبذ الخلاف، وتقديم كل عون ومساعدة لإخواننا المستضعفين من المسلمين في بقاع الأرض.

المؤتمر الإسلامي الثالث:

- انعقد المؤتمر الإسلامي العام بدعوة من رابطة العالم الإسلامي في رحاب المملكة العربية السعودية بمكة المكرمة خلال الفترة من 18 إلى 22 صفر سنة 1408هـ الموافق 11 - 15 أكتوبر 1987م تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود -رحمه الله-.

- في مناخ من الحوار والدراسة الجادة والتشاور العميق السمح، تتبع المؤتمر مسار الدعوة الإسلامية في العالم اليوم.

(1) قرارات مؤتمر رابطة العالم الإسلامي، ص 49 و 62.

- استعرض ما يقف في طريق الدعوة من عقبات ومشكلات فرأى المجلس: أن عدم وضوح منهج الدعوة في بعض الأحيان، وتصدي الذين لا يعلمون لحمل الدعوة، وفقدان العمل التخطيطي في هذا المجال، والتفريط في الأخذ بتعاليم الإسلام في مختلف نواحي الحياة، والصراع بين الحكومات وجماعات الدعوة، والغزو الفكري والاجتماعي الذي يزحف به الملحدون والمنصرون على العالم الإسلامي من أخطر ما يقف في طريق الدعوة من عقبات.

- تشاور المؤتمر في قضايا العالم الإسلامي وشؤونه، وهالهم أن يروا ضخامة في القضايا والمشكلات وتباطؤا في تنفيذ ما يصدر عن المؤتمر الإسلامي من توصيات، كما هالهم التعتيم الاعلامي والسياسي على العديد من قضايا العالم الإسلامي.

ومن نتائج المؤتمر أنه توصل إلى القرارات والتوصيات التالية:

- إن تعظيم مكة المكرمة والأشهر الحرم وشعائر الحج من شعب التوحيد الخالص ومن دلائل الإيمان بالله وكتابه ورسوله ﷺ ومن علامات تقوى القلوب، وأن المسلمين الأولين والآخرين أجمعوا على ذلك وتواصوا به، وأن الفتنة في الحرم والإلحاد فيه بظلم فجور لا يتلبس منه قوم معظمون، ما عظم الله ورسوله، ويتبعون سبيل المؤمنين، وان دفع الفتنة عن الحرم أمر منوط بمن يلي:

- أئمة الحرم من المسلمين وتأييد الأمة الإسلامية بأسرها، وأن الله تعالى قد قيض آل سعود بمشيئته وفضله - للدفاع عن الحرمين الشريفين وحمايتهما وخدمتهما، وأن من واجبات الدعوة ومن مسؤوليات الدعاة تبيين ذلك للمسلمين كافة.

- وفي هذه الحقائق وقيامها بواجب البيان يقرر المؤتمر:
- إن أمن الحج والحرمين الشريفين ضرورة لا تتفك عن أداء المناسك.
- إن أمن الحج والحرمين الشريفين وسلامة الحجاج والعمار
مسؤولية حكومة المملكة العربية السعودية وهي مسؤولة يملئها
الواجب الديني وأمانة ولاية الأمر.
- تضامن علماء الإسلام ودعاته مع المملكة العربية السعودية في
موقفها الشرعي والأصلح تجاه كل ما من شأنه أن يضر بحرمة
الأماكن المقدسة وسلامة الحجاج والعمار.
- إدانة النظام الإيراني الذي خطط للفتنة في حرم الله في موسم
الحج.

المؤتمر الإسلامي الرابع:

تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز افتتح صاحب السمو الملكي الأمير عبد المجيد بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة -رحمهما الله- المؤتمر الإسلامي العام الرابع الذي تنظمه رابطة العالم الإسلامي تحت عنوان (الأمة الإسلامية والعولمة) بمكة المكرمة في الفترة بين 23 - 27 محرم 1423هـ الموافق 6 - 10 أبريل 2002 وشارك في المؤتمر أكثر من (500) خمسمائة شخصية إسلامية من جميع أنحاء العالم.

وأوضح معالي الأمين العام للرابطة الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي أن المؤتمر يسعى إلى تعريف العولمة ورصد تياراتها المتعددة في

المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاعلامية إضافة إلى رصد تحدياتها التي برزت في الحياة الإنسانية بعامة وحياة المسلمين بخاصة ودراسة أفضل السبل لمواجهة هذه التحديات.⁽¹⁾

وأعلن المؤتمر الإسلامي العام الرابع لرابطة العالم الإسلامي في بيان الختامي في مكة المكرمة، قراراً بتكوين هيئة عليا للتنسيق بين المؤسسات والمراكز الإسلامية وملتقى عالمي للعلماء والمفكرين المسلمين، بعد أن ناقش المؤتمر التحديات التي تواجه الأمة المسلمة بسبب هجمة تيارات العولمة المادية على حياضها وثقافتها، وبسبب المنعطف الحضاري العالمي الذي حدث بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة، وبعد دراسة الاقتراحات المقدمة من بعض أعضائه بضرورة تحديد آليات مناسبة لتنسيق جهود العلماء والدعاة والمنظمات والمراكز الإسلامية، وقناعته التامة بأهميتها.

فان المؤتمر يقرر ما يلي:

أولاً: تكوين هيئة عليا للتنسيق، من المنظمات والهيئات الإسلامية الكبرى ويكون مقرها رابطة العالم الإسلامي وتكوين هيئات قارية للتنسيق على مستوى كل قارة، وإنشاء مكتب متابعة في الرابطة.

ثانياً: تكون مهمة الهيئة العليا للتنسيق كالتالي:

أ - إتخاذ موقف موحد إزاء القضايا الطارئة والمهمة.

ب - التعاون على توزيع المهمات.

ج - تحديد مهمات الهيئات القارية، ورسم المنهاج الفكري لها.

(1) جريدة عكاظ، السبت 23 محرم 1423هـ، العدد 13006.

ثالثاً: تتولى رابطة العالم الإسلامي التنسيق في المجالات التالية:

أ - ادارة الاتصالات الخارجية .

ب - متابعة قضايا الأقليات المسلمة .

ج - رصد ما ينشر عن الإسلام .

د - تتولى الرابطة تكوين لجنة تنهض بمهمة التصدي للهجمة الغربية على التشريعات والقيم والأخلاق الإسلامية .

رابعاً: إقامة ملتقى عالمي للعلماء والمفكرين المسلمين .

خامساً: تكوين لجنة لمتابعة هذه القرارات برئاسة الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي وعضوية كامل إسماعيل الشريف والدكتور عصام أحمد البشير والدكتور محمد بهيج ملاحويش والدكتور مزمل صديقي والمهندس محمد يوسف هاجر والدكتور أبو بكر دوکوري والدكتور عبد الرحمن الزيد⁽¹⁾ .

كما أصدر المؤتمر ميثاق مكة المكرمة للعمل الإسلامي ليكون بمثابة برنامج عمل تنسيقي للمرحلة الحالية والمقبلة وفق المرتكزات التالية:

1 - التمسك الكامل بالشرعية الإسلامية الغراء والمتابعة لسيرة السلف الصالح .

2 - القيام بجهد مشترك لتحقيق وحدة الأمة الإسلامية وتضامنها .

3 - اتساع آفاق الدعوة الإسلامية في عالم اليوم وازدياد الفرص أمام الدعاة .

4 - تقدير جهود منظمات الإغاثة الإسلامية وعملها الإنساني الفعال في التخفيف عن ضحايا الحروب والكوارث الطبيعية .

(1) جريدة الشرق الأوسط، الخميس 28 محرم 1423هـ، العدد 8535 .

- 5 - اتساع آفاق العمل الإسلامي وتعدد مجالاته .
 - 6 - تقدير أهمية الأقليات المسلمة باعتبارها جسورا لتعزيز روابط الصداقة بين المسلمين وشعوب الأقطار التي يعيشون فيها .
 - 7 - التمييز بين الإرهاب والحقوق المشروعة التي قررها القانون الدولي للشعوب المستعمرة في الكفاح لتحرير الأراضي والحق في تقرير المصير وضرورة عقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب .
 - 8 - التعاون في مجالات الاعلام الحديث بهدف خدمة الدعوة الإسلامية وإظهار مكانة الإسلام في تحقيق الإستقرار العالمي ورد الشبهات الموجهة للإسلام والمسلمين .
 - 9 - يثنى المؤتمر على أعمال البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في إنعاش الإقتصاد ومكافحة البطالة ودعم مشاريع التنمية في البلدان الإسلامية وفق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء .
 - 10 - يؤكد المؤتمر أهمية الحوار بين الحضارات ويدعو إلى تنمية آفاق التواصل بين الشعوب والإستفادة من التجارب الإنسانية وفقاً للضوابط الإسلامية والاهتمام بعالمية الخطاب الإسلامي والتركيز على المنظومة القيمية في علاقات المسلمين بغيرهم وعلى القواسم المشتركة ووضع المفاهيم للتعامل مع أهل الأديان الأخرى وفق الإطار الشرعي الصحيح.⁽¹⁾
- ورابطة العالم الإسلامي مؤسسة إسلامية شعبية محضة، لا ترتبط بأي حكومة، بل هي هيئة مستقلة تحاول بكل جهدها أن تجمع بين قوى

(1) جريدة عكاظ، الخميس 28 محرم 1423هـ، العدد 13011 .



مبنى رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة

الخير العاملة في الحقل الإسلامي بجميع بلدان العالم، وتنسق بين جهودها وبين طاقاتها في تضامن وتعاون إسلامي من أجل إعلاء كلمة الله، والالتزام بالعقيدة الإسلامية قولاً وعملاً، ومناهضة الأفكار الدخيلة والقوى المعادية التي تعمل ضد عقيدة المسلمين وأوطانهم، وليس للرابطة تدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولا تميل لفريق دون آخر، ولا إلى لون من الألوان أو جنس من الأجناس، فالمؤمنون كلهم إخوة، ولا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى⁽¹⁾.

ميثاق الرابطة:

﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا...﴾⁽²⁾.

وينص ميثاق رابطة العالم الإسلامي على ما يأتي:

نحن أعضاء رابطة العالم الإسلامي الممثلين له تمثيل عقيدة وإيمان نعاهد الله تعالى على:

1- أن نؤدي فريضة الله علينا بتبليغ رسالته، ونشرها في جميع أنحاء العالم، وأن نؤكد من جديد إيماننا بأنه لا سلام للعالم إلا بتطبيق القواعد التي أرساها الإسلام.

2- أن ندعو الأمم عامة إلى التسابق في ميدان العمل لخير البشرية، وإسعادها، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفرادها، وإيجاد المجتمع الإنساني الأفضل.

(1) رابطة العالم الإسلامي: 25 عاماً من الإنجازات والتطلعات (مكة المكرمة، مطابع الرابطة)، ص 7 - 8.

(2) سورة آل عمران: الآية (103).

3- أن نشهد الله على أننا لا نريد إفساداً لأمر أحد، ولا سيطرة ولا هيمنة على أحد، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف اعتزمنا القيام بما هو آت:

- أ - أن نبذل قصاري جهدنا في توحيد كلمة المسلمين، وإزالة عوامل التفكك المحيطة بالمجتمعات الإسلامية المنتشرة في بقاع الأرض.
- ب - أن نذلل العقبات التي تعترض إنشاء جامعة العالم الإسلامي.
- ج - أن نساند كل من يدعو إلى الخير ونساعده على تأدية مهمته الإسلامية.
- د - أن نستخدم جميع ما نملكه من وسائل روحية ومادية وأدبية لتحقيق ما نصبو إليه في هذا الميثاق.
- هـ - أن نوحّد جهودنا لتحقيق هذه الأغراض بطريق إيجابي سليم.
- و - أن نطرح كل دعوة جاهلية قديمة وحديثة.
- ز - أن نعلن لا شعوبية ولا عنصرية في الإسلام⁽¹⁾.

أهداف الرابطة:

وتتبع الأمانة العامة للرابطة في تنفيذ أهدافها كل الوسائل الشريفة المتاحة ومن أهم أهداف الرابطة:

- 1- العمل على تحكيم الشريعة الإسلامية في البلاد الناطقة بالشهادتين.
- 2- الأخذ بمبدأ الشورى عن طريق مؤتمرات لكبار علماء العالم الإسلامي لتبادل الرأي، وتنسيق الجهود المبذولة من أجل انتشار الدعوة الإسلامية.

(1) رابطة العالم الإسلامي: المصدر السابق ، ص 15 .

- 3- الاستفادة - إلى أبعد مدى ممكن - من منافع الحج في مجال التوعية الإسلامية، عن طريق المحاضرات، والندوات الإسلامية التي تقيمها الرابطة يومياً ابتداءً من شهر ذي القعدة من كل عام، وحتى نهاية موسم الحج، يحاضر فيها نخبة من كبار العلماء والمفكرين الإسلاميين، ومن الوافدين لحج بيت الله الحرام.
- 4- إقامة ندوة إسلامية عالمية في موسم كل حج بمقرها العام تضم أخصائيين في مختلف المجالات من علماء العالم الإسلامي الذين يؤدون فريضة الحج.
- 5- تنظيم التعارف بين وفود الحجيج بكل وسيلة ممكنة، وتخصيص عدد من العاملين المتفرغين للتعرف على العناصر المؤمنة الواعية في المساجد، وعند المطوفين، وفي الفنادق وغيرها.
- 6- تشجيع الدعاة الإسلاميين في كافة أنحاء العالم الإسلامي للعمل على نشر الإسلام.
- 7- رفع مستوى النشر عن طريق الصحافة والكتب والوسائل الممكنة باللغات الحية، وتشجيع المؤسسات الإعلامية الإسلامية التي تخدم الدعوة الإسلامية.
- 8- ابتعاث وفود إلى جميع أقطار العالم الإسلامي والأقطار التي توجد فيها الأقليات الإسلامية، لدراسة مشاكلهم، والتعرف على مطالبهم، ومدّ يد المساعدة لهم.
- 9- نشر التعليم الإسلامي بالإسهام في إنشاء المدارس والمعاهد الإسلامية في كافة أنحاء الوطن الإسلامي في حدود الإمكانيات.

10- العمل على نشر لغة القرآن الكريم بين الشعوب المسلمة، حتى تكون لغة التفاهم بين الجميع⁽¹⁾.

الهيئات الرئيسية والمجالس بالرابطة:

أ- المؤتمر الإسلامي العام:

وهو أعلى هيئة تشريعية تعبر عن مشاعر الشعوب الإسلامية في العالم وآمالهم للوصول إلى أهدافهم العليا، وقد عقد إلى الآن أربع دورات في 1381هـ/1962م وعام 1384هـ/1965م، وعام 1408هـ / 1987م وعام 1423هـ / 2002م.

ب- المجلس التأسيسي:

وهو الذي يرسم سياسة الرابطة، ويحدد اتجاهاتها بما يكفل تحقيق الأهداف التي قامت الرابطة من أجلها، كما يتولى دراسة التقرير السنوي الذي يقدمه الأمين العام إلى المجلس عن إنجازات الأمانة العامة خلال الفترة بين الدورتين.. ويتولى إصدار القرارات والتوصيات اللازمة إزاء القضايا والموضوعات التي طرحت في الدورة، ويحق للمجلس التأسيسي تعديل نظام الرابطة إذا تقدم ثلث الأعضاء بطلب التعديل الذي يتم بموافقة ثلاثة أرباع المجلس، ولا يتقاضى أعضاء المجلس رواتب أو مخصصات مالية لقاء عضويتهم فيه⁽²⁾.

(1) رابطة العالم الإسلامي، المصدر السابق، ص 16 - 17.

(2) رابطة العالم الإسلامي: المصدر السابق، ص 18.

وقد عقد المجلس التأسيسي الدورات التالية:

1	المؤتمر الإسلامي العام الأول	في الفترة ما بين 14 - 16/12/1381هـ
2	المؤتمر الإسلامي العام الثاني	في الفترة ما بين 15 - 22/12/1384هـ
3	المؤتمر الإسلامي العام الثالث	في الفترة ما بين 18 - 22/12/1408هـ
4	المؤتمر الإسلامي العام الرابع	في الفترة ما بين 23 - 27/12/1423هـ
5	الدورة الثانية	في الفترة ما بين 16 - 21/7/1382هـ
6	الدورة الثالثة	في الفترة ما بين 15 - 22/12/1382هـ
7	الدورة الرابعة	في الفترة ما بين 15 - 26/7/1383هـ
8	الدورة الخامسة	في الفترة ما بين 15 - 22/7/1384هـ
9	الدورة السادسة	في الفترة ما بين 11/25 - 26/12/1384هـ
10	الدورة السابعة	في الفترة ما بين 11/27 - 22/12/1385هـ
11	الدورة الثامنة	في الفترة ما بين 15 - 30/7/1386هـ
12	الدورة التاسعة	في الفترة ما بين 15 - 27/7/1387هـ
13	الدورة العاشرة	في الفترة ما بين 15 - 28/7/1388هـ
14	الدورة الحادية عشرة	في الفترة ما بين 1 - 14/8/1389هـ
15	الدورة الثانية عشرة	في الفترة ما بين 2 - 17/8/1390هـ
16	الدورة الثالثة عشرة	في الفترة ما بين 1 - 17/8/1391هـ
17	الدورة الرابعة عشرة	في الفترة ما بين 10 - 14/10/1392هـ
18	الدورة الخامسة عشرة	في الفترة ما بين 11/17 - 16/12/1393هـ
19	الدورة السادسة عشرة	في الفترة ما بين 11/15 - 25/12/1394هـ
20	الدورة السابعة عشرة	في الفترة ما بين 11/15 - 1/12/1395هـ
21	الدورة الثامنة عشرة	في الفترة ما بين 11/21 - 3/12/1396هـ
22	الدورة التاسعة عشرة	في الفترة ما بين 11/15 - 1/12/1397هـ
23	الدورة العشرون	في الفترة ما بين 15 - 27/11/1398هـ

24	الدورة الحادية والعشرون	في الفترة ما بين 15 - 29/11/1399هـ
25	الدورة الثانية والعشرون	في الفترة ما بين 15 - 26/11/1400هـ
26	الدورة الثالثة والعشرون	في الفترة ما بين 15 - 26/11/1401هـ
27	الدورة الرابعة والعشرون	في الفترة ما بين 16 - 27/11/1402هـ
28	الدورة الخامسة والعشرون	في الفترة ما بين 15 - 24/11/1403هـ
29	الدورة السادسة والعشرون	في الفترة ما بين 7 - 12/4/1405هـ
30	الدورة السابعة والعشرون	في الفترة ما بين 5 - 10/7/1406هـ
31	الدورة الثامنة والعشرون	في الفترة ما بين 13 - 15/2/1408هـ
32	الدورة التاسعة والعشرون	في الفترة ما بين 3 - 6/4/1409هـ
33	الدورة الثلاثون	في الفترة ما بين 1 - 5/7/1410هـ
34	الدورة الحادية والثلاثون	في الفترة ما بين 21 - 25/7/1412هـ
35	الدورة الثانية والثلاثون	في الفترة ما بين 16 - 19/7/1413هـ
36	الدورة الثالثة والثلاثون	في الفترة ما بين 8 - 12/7/1414هـ ⁽¹⁾
37	الدورة الرابعة والثلاثون	في الفترة ما بين 8 - 12/8/1416هـ
38	الدورة الخامسة والثلاثون	في الفترة ما بين 7 - 10/8/1418هـ
39	الدورة السادسة والثلاثون	في الفترة ما بين 4 - 6/8/1421هـ
40	الدورة السابعة والثلاثون	في الفترة ما بين 27 - 28/1/1423هـ
41	الدورة الثامنة والثلاثون	في الفترة ما بين 4 - 6/8/1425هـ
42	الدورة التاسعة والثلاثون	في الفترة ما بين 22 - 24/8/1427هـ
43	الدورة الأربعون	في الفترة ما بين 8/1429هـ

(1) من عام 1414هـ أصبح انعقاد المجلس التأسيسي كل سنتين.



أحد اجتماعات رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة

ومن أهم القضايا الإسلامية التي بحثها المجلس التأسيسي في دوراته خلال تلك الفترة:

قضية القدس وفلسطين، وقضية المسلمين في لبنان، وقضية الحرب العراقية الإيرانية، وقضية أفغانستان، وقضية المسلمين في الفلبين، وقضية المسلمين في كمبوديا وفيتنام، وقضية جامو وكشمير، وقضية اللاجئين الهاربين في بنجلاديش، وقضية المسلمين في بورما، وقضية المسلمين البهاريين في سيلان (سيرلانكا)، وقضية مسلمي البنغال، وقضية التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا، وقضية المسلمين في أوغندا، وقضية الشعب التشادي المسلم، وقضية المسلمين في تركيا الغربية ومقدونيا باليونان، وقضية المسلمين في قبرص، وقضية المسلمين في ظل الحكومات الشيوعية. والمسلمون في الاتحاد السوفييتي، والمسلمون في تركستان الشرقية، والمسلمون في يوغوسلافيا، والمسلمون في ألبانيا، والمسلمون في بولندا، والصومال الغربي، وأريتريا، وعضرو وعيسى، وقضية المسلمين في الحبشة، والتجارب الذرية، و القارة الأفريقية، ومحنة المسلمين في جزر القمر (مجزرة ماجونا، وموضوع جزيرة مايوت).

ومن الموضوعات الدينية والثقافية والخيرية التي بحثها المجلس التأسيسي للرابطة في دوراته التي عقدت بمكة المكرمة في تلك الفترة:

- تطبيق الشريعة الإسلامية، والعقيدة الإسلامية، ونشر تحفيظ القرآن، والتضامن الإسلامي، الشؤون الاجتماعية والاقتصادية،

والثقافة والتعليم والبحوث، إعادة كتابة التاريخ الاسلامي العربي، الدعوة والدعاة، والدورات التدريبية، والمسائل الفقهية، والمسجد ورسائله، وتوزيع الكتب الإسلامية، والاعلام والنشر، والجمعيات والمراكز والمنظمات الاسلامية، وعلاقة الرابطة مع المنظمات الدولية، والإغاثة والأعمال الخيرية، والبلاد الاسلامية، والأقليات الإسلامية في العالم، ومواجهة الحركات والتيارات الفكرية الهدامة⁽¹⁾.

ومن الشؤون التنظيمية التي بحثها المجلس التأسيسي:

- مكاتب الرابطة وممثلوها .
- إدارات الرابطة وأقسامها .
- التقارير السنوية للأمانة العامة للرابطة.

ج - الأمانة العامة للرابطة:

الأمانة العامة للرابطة هي الجهاز التنفيذي للرابطة الذي يقوم بالإشراف المباشر على الأعمال والأنشطة التي تقوم بها الرابطة، ويتولى الأمين العام بمساعدة الأمناء المساعدين ومنسوبي الرابطة، تنفيذ الخطط والتوجيهات التي تصدر من المجلس التأسيسي.

- بلغ عدد منسوبي الرابطة (410) داخل المملكة.

وبلغ عدد منسوبي الرابطة في مكاتبها، والمستوصفات والمراكز الإسلامية خارج المملكة (231).

كما بلغ عدد الدعاة والمبعوثين حوالي ألف داعية⁽²⁾.

(1) رابطة العالم الإسلامي: المصدر السابق، ص 21 - 27.

(2) رابطة العالم الإسلامي: المصدر السابق، ص 21 - 27.

د. المجلس الأعلى العالمي للمساجد:

يعتبر هذا المجلس من الهيئات الرئيسية التي تعمل تحت مظلة الرابطة، وقد تم تشكيله بناء على قرار مؤتمر رسالة المسجد الذي عقد بمكة المكرمة في منتصف شهر رمضان 1395هـ الموافق سبتمبر 1975م، ويتكون من هيئة تأسيسية يبلغ عدد أعضائها (53) عضواً، يمثلون 45 شعباً وأقلية إسلامية في العالم.

وأهم أهداف المجلس:

- 1 - تكوين رأي عام إسلامي في مختلف القضايا والموضوعات الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة.
- 2 - محاربة الغزو الفكري والسلوك المنحرف.
- 3 - العمل على حرية الدعوة إلى الله.
- 4 - حماية المساجد من كل اعتداء يقع عليها أو على ممتلكاتها.
- 5 - المحافظة على الأوقاف الإسلامية.
- 6 - الدفاع عن الحقوق الإسلامية.

هـ. معهد إعداد الأئمة والخطباء بمكة المكرمة:

أنشئ هذا المعهد عام 1403هـ، وبدأت فكرة إنشائه من أول دورة عقدت لتدريب الأئمة والدعاة بنواكشوط عاصمة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وللحاجة الماسة إلى فئة على مستوى معين من الأئمة والدعاة الذين تحتاج إليهم القارة الأفريقية للدعوة بها.

وأهم أهداف المعهد:

يخدم هذا المعهد شئون الدعوة والدعاة في العالم الإسلامي وبين

الأقليات الإسلامية، وحتى بين الجاليات الإسلامية الموجودة في أوروبا وأمريكا، وهو هدف ينطلق من صميم أهداف إحياء رسالة المسجد⁽¹⁾.

و- مجلس المجمع الفقهي:

بدأت فكرة إنشاء هذا المجمع عام 1384هـ عندما نادى حكومة المملكة العربية السعودية بإنشاء مجمع فقهي إسلامي يضم نخبة من فقهاء الشريعة في العالم، لدراسة المسائل المستجدة وحل المشكلات الفقهية التي يعانيها المسلمون في أنحاء المعمورة.

واستجابة لهذا النداء أصدر المؤتمر الإسلامي العام في دورته الثانية المنعقدة عام 1384هـ بدعوة من رابطة العالم الإسلامي، أصدر قراراً يقضي بتأليف هيئة من كبار علماء المسلمين، يتولون القيام بالدراسات الإسلامية، وبحث القضايا الفكرية التي تواجه العالم الإسلامي وبيان الحكم الشرعي في كل حالة.

وبناء على ذلك أصدرت الأمانة العامة قرارها رقم 798 تاريخ 1398/5/29هـ بتأسيس المجمع الفقهي، ومقره مكة المكرمة، ويضم مجموعة من العلماء والفقهاء والمحققين من مختلف أنحاء العالم الإسلامي، يتولون دراسة واقع المسلمين، والمشكلات التي يواجهونها، وإيجاد الحلول التي تستند على أساس القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والإجماع، وبقية المصادر المعتمدة في الفقه الإسلامي.

(1) رابطة العالم الاسلامي: المصدر السابق، ص 28-29.

ز- هيئة الاغاثة الاسلامية:

تعتبر الاغاثة الإسلامية من أهم الميادين التي تركز عليها أعمال وجهود رابطة العالم الإسلامي في سبيل تحقيق أهدافها الإسلامية والإنسانية لخدمة الإنسان المسلم في أي مكان من العالم. وفي عام 1399هـ وافق المجلس التأسيسي للرابطة على إنشاء هيئة للإغاثة الإسلامية، توحد قوالب العمل في هذا المجال، وترمي إلى التنسيق بينها، بما يكفل تطوير أعمال الإغاثة ومهامها، وميادينها، وجعلها أكثر قدرة على الوصول إلى الإنسان المسلم في أي مكان من الأرض، ومد يد العون والمساعدة له في الوقت المناسب.

أهم أهداف الهيئة:

- 1- تقديم العون للمسلمين شعوباً وجماعات حيثما وجدوا حين تحل بهم الكوارث في أنفسهم أو ممتلكاتهم أو عقيدتهم أو حرياتهم.
- 2- الإسهام في كل ما يمكن أن يقي المسلمين شر الكوارث ويرفع من مستواهم عموماً بقصد الحفاظ على كياناتهم ووجودهم، ودرء كل ما قد يؤثر على عقيدتهم الإسلامية.

التمويل:

تتفق الهيئة على ما تؤديه من خدمات، وما تنفذه من مشروعات، مما يجتمع لديها من أموال من المصادر التالية:
أ - إسهامات وتبرعات المسلمين من الأفراد والجماعات والمؤسسات والدول سواء كانت التبرعات نقدية أو عقارية أو عينية.

ب - الزكاة التي تجمع من الأفراد ومن الشركات الإسلامية.

ج - ما يوصي به المسلمون للهيئة من تركاتهم.

هـ - الأوقاف التي توقف على الهيئة.

و - إسهامات المؤسسات الدولية غير المشروطة، دون أن يترتب على

تقديمها أي حقوق لتلك المؤسسات من قبل هيئة الاغاثة الإسلامية.

ز - عائد المشروعات التي تقيمها الهيئة أو تسهم فيها بشرط أن

تتسجم مع نصوص الشريعة الإسلامية الفراء، ولا تتعارض معها⁽¹⁾.

المكاتب الفرعية للرابطة:

تعتبر المكاتب الفرعية للرابطة بمثابة الجهاز الإداري الذي يعاون الأمين العام في أداء مهامه خارج مقر الأمانة العامة، وخاصة بالنسبة لمجالات محددة يأتي في مقدمتها العمل على تنفيذ قرارات الرابطة في الدول التي توجد بها هذه المكاتب، وعقد اللقاءات مع المسلمين في هذه الدول، للنظر في أمورهم، وحل مشاكلهم، وتوجيههم نحو ما يحقق مصالحهم، ويقوي من شأنهم، والإسهام في بناء المساجد، والمكتبات العامة الإسلامية، وتنظيم المحاضرات والندوات، ومحاربة الأمية والإلحاد والبدع، وقد اقترب عدد هذه المكاتب من الثلاثين مكتباً⁽²⁾.

(1) رابطة العالم الاسلامي : المصدر السابق، ص34 - 39.

(2) عبدالعزيز حسن الصويغ: الإسلام في السياسة الخارجية السعودية، (ط1، الرياض، مطابع الشرق الأوسط، 1414هـ) ص131.

لقد كان للجهود الجبارة، وعزيمة الرجال المخلصين، وقبل ذلك عون الله وتوفيقه، أن تظهر للعالم الإسلامي جلياً ثمار هذه المنظمة العالمية، التي قدمت ولا تزال تقدم للمسلمين في مشارق الأرض ومغاربها كل عون ومساعدة، لحل قضايا الأقليات الإسلامية، ومؤازرتهم عن طريق الاغاثة الإسلامية (سنا بل الخير).

فقد مضى على تأسيس رابطة العالم الإسلامي ما يقارب 38 عاماً، تعاقب عليها رجال بررة من المملكة العربية السعودية، ومن الدول الإسلامية وغيرها.

وقد تعاقب على رئاسة الدورات للمجلس التأسيسي للرابطة كل من:

1- سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ - رحمه الله - مفتي المملكة العربية السعودية، في الفترة بين 1382هـ/1962م إلى أن توفي عام 1389هـ/1969م.

2- سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز مفتي عام المملكة العربية السعودية ورئيس هيئة كبار العلماء وإدارات البحوث العلمية والإفتاء، في الفترة من 1389هـ الموافق 1969م وقد قام برئاسة المجلس التأسيسي للرابطة حتى توفي إلى رحمة الله 1420/1/27هـ.

3- سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ مفتي عام المملكة العربية السعودية ورئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء من تاريخ 1420/1/27هـ وحتى الوقت الحاضر.

الأمناء العامون للرابطة منذ تأسيسها:

- 1- معالي محمد سرور الصبان، في الفترة من 1382هـ/1962م حتى توفي إلى رحمة الله عام 1390هـ.
- 2- معالي محمد صالح قزاز، في الفترة من 1392هـ حتى استقال من منصبه عام 1396هـ.
- 3- معالي الشيخ محمد علي الحركان، في الفترة من 1396هـ حتى توفي بالرياض بتاريخ 8 من رمضان 1403هـ⁽¹⁾.
- 4- معالي الدكتور عبدالله عمر نصيف، في الفترة من 1403هـ حتى تم تعيينه نائباً لرئيس مجلس الشورى عام 1414هـ⁽²⁾.
- 5- معالي الدكتور أحمد محمد علي، في الفترة من عام 1414هـ حتى تم ترشيحه رئيساً للبنك الإسلامي للتنمية عام 1416هـ.
- 6- معالي الدكتور عبدالله بن صالح بن عبيد، من 25 من جمادى الأولى 1416هـ حتى 4 شعبان 1421هـ.
- 7- معالي الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي من تاريخ 4/8/1421هـ حتى الوقت الحاضر.

وللتاريخ، فقد وفق الله هذه المنظمة الإسلامية بهؤلاء الصفوة من الرجال القائمين عليها، سواء من أصحاب الفضيلة رؤساء الدورات، أو الأمناء، أو الأعضاء المؤسسين، ومنسوبي الرابطة، لأن هدفهم نبيل، وهو خدمة الإسلام والمسلمين في العالم.

(1) رابطة العالم الإسلامي: جريدة العالم الإسلامي، العدد 1427، (مكة المكرمة، إدارة الصحافة والنشر، 29 من جمادى الأولى 1416هـ، ص1).

(2) رابطة العالم الإسلامي: رجال وراء جهاد الرابطة خلال ربع قرن، (مكة المكرمة 1408هـ/1987م)، ص7.

ولن ينسى تاريخ الرابطة الأعمال الناجحة التي قام بها معالي الدكتور عبدالله عمر نصيف طيلة فترة عمله، وما قام به من جهود موفقة، وما ترك لها من سمعة ممتازة بين شعوب العالم.

أخذت الرابطة على عاتقها حل المسائل الشائكة بين بعض شعوب العالم الإسلامي، وخاصة فيما يتصل بنقص الغذاء، والكساء، والرعاية الصحية، وتعليم أمور الدين.

فقد واجهت الأمة الإسلامية منذ نشأتها تحديات مختلفة، داخلية وخارجية، وتصدت لكثير من المؤامرات السياسية والفكرية والاجتماعية، الهادفة إلى الإساءة للإسلام والمسلمين، وتريد القضاء على الشخصية الإسلامية في أي مكان من هذه الأرض، وما حدث ويحدث الآن يومياً في فلسطين، وكشمير، وبورما، والبوسنة والهرسك، وغيرها ما هو إلا حلقة من حلقات تلك المؤامرات التي خططها أعداء الإسلام⁽¹⁾.

قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾⁽²⁾.

(1) رابطة العالم الإسلامي: قرارات وتوصيات أهم المؤتمرات، (مكة المكرمة، مطابع رابطة العالم الإسلامي)، ص 5 - 6.

(2) سورة التوبة: الآية (32).

أعضاء المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي⁽¹⁾

م	اسم الدولة	تاريخ الانضمام
1	المملكة الأردنية الهاشمية	1381هـ / 1961م
2	الأرجنتين	1412هـ / 1992م
3	استراليا	1412هـ / 1992م
4	أفغانستان ⁽²⁾	1381هـ / 1961م
5	أفريقيا الوسطى	1421هـ / 2000م
6	الإمارات العربية المتحدة	1395هـ / 1975م
7	اندونيسيا	1384هـ / 1964م
8	اوزبكستان	1412هـ / 1992م
9	أوغندا	1395هـ / 1975م
10	إيطاليا	1421هـ / 2000م
11	باكستان	1381هـ / 1961م
12	البحرين	1395هـ / 1975م
13	بروناي (دار السلام)	1401هـ / 1981م
14	بنجلاديش	1397هـ / 1977م
15	بوركينافاسو	1396هـ / 1976م
16	تايلاند	1384هـ / 1964م
17	تترستان	1418هـ / 1997م
18	تشاد	1396هـ / 1976م
19	تركستان	1400هـ / 1980م
20	تركيا	1382هـ / 1962م
21	ترينداد وتوباغو	1396هـ / 1976م
22	تنزانيا	1418هـ / 1997م

(1) رابطة العالم الإسلامي مؤسسة شعبية ولا ترتبط بالدول نفسها.

(2) كانت تعرف بالمملكة الأفغانية، وبعد الانقلاب على الملك محمد ظاهر شاه عرفت بجمهورية أفغانستان الإسلامية.

أعضاء المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي

م	اسم الدولة	تاريخ الانضمام
23	تونس	1384هـ / 1964م
24	الجابون	1421هـ / 2000م
25	جامبيا	1397هـ / 1977م
26	الجزائر	1381هـ / 1961م
27	جنوب أفريقيا	1418هـ / 1997م
28	سري لانكا	1381هـ / 1961م
29	المملكة العربية السعودية	1381هـ / 1961م
30	السنغال	1381هـ / 1961م
31	سنغافورة	1381هـ / 1961م
32	السودان	1381هـ / 1961م
33	سوريا	1381هـ / 1961م
34	صربيا (يوغسلافيا سابقا)	1407هـ / 1987م
35	الصومال	1398هـ / 1978م
36	الصين الوطنية	1382هـ / 1962م
37	العراق	1381هـ / 1961م
38	غانا	1412هـ / 1992م
39	غينيا كوناكري	1388هـ / 1968م
40	فرنسا	1412هـ / 1992م
41	الفلبين	1381هـ / 1961م
42	فلسطين	1381هـ / 1961م
43	قبرص التركية	1396هـ / 1976م
44	قطر	1388هـ / 1968م

أعضاء المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي

م	اسم الدولة	تاريخ الانضمام
45	الكاميرون	1388هـ / 1968م
46	كشمير	1395هـ / 1965م
47	كوت ديفوار (ساحل العاج سابقاً)	1418هـ / 1997م
48	الكنغو الديمقراطية (زائير سابقاً)	1400هـ / 1980م
49	الكويت	1388هـ / 1968م
50	لبنان	1383هـ / 1963م
51	ليبيا	1383هـ / 1963م
52	المالديف	1400هـ / 1980م
53	مالي	1388هـ / 1968م
54	ماليزيا	1384هـ / 1964م
55	مصر	1381هـ / 1961م
56	المغرب	1381هـ / 1961م
57	موريتانيا	1381هـ / 1961م
58	ميانمار (بورما سابقاً)	1384هـ / 1964م
59	النيجر	1388هـ / 1968م
60	نيجيريا	1381هـ / 1961م
61	نيبال	1397هـ / 1977م
62	الهند	1381هـ / 1961م
63	اليابان	1412هـ / 1992م
64	اليمن*	1381هـ / 1961م

❖ بتاريخ 27 من شوال 1410هـ الموافق 22 مايو 1990م أعلنت الوحدة اليمنية بين شطري اليمن الشمالي والجنوبي، وفي عام 1414هـ/1994م أعلن الجنوب الانفصال عن الوحدة، واستمرت الحرب الأهلية أكثر من شهرين، انتصر الشماليون وبقيت الوحدة.

مؤسسة الفكر العربي

من واقع الأحداث والمتغيرات العالمية التي شهدتها هذا القرن برز العديد من التحديات والعقبات التي واجهت الأمة العربية ومن هنا جاءت فكرة إنشاء مؤسسة الفكر العربي التي نادى بها صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير - في ذلك الوقت - في خطابه الذي ألقاه في ندوة الثقافة العربية (رؤية مستقبلية بعد عام 2000م) في بيروت، حيث قدم سموه الدعوة للمهتمين بشأن الفكر العربي موضحاً في دعوته فكرة المشروع وصفة المؤسسة والأهداف ونشاط المؤسسة وتمويلها ومقرها وقدم سموه الدعوة للمهتمين بالفكر والثقافة العربية لحضور الاجتماع التأسيسي في القاهرة خلال الفترة من 10 - 11 ربيع الأول 1422هـ الموافق 3 يونيو 2001م وقد حضره نخبة من الموسرين العرب، وتوصل المجتمعون إلى عدد من القرارات:

- 1 - تحديد أهداف المؤسسة.
 - 2 - تشكيل لجنة تحضيرية وتنفيذية من أعضاء المؤسسة قامت بوضع الهيكل التنظيمي والنظام الأساسي للمؤسسة.
 - 3 - تشكيل لجنة مالية لمتابعة الاتصال بالأعضاء الجدد.
 - 4 - اختيار صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل رئيساً للمؤسسة.
 - 5 - تحديد بيروت لتكون مقراً للمؤسسة.
 - 6 - تحديد عضوية التأسيس بمليون دولار.
- عقد الاجتماع الثاني في بيروت خلال الفترة 28 - 30 رجب

1422هـ الموافق 15 - 17 أكتوبر 2001م بدعوة من اللجنة التحضيرية، وقد دعي لهذا الإجتماع عدد من المتخصصين ورؤساء وأمناء الاتحادات في مجالات متعددة من جميع البلدان العربية، ونوقش فيه النظام الأساسي للمؤسسة الذي عرض بعد تعديله ومناقشته على مجلس الأمناء الذي قام باعتماده، وبناء عليه صدرت موافقة مجلس الوزراء اللبناني على تسجيل المؤسسة بموجب المرسوم رقم 6605 في يوم الخميس 1 شعبان 1422هـ الموافق 18 أكتوبر 2001م ومنح المؤسسة وموظفيها كافة المزايا والحصانات اللازمة لأداء مهامها أسوة بالمنظمات الدولية والإقليمية العاملة في إطار الأمم المتحدة.

ويتكون مجلس الأمناء من الموسرين العرب القادرين على دفع مليون دولار فأكثر والذين بلغ عددهم حتى الآن أكثر من أربعين عضواً علماً أن المجال مفتوح لكل من لديه الرغبة في الانضمام إلى عضوية مجلس الأمناء مقابل مليون دولار فأكثر، أو عضو مشارك مقابل عشرة آلاف دولار إلى مائة ألف دولار فأكثر، كما يحق للمؤسسات الأهلية أن يكون لها عضو في مجلس الأمناء مقابل مليون دولار أو أكثر وتطبق عليه شروط العضوية.

هذه المبالغ عبارة عن وديعة ووقف للمؤسسة مدى الحياة يصرف من ريعها فقط دون المساس بالأصل، وفي حال تصفية المؤسسة لأي ظرف من الظروف تعود هذه المبالغ لأصحابها، والعضوية مفتوحة للجميع دون استثناء ذكورا أو إناثا أو مؤسسات أهلية.

رؤية وأهداف المؤسسة:

هي مؤسسة دولية أهلية مستقلة، ليس لها ارتباط بالأنظمة أو التوجهات الحزبية أو الطائفية، ومبادرة تضامنية بين الفكر والمال لتنمية الاعتزاز بثوابت الأمة وقيمها وأخلاقها بنهج الحرية المسؤولة وتعني بمختلف سبل المعرفة من علوم واقتصاد وطب وإدارة وإعلام ومعلومات وأدب وفنون في سبيل توحيد الجهود الفكرية والثقافية التي تدعو إلى تضامن الأمة والنهوض بها والمحافظة على هويتها، وتهدف لتنمية الاعتزاز بثوابت الأمة وقيمها وهويتها بنهج الحرية المسؤولة من خلال البرامج الثقافية الملائمة، وترسيخ الأفكار والفاعليات التي تعمل على نبذ دواعي الفرقة وتحقيق تضامن الأمة وتوحد جهودها لتصب في المصلحة العربية العليا، و العناية بمختلف المعارف والعلوم والاهتمام بالدراسات المستقبلية والاستغلال الأمثل للتقنيات الحديثة المتاحة، وتكريم الرواد ودعم المبدعين ورعاية الموهوبين من أبناء الأمة العربية، وتحقيق وتفعيل التواصل مع العقول والمؤسسات العربية المهاجرة والاستفادة من خبراتها، والتنسيق والتواصل مع الأفراد والهيئات المعنية بالتضامن العربي والثقافي والفكري والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالشأن العربي، واستحداث البرامج الإعلامية والثقافية التي تسهم في نشر الفكر العربي وتصحيح المفاهيم السلبية عن الأمة العربية في العالم.

الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

- مجلس الأمناء برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل ابن عبدالعزيز.
- مجلس الإدارة ويتكون من 15 عضواً وتكون مدة المجلس أربع سنوات تجدد بشكل دوري.
- الهيئة الاستشارية ويعمل بها نخبة من رجال الفكر في التخصصات المختلفة.
- الأمانة العامة وتتكون من الأمين العام ومساعديه وإدارة الاستثمارات وتنمية الموارد وإدارة البرامج والمؤتمرات وإدارة العلاقات والمعلومات والإعلام وإدارة الشؤون الإدارية.
- الهيئة العامة للمؤسسة تضم جميع الأعضاء وتجتمع مرة على الأقل سنوياً لاستعراض برامج العام المنصرم وخطة العام القادم ويحق للأعضاء التصويت على الخبراء والاستشاريين المرشحين لمجلس الإدارة⁽¹⁾.

ويتكون مجلس الأمناء المؤسسين حسب الحروف الأبجدية من كل من:

- 1 - المهندس بكر بن محمد بن لادن.
- 2 - صاحب السمو الملكي الأمير بندر بن خالد الفيصل.
- 3 - السيدة بهية الحريري.
- 4 - الأستاذ حمد السليمان.

(1) مؤسسة الفكر العربي، نشرة عن المؤسسة، 1422هـ/2001م.

- 5 - الدكتور حمزه الخولي.
- 6 - الشيخ جمعة الماجد.
- 7 - الأستاذ خالد التركي.
- 8 - الأستاذ خالد حسن القحطاني.
- 9 - صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل.
- 10- السيدة سعاد إبراهيم الجفالي.
- 11- الدكتورة سعاد محمد الصباح.
- 12- صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز.
- 13- صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة.
- 14- الشيخ صالح عبدالله كامل.
- 15- الأستاذ عبد الرحمن حسن الشربتلي.
- 16- الأستاذ عبدالعزيز الباطين.
- 17- الأستاذ عبدالعزيز قاسم كانوا.
- 18- صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله الفيصل.
- 19- الدكتور عبدالله محمد باسراحيل.
- 20- صاحب السمو السيد فاتك بن فهد بن تيمور آل سعيد.
- 21- الأمير فهد بن خالد السديري.
- 22- الأستاذ فهد بن ثيان الغانم.
- 23- الدكتور مانع سعيد العتيبة.
- 24- الأستاذ محمد أبو العينين.
- 25- صاحب السمو الملكي الأمير محمد العبد الله الفيصل.

26- الدكتور مسلم علي بن مسلم.

27- الدكتور ناصر الرشيد.

28- الأستاذ نجيب ساويرس.

29- الأستاذ نمير قيرداد.

وسيكون هناك أسماء تتبع المؤسسين، نسأل الله أن ينفع بهذه المنظمة الفتية للإسلام والمسلمين، وأن تصل إلى أهدافها السامية للم شمل الأمة العربية، ونبذ الفرقة وبالله التوفيق.

ميساق الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها
والبيان الختامي للمؤتمر الدولي الثالث للسلام

obeikandi.com

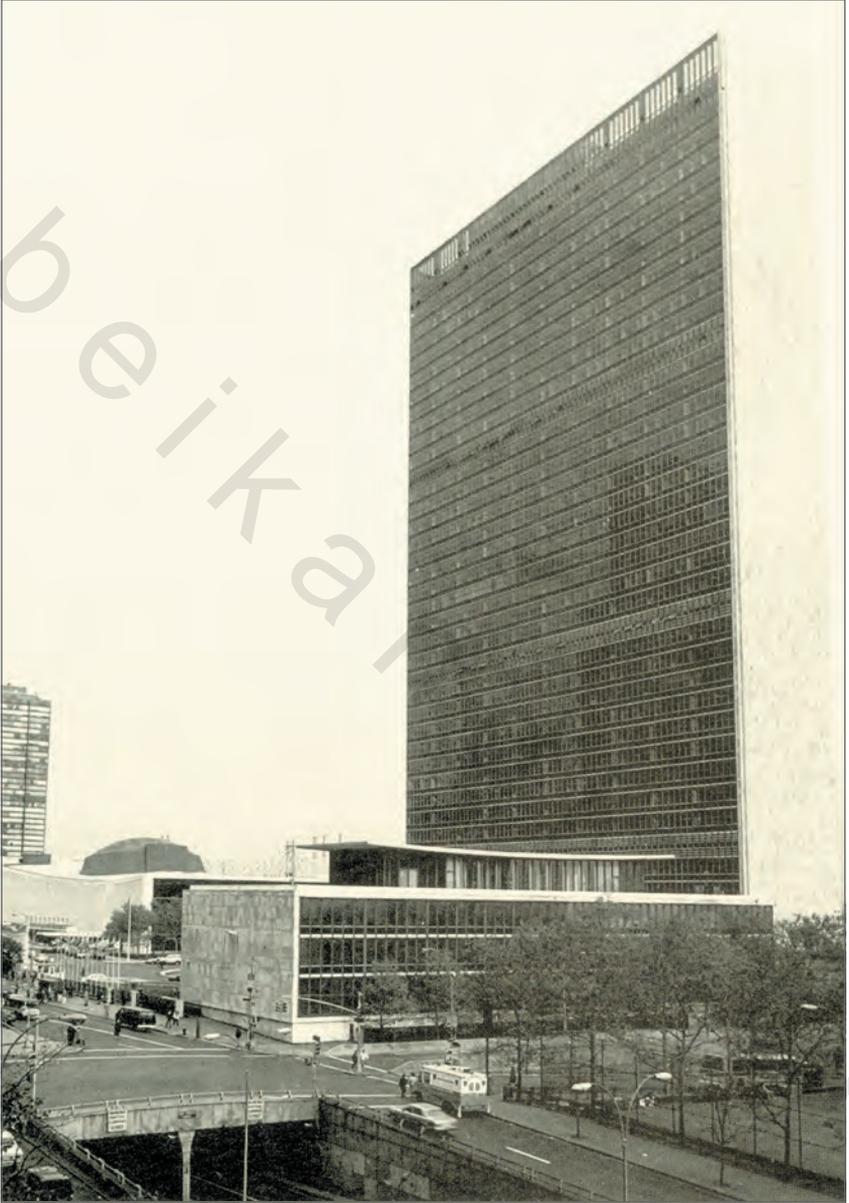
نشأة هيئة الأمم المتحدة:

في أعقاب الحرب العالمية الأولى ظهرت الحاجة الماسة إلى وجود منظمة قادرة على التحكيم بين المتنازعين في العالم، للمحافظة على السلام بعد الحرب التي جلبت الدمار والأحزان والكوارث والنكبات على شعوب الأرض في حربين عالميتين الأولى في الفترة من (1333هـ/1914م) إلى (1337هـ/1918م) والثانية في الفترة من (1358هـ/1939م) إلى (1365هـ/1945م)، فظهرت أثناء الحرب العالمية الأولى منظمة «عصبة الأمم»، التي اختفت نتيجة لعدم انضمام جميع الدول العظمى إليها، وما اعترى دستورها وأنشطتها من عيوب.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أنشئت منظمة جديدة هي «هيئة الأمم المتحدة»، لتكفل استمرار السلام والأمن لشعوب العالم، وفض المنازعات بالطرق السلمية، ومنع استعمال القوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، والتعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتعليمية⁽¹⁾.

إن الهيئة الجديدة «الأمم المتحدة» يؤكد ميثاقها أنها امتداد للأخذ بفكرة الحكومة العالمية، المنبثقة من تنظيم دولي أكثر ثباتاً واستقراراً، وكما أن عصبة الأمم قد قامت لتعالج القصور الذي كشف عنه مباشرة المؤتمر الأوروبي لاختصاصاته، فإن هيئة الأمم المتحدة قامت لتعالج

(1) طلال محمد نور عطار: هيئة الأمم المتحدة، (الطبعة الأولى، جدة، مؤسسة المدينة للصحافة، 1414هـ/1993م)، ص 5 - 6.



مبنى هيئة الأمم المتحدة - نيويورك

ما كشف عنه عهد العصبة، من نقط ضعف فيه، وقصور في التطبيق، فلم تحقق السلام، مما ساعد على إشعال الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾.

اختلفت هيئة الأمم المتحدة في تركيبتها عن المنظمات الدولية الأخرى، فإلى جانب الهيئات والأجهزة التي تتكون منها، أسوة بغيرها من المنظمات، فإن هيئة الأمم المتحدة تتكون من الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية، ومحكمة العدل الدولية، والأمانة العامة للأمم المتحدة، على عكس حال عصبة الأمم وغيرها من المنظمات والاتحادات والمؤسسات الدولية، وهذه المنظمات يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام.

يشمل القسم الأول، الهيئات العسكرية، وهي تختص بتنفيذ المهام التي تلقى على عاتق الأمم المتحدة لحفظ السلام، لمراقبة الهدنة في فلسطين، وقوات الطوارئ الدولية على الحدود بين مصر وإسرائيل، وبين سوريا وإسرائيل، وفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، وقوة الأمم المتحدة المعينة لصيانة السلم في قبرص.

وإلى جانب هذه الهيئات توجد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشغيلهم (الأونروا)، وأيضاً مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والإنماء، ومجلس التجارة والإنماء، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومنظمة الأمم المتحدة للإنماء الصناعي ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث،

(1) محمد حسن الأبياري: المنظمات الدولية الحديثة، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1399هـ/1978م)، ص305 - 306.

ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وأيضاً مؤتمر الغذاء العالمي، الذي تحول إلى منظمة الغذاء العالمي، التي تعمل على تنفيذ برنامج الغذاء العالمي، وهو برنامج مشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة، وهناك مكتب متطوعي الأمم المتحدة الذي أنشئ عام 1391هـ/1971م لتنفيذ برنامج يهدف أساساً إلى تطوير خطط التنمية، عن طريق منح الشباب فرصة بناءة لاستخدام كفاءاتهم ومهاراتهم في تنفيذ هذه الخطط، وينبثق من هذه المنظمات والهيئات عدد كبير من اللجان الرئيسية والدائمة والإجرائية، مثل لجنة نزع السلاح، ولجنة هيئة أركان الحرب، واللجان الاقتصادية الإقليمية، واللجان الفنية، ولجان الدورة، واللجان الدائمة والخاصة⁽¹⁾.

أما القسم الثاني فيشمل: الوكالات الدولية المتخصصة، وتشمل هذه الوكالات منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، والمؤسسة الائتمانية الدولية، والمؤسسة المالية الدولية، وصندوق النقد الدولي، والمنظمة الدولية للطيران المدني، واتحاد البريد العالمي، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والمنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية، والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (جات) وأخيراً الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

(1) محمد حسن الايباري: المصدر السابق، ص 307.

وهذه الوكالات الدولية المتخصصة، وإن كانت منظمات منفصلة ذاتياً، فإنها ترتبط بالأمم المتحدة بمقتضى اتفاقيات خاصة، تعمل بالاشتراك مع الأمم المتحدة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة الذي يتولى مهمة التنسيق بينها، وهي أيضاً بدورها تتقدم بتقارير سنوية إلى هذا المجلس.

والقسم الثالث، يتمثل في: العلاقة بين هيئة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، فميثاق الأمم المتحدة تضمن بدوره نصوصاً تنظم هذه العلاقة فالمادة (33) من الميثاق تتضمن «وجوب التجاء أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر، إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية».

كما تنص المادة (52) من الميثاق على أنه «ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيهما ومناسباً ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها».

ويبذل أعضاء الأمم المتحدة العاملون في مثل هذه التنظيمات، أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات، كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية، وذلك مثل عرضها على مجلس الأمن، الذي يعمل على إيجاد الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية عن طريق التنظيمات العالمية، أو بواسطة الوكالات الإقليمية بطلب من الدول التي يعينها الأمر، أو بالإحاطة بها من جانب مجلس الأمن.

ذلك أن الدول الخمس الكبرى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن

وهي:

1 - جمهورية الصين.

2 - فرنسا.

3 - اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية⁽¹⁾.

4 - المملكة المتحدة لبريطانيا وأيرلندا الشمالية.

5 - الولايات المتحدة الأمريكية.

هذه الدول لها وفقاً لأحكام المادة (27) من الميثاق حق الاعتراض (الفيتو)، ومعنى ذلك أن دولة واحدة من هذه الدول الأعضاء الخمس الكبرى يمكنها إلغاء أو إسقاط مشروع قرار يحظى بإجماع باقي الدول الأعضاء في المجلس⁽²⁾.

وقد صدر ميثاق هيئة الأمم المتحدة من سبعين مادة، في خمسة عشر فصلاً حدّدت صلاحياتها ومبادئها ومهامها وطريقة عملها أو الانضمام إليها، والطرق الممكنة اتخاذها في حل المنازعات، واختصاص ونظم الهيئات والمجالس التابعة لها⁽³⁾.

(1) تعرف حالياً بروسيا الاتحادية، وقد انفصلت عنها عدة دول منها: أذربيجان، وأوزبكستان، وطاجكستان، وكازاخستان، و بيلوروسيا وقرغيزستان، وتركمانستان، وجورجيا.

(2) محمد حسن الابياري، المصدر السابق، ص 308 - 310.

(3) للمزيد من المعلومات، أنظر: الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية (نيويورك 1365هـ/1945م، ص 1 - 142).



اجتماع الأمم المتحدة - سان فرانسيسكو 1945م

انضمام المملكة لهيئة الأمم المتحدة:

في 15 من ربيع الأول 1364هـ الموافق أول مارس 1945م كان الأمير فيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية، قد تلقى من والده في الرياض تعليمات بأن يبرق إلى نائب وزير الخارجية الأمريكية في واشنطن يخبره برغبة المملكة العربية السعودية في الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة.

وفعلاً أبرق الأمير فيصل بذلك في اليوم نفسه، وعلى أثر ذلك أعلنت الخارجية الأمريكية في 21 من ربيع الأول 1364هـ الموافق 7 مارس 1945م استجابتها لطلب المملكة، وقد جاء في نهاية بيانها التالي:

«إن انضمام المملكة العربية السعودية، قد جعل أعضاء الأمم المتحدة خمسة وأربعين عضواً، وإن الولايات المتحدة، بوصفها راعية هذا التصريح، يسرها أن ترحب بانضمام المملكة العربية السعودية إلى صفوف الأمم المتحدة».

وتلقت حكومة الملك عبدالعزيز على الفور دعوة من حكومات أمريكا وإنجلترا وروسيا والصين، لحضور مؤتمر «الأمم المتحدة» في سان فرانسيسكو، وأجابت بقبول الدعوة.

وكان موعد المؤتمر 13 من جمادى الأولى 1364هـ الموافق 25 أبريل 1945م، فحضره الأمير فيصل على رأس وفد عربي سعودي، ولما تقدم للتوقيع على تصريح الأمم المتحدة، ألقى كلمة أعرب فيها عن سروره

بتمثيل بلاده، ثم قال:

«إن الحكومة العربية السعودية لتنضم إلى الأمم المتحدة في تصريحها القائل بأن مبادئ السلم والعدالة والحق يجب أن تسود أنحاء العالم، وأن العلاقات الدولية يجب أن تقوم على هذه المبادئ. وإن من دواعي اغتباطي العظيم أن أقول: إن هذه المبادئ تطابق تعاليم الدين الإسلامي الذي يعتنقه ٤٠٠ مليون في العالم⁽¹⁾، وهي التعاليم التي اتخذت الحكومة السعودية منها دستوراً تسيّر على هديه. فإن الإسلام قد أقام العلاقات البشرية على قواعد الحق والعدالة والسلم والاخاء»⁽²⁾.

والحقيقة الواقعة أن الملك عبدالعزيز - رحمه الله - قد طبق القول على العمل تطبيقاً فعلياً، وجعل القاصي والداني يعرفون حق المعرفة أن لا قانون في البلاد غير قانون الإسلام، ولا دستور فيها غير دستور القرآن، حتى إنه لما طلبت هيئة الأمم المتحدة من الحكومات الأعضاء فيها موافقتها بنسخة من دساتير بلادها، أمر الملك عبدالعزيز حكومته بأن تبعث بنسخة من القرآن الكريم إلى تلك الهيئة، وأن تكتب لها بأن القرآن هو دستورها الوحيد، وأن أحكامه نافذة في كل أرجاء البلاد، وهكذا كان، وهكذا أعلن للعالم أجمع أن المملكة العربية السعودية هي من الممالك الإسلامية التي تطبق أحكام القرآن وسنة نبي الإسلام

ﷺ (3)

(1) هذا العدد للمسلمين كان في عام 1364هـ/1945م أما الآن فقد زاد عدد المسلمين إلى أكثر من ألف ومائتي مليون نسمة في الوقت الحاضر.

(2) خير الدين الزركلي، الوجيز في سيرة الملك عبدالعزيز، ص 279 - 280.

(3) عبدالمنعم الغلامي، المصدر السابق، ص 382.

القسم الأول: هيئة الأمم المتحدة المؤسسون:

أما عدد أعضاء الأمم المتحدة الأصليين المؤسسون الذين وقعوا على ميثاق الأمم المتحدة، وصادقوا عليه عام 1365هـ/1945م، فهم واحد وخمسون عضواً، زادت العضوية الآن إلى 185 عضواً، وتشكل البلدان الممثلة في المنظمة حالياً ما يزيد على 98٪ من سكان العالم.

م	اسم الدولة	تاريخ الانضمام
1	اتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفيتية ⁽¹⁾	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ/1945م
2	جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الشعبية ⁽²⁾	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ/1945م
3	جمهورية الأرجنتين	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ/1945م
4	الكومنولث الأسترالي	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ/1945م
5	جمهورية الأكوادور	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ/1945م
6	جمهورية أورجواي الشرقية	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ/1945م
7	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفيتية	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ/1945م
8	جمهورية إيران الإسلامية ⁽³⁾	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ/1945م
9	جمهورية بارغواي	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ/1945م
10	جمهورية البرازيل الاتحادية	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ/1945م
11	مملكة بلجيكا	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ/1945م
12	جمهورية بنما	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ/1945م
13	جمهورية بولندا الشعبية	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ/1945م

(1) تعرف حالياً بروسيا الاتحادية.

(2) تعرف سابقاً بالحبشة.

(3) تعرف سابقاً بالإمبراطورية الشاهنشاهية الإيرانية.

م	اسم الدولة	تاريخ الانضمام
14	جمهورية بوليفيا	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
15	جمهورية بيرو	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
16	الجمهورية التركية	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
17	جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفيتية	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
18	جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ⁽¹⁾	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
19	الجمهورية الدومينيكية	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
20	الجمهورية العربية السورية	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
21	جمهورية جنوب أفريقيا	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
22	مملكة الدنمارك	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
23	جمهورية السلفادور	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
24	جمهورية تشيلي	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
25	جمهورية الصين الشعبية	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
26	الجمهورية العراقية	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
27	جمهورية غواتيمالا	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
28	الجمهورية الفرنسية	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
29	جمهورية الفلبين	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
30	جمهورية فنزويلا	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
31	دولة يولا كندا	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
32	جمهورية كوريا	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
33	جمهورية كوستاريكا	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
34	كولومبيا	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م

(1) انفصلت الآن إلى دولتين، تُعرف الأولى بالجمهورية التشيكية، والثانية بالجمهورية السلوفاكية.

م	اسم الدولة	تاريخ الانضمام
35	الجمهورية اللبنانية	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
36	جرانديقية لكسمبورج	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
37	جمهورية ليبيريا	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
38	جمهورية مصر العربية ⁽¹⁾	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
39	الولايات المتحدة المكسيكية	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
40	المملكة العربية السعودية	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
41	المملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
42	مملكة النرويج	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
43	جمهورية نيكاراغوا	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
44	جمهورية نيوزيلندا	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
45	جمهورية هايتي	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
46	جمهورية الهند	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
47	جمهورية هندوراس	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
48	مملكة هولندا	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
49	الولايات المتحدة الأمريكية	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
50	جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ⁽²⁾	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م
51	جمهورية اليونان	انضمت للأمم المتحدة عام 1365هـ / 1945م

(1) كانت مصر وسوريا عضوين مؤسسين للأمم المتحدة بتاريخ 1 من شعبان 1377هـ الموافق 21 فبراير 1958م قامت الجمهورية العربية المتحدة باتحاد مصر وسوريا، وفي 29 من ربيع الأول 1378هـ الموافق 13 أكتوبر 1958م استأنفت سوريا عضويتها في الأمم المتحدة دولة مستقلة، وفي 12 من رجب 1391هـ الموافق 2 سبتمبر 1971م قامت الجمهورية العربية المتحدة بتعديل اسمها ليصبح جمهورية مصر العربية.

(2) أصبحت تتكون من الصرب والجبل الأسود بعد انفصال واستقلال كل من سلوفينيا، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك، وكوسوفو، ومقدونيا.

القسم الثاني: الأعضاء الجدد الذين انضموا إلى هيئة الأمم المتحدة
بعد عام 1365هـ / 1945م:

م	اسم الدولة	تاريخ الانضمام
1	دولة أفغانستان الإسلامية ⁽¹⁾	انضمت للأمم المتحدة عام 1366هـ / 1946م
2	جمهورية إسبانيا	انضمت للأمم المتحدة عام 1366هـ / 1946م
3	مملكة تايلند	انضمت للأمم المتحدة عام 1366هـ / 1946م
4	مملكة السويد	انضمت للأمم المتحدة عام 1366هـ / 1946م
5	جمهورية باكستان الإسلامية	انضمت للأمم المتحدة عام 1367هـ / 1946م
6	الجمهورية العربية اليمنية ⁽²⁾	انضمت للأمم المتحدة عام 1367هـ / 1946م
7	جمهورية اتحاد بورما الاشتراكية ⁽³⁾	انضمت للأمم المتحدة عام 1368هـ / 1948م
8	دولة إسرائيل ⁽⁴⁾	انضمت للأمم المتحدة عام 1369هـ / 1949م
9	جمهورية إندونيسيا ⁽⁵⁾	انضمت للأمم المتحدة عام 1370هـ / 1950م
10	المملكة الأردنية الهاشمية	انضمت للأمم المتحدة عام 1375هـ / 1955م
11	مملكة إسبانيا	انضمت للأمم المتحدة عام 1375هـ / 1955م
12	جمهورية ألبانيا الاشتراكية الشعبية	انضمت للأمم المتحدة عام 1375هـ / 1955م
13	جمهورية أيرلندا	انضمت للأمم المتحدة عام 1375هـ / 1955م
14	جمهورية إيطاليا	انضمت للأمم المتحدة عام 1375هـ / 1955م

- (1) كانت تعرف بالمملكة الأفغانية، ثم بجمهورية أفغانستان الديمقراطية، وأخيراً جمهورية أفغانستان الإسلامية.
- (2) بتاريخ 27 من شوال 1410هـ الموافق 22 مايو 1990م أعلنت الوحدة بين شطري اليمن الشمالي والجنوبي وفي عام 1414هـ/1994م أعلن الجنوب الانفصال عن الوحدة، واستمرت الحرب الأهلية لأكثر من شهرين - انتصر الشماليون على الجنوبيين وبقيت الوحدة.
- (3) تعرف حالياً باسم (ميانمار).
- (4) بتاريخ 6 من رجب 1367هـ الموافق 15 مايو 1948م أعلنت دولة إسرائيل على أرض فلسطين، استناداً لقرار التقسيم إلى دولتين الأولى العربية الفلسطينية، والثانية الدولة اليهودية.
- (5) انسحبت من عضوية الأمم المتحدة بتاريخ 18 من رمضان 1384هـ الموافق يناير 1965م، وفي جمادى الأولى 1386هـ الموافق 19 سبتمبر 1966م أعلنت قرارها باستئناف علاقاتها مع الأمم المتحدة، وأعيدت عضويتها في 12/5/1386هـ الموافق 9/28/1966م.

م	اسم الدولة	تاريخ الانضمام
15	جمهورية البرتغال	انضمت للأمم المتحدة عام 1375هـ / 1955م
16	جمهورية بلغاريا الشعبية	انضمت للأمم المتحدة عام 1375هـ / 1955م
17	الجمهورية العربية الليبية الشعبية	انضمت للأمم المتحدة عام 1375هـ / 1955م
18	جمهورية لاو الديمقراطية	انضمت للأمم المتحدة عام 1375هـ / 1955م
19	جمهورية رومانيا الاشتراكية	انضمت للأمم المتحدة عام 1375هـ / 1955م
20	جمهورية سيريلانكا الديمقراطية الاشتراكية	انضمت للأمم المتحدة عام 1375هـ / 1955م
21	جمهورية فنلندا	انضمت للأمم المتحدة عام 1375هـ / 1955م
22	جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية ⁽¹⁾	انضمت للأمم المتحدة عام 1375هـ / 1955م
23	جمهورية النمسا الاتحادية	انضمت للأمم المتحدة عام 1375هـ / 1955م
24	مملكة نيبال	انضمت للأمم المتحدة عام 1375هـ / 1955م
25	جمهورية هنغاريا الشعبية ⁽²⁾	انضمت للأمم المتحدة عام 1375هـ / 1955م
26	الجمهورية التونسية	انضمت للأمم المتحدة عام 1376هـ / 1956م
27	جمهورية السودان الديمقراطية ⁽³⁾	انضمت للأمم المتحدة عام 1376هـ / 1956م
28	المملكة المغربية	انضمت للأمم المتحدة عام 1376هـ / 1956م
29	إمبراطورية اليابان	انضمت للأمم المتحدة عام 1376هـ / 1956م
30	جمهورية غانا	انضمت للأمم المتحدة عام 1377هـ / 1957م
31	جمهورية ماليزيا ⁽⁴⁾	انضمت للأمم المتحدة عام 1377هـ / 1957م
32	جمهورية غينيا الشعبية الثورية ⁽⁵⁾	انضمت للأمم المتحدة عام 1378هـ / 1958م

(1) تعرف حالياً باسم (كمبوديا).

(2) أي المجر.

(3) تعرف حالياً بجمهورية السودان.

(4) انضم اتحاد الملايو إلى الأمم المتحدة بتاريخ 21 من صفر 1377هـ الموافق 17 سبتمبر 1957م وبتاريخ 27 من ربيع الآخر 1383هـ الموافق 16 سبتمبر 1963م تغير اسم اتحاد الملايو ليصبح ماليزيا بعد انضمام صباح (بورينو الشمالية) وسارواك إلى الإتحاد الجديد وأصبحت سنغافورة دولة مستقلة بتاريخ 13 من جمادى الأولى الموافق 9 أغسطس 1965م وانضمت كعضو للأمم المتحدة بتاريخ 25 من جمادى الآخرة 1385هـ الموافق سبتمبر 1965م.

(5) تعرف حالياً بجمهورية غينيا.

م	اسم الدولة	تاريخ الانضمام
33	جمهورية بنين الشعبية	انضمت للأمم المتحدة عام 1380هـ / 1960م
34	جمهورية بوركينا فاسو	انضمت للأمم المتحدة عام 1380هـ / 1960م
35	جمهورية تشاد	انضمت للأمم المتحدة عام 1380هـ / 1960م
36	جمهورية توجو	انضمت للأمم المتحدة عام 1380هـ / 1960م
37	جمهورية أفريقيا الوسطى	انضمت للأمم المتحدة عام 1380هـ / 1960م
38	جمهورية زائير	انضمت للأمم المتحدة عام 1380هـ / 1960م
39	جمهورية السنغال	انضمت للأمم المتحدة عام 1380هـ / 1960م
40	جمهورية الصومال الديمقراطية	انضمت للأمم المتحدة عام 1380هـ / 1960م
41	جمهورية الجابون	انضمت للأمم المتحدة عام 1380هـ / 1960م
42	جمهورية قبرص	انضمت للأمم المتحدة عام 1380هـ / 1960م
43	جمهورية الكاميرون	انضمت للأمم المتحدة عام 1380هـ / 1960م
44	جمهورية ساحل العاج ⁽¹⁾	انضمت للأمم المتحدة عام 1380هـ / 1960م
45	جمهورية الكونغو الشعبية	انضمت للأمم المتحدة عام 1380هـ / 1960م
46	جمهورية مالي	انضمت للأمم المتحدة عام 1380هـ / 1960م
47	جمهورية مدغشقر الديمقراطية	انضمت للأمم المتحدة عام 1380هـ / 1960م
48	جمهورية النيجر	انضمت للأمم المتحدة عام 1380هـ / 1960م
49	جمهورية نيجيريا الفيدرالية الاتحادية	انضمت للأمم المتحدة عام 1380هـ / 1960م
50	جمهورية تنزانيا المتحدة ⁽²⁾	انضمت للأمم المتحدة عام 1380هـ / 1960م
51	جمهورية سيراليون	انضمت للأمم المتحدة عام 1380هـ / 1960م

(1) تعرف حالياً كما يطلق عليها باللغة الفرنسية كوت ديفوار.

(2) كانت تنجانيقا عضواً في الأمم المتحدة 16 من جمادى الأولى 1382هـ الموافق 14 سبتمبر 1961م وكانت زنجبار عضواً في 27 من ربيع الآخر 1383هـ الموافق 16 سبتمبر 1963م وبعد التصديق على الاتحاد بين تنجانيقا وزنجبار بتاريخ 14 من ذي الحجة 1383هـ الموافق 1964م ظلت الجمهورية المتحدة لتنجانيقا وزنجبار عضواً واحداً حيث تغير الإسم فيما بعد إلى جمهورية تنزانيا المتحدة بتاريخ 26 من جمادى الآخرة 1384هـ الموافق 1 نوفمبر 1964م.

م	اسم الدولة	تاريخ الانضمام
52	الجمهورية المنغولية الشعبية	انضمت للأمم المتحدة عام 1380هـ / 1960م
53	جمهورية موريتانيا الإسلامية	انضمت للأمم المتحدة عام 1380هـ / 1960م
54	جمهورية أوغندا	انضمت للأمم المتحدة عام 1382هـ / 1962م
55	جمهورية بوروندي	انضمت للأمم المتحدة عام 1382هـ / 1962م
56	جمهورية ترينيداد وتوباغو	انضمت للأمم المتحدة عام 1382هـ / 1962م
57	جمهورية جامايكا	انضمت للأمم المتحدة عام 1382هـ / 1962م
58	جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية	انضمت للأمم المتحدة عام 1382هـ / 1962م
59	جمهورية رواندا	انضمت للأمم المتحدة عام 1382هـ / 1962م
60	دولة الكويت	انضمت للأمم المتحدة عام 1383هـ / 1963م
61	جمهورية كينيا	انضمت للأمم المتحدة عام 1383هـ / 1963م
62	جمهورية زامبيا	انضمت للأمم المتحدة عام 1383هـ / 1963م
63	جمهورية مالطا	انضمت للأمم المتحدة عام 1383هـ / 1963م
64	جمهورية مالاوي	انضمت للأمم المتحدة عام 1383هـ / 1963م
65	جمهورية سنغافورة	انضمت للأمم المتحدة عام 1385هـ / 1965م
66	جمهورية جامبيا	انضمت للأمم المتحدة عام 1385هـ / 1965م
67	جمهورية المالديف	انضمت للأمم المتحدة عام 1385هـ / 1965م
68	جمهورية بربادوس	انضمت للأمم المتحدة عام 1386هـ / 1966م
69	جمهورية بوتسوانا	انضمت للأمم المتحدة عام 1386هـ / 1966م
70	جمهورية غيانا التعاونية	انضمت للأمم المتحدة عام 1386هـ / 1966م
71	مملكة ليسوتو	انضمت للأمم المتحدة عام 1386هـ / 1966م
72	مملكة سوازيلند	انضمت للأمم المتحدة عام 1388هـ / 1968م
73	جمهورية غينيا الاستوائية	انضمت للأمم المتحدة عام 1388هـ / 1968م
74	دولة موريشيوس	انضمت للأمم المتحدة عام 1388هـ / 1968م
75	جمهورية فيجي	انضمت للأمم المتحدة عام 1390هـ / 1970م

م	اسم الدولة	تاريخ الانضمام
76	دولة الإمارات العربية المتحدة	انضمت للأمم المتحدة عام 1391هـ / 1971م
77	دولة البحرين	انضمت للأمم المتحدة عام 1391هـ / 1971م
78	مملكة بوتان	انضمت للأمم المتحدة عام 1391هـ / 1971م
79	سلطنة عمان	انضمت للأمم المتحدة عام 1391هـ / 1971م
80	دولة قطر	انضمت للأمم المتحدة عام 1391هـ / 1971م
81	جمهورية ألمانيا الاتحادية ⁽¹⁾	انضمت للأمم المتحدة عام 1393هـ / 1973م
82	كومونولث جزر البهاما	انضمت للأمم المتحدة عام 1393هـ / 1973م
83	جمهورية بنجلاديش الشعبية	انضمت للأمم المتحدة عام 1394هـ / 1974م
84	دولة جرينادا ⁽²⁾	انضمت للأمم المتحدة عام 1394هـ / 1974م
85	جمهورية غينيا بيساو	انضمت للأمم المتحدة عام 1394هـ / 1974م
86	باوا غينيا الجديدة	انضمت للأمم المتحدة عام 1394هـ / 1974م
87	جمهورية جزر القمر الإسلامي (الفيدرالية) الاتحادية	انضمت للأمم المتحدة عام 1395هـ / 1975م
88	جمهورية الرأس الأخضر	انضمت للأمم المتحدة عام 1395هـ / 1975م
89	جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية	انضمت للأمم المتحدة عام 1395هـ / 1975م
90	جمهورية سورينام	انضمت للأمم المتحدة عام 1395هـ / 1975م
91	جمهورية موزامبيق الشعبية	انضمت للأمم المتحدة عام 1395هـ / 1975م
92	جمهورية أنجولا الشعبية	انضمت للأمم المتحدة عام 1396هـ / 1976م
93	دولة ساموا الغربية المستقلة	انضمت للأمم المتحدة عام 1396هـ / 1976م
94	جمهورية سيشيل	انضمت للأمم المتحدة عام 1396هـ / 1976م
95	جمهورية جيبوتي	انضمت للأمم المتحدة عام 1397هـ / 1977م
96	جمهورية فيتنام الاشتراكية ⁽³⁾	انضمت للأمم المتحدة عام 1397هـ / 1977م

(1) بتاريخ 14 من ربيع الأول 1411هـ الموافق 3 أكتوبر 1990م أصبحت دولة جمهورية ألمانيا الاتحادية وألمانيا الشرقية دولة واحدة باسم (ألمانيا الاتحادية).

(2) تعرف أيضاً (جرينادا).

(3) تعرف أيضاً (فيت نام).

تاريخ الانضمام	اسم الدولة	م
انضمت للأمم المتحدة عام 1398هـ / 1978م	جزر سليمان	97
انضمت للأمم المتحدة عام 1398هـ / 1978م	كومولث دومينيكا	98
انضمت للأمم المتحدة عام 1399هـ / 1979م	سانت لوسيا	99
انضمت للأمم المتحدة عام 1400هـ / 1980م	دولة أريتريا	100
انضمت للأمم المتحدة عام 1400هـ / 1980م	جمهورية زيمبابوي	101
انضمت للأمم المتحدة عام 1401هـ / 1981م	سانت فنست وجزر جرينادين ⁽¹⁾	102
انضمت للأمم المتحدة عام 1401هـ / 1981م	إمنيغوا وبربودا	103
انضمت للأمم المتحدة عام 1401هـ / 1981م	جمهورية بليز	104
انضمت للأمم المتحدة عام 1401هـ / 1981م	جمهورية فانواتو	105
انضمت للأمم المتحدة عام 1403هـ / 1983م	سانت كيتز وينفيس الاتحادية ⁽²⁾	106
انضمت للأمم المتحدة عام 1404هـ / 1984م	إمارة ليختشتاين	107
انضمت للأمم المتحدة عام 1410هـ / 1990م	جمهورية ناميبيا	108
انضمت للأمم المتحدة عام 1411هـ / 1991م	جمهورية استونيا	109
انضمت للأمم المتحدة عام 1411هـ / 1991م	جمهورية جزر مارشال	110
انضمت للأمم المتحدة عام 1411هـ / 1991م	جمهورية كوريا	111
انضمت للأمم المتحدة عام 1411هـ / 1991م	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	112
انضمت للأمم المتحدة عام 1411هـ / 1991م	جمهورية لاتفيا	113
انضمت للأمم المتحدة عام 1411هـ / 1991م	جمهورية ليتوانيا ⁽³⁾	114
انضمت للأمم المتحدة عام 1411هـ / 1991م	ولايات ميكرونيزيا الموحدة	115
انضمت للأمم المتحدة عام 1412هـ / 1992م	جمهورية أذربيجان	116
انضمت للأمم المتحدة عام 1412هـ / 1992م	جمهورية أرمينيا	117

(1) تعرف أيضاً (سانت فنست وجزر غرينادين).

(2) كانت تعرف باسم (مانت كريستوفر ونيفيس الاتحادية).

(3) وتكتب أيضاً بالتاء (ليتوانيا).

م	اسم الدولة	تاريخ الانضمام
118	جمهورية أوزبكستان	انضمت للأمم المتحدة عام 1412هـ / 1992م
119	جمهورية تركمنستان	انضمت للأمم المتحدة عام 1412هـ / 1992م
120	جمهورية البوسنة والهرسك	انضمت للأمم المتحدة عام 1412هـ / 1992م
121	جمهورية مولدوفا	انضمت للأمم المتحدة عام 1412هـ / 1992م
122	جمهورية جورجيا	انضمت للأمم المتحدة عام 1412هـ / 1992م
123	جمهورية سان مارينو	انضمت للأمم المتحدة عام 1412هـ / 1992م
124	جمهورية سلوفينيا	انضمت للأمم المتحدة عام 1412هـ / 1992م
125	جمهورية طاجكستان	انضمت للأمم المتحدة عام 1412هـ / 1992م
126	جمهورية قيرغيزستان	انضمت للأمم المتحدة عام 1412هـ / 1992م
127	جمهورية كازاخستان	انضمت للأمم المتحدة عام 1412هـ / 1992م
128	جمهورية كرواتيا	انضمت للأمم المتحدة عام 1412هـ / 1992م
129	إمارة أندورا	انضمت للأمم المتحدة عام 1400هـ / 1980م
130	الجمهورية السلوفاكية ⁽¹⁾	انضمت للأمم المتحدة عام 1413هـ / 1993م
131	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	انضمت للأمم المتحدة عام 1413هـ / 1993م
132	إمارة موناكو	انضمت للأمم المتحدة عام 1413هـ / 1993م
133	بالو ⁽²⁾	انضمت للأمم المتحدة عام 1413هـ / 1993م
134	سلطنة بروناي - دار السلام	انضمت للأمم المتحدة عام 1415هـ / 1994م

+ 51 = 185 عضواً عدد الأعضاء المؤسسين لهيئة الأمم المتحدة عام 1364هـ / 1945م.
ولله في خلقه شؤون.

(1) انفصلت الآن إلى دولتين، الأولى تعرف بالجمهورية التشيكية وهي من الدول المؤسسة ورقمها (18)، والثانية بالجمهورية السلوفاكية.

(2) هيئة الأمم المتحدة: عضوية ومنظومة الأمم المتحدة، (نيويورك، 17 أغسطس 1994م)، ص2.

وبذلك أصبح عدد الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة مائة وخمسا وثمانين دولة مستقلة .

وشروط العضوية في هيئة الأمم المتحدة، حسب المادة الرابعة من ميثاق هيئة الأمم المتحدة خمسة شروط، هي:

1- أن يكون طالب العضوية دولة، لذا تقتصر العضوية في الأمم المتحدة على الدول، ولا تقبل عضوية الجماعات، أو الوحدات السياسية الأخرى، ولكن جرى العرف في الأمم المتحدة على قبول عضوية الأقاليم التي لم تستكمل مقومات الدولة، ما دامت أنها تملك الحق في أن تحكم نفسها بنفسها، ولا يترتب على قبول الدولة في الأمم المتحدة الاعتراف الدولي بها كدولة ذات سيادة من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وقبول الدولة عضواً في هيئة الأمم المتحدة يترك أثراً قانونياً هو اعتراف الهيئة بها في نطاق الاختصاصات التي تتمتع بها الهيئة، وتمتعها بكافة حقوق العضوية لتحقيق مقاصد وأغراض الهيئة، وليس هناك تأثير بقبول عضوية الدولة في العلاقات الفردية الموجودة بين العضو الجديد، وباقي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

2- أن تكون الدولة محبة للسلام، أعطيت الجمعية العامة للأمم المتحدة سلطة تقديرية عند قبول العضوية.

وهناك دول رفضت الأمم المتحدة قبول عضويتها، لأن هذا الشرط لم ينطبق عليها.

3- أن تقبل الدولة تحمل الالتزامات التي يتضمنها ميثاق هيئة الأمم

المتحدة ويعد هذا الشرط، تطبيقاً لفكرة التنظيم الجماعي التي تقتضي قبول الدولة للنظام الجماعي المشترك.

4- أن تكون الدولة قادرة على تنفيذ أحكام ميثاق هيئة الأمم المتحدة: يلزم هذا الشرط أن يتوافر في الدولة الأهلية القانونية الدولية التي تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في ميدان العلاقات الدولية.

5- أن تكون رغبة في تنفيذ هذه الالتزامات، ويشترط لقبول عضو جديد في هيئة الأمم المتحدة صدور قرار من الجمعية العامة بناء على توصية من مجلس الأمن، توافق عليها الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية في المجلس⁽¹⁾.

إن الوحدات والبرامج التي أنشأتها الأمم المتحدة عبر تاريخها، كفلت لها القدرة على معالجة الكثير من المشكلات الدولية.

تاريخ إنشاء الوحدات الأساسية:

الأمم المتحدة.	1365هـ / 1945م
مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف).	1366هـ / 1946م
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).	1369هـ / 1949م
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.	1371هـ / 1951م
الوكالة الدولية للطاقة الذرية.	1377هـ / 1957م
برنامج الغذاء العالمي.	1383هـ / 1963م

(1) طلال محمد نور عطار: هيئة الأمم المتحدة منذ النشأة وحتى اليوم، (الطبعة الأولى، جدة، مطابع مؤسسة المدينة للصحافة، 1414هـ / 1994م)، ص 51-59.

المركز الدولي للتجارة (الأونكتاد/جات) ⁽¹⁾ .	1384هـ / 1964م
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).	1384هـ / 1964م
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث (البونيتار).	1385هـ / 1965م
صندوق الأمم المتحدة للسكان.	1389هـ / 1969م
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث.	1392هـ / 1972م
برنامج الأمم المتحدة.	1392هـ / 1972م
المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.	1394هـ / 1974م
مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموتل).	1398هـ / 1978م
برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات.	1412هـ / 1991م

اللجان الإقليمية بالأمم المتحدة:

اللجنة الاقتصادية الأوروبية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا و المحيط الهادي.	1367هـ / 1947م
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.	1368هـ / 1948م
اللجنة الاقتصادية لإفريقيا.	1378هـ / 1958م
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا) ⁽²⁾ .	1393هـ / 1973م

(1) حلت منظمة التجارة العالمية محل الجات.

(2) الأمم المتحدة: عضوية ومنظومة الأمم المتحدة، (نيويورك، 17 أغسطس 1994م)، ص2.

المنظمات ذات الصلة:

ترتبط بالأمم المتحدة منظمات حكومية دولية متخصصة، أسس البعض منها في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وتبين القائمة التالية تاريخ إنشاء هذه المنظمات.

الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية.	1282هـ / 1865م
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.	1290هـ / 1873م
الاتحاد البريدي العالمي.	1291هـ / 1874م
المنظمة العالمية للملكية الفكرية.	1300هـ / 1874م
منظمة العمل الدولية.	1338هـ / 1919م
البنك الدولي للإنشاء والتعمير، صندوق النقد الدولي، منظمة الأمم المتحدة للأغذية (الفاو).	1365هـ / 1945م
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو).	1366هـ / 1946م
منظمة الطيران المدني الدولية.	1367هـ / 1947م
مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارية (مجموعة الجات) ⁽¹⁾ .	1368هـ / 1948م
منظمة الصحة العالمية.	1368هـ / 1948م
المؤسسة المالية الدولية.	1376هـ / 1956م
المنظمة الدولية للملاحة البحرية.	1378هـ / 1958م
المؤسسة الإنمائية الدولية.	1380هـ / 1960م
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.	1394هـ / 1974م
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (البونيدو).	1407هـ / 1986م
الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار ⁽²⁾ .	1409هـ / 1988م

(1) حلت منظمة التجارة العالمية محل الجات.

(2) هيئة الأمم المتحدة: المصدر السابق، ص2.

المؤتمر الدولي الثالث للسكان:

كان أول ما أبدته الأمم المتحدة من اهتمام بالمشكلة السكانية تمثل في دعوتها إلى عقد أول مؤتمر دولي للسكان عام 1394هـ/1974م الذي عقد في بوخارست برومانيا، ثم تلاه المؤتمر الثاني الذي عقد جلساته بالقاهرة في الفترة بين يوم الاثنين 29 من ربيع الأول إلى يوم الثلاثاء 8 من ربيع الآخر 1415هـ الموافق 5 - 13 سبتمبر 1994م والهدف الرئيسي من هذا المؤتمر هو تحقيق خفض حقيقي وكبير في معدلات الإنجاب في دول العالم الثالث، التي تتميز بالارتفاع الملحوظ في هذه المعدلات بالمقارنة مع المعدلات الغربية، والدافع إلى ذلك كما يقول المتحمسون للمؤتمر هو الحيلولة دون زيادة سكان العالم عن 7,8 مليار نسمة عام 2050م، بحجة أن الموارد الغذائية في العالم لا تكفي لإعالة أي عدد يزيد على ذلك، (وفق التقديرات الإنسانية) وقد توقعته الجهات المعنية بالمشكلة أن يصل عدد سكان العالم بعد نصف قرن إلى 12,50 مليار نسمة إذا لم تبذل جهود جادة لخفض معدلات الانجاب وما علموا أن الله جلت قدرته تعهد في كتابه الكريم بأن يرزق خلقه حيث قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ...﴾ (1).

ويخطئ من يظن أن مشكلة السكان ذات اتجاه واحد هو خفض معدلات الإنجاب، فالحقيقة أنها ذات اتجاهين اثنين أحدهما يسير

(1) سورة الإسراء، الآية (31).

عكس الآخر، فالدول ذات معدلات الإنجاب المرتفعة عليها أن تخفض هذه المعدلات، أما الدول ذات المعدلات المنخفضة، والتي تعاني من مشكلة قلة النسل، فإنها تعمل من أجل زيادة معدلات الإنجاب⁽¹⁾.

لقد صدر قرار عن مجلس هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، يبين للمسلمين خاصة، وللعالم أجمع، تفسير ما ورد في وثيقة المؤتمر قبل انعقاده كما جاء في الكتاب الكريم والسنة المطهرة، وذلك في ختام دورته الاستثنائية التي عقدها في مدينة الطائف في الفترة من 20 - 23 من ربيع الأول 1415هـ الموافق 26 - 29 أغسطس 1994م، للنظر في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، التالي نصه:

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه. أما بعد فإن مجلس هيئة كبار العلماء في دورته الاستثنائية المنعقدة في مدينة الطائف في الفترة بين 20-23 من ربيع الأول 1415هـ نظر في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المرفق بمذكرة الأمانة العامة للأمم المتحدة، الذي سيعقد في القاهرة بتاريخ 29 من ربيع الأول 1415هـ إلى 8 من ربيع الثاني 1415هـ الموافق 5-13 سبتمبر 1994م، واطلع على ما صدر حول البرنامج من:

1- الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي.

(1) أحمد المجذوب: معادلة خاطئة بين الدول الغربية والعالم الثالث (مقالة). (مجلة اليمامة، العدد 1322، الرياض، مطابع اليمامة، الأربعاء 9 من ربيع الآخر 1415هـ)، ص45، 64.

2- الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

3- مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة برئاسة سماحة شيخ الأزهر.

4- المركز الدولي الإسلامي للدراسات والبحوث السكانية بجامعة

الأزهر، كما اطلع على الدراسة المقدمة من اللجنة الدائمة للبحوث

العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية إلى المجلس.

وبعد الدراسة وتبادل الآراء اتضح للمجلس ما يلي:

1- تبني هذا البرنامج (في ظاهره) المشكلة السكانية القادمة، والتي

سببها (في نظر معدي البرنامج) تكاثر السكان، لكثرة النسل أمام

قلة الموارد، مما سيؤدي إلى مشكلة الفقر العام حسب زعمهم.

2- قدمت لهذا المؤتمر مسودة وثيقة (كبرنامج عمل) حسبما وافقت

عليه اللجنة التحضيرية للمؤتمر المنعقد في نيويورك بتاريخ 10 من

ذي القعدة 1414هـ الموافق 20-22 أبريل 1994م وهي تتكون من

16 فصلاً في 121 صفحة، بصياغة تعتمد التصريح حيناً والمفهوم

والتلميح حيناً آخر، بما يفضي إلى الإباحية.

3- ركزت الوثيقة كعلاج لذلك على الدعوة إلى أمرين:

الأول:

الدعوة إلى الحرية والمساواة بين الرجل والمرأة، والقضاء التام

على أي فوارق بينهما، حتى فيما قررت الشرائع السماوية، واقتضته

الضرورة وحتمية طبيعة المرأة، وتكوينها، وقد قدمت الوثيقة لذلك

فصلاً كاملاً هو الفصل الرابع بعنوان (المساواة بين الجنسين

والإنصاف وتمكين المرأة) وفي مواضع أخرى من الوثيقة كما في الفصل الثاني المبدأ (2) والمبدأ (7) والفصل الثالث (م 18)، (م 30) والفصل الحادي عشر. الأهداف أ، ب، ج، والفصل الخامس عشر المبدأ (9).

الثاني:

1- الدعوة إلى فتح باب العلاقات الجنسية المحرمة شرعاً، واتخذت له من الوسائل الآتي:

أ - السماح بحرية الجنس، وأنواع الاقتران الأخرى غير الزواج، والدعوة إلى الإجراءات الكفيلة بذلك (فصل 7/2 وفصل 5/5 وفصل 11/6 وفصل 15/6 وفصل 2/7).

ب - التفسير من الزواج المبكر، ومعاقبة من تزوج قبل السن القانونية، وإتاحة بدائل تغني عن الزواج المبكر من قبل توفير فرص التعليم والعمل كما في الفصل الرابع مبدأ (21) والفصل السادس مبدأ (11).

ج - العمل على نشر وسائل منع الحمل، والحد من خصوبة الرجال، وتحديد النسل بدعوى تنظيم الأسرة، والسماح بالإجهاض المأمون، وإنشاء مستشفيات خاصة له، وحث الحكومات على ذلك، وتكون التكاليف قليلة جداً كما في الفصل 13/3 والفصل 4/ج/27 والفصل 31/7 و 37/7 والفصل 19/15.

د - التركيز على التعليم المختلط بين الجنسين وتطويره، لأنه من

أعظم أسباب إزالة الفوارق بين الجنسين، وتعويق الزواج المبكر، وتنشيط الاتصال الجنسي، كما في الفصل السادس الهدف (ج) والفصل الحادي عشر الإجراء.

هـ - التركيز على تقديم الثقافة الجنسية للجنسين بسن مبكرة، سن الطفولة والمراهقة، كما في الفصل 29/4 والفصل 7/6 ب و 15/6 والفصل 5/7 و 6/7 وتسخير الإعلام لتحقيق هذه الأهداف كما في الفصل 16/11.

2- نتيجة لهذه الدعوة الإباحية، ولعلمهم المسبق بما يترتب على الانفلات الجنسي. ركزت الوثيقة على الخدمات الصحية التناسلية والجنسية، وكيفية معالجة ما يقع من الأمراض الجنسية والحمل وبخاصة (الإيدز).

3- إهمال التعاليم الدينية والقيم الإنسانية والاعتبارات الأخلاقية، وعدم إقامة أي وزن لها.

4- إعلان الإباحية والمحادثة لله ولرسوله ﷺ ولدينه وشرعه، وسلب قوامة الإسلام على العباد، وسلب ولاية الآباء على الأبناء، وقوامة الرجال على النساء، وإلغاء ما دلت عليه الشريعة الإسلامية من مقومات وضوابط وموانع في وجه الإباحية والتحلل وفوضى الأخلاق والتفسخ من الدين.

ومن خلال توافر هذه المعلومات الموثقة من نصوص الوثيقة وما فيها، فإنها تؤدي إلى المنكرات والآثار السيئة التالية:

1 - نشر الإباحية وتعقيم البشرية، وتحويلها إلى قطعان بهيمية

مسحوبة الهوية من الفضيلة والخلق والعفة والطهارة، التي يؤكد عليها هدي الدين الإسلامي.

2- هتك حرمت الشرع الإسلامي المطهر المعلومة منه بالضرورة، وهي حرمت الدين والنفس والعرض والنسل، فالإباحية هتك لحرمة الدين، والإجهاض بوصفه المذكور في الوثيقة هتك لحرمة النفس، وقتل الأبرياء، والعلاقة الجنسية من غير طريق الزواج الشرعي هتك لحرمة العرض والنسل.

3- جميع ذلك تحدّ لمشاعر المسلمين، ومصادرة لقيمهم ومكانتهم الإسلامية.

4- وجميع ذلك أيضا هجمة شرسة، ومواجهة عنيفة للمجتمع الإسلامي، لتحويل ما فيه من عفة وطهارة وحفظ نسل إلى واقع المجتمعات المصابة بأمراض الشذوذ الجنسي والانفلات في الأخلاق، وعليه فإن مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية يقرر بالإجماع ما يلي:

أولاً: أن ما دعت إليه هذه الوثيقة من المبادئ والإجراءات والأهداف والإباحية مخالف للإسلام ولجميع الشرائع التي جاء بها الرسل عليهم الصلاة والسلام، وللفطر السليمة، والأخلاق الكريمة، فهي لذلك كفر وضلال.

ثانياً: لا يجوز شرعاً للمسلمين حضور هذا المؤتمر الذي هذا من مضمون وثيقة عمله، ويجب عليهم مقاطعته وعدم الاشتراك فيه.

ثالثاً: يجب على كل من ولاه الله شيئاً من أمور المسلمين أن يتقي الله في نفسه وفي رعيته، وأن يسوسهم بالشرع الاسلامي المطهر، وأن يسد عنهم أبواب الشر والفساد والفتنة، وألا يكون سبباً في جرّ شيء من ذلك عليهم، وأن يحكّم شريعة الله في جميع شؤونهم، نذكر الجميع بقول الله سبحانه وتعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبينَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُننَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٢٦) وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا (١). وقوله عز وجل: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ (٢)﴾ والله المسؤول أن يوفق جميع المسلمين حكومات وشعوباً لما فيه رضاه، وأن يصلح أحوالهم ويمنحهم الفقه في الدين ويعيذهم جميعاً من مضلات الفتن ونزغات الشيطان، إنه على كل شيء قدير.

كما أعلن المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي من مهبط الوحي في مكة المكرمة أن برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية يضم مخالفات خطيرة لأحكام الشريعة الإسلامية التي أرست في المجتمع الإسلامي من الضوابط والأخلاق ما يكفل صيانتة والمحافظة عليه من الانحلال والفقر.

(1) سورة النساء: الآيتان (26، 27).

(2) سورة المائدة: الآية (50).

إن المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي في جلسته إذ يندد ويشجب بشدة كل ما ورد في برنامج عمل مؤتمر السكان والتنمية من المنكرات السابقة يطالب الدول الإسلامية حكومات وشعوباً، وكافة المنظمات والهيئات الاسلامية برفض ما ورد في هذا البرنامج من كل ما يخالف شرع الله المطهر، ويدعوها للتعاون بينها لوضع مشاريع بديلة لمعالجة مشكلات السكان والتنمية، في إطار من الشريعة الغراء والأخلاق الحميدة⁽¹⁾.

اختتم مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية بالقاهرة يوم الثلاثاء 8 من ربيع الآخر 1415هـ الموافق 13 سبتمبر 1994م بعد تبنيه استراتيجية سكانية لعشرين عاماً، وبعد تسعة أيام من المساومات، والكثير من الدبلوماسية السرية توصلت التكتلات الأربعة الرئيسية من أعضاء الأمم المتحدة، وهي تكتلات الدول الإسلامية، والدول النامية والغرب الغني، والفاثيكان، وحلفاؤه إلى اتفاق على الوثيقة ولكن بتحفظات، وقد أرضت الصياغة الجديدة للوثيقة التي مثلت حلاً وسطاً معظم الوفود المائة والخمسين المشاركين في المؤتمر، خاصة الدول الإسلامية⁽²⁾.

(1) جريدة العالم الاسلامي العدد 1372، (مكة المكرمة - رابطة العالم الإسلامي 1415/3/29هـ)، ص1-14.

(2) جريدة المدينة المنورة: العدد 11489، (جدة، مؤسسة المدينة للصحافة، 1415/4/9هـ).

الذكرى الخمسون للأمم المتحدة:

في الذكرى الخمسين للأمم المتحدة، ألقى خطاب كثيرة تناول معظمها الأوضاع المتردية في العالم، والمخاوف التي تهدد السلم والأمان فيه، وقد أجمعت معظم الكلمات على أن الخطر الأكبر هو الإرهاب، وقد أكد أكثر من رئيس وزعيم أن الهدف الأول الذي لابد للأمم المتحدة أن تسعى إليه هو تطهير العالم من الإرهاب.

ففي سنة 1416هـ/1995م جاء أكبر عدد من الملوك والرؤساء في تاريخ الأمم المتحدة، والسبب هو انضمام دول جديدة في وسط آسيا وغرب أوروبا (كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي) هذه الظاهرة حدثت قبل ذلك مرة في سنة 1380هـ/1960م، عندما جاء إلى نيويورك رؤساء الدول الأفريقية والآسيوية الجديدة التي نالت استقلالها (لأول مرة زاد عدد الدول الأعضاء على مائة)، وفي عيدها الخمسين الذي انعقد في الفترة بين 28-30 من جمادى الأولى 1416هـ الموافق 22-24 أكتوبر 1995م، وصل عددهم إلى (185) ملكاً ورئيساً ووزيراً، جاءوا إلى نيويورك للحديث أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة التي استغرق اجتماعها أقل من ثلاثة أيام، والسبب أن قانوناً صدر يحدد فترة خمس دقائق فقط لكل ملك ورئيس⁽¹⁾، وقد حضر مائة وأربعون رئيساً من رؤساء الدول والحكومات - واكتفت الدول الأخرى بإرسال نواب أو وزراء.

(1) مجلة المجلة، العدد 820 (جدة، مطابع شركة المدينة للطباعة والنشر، 5 - 11 جمادى الآخرة 1416هـ). ص26.



صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز يلقي كلمة المملكة نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - رحمه الله - في احتفالات هيئة الأمم المتحدة بمناسبة مرور خمسين عاماً على تأسيسها 1945 - 1995م

ونياية عن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله - حضر صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام احتفالات هيئة الأمم المتحدة بمناسبة مرور 50 عاماً على تأسيسها، وأشار سموه إلى أن اللقاءات التي عقدها مع عدد من قادة دول العالم الغربي والاسلامي تأتي في إطار حرص المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز على القيام بدورها المتميز في توثيق العلاقات بين بلدان العالمين الغربي والإسلامي، وأن المملكة محل إعجاب وتقدير كل الدول الإسلامية والعربية بل والإنسانية جميعاً، وذلك لمواقفها الحميدة التي تدعو للسلام والمحبة والوثام⁽¹⁾.

كما ألقى سموه كلمة المملكة نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - رحمه الله - يوم الاثنين 29 من جمادى الأولى 1416هـ الموافق 23 أكتوبر 1995م بمقر الأمم المتحدة بنيويورك بهذه المناسبة، وفيما يلي نص الكلمة:

السيد الرئيس

رؤساء الوفود

الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

(1) جريدة البلاد: العدد 14377 (جدة، مؤسسة البلاد الصحفية، 29 من جمادى الأولى 1416هـ)، ص 1.

يطيب لي باسم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - ملك المملكة العربية السعودية، أن أهنئ سيادتكم على انتخابكم رئيساً للجمعية العامة في دورتها الراهنة، التي تصادف الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء هيئة الأمم المتحدة، مما يضيف على هذه الدورة أهمية خاصة، ويجعل من انتخابكم لرئاستها تعبيراً مميزاً لبلادكم، كما أنوه بجهود معالي الأمين العام التي يبذلها لخدمة السلام.

لقد كانت مشاعري، وأنا في طريقي إلى نيويورك للمشاركة في هذه المناسبة التاريخية، مزيجاً من الذكريات الخاصة، والانطباعات العامة، فمنذ خمسين عاماً قام الملك فيصل - وزير خارجية بلادي آنذاك، يرافقه الملك فهد برحلة مماتلة إلى الولايات المتحدة، حاملاً توجيهات جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود مؤسس المملكة الحديثة، للمشاركة في تأسيس هذه الهيئة الدولية التي انبثقت عقب أحداث كبيرة.

كانت بلادي حينذاك قد خرجت من تجربتها في إرساء قواعد الأمن والسلام في معظم شبه الجزيرة العربية، فبعد أن نجح الملك عبدالعزيز في إعادة توحيد أرجائها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية التي تنادي بالعدالة والمساواة، والاخاء بين الناس، بادر إلى المشاركة في تأسيس هيئة دولية، تسعى إلى إرساء المبادئ نفسها على نطاق عالمي.

السيد الرئيس:

إن بلادي تمثل قلب العالم الإسلامي باعتبارها منبع الإسلام الذي

يجعل السلام في مقدمة مبادئه السامية، كما ينبذ العنف والإرهاب ومن هذا المنطلق يكرّس الملك فهد كل جهوده لكي تستمر المملكة في أداء رسالتها تجاه قضايا السلام.

السيد الرئيس:

لقد حققت بلادي تنمية طموحاً مع الإسهام الإيجابي لإيجاد عالم أفضل، وخير مثال على ذلك سياسة بلادي البترولية المتوازنة، وبرنامجها للمعونات الخارجية، حيث بلغ حجم هذه المساعدات خلال العقدين الماضيين سبعين بليوناً وستمائة مليون دولار أمريكي، وقد استفادت من تلك المساعدات اثنتان وسبعون دولة نامية.

السيد الرئيس:

إن بلادي تؤمن بأهمية السعي المستمر لتحقيق أهداف هذه المنظمة، وقد كان لقرارات مجلس الأمن التي اتخذها في أعقاب العدوان العراقي الغاشم على الكويت أبلغ الأثر، حيث عزّزت الثقة بدور الأمم المتحدة الجوهري في دعم الدول التي تتعرض سيادتها للانتهاك، فقد استعادت الكويت حقوقها في الوجود والسيادة، ولا بد من التأكيد على أن المملكة تعطي أهمية قصوى لسلامة ووحدة الأراضي العراقية، ولكنها تحمّل النظام العراقي مسؤولية ما يواجهه الشعب العراقي من معاناة، ولرفع هذه المعاناة فإن على النظام العراقي تنفيذ كافة قرارات مجلس الأمن بما في ذلك الافراج عن الأسرى.

ولقد أثمر التعاون الدولي بتحريك عملية السلام في الشرق الأوسط انطلاقاً من مؤتمر مدريد، وإن كانت هذه العملية لم تصل بعد إلى هدفها النهائي، فإن الفرصة ما زالت مهيأة لدفعها، وخاصة على المسار السوري واللبناني، شريطة الالتزام بأسس هذه العملية، لاسيما القرارات رقم (242)، (338)، (425) المتعلقة بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، والقرار رقم (252) المتعلق بالقدس الشريف، تلك المدينة التي تحتل مكانة خاصة في قلب كل مسلم، ولكي يكون السلام المنشود مبنياً على الثقة، فلا بد من جعل الشرق الأوسط خالياً من أسلحة الدمار الشامل.

السيد الرئيس:

إن ما تتعرض له جمهورية البوسنة والهرسك من عدوان صربي يستدعي مواجهة هذا العدوان بحزم، بعد أن رفض المعتدي النداءات الدولية، في الوقت الذي حرم فيه البوسنيون من حق الحصول على ما يدافعون به عن أنفسهم. وإن الرد الدولي بقيادة الولايات المتحدة وحلف الناتو كان رداً مناسباً على الرغم من تأخره.

لقد بررت هذه المأساة ضرورة ألا تكون الأمم المتحدة منظمة إغاثة فحسب، ولكن ينبغي أن تعود إلى دورها في تحقيق السلام المبني على العدل، والمساواة، وألا تكتفي بإدارة الأزمات بل منع وقوعها، وإن البطاء في ردّ الفعل جعل الأمم المتحدة تهدر مقدراتها على الفشل لا على النجاح، وعلى الموت لا على الحياة.

السيد الرئيس:

إن قدرة الأمم المتحدة على العطاء طيلة الخمسين سنة الماضية، ودورها البناء في حشد التعاون الدولي، يجعلاننا أكثر تصميمًا على مساندتها لكي تمضي في أداء رسالتها، وخاصة أنها اليوم أمام مفترق طرق يتحدّد معه مستقبلها.

وإذا كان المعيار الأساسي لنجاحها هو مدى فاعليتها في خدمة السلام والأمن الدوليين. فلا بد من التتويه بضرورة الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وإن ما يأمله خادم الحرمين الشريفين، هو أن يكون احتفالنا اليوم نقطة تحول في أداء منظمّتنا بما يمكنها من تحقيق أهدافها، كي تنعم شعوبنا جميعاً بالأمن والنماء⁽¹⁾.

وفقنا الله لتحقيق ما نصبو إليه، ويقول الحق جل جلاله:

﴿... وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ...﴾⁽²⁾.

ويأتي هذا الاحتفال بذكرى مرور نصف قرن على تأسيس الأمم المتحدة مناسبة جيدة لبحث ودراسة أوضاع هذه المنظمة الدولية بصفتها المكان الوحيد الذي تلتقي فيه جميع دول العالم، شمالها وجنوبها، قويتها وضعيفها، أبيضها وأسودها، غنيها وفقيرها، واستمرار الأمم المتحدة طوال هذه الفترة يبرهن أن لديها مقومات البقاء، ولكن

(1) مجلة اليمامة: العدد 1378 (الرياض، مؤسسة اليمامة الصحفية، 1 من جمادى الآخرة 1416هـ)، ص6.

(2) سورة المائدة: الآية (2).

الأمر يحتاج إلى مراجعة لتدارك جوانب القصور في أدائها، حتى تسهم بفاعلية أكثر في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ولتكون منبراً ديمقراطياً يتساوى فيه الجميع.

ويأتي في إطار هذه الوقفة مراجعة، مدى التزام الدول الأعضاء بميثاق المنظمة، باعتبار أن أداء أي منظمة رهن بأداء أعضائها، فكلما تمسكوا بأهدافها ومبادئها زادت فاعليتها، والعكس بالعكس، والمملكة العربية السعودية باعتبارها أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، تقوم بدور حيوي ومهم في الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار في العالم، عبر التزامها بميثاق المنظمة الدولية، وإسهامها في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي معالجة القضايا السياسية⁽¹⁾.

(1) جريدة اليوم: العدد 8165، (الدمام، دار اليوم للطباعة والنشر، 29 من جمادى الأولى 1416هـ)، ص21.



صورة تذكارية لـ 185 ملكاً ورئيساً وسلطاناً وأميراً ووزيراً .. رؤساء الوفود لدول العالم المشتركون في احتفالات منظمة هيئة الأمم المتحدة بمناسبة مرور خمسين عاماً على تأسيسها وذلك بمقر المنظمة بنيويورك في الفترة ما بين 28 - 30 جمادى الأولى 1416هـ الموافق 22 - 24 أكتوبر 1995م، ويرى في أعلى الصورة من اليسار صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد حينما كان النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام مثل الملكة نياية عن خادم الحرمين الشريفين في هذه المناسبة.

الدول الأعضاء بمنظمة الأمم المتحدة حسب الأسبقية الأبجدية المعمول بها في المنظمة

م	الدول الأعضاء	تاريخ انضمامها
1	أفغانستان*	24 ذو الحجة 1365هـ الموافق 9 نوفمبر 1946م
2	ألبانيا	28 ربيع الآخرة 1375هـ الموافق 14 ديسمبر 1955م
3	الجزائر	10 جمادى الأولى 1382هـ الموافق 8 أكتوبر 1962م
4	أندورا	9 صفر 1414هـ الموافق 28 يوليه 1993م
5	أنغولا	9 ذو الحجة 1396هـ الموافق 1 ديسمبر 1976م
6	أنتيغوا وبربودا	15 محرم 1402هـ الموافق 11 نوفمبر 1981م
7	الأرجنتين	17 ذو القعدة 1364هـ الموافق 24 أكتوبر 1945م
8	أرمينيا	28 شعبان 1412هـ الموافق 2 مارس 1992م
9	استراليا	25 ذو القعدة 1364هـ الموافق 1 نوفمبر 1945م
10	النمسا	28 ربيع الآخر 1375هـ الموافق 14 ديسمبر 1955م
11	أذربيجان	28 شعبان 1412هـ الموافق 2 مارس 1992م
12	جزر البهاما	21 شعبان 1393هـ الموافق 18 سبتمبر 1973م
13	البحرين	1 شعبان 1391هـ الموافق 21 سبتمبر 1971م
14	بنغلاديش	1 رمضان 1394هـ الموافق 17 سبتمبر 1974م
15	بربادوس	25 شعبان 1386هـ الموافق 9 ديسمبر 1966م
16	بييلاروس	28 شعبان 1412هـ الموافق 2 مارس 1992م
17	بلجيكا	22 محرم 1365هـ الموافق 27 ديسمبر 1945م
18	بليز	27 ذو القعدة 1401هـ الموافق 25 سبتمبر 1981م
19	بنين	29 ربيع الآخر 1380هـ الموافق 20 سبتمبر 1960م
20	بوتان	1 شعبان 1391هـ الموافق 21 سبتمبر 1971م
21	بوليفيا	8 ذو الحجة 1364هـ الموافق 14 نوفمبر 1945م

* كانت تُعرف بالملكة الأفغانية، وبعد الانقلاب على الملك محمد ظاهر شاه عُرفت بجمهورية أفغانستان الإسلامي.

تابع بيان الدول الأعضاء بمنظمة الأمم المتحدة حسب الأسبقية الأبجدية المعمول بها في المنظمة

م	الدول الأعضاء	تاريخ انضمامها
22	البوسنة والهرسك	20 ذو القعدة 1412هـ الموافق 22 مايو 1992م
23	بتسوانا	2 رجب 1386هـ الموافق 17 أكتوبر 1966م
24	البرازيل	17 ذو القعدة 1367هـ الموافق 24 أكتوبر 1945م
25	بروني دار السلام	17 ذو القعدة 1367هـ الموافق 21 سبتمبر 1948م
26	بلغاريا	28 ربيع الآخر 1375هـ الموافق 14 ديسمبر 1955م
27	بوركينافاسو	29 ربيع الآخر 1380هـ الموافق 20 سبتمبر 1960م
28	بوروندي	19 ربيع الآخر 1382هـ الموافق 18 ديسمبر 1962م
29	كمبوديا	28 ربيع الآخر 1375هـ الموافق 14 ديسمبر 1955م
30	الكاميرون	29 ربيع الآخر 1380هـ الموافق 20 سبتمبر 1960م
31	كندا	3 ذو الحجة 1364هـ الموافق 9 نوفمبر 1945م
32	الرأس الأخضر	10 رمضان 1395هـ الموافق 16 سبتمبر 1945م
33	جمهورية أفريقيا الوسطى	29 ربيع الأول 1380هـ الموافق 20 سبتمبر 1960م
34	تشاد	29 ربيع الأول 1380هـ الموافق 20 سبتمبر 1960م
35	شيلي	17 ذو القعدة 1364هـ الموافق 24 أكتوبر 1945م
36	الصين	17 ذو القعدة 1364هـ الموافق 24 أكتوبر 1945م
37	كولمبيا	29 ذو القعدة 1364هـ الموافق 5 نوفمبر 1945م
38	جزر القمر	20 ذو القعدة 1396هـ الموافق 12 نوفمبر 1975م
39	الكونغو	29 ربيع الأول 1380هـ الموافق 20 سبتمبر 1960م
40	كوستاريكا	26 ذو القعدة 1364هـ الموافق 2 نوفمبر 1945م
41	كوت ديفوار	29 ربيع الأول 1380هـ الموافق 20 سبتمبر 1960م
42	كرواتيا	20 ذو القعدة 1412هـ الموافق 22 مايو 1992م

تابع بيان الدول الأعضاء بمنظمة الأمم المتحدة حسب الأسبقية الأبجدية المعمول بها في المنظمة

م	الدول الأعضاء	تاريخ انضمامها
43	كوبا	17 ذو القعدة 1364هـ الموافق 24 أكتوبر 1945م
44	قبرص	29 ربيع الأول 1380هـ الموافق 20 سبتمبر 1960م
45	جمهورية تشيك	26 رجب 1413هـ الموافق 19 يناير 1993م
46	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	9 ربيع الأول 1412هـ الموافق 27 سبتمبر 1991م
47	الدانمارك	13 ذو القعدة 1364هـ الموافق 20 أكتوبر 1945م
48	جيبوتي	7 شوال 1397هـ الموافق 20 سبتمبر 1977م
49	دومينيكا	18 محرم 1399هـ الموافق 18 ديسمبر 1978م
50	الجمهورية الدومينيكية	17 ذو القعدة 1364هـ الموافق 24 أكتوبر 1945م
51	أكوادور	16 محرم 1365هـ الموافق 21 ديسمبر 1945م
52	مصر	17 ذو القعدة 1364هـ الموافق 24 أكتوبر 1945م
53	السلفادور	17 ذو القعدة 1364هـ الموافق 24 أكتوبر 1945م
54	غينيا الاستوائية	21 شعبان 1388هـ الموافق 12 نوفمبر 1968م
55	جمهورية أريتيريا	7 ذو الحجة 1413هـ الموافق 28 مايو 1993م
56	استونيا	9 ربيع الأول 1412هـ الموافق 17 سبتمبر 1991م
57	أثيوبيا	13 شعبان 1390هـ الموافق 13 أكتوبر 1970م
58	مكرونيزيا الموحدة	9 ربيع الأول 1412هـ الموافق 17 سبتمبر 1991م
59	فيجي	13 شعبان 1390هـ الموافق 13 أكتوبر 1970م
60	فنلندا	28 ربيع الآخر 1375هـ الموافق 14 ديسمبر 1955م
61	فرنسا	18 ذو القعدة 1364هـ الموافق 24 أكتوبر 1945م
62	غابون	29 ربيع الأول 1380هـ الموافق 20 سبتمبر 1970م
63	غامبيا	25 جمادى الأولى 1385هـ الموافق 21 سبتمبر 1965م

تابع بيان الدول الأعضاء بمنظمة الأمم المتحدة حسب الأسبقية الأبجدية المعمول بها في المنظمة

م	الدول الأعضاء	تاريخ انضمامها
64	جورجيا	2 صفر 1413هـ الموافق 31 يوليو 1992م
65	ألمانيا (جمهورية ألمانيا الاتحادية)*	21 شعبان 1393هـ الموافق 18 سبتمبر 1973م
66	غانا	6 شعبان 1376هـ الموافق 8 مارس 1957م
67	اليونان	18 ذو القعدة 1364هـ الموافق 25 أكتوبر 1945م
68	غرينادا	1 رمضان 1394هـ الموافق 17 سبتمبر 1974م
69	غواتيمالا	5 ذو الحجة 1364هـ الموافق 21 نوفمبر 1945م
70	غينيا	29 ربيع الآخر 1378هـ الموافق 12 ديسمبر 1966م
71	غينيا بيساو	1 رمضان 1394هـ الموافق 17 سبتمبر 1974م
72	غيانا	4 جمادى الآخرة 1386هـ الموافق 20 سبتمبر 1966م
73	هايتي	17 ذو القعدة 1364هـ الموافق 25 أكتوبر 1945م
74	هندوراس	12 محرم 1365هـ الموافق 17 ديسمبر 1945م
75	هنغاريا	28 ربيع الآخر 1375هـ الموافق 14 ديسمبر 1955م
76	ايسلندا	24 ذو الحجة 1365هـ الموافق 29 نوفمبر 1946م
77	الهند	23 ذو القعدة 1364هـ الموافق 30 أكتوبر 1945م
78	أندونيسيا	15 ذو الحجة 1369هـ الموافق 28 سبتمبر 1950م
79	إيران (جمهورية إسلامية)	17 ذو القعدة 1364هـ الموافق 24 أكتوبر 1945م
80	العراق	16 محرم 1365هـ الموافق 20 ديسمبر 1945م
81	إيرلندا	28 ربيع الآخر 1375هـ الموافق 14 ديسمبر 1955م
82	إسرائيل*	13 رجب 1368هـ الموافق 11 مايو 1949م

* أصبحت دولة واحدة باسم جمهورية ألمانيا الاتحادية اعتباراً من تاريخ 14 ربيع الأول 1411هـ الموافق 3 أكتوبر 1990م.

* بتاريخ 6 رجب 1367هـ الموافق 15 مايو 1948م أعلنت دولة إسرائيل على أرض فلسطين استناداً لقرار التقسيم إلى دولتين الأولى العربية الفلسطينية والثانية الدولة اليهودية.

تابع بيان الدول الأعضاء بمنظمة الأمم المتحدة حسب الأسبقية الأبجدية المعمول بها في المنظمة

م	الدول الأعضاء	تاريخ انضمامها
83	إيطاليا	28 ربيع الآخر 1375هـ الموافق 14 ديسمبر 1955م
84	جامايكا	19 ربيع الآخر 1382هـ الموافق 18 سبتمبر 1962م
85	اليابان	15 جمادى الأولى 1376هـ الموافق 18 سبتمبر 1956م
86	الأردن	28 ربيع الآخر 1375هـ الموافق 14 ديسمبر 1955م
87	كازاخستان	28 شعبان 1412هـ الموافق 2 مارس 1992م
88	كينيا	30 رجب 1383هـ الموافق 16 ديسمبر 1963م
89	الكويت	21 ذو الحجة 1382هـ الموافق 14 مايو 1963م
90	قيرغيزستان	28 شعبان 1412هـ الموافق 2 مارس 1992م
91	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	28 ربيع الآخر 1375هـ الموافق 14 ديسمبر 1955م
92	لاتفيا	9 ربيع الأول 1412هـ الموافق 17 سبتمبر 1991م
93	لبنان	17 ذو القعدة 1364هـ الموافق 24 أكتوبر 1945م
94	ليسوتو	2 رجب 1386هـ الموافق 17 أكتوبر 1966م
95	ليبيريا	26 ذو القعدة 1364هـ الموافق 2 نوفمبر 1945م
96	الجمهورية العربية الليبية	28 ربيع الآخر 1375هـ الموافق 14 ديسمبر 1955م
97	لختنشتاين	29 صفر 1411هـ الموافق 18 سبتمبر 1990م
98	ليتوانيا	9 ربيع الأول 1412هـ الموافق 17 سبتمبر 1991م
99	لكسمبورغ	17 ذو القعدة 1364هـ الموافق 24 أكتوبر 1945م
100	مدغشقر	29 ربيع الأول 1380هـ الموافق 20 سبتمبر 1960م
101	ملاوي	27 رجب 1384هـ الموافق 1 ديسمبر 1964م
102	ماليزيا	21 صفر 1377هـ الموافق 18 سبتمبر 1957م
103	مالديف	25 جمادى الأولى 1385هـ الموافق 21 سبتمبر 1965م

تابع بيان الدول الأعضاء بمنظمة الأمم المتحدة حسب الأسبقية الأبجدية المعمول بها في المنظمة

م	الدول الأعضاء	تاريخ انضمامها
104	مالي	7 ربيع الأول 1380هـ الموافق 28 سبتمبر 1960م
105	مالطا	27 رجب 1384هـ الموافق 1 ديسمبر 1964م
106	جزر مارشال	9 ربيع الأول 1412هـ الموافق 17 سبتمبر 1991م
107	موريتانيا	18 جمادى الأولى 1381هـ الموافق 27 أكتوبر 1961م
108	موريشيوس	25 محرم 1388هـ الموافق 24 أبريل 1968م
109	المكسيك	1 ذو الحجة 1364هـ الموافق 7 نوفمبر 1945م
110	موناكو	5 ذو الحجة 1413هـ الموافق 28 مايو 1993م
111	منغوليا	18 جمادى الأولى 1381هـ الموافق 17 أكتوبر 1961م
112	المغرب	8 ربيع الآخر 1375هـ الموافق 18 نوفمبر 1956م
113	موزمبيق	10 رمضان 1395هـ الموافق 16 سبتمبر 1975م
114	ميانمار*	9 جمادى الآخر 1381هـ الموافق 17 أكتوبر 1961م
115	ناميبيا	28 رمضان 1410هـ الموافق 23 أبريل 1990م
116	نيبال	28 ربيع الآخر 1375هـ الموافق 14 ديسمبر 1955م
117	هولندا	5 محرم 1365هـ الموافق 10 ديسمبر 1945م
118	نيوزيلندا	17 ذو القعدة 1364هـ الموافق 24 أكتوبر 1945م
119	نيكاراغوا	17 ذو القعدة 1364هـ الموافق 24 أكتوبر 1945م
120	النيجر	29 ربيع الأول 1380هـ الموافق 20 سبتمبر 1960م
121	نيجيريا	16 ربيع الآخر 1380هـ الموافق 7 أكتوبر 1960م
122	النرويج	21 ذو الحجة 1364هـ الموافق 27 نوفمبر 1945م
123	عمان	17 شعبان 1391هـ الموافق 7 أكتوبر 1971م
124	باكستان	14 ذو القعدة 1366هـ الموافق 30 سبتمبر 1947م

* كانت تُعرف سابقاً بجمهورية اتحاد بورما الاشتراكية.

تابع بيان الدول الأعضاء بمنظمة الأمم المتحدة حسب الأسبقية الأبجدية المعمول بها في المنظمة

م	الدول الأعضاء	تاريخ انضمامها
125	بالو	12 رجب 1415هـ الموافق 15 ديسمبر 1994م
126	بنما	7 ذو الحجة 1364هـ الموافق 13 نوفمبر 1945م
127	بابوغينيا الجديدة	5 شوال 1395هـ الموافق 10 أكتوبر 1975م
128	باراغواي	17 ذو القعدة 1364هـ الموافق 24 أكتوبر 1945م
129	بيرو	24 ذو القعدة 1364هـ الموافق 31 أكتوبر 1945م
130	الفلبين	18 ذو القعدة 1364هـ الموافق 24 أكتوبر 1945م
131	بولندا	17 ذو القعدة 1364هـ الموافق 24 أكتوبر 1945م
132	البرتغال	28 ربيع الآخر 1975هـ الموافق 17 ديسمبر 1955م
133	قطر	1 شعبان 1391هـ الموافق 21 سبتمبر 1971م
134	جمهورية كوريا	9 ربيع الأول 1412هـ الموافق 17 ديسمبر 1992م
135	جمهورية مولدوفا	28 شعبان 1412هـ الموافق 2 مارس 1992م
136	رومانيا	28 ربيع الآخر 1375هـ الموافق 14 ديسمبر 1955م
137	الاتحاد الروسي	17 ذو القعدة 1364هـ الموافق 24 أكتوبر 1945م
138	رواندا	19 ربيع الآخر 1382هـ الموافق 18 سبتمبر 1962م
139	سان كيتس ونيفيس*	16 ذو الحجة 1403هـ الموافق 23 سبتمبر 1983م
140	سانت لوسيا	27 شوال 1399هـ الموافق 18 سبتمبر 1979م
141	سان فنسنت وجزر غرينادين	7 ذو القعدة 1400هـ الموافق 16 سبتمبر 1980م
142	ساموا	23 ذو الحجة 1396هـ الموافق 15 ديسمبر 1976م
143	سان مارينو	28 شعبان 1412هـ الموافق 2 مارس 1992م
144	ساوتومي وبرنسيبي	10 رمضان 1395هـ الموافق 16 سبتمبر 1975م
145	المملكة العربية السعودية	17 ذو القعدة 1364هـ الموافق 24 أكتوبر 1945م

* كانت تُعرف بـ (مانت كريستوفر ونيفيس الاتحادية).

تابع بيان الدول الأعضاء بمنظمة الأمم المتحدة حسب الأسبقية الأبجدية المعمول بها في المنظمة

م	الدول الأعضاء	تاريخ انضمامها
146	السنگال	7 ربيع الآخر 1380هـ الموافق 28 سبتمبر 1960م
147	سيشيل	27 رمضان 1396هـ الموافق 21 سبتمبر 1965م
148	سيراليون	17 ربيع الآخر 1381هـ الموافق 27 سبتمبر 1967م
149	سنغافورة	25 جمادى الأولى 1385هـ الموافق 21 سبتمبر 1965م
150	جمهورية السلوفاك	22 رجب 1413هـ الموافق 19 يناير 1992م
151	سلوفينيا	20 ذو القعدة 1412هـ الموافق 22 مايو 1992م
152	جزر سليمان	17 شوال 1358هـ الموافق 19 سبتمبر 1978م
153	الصومال	29 ربيع الأول 1380هـ الموافق 20 سبتمبر 1960م
154	جنوب أفريقيا	1 ذو الحجة 1364هـ الموافق 7 نوفمبر 1945م
155	أسبانيا	28 ربيع الآخر 1375هـ الموافق 14 ديسمبر 1955م
156	سري لانكا	28 ربيع الآخر 1375هـ الموافق 14 ديسمبر 1955م
157	السودان	8 ربيع الآخر 1376هـ الموافق 12 نوفمبر 1956م
158	سورينام	1 ذو الحجة 1395هـ الموافق 4 ديسمبر 1975م
159	سوازيلند	2 رجب 1388هـ الموافق 24 سبتمبر 1968م
160	السويد	24 ذو الحجة 1365هـ الموافق 19 نوفمبر 1946م
161	الجمهورية العربية السورية	17 ذو القعدة 1364هـ الموافق 24 أكتوبر 1945م
162	طاجكستان	28 شعبان 1412هـ الموافق 2 مارس 1992م
163	تايلاند	21 محرم 1366هـ الموافق 16 ديسمبر 1946م
164	جمهورية مقدونيا/ يوغسلافيا السابقة	17 شوال 1413هـ الموافق 8 أبريل 1993م
165	توغو	29 ربيع الأول 1380هـ الموافق 20 سبتمبر 1960م
166	ترينيداد وتوباغو	19 ربيع الآخر 1382هـ الموافق 18 سبتمبر 1962م

تابع بيان الدول الأعضاء بمنظمة الأمم المتحدة حسب الأسبقية الأبجدية المعمول بها في المنظمة

م	الدول الأعضاء	تاريخ انضمامها
167	تونس	8 ربيع الآخر 1376هـ الموافق 12 نوفمبر 1956م
168	تركيا	17 ذو القعدة 1364هـ الموافق 24 أكتوبر 1945م
169	تركمانستان	28 شعبان 1412هـ الموافق 2 مارس 1992م
170	أوغندا	29 جمادى الآخرة 1385هـ الموافق 25 أكتوبر 1965م
171	أوكرانيا	17 ذو القعدة 1364هـ الموافق 24 أكتوبر 1945م
172	الإمارات العربية المتحدة	21 شوال 1391هـ الموافق 9 ديسمبر 1971م
173	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	17 ذو القعدة 1364هـ الموافق 24 أكتوبر 1945م
174	جمهورية تنزانيا المتحدة	7 رجب 1381هـ الموافق 14 ديسمبر 1961م
175	الولايات المتحدة الأمريكية	17 ذو القعدة 1364هـ الموافق 24 أكتوبر 1945م
176	أورغواي	13 محرم 1365هـ الموافق 18 سبتمبر 1945م
177	أوزبكستان	28 شعبان 1412هـ الموافق 2 مارس 1992م
178	فانوتو	17 ذو القعدة 1401هـ الموافق 15 سبتمبر 1981م
179	فنزويلا	9 ذو الحجة 1364هـ الموافق 15 نوفمبر 1945م
180	فيتنام	7 شوال 1397هـ الموافق 20 ديسمبر 1977م
181	اليمن*	14 ذو القعدة 1366هـ الموافق 20 سبتمبر 1947م
182	يوغوسلافيا	17 ذو القعدة 1364هـ الموافق 24 أكتوبر 1945م
183	زائير	29 ربيع الآخر 1380هـ الموافق 20 سبتمبر 1960م
184	زامبيا	27 رجب 1384هـ الموافق 1 ديسمبر 1964م
185	زيمبابوي	15 شوال 1400هـ الموافق 25 أغسطس 1980م

* بتاريخ 27 من شوال 1410هـ الموافق 22 مايو 1990م أعلنت الوحدة اليمنية بين شطري اليمن الشمالي والجنوبي وفي عام 1414هـ/ 1994م أعلن ا لجنوب الانفصال عن الوحدة، واستمرت الحرب الأهلية أكثر من شهرين انتصر الشماليون على الجنوبيين وبقيت الوحدة.

obeikandi.com

رِثَاؤُهُ مِنْ نَظْمِ الدُّوَاِ الصِّدْرِ لِلْبُرُوْكِ
«أُوَيْبِي»

وَالْبَيَانُ الْخِتَابِيُّ لِلْمَوْتَمِرَاتِ

obeikandi.com

نبذة تاريخية:⁽¹⁾

منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» منظمة دائمة، أنشئت من قبل حكومات كل من المملكة العربية السعودية وإيران والعراق والكويت وفنزويلا، وذلك خلال انعقاد أعمال مؤتمر بغداد في الفترة من 10 إلى 14 سبتمبر 1960م. وبعد ذلك انضمت تسع دول أخرى إلى عضوية المنظمة إلى جانب «الدول الأعضاء المؤسسة» الخمس. والدول التسع هي: قطر «1961»، إندونيسيا «1962»، ليبيا «1962»، الإمارات العربية المتحدة «1967»، الجزائر «1969»، نيجيريا «1971»، الإكوادور «1973»، الغابون «1975-1994»، أنغولا «2007». وكان المقر الرئيس للمنظمة خلال السنوات الخمس الأولى من إنشائها يقع في مدينة جنيف السويسرية، ثم انتقل إلى العاصمة النمساوية فيينا في 1 سبتمبر 1965م. ويتمثل الهدف من وراء إنشاء منظمة أوبك في تنسيق السياسات البترولية بين الدول الأعضاء، وتوحيدها من أجل تأمين أسعار عادلة ومستقرة للبترول للدول المنتجة، وتأمين إمدادات فاعلة واقتصادية ومنظمة للدول المستهلكة، وكذلك تأمين عوائد مجزية للقطاعات المستثمرة في هذه الصناعة.

(1) جريدة البلاد، 7 ذي القعدة 1428هـ الموافق 17 نوفمبر 2007م العدد 18628، ص6.

فترة الستينيات الميلادية من القرن الماضي:

مثلت هذه الحقبة الفترة التي تم فيها تأسيس المنظمة، حيث بدأت مجموعة من خمس دول من الدول النامية المنتجة للنفط، في مسعى منها لتجسيد حقوقها الشرعية في سوق البترول الدولية التي تهيمن عليها شركات النفط المتعددة الجنسيات، المعروفة في ذلك الحين باسم «الأخوات السبع». وكانت المنظمة تمارس أنشطتها بصفة عامة في ذلك الوقت في الظل، حيث قامت المنظمة في تلك الفترة بتحديد أهدافها، وتأسيس الأمانة العامة للمنظمة، التي انتقلت من جنيف إلى فيينا في عام 1965م، كما عملت على تبني عدد من القرارات، وإجراء المفاوضات مع الشركات. وقد زاد أعضاء المنظمة إلى عشرة أعضاء خلال هذه الفترة.

فترة السبعينيات الميلادية من القرن الماضي:

خلال هذه الفترة بزغ نجم منظمة أوبك، حيث تمكنت الدول الأعضاء في المنظمة من التحكم في قطاعات الصناعات النفطية المحلية في بلدانها، وأصبحت لها الكلمة العليا فيما يتعلق بمسألة تحديد أسعار النفط الخام في أسواق البترول الدولية. وقد شهدت هذه الفترة أزميتين اثنتين فيما يتعلق بمسألة أسعار النفط، الأولى كانت بسبب الحظر النفطي الذي فرضته الدول العربية في عام 1973م، والثانية بسبب اندلاع الثورة الإيرانية في عام 1979م، والتي غزتها في ذات الوقت التقلبات الكبيرة في السوق البترولية. وقد شهدت أسعار النفط خلال

هاتين الأزميتين ارتفاعاً حاداً. وقد عقدت القمة الأولى لرؤساء ورؤساء حكومات الدول الأعضاء في المنظمة في الجزائر في شهر مارس 1975م. وخلال هذه الفترة، وبالتحديد في عام 1971م، انضمت نيجيريا إلى المنظمة، وهي تعتبر آخر الأعضاء الحاليين انضماماً إلى المنظمة.

فترة الثمانينيات الميلادية من القرن الماضي:

في بداية هذا العقد وصلت أسعار النفط إلى ذروتها، وذلك قبل أن تبدأ في الانحدار والتدهور إلى مستويات متدنية جداً، الأمر الذي أدى إلى انهيار شامل في الأسعار في عام 1986م، وهي الفترة التي شهدت الأزمة الثالثة فيما يتعلق بأسعار النفط. ولكن الأسعار استجمعت قواها وعادت لترتفع في الأعوام الأخيرة من هذا العقد، ولكن دون الوصول إلى المستويات العليا التي وصلت إليها الأسعار في بدايات هذه الحقبة. كما ارتفع في هذه الفترة مستوى الوعي بضرورة القيام بعمل مشترك من قبل الدول المنتجة للنفط إذا ما أرادت تحقيق استقرار السوق النفطية بأسعار معقولة في المستقبل. كما شهدت هذه الفترة بداية بروز المسائل البيئية المتعلقة بصناعة النفط على الساحة الدولية.

فترة التسعينيات الميلادية من القرن الماضي:

تم في بداية هذه الحقبة تفادي حدوث أزمة رابعة في أسعار النفط، وذلك بسبب الحرب التي اندلعت في منطقة الشرق الأوسط، حيث تمكنت الدول الأعضاء في منظمة أوبك من الوصول بالأسعار إلى

مستويات معقولة في الأسواق النفطية العالمية، التي شهدت ارتفاعاً حاداً مفاجئاً بسبب انتشار الذعر والهلع في تلك الأسواق بسبب تلك الأحداث، وذلك من خلال قيام دول المنظمة بزيادة الإنتاج من النفط في تلك الفترة. وبعد ذلك بقيت الأسعار مستقرة نسبياً حتى عام 1998م، وذلك عندما حصل انهيار آخر في أسعار النفط بسبب الانهيار الاقتصادي الذي شهدته دول جنوب شرق آسيا. ولكن رد الفعل الذي قامت به الدول الأعضاء في منظمة أوبك، إلى جانب عدد من الدول المنتجة الكبرى من خارج المنظمة، من خلال القيام بعمل جماعي مشترك لمجابهة هذه الأزمة، أدى في نهاية الأمر إلى العودة بالأسعار إلى مستويات مرضية. وفي نهاية هذا العقد شهدت صناعة النفط حركات اندماج كبرى بين شركات النفط العالمية الكبرى، في الوقت الذي كانت فيه صناعة النفط تشهد تطورات تقنية هائلة. وقد أدت المفاوضات الدولية التي كانت تجري بشأن التغير المناخي، طيلة هذه الفترة تقريباً، إلى التهديد بحدوث انخفاض كبير في الطلب على النفط في المستقبل المنظور.

القسم السابقة:

في شهر يونيه 1968م، تبنت المنظمة «إعلان المبادئ الخاصة بالسياسة النفطية في الدول الأعضاء» الذي جاء ضمن سياق القرار رقم 16/90 دعا الإعلان الدول الأعضاء إلى اتخاذ الخطوات التالية، كلما كان ذلك ممكناً: التنقيب المباشر عن الموارد الهيدروكربونية وتطويرها، المشاركة في ملكية اتفاقيات الامتياز القائمة، التخلي

التدريجي والمتسارع عن المساحات الموجودة في المناطق المتعاقد عليها حالياً، وضع قوانين حماية وصيانة من أجل تقيد شركات النفط العاملة في دول المنظمة بها، وكذلك تحديد أسعار معلنة أو فرض ضرائب على الأسعار من قبل حكومات الدول الأعضاء في المنظمة، من أجل منع تدهور العلاقة بين أسعار النفط وأسعار البضائع المصنعة التي تتم المتاجرة فيها دولياً.

مؤتمر القمة الأول بالجزائر:

أضاف «إعلان المبادئ» الذي تم تبنيه من قبل الدول الأعضاء في المنظمة في القمة الأولى التي عقدت في الجزائر في شهر مارس 1975م إرشادات جديدة فيما يتعلق بالسياسات النفطية وذلك في ضوء تغير نمط العلاقات بين الدول المنتجة والدول المستهلكة. وقد أشارت تلك الإرشادات إلى أنه يتعين على منظمة أوبك، من خلال التشاور والتنسيق مع بقية دول العالم، أن تسعى لتأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد، مبني على أسس العدالة والتفاهم المشترك والاهتمام برفاهية.

وقد تطرق رؤساء حكومات الدول الأعضاء في المنظمة إلى تعزيز دور النفط في مجال الطلب العالمي على الطاقة في المستقبل، وأكدوا الرابطة القوية التي تربط ما بين أمن الواردات وأمن الطلب على النفط وشفافيته، كما أكدوا الحاجة إلى تحسين سبل الحوار والتعاون بين جميع الأطراف العاملة في هذا القطاع. كما أعادوا النقاش في مسألة الخدمة التي يقدمها النفط للعالم بصفة عامة، والحاجة إلى ربط

واردات الطاقة بالتنمية الاقتصادية والتوافق والانسجام في المسائل البيئية، وذلك من أجل المساعدة في تقليل المعاناة وحالات الفقر التي تواجهها الدول النامية، وكذلك من أجل تحفيز اقتصاداتها على النمو والازدهار.

مؤتمر القمة الثاني ببنزويلا:

عقدت القمة الثانية لرؤساء ورؤساء حكومات الدول الأعضاء في منظمة أوبك في عام 2000م في العاصمة البنزوييلية كاراكاس. وقد أكدت الدول الأعضاء في المنظمة في «إعلان المبادئ الثاني» التزامها بالمبادئ الاستراتيجية للمنظمة، وذلك من أجل تحقيق نظام واستقرار دائمين في أسواق النفط العالمية، بأسعار معقولة وعوائد مجزية للمستثمرين.

وقد تطرق رؤساء ورؤساء حكومات الدول الأعضاء في المنظمة إلى تعزيز دور النفط في مجال الطلب العالمي على الطاقة في المستقبل، وأكدوا الرابطة القوية التي تربط بين أمن الواردات وأمن الطلب على النفط وشفافيته، كما أكدوا الحاجة إلى تحسين سبل الحوار والتعاون بين جميع الأطراف العاملة في هذا القطاع.

كما أعادوا النقاش في مسألة الخدمة التي يقدمها النفط للعالم بصفة عامة، والحاجة إلى ربط واردات الطاقة بالتنمية الاقتصادية والتوافق والانسجام في المسائل البيئية وذلك من أجل المساعدة في تقليل المعاناة وحالات الفقر التي تواجهها الدول النامية، وكذلك من أجل تحفيز اقتصاداتها على النمو والازدهار.

مؤتمر القمة الثالث بالمملكة العربية السعودية:

تعد القمة الثالثة لقادة ورؤساء حكومات الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» حدثاً بالغ الأهمية في تاريخ المنظمة، وهي في الواقع خطوة مهمة تخطوها المنظمة في سبيل تطوير رسالتها الفريدة. وتهدف منظمة أوبك بصفة أساسية إلى تنسيق السياسات النفطية للدول الأعضاء في المنظمة وتوحيدها، إضافة إلى تحديد أفضل السبل لحماية مصالح تلك الدول، سواءً أكان ذلك بصفة فردية أم بصفة جماعية.

كما تسعى المنظمة إلى إيجاد أفضل السبل والطرق لضمان استقرار الأسعار في أسواق النفط العالمية، في ذات الوقت الذي تسعى فيه إلى تجنب تقلبات الأسعار غير الضرورية والمضرة بالسوق. وتأخذ المنظمة في اعتبارها في هذا الشأن: مصالح الدول المنتجة للنفط وضرورة تأمين دخل ثابت لتلك الدول. وتوفير إمدادات نفط فاعلة واقتصادية ومنتظمة للدول المستهلكة. وتحقيق عائد مجزٍ على رأس المال للقطاعات المستثمرة في صناعة النفط.

وقد بدأت القمة الثالثة لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أعمالها خلال الفترة من 7 - 8 ذي القعدة 1428هـ الموافق 17 - 18 نوفمبر 2007م. التي عقدت برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وحضور أصحاب الفخامة والسمو

والدولة قادة ورؤساء وفود الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط وذلك في مركز الملك عبدالعزيز الدولي للمؤتمرات بالرياض. وقد أكدت قمة أوبك الثالثة في بيانها الختامي «إعلان الرياض» برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على أهمية توفير إمدادات مستقرة وتنافسية من موارد الطاقة لضمان تحقيق الرخاء في جميع أنحاء العالم، وشددت على أهمية السلام العالمي من أجل استقرار الأسواق النفطية، كما أكدت التزامها بتشجيع التقنيات الجديدة التي من شأنها مواجهة ظاهرة التغير المناخي وخصوصا تكنولوجيا التقاط الكربون وتخزينه.

وفي هذا الخصوص ساند «إعلان الرياض» الجهود الدولية لمواجهة التحديات البيئية، حيث كلفت لجنة خاصة تهتم بصندوق الأبحاث لتمويل بحوث الطاقة والبيئة والتغير المناخي الذي أطلقه خادم الحرمين الشريفين وخصص له 300 مليون دولار.

وحثت القمة حكومات الدول المستهلكة على تبني سياسات تجارية ومالية وبيئية وسياسات طاقة تتسم بالشفافية والوضوح وعدم التمييز بما يؤدي إلى حرية الوصول إلى الأسواق ومصادر التمويل. كما حثت جميع الأطراف على إيجاد سبل ووسائل تعزيز فعالية أسواق البترول العالمية للتقليل من التقلبات قصيرة المدى في الأسعار التي تضر بالمنتجين والمستهلكين على حد سواء.



خادم الحرمين الشريفين يصافح الرئيس فنزويلي شافيز ويتسلم رئاسة القمة من فنزويلا



خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز والرؤساء الفنزولي شافيز والعراقي جلال طالباني والإيراني أحمددي نجاد في افتتاح قمة أوبك الثالثة بالرياض



خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن العزيز يتوسط أصحاب الفخامة والسمو والدولة قادة رؤساء وفود الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بمناسبة انعقاد القمة الثالثة بمركز الملك عبدالعزيز الدولي للمؤتمرات بالرياض

7 - 8 ذي القعدة 1428هـ الموافق 17- 18 نوفمبر 2007م

ودعت القمة في «إعلان الرياض» إلى تقوية وتوسيع مجالات الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة من خلال منتدى الطاقة الدولي والمنتديات الدولية والإقليمية الأخرى لما فيه مصلحة الجميع⁽¹⁾.

وطالبت الدول الصناعية المتقدمة بتسهيل حرية حصول الدول النامية على التقنيات الحديثة والموثوقة ذات التكلفة والجدوى الاقتصادية المعقولة والمقبولة اجتماعيا والمضمونة بيئيا. ووجهت وزراء البترول والمالية في دول أوبك لدراسة وسائل زيادة التعاون المالي بين الدول الأعضاء.

بعد ذلك أعرب خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود رئيس مؤتمر قمة أوبك الثالثة عن شكره وتقديره لأصحاب الفخامة والسمو والدولة قادة ورؤساء وفود الدول الاعضاء في منظمة الاوبك على جهودهم وتعاونهم في نجاح اعمال القمة. وقال حفظه الله: أرجو من الله عز وجل التوفيق لنا جميعا لما فيه خير شعوبنا والعالم أجمع.

(1) جريدة الرياض ، 9 ذي القعدة 1428هـ الموافق 19 نوفمبر 2007م العدد 14392، ص 1 - 2.

أمناء أوبك المكرمين:

أمين عام منظمة أوبك سابقاً	سعادة الأستاذ محمد جوخدار	1
أمين عام منظمة أوبك سابقاً	سعادة الأستاذ فرانسيسكو بارا	2
أمين عام منظمة أوبك سابقاً	سعادة الدكتور عمر البدري	3
أمين عام منظمة أوبك سابقاً	سعادة الأستاذ عبدالرحمن خان	4
أمين عام منظمة أوبك سابقاً	سعادة الأستاذ علي محمد جيدة	5
أمين عام منظمة أوبك سابقاً	سعادة الدكتور رينيه اورتييز	6
أمين عام منظمة أوبك سابقاً	سعادة الدكتور نان نجومنا مارك	7
أمين عام منظمة أوبك سابقاً	سعادة الدكتور سبروتو	8
أمين عام منظمة أوبك سابقاً	سعادة الدكتور ريلوانيو لقمان	9
أمين عام منظمة أوبك سابقاً	سعادة الدكتور علي رودريغيس	10
أمين عام منظمة أوبك سابقاً	سعادة الدكتور أوليفر كالدرون	11